جامعة الجزائر 2
أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا


أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري بعنوان:

# المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي و مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة


إعداد الطّالبة: سعاد منصوري

إشراف الأستاذة: د. حورية سعدو


السنة الجامعية: 2018/2017

المرأة هي:

الأم ( نبع الحنان )،

والأخت ( شقيقة الروح )

والزوجة ( شريكة العمر )

والابنة ( عطر الوجود ).

لقد قيل في المرأة الكثير و من بين ما قيل فيها قول الفيلسوف برنارد شو :

إن المرأة ظل الرجل، وعليها أن تتبعه لا أنْ تقوده.

و يقول ابن المقفّع :

إذا أردتَ أن تخبِّئ سرَّك، فاستودعه الريح التي تمر، ولا تستودعه امرأة! اهـ.

غير أنّ هناك سرًّا واحداً تستطيع المرأة أن تكتمه إلى الأبد، هذا السر هو حقيقة عمرها، وهي إذا تحدَّثت عن الأعمار فأنها تنزع من عمرها ما استطاعت من سنوات لتضيفها إلى عمر أية صديقة أو قريبة منافسة! ))

لكن.....ماذا قيل عن المرأة والسياسة.....!!!

# شكـر و عرفـان

أتقدّم بشكري الجزيل وامتناني العميق اولا إلى الدكتورة كنزة باشوشي التي غرست في قلبي الرغبة في التحصيل وحب المواصلة والى الدكتورة عائشة بن صافية التي دفعت بي للتسجيل في الدكتورة ولاقت بيني وبين أستاذتي الفاضلة ومشرفتي الرائعة "سعدو حورية" التي وفّرت لي كامل الرّعاية والتّوجيه وغمرتني برحابة صدرها طيلة أطوار هذا العمل المتواضع ، فكانت بذلك خير مشرفة لي.

كما أتقدّم بشكري الخالص إلى الدكتور عبد النور محسن الذي كان لي خير سند طيلة فترة هذا العمل.

لا أنسى ان أتقدم بشكري إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث من أصدقاء وزملاء وطلبة وكلّ القائمين على المؤسّسات المختلفة التي شملتها هذه الدّراسة وأذكر وبالخصوص المجالس الشعبية المحلية البلدية و الولائية،مستخدمي المصالح الادارية البلدية،الدائرية و الولائية و كذا مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالأخص مديرية الادارة العامة و المنتخبين في ولاياتي: الجزائر و تيبازة و هما الولايتان التي تمّت فيهما مجريات هذا البحث.

# الاهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- ✓ روح أبي تغمّدها الله تعالى بواسع رحمته وأسكنهما فسيح جنانه.
- ✓ أمي الحبيبة الغالية حفظها الله لنا و ادامها تاجا فوق رؤوسنا، و أدامنا خدما تحت أقداهما.
- ✓ زوجي الغالي حفظه الله لي و لأبنائناو ادامه سندا لنا.
- ✓ أحبائي و فلذات أكبادي: وائل، منورإياد و إسمهان، أنار الله دربهم و وفقهم إلى ما يحبه و يرضاه.
- ✓ إخوتي: دوادي، يوسف ،مالك و زوجاتهم و أبنائهم و بناتهم، أخواتي ذهبية ،صبيحة ،مريم ،جميلة و أزواجهن و أبنائهن وبناتهن ... حفظهم ّالله جميعا وأطال في أعمارهم و أدام علينا نعمة الألفة.
- ✓ كلّ الأصدقاء و زملاء العمل بكل المؤسسات التي عملت فيها.
- ✓ كل من شجعني و أيدني ودعمني و لو بكلمة جعلهم الله خير المشجعين و المؤيدين.

# فهرس المواضيع و الجداول

# فهرس المواضيع


| الموضوع | الصّفحة |
|---|---|
| **مقدّمة** | **06** |
| **الباب الأوّل: الإطار المنهجي و النّظري للدراسة** | **14** |
| **الفصل الأوّل: البناء المنهجي للدراسة** | **15** |
| **المبحث الأوّل: الإشكالية، الفرضيات و تحديد المفاهيم** | **16** |
| أولا: الإشكالية والفرضيات | **16** |
| ثانيا: تحديد المفاهيم و المصطلحات | **19** |
| ثالثا:دراسات سابقة | **34** |
| **المبحث الثّاني: المقاربة المنهجية والتّقنية** | **40** |
| أوّلاً: الخطوات والإجراءات المنهجية | **40** |
| ثانيًا: مجالات الدّراسة وطريقة اختيار العيّنة | **42** |
| ثالثا: أدوات جمع وتفريغ وتحليل المعطيات | **45** |
| خلاصة الفصل الأول | **47** |
| **الفصل الثاني: المرأة و الإنتخاب** | **49** |
| **المبحث الأوّل: التطور التاريخي لمكانة المرأة بصفة عامة و المرأة الجزائرية بصفة خاصة** | **51** |
| أوّلاً: لمحة تاريخية عن واقع و مكانة المرأة عبر الحضارات | **51** |
| ثانيا: مكانة المرأة من خلال الديانات السماوية | **58** |

| | |
|---|---|
| ثالثا:الحقوق السياسية للمرأة في ظل المعاهدات و الإتفاقيات الدولية | **62** |
| رابعا: نظرة إلى مكانة المرأة من خلال المجتمع الجزائري | **65** |
| **المبحث الثاني:سوسيولوجيا الإنتخاب** | **70** |
| أولا: ماهية الإنتخاب | **70** |
| ثانيا:الإنتخاب في المجتمع الجزائري | **76** |
| خلاصة الفصل الثاني | **80** |
| **الفصل الثالث:التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري** | **82** |
| **المبحث الأول:البناء التقليدي و الثقافي للمجتمع الجزائري** | **83** |
| أولا: التعريف بالمجتمع الجزائري | **83** |
| ثانيا: البناء التقليدي للمجتمع الجزائري | **84** |
| ثالثا: التغير الاجتماعي للمجتمع الجزائري | **86** |
| **المبحث الثاني: آليات التمكين و أبعاده** | **87** |
| أولا: التمكيـــن | **88** |
| ثانيا: تمكين المرأة | **94** |
| ثالثا: الاقتراب النظري لعملية التمكين | **97** |
| **المبحث الثالث: التمكين السياسي للمرأة أبعاده و مقوماته** | **103** |
| أولا: التمكين السياسي للمرأة | **103** |
| ثانيا:التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري | **110** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الرابع: مرجعيات التمكين السياسي للمرأة المنتخبة** | **114** |
| أولا: التنشئة السياسية | **114** |
| ثانيا: مراحل التنشئة السياسية | **119** |
| ثالثا : مستويات التنشئة السياسية | **121** |
| رابعا: مؤسسات التنشئة السياسية | **122** |
| **خلاصة الفصل الثالث** | **128** |
| **الفصل الرابع:مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة** | **131** |
| **المبحث الأول: القرار و القرار السياسي** | **132** |
| أولا: ماهية القرار | **132** |
| ثانيا: القرار السياسي | **136** |
| ثالثا:صناعة القرار | **140** |
| رابعا: المرأة و صنع القرار | **144** |
| خامسا: الإقتراب النظري لعملية صناعة القرار | **147** |
| **المبحث الثالث: المجالس المحلية المنتخبة** | **150** |
| أولا: ماهية المجالس الشعبية المحلية | **150** |
| ثانيا: المجالس الشعبية البلدية | **152** |
| ثالثا: المجالس الشعبية الولائية | **156** |
| رابعا:صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة | **158** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الرابع:واقع مسارات صنع القرار ن خلال التمكين السياسي** | **160** |
| أولا: ماهية التمكين السياسي من خلال مسارات صنع القرار | **160** |
| ثانيا:الإقتراب النظري للتمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار | **165** |
| خلاصة الفصل الرابع | **166** |
| الباب الثاني:الدراسة الميدانية | **169** |
| **الفصل الخامس:عرض وتحليل الفرضيات والنّتائج** | **170** |
| **المبحث الأوّل: مجالات الدّراسة** | **171** |
| أولا: التعريف بميان الدراسة "ولاية الجزائر" | **171** |
| ثانيا: التنظيم الإداري لولاية الجزائر | **172** |
| **المبحث الثّاني: عرض وتحليل الفرضيات والنّتائج** | **176** |
| أوّلاً: خصائص العيّنة | **176** |
| ثانيًا: عرض وتحليل معطيات الفرضيّة الأولى | **195** |
| ثالثا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّانية | **226** |
| رابعاً : عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّالثة | **252** |
| خامسًا: مقارنة النّتائج الجزئية والاستنتاج العام | **275** |
| خاتمة | **282** |
| قائمة المصادر والمراجع | **285** |

# فهرس الجداول


| الجداول | الصفحة |
|---|---|
| جدول (01):كيفية توزيع المقاعد بين الجنسين في المجالس المنتخبة | 113 |
| جدول (02):توزيع سكان ولاية الجزائر حسب البلديات | 173 |
| جدول (03): توزيع المبحوثات حسب المجالس البلدية: | 176 |
| جدول (04): توزيع المبحوثات حسب الإنتماء الحزبي | 179 |
| جدول (05): توزيع أفراد العينة مقارنة بالعنصر الذكوري | 181 |
| جدول (06): توزيع المبحوثات حسب الفئات العمرية (السّن) | 183 |
| جدول (07): الحالة العائلية (الزّواجية) للمبحوثات | 185 |
| جدول (08): توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي | 186 |
| جدول (09): توزيع المبحوثات حسب المهنة | 187 |
| جدول (10): توزيع المبحوثات حسب طبيعة المنطقة السكنية | 189 |
| جدول (11): توزيع أفراد العينة حسب المنصب في المجلس | 180 |
| الجدول (12): تقبل المحيط العائلي لمشاركة المرأة في الإنتخاب | 192 |
| جدول (13): وجود أو عدم وجود فكرة حول التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | 195 |
| جدول (14): دوافع التفكير أو عدم التفكير في التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | 197 |
| جدول (15): الوسائل و السبل المساعدة على تجسيد فكرة التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | 198 |

| | |
|---|---|
| جدول (16): الإنخراط ضمن منظمات المجتمع المدني عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | **200** |
| جدول (17): معايشة حالات من التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | **202** |
| جدول (18):مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس المحلية | **203** |
| جدول (19): أسباب التمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية | **205** |
| جدول (20): آليات دعم التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة | **206** |
| جدول (21): شعور المبحوثات من جراء التمكين السياسي (الحصول على المنصب) | **207** |
| جدول (22): مصادر المعطيات حول التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية: | **209** |
| جدول(23): نظرة الرجل عضو المجلس المحلي إلى التمكين السياسي للمرأة المنتخبة | **211** |
| جدول (24): تناول موضوع التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع بقية الأعضاء عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية: | **212** |
| جدول (25):أسباب ضعف التمكين السياسي للمرأة في المجالس الشعبية المحلية | **214** |
| جدول (26): أسباب انعدام التمكين السياسي للمرأة في البلديات التي لا تخضع لنظام الكوتة | **215** |
| جدول (27):رأي المبحوثات حول انتشار التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري | **217** |
| (28): نظرة أفراد المجتمع للتمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية جدول | **219** |
| جدول (29):أسباب التمكين السياسي للمرأة من مسارات صنع القرار | **226** |
| جدول (30): كيفية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار | **228** |
| جدول (31): أسباب تمكين المرأة المنتخبة في مواقع صناعة القرار في المجالس الشعبية المحلية | **229** |

| | |
|---|---|
| جدول (32): أسباب التمكين السياسي للمراة المنتخبة في مواقع صنع القرار وفقا للإنتماء الحزبي: | **232** |
| جدول(33):أسباب التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع وفقا للمستوى التعليمي | **234** |
| جدول (34): أسباب التمكين في مواقع صناعة القرار لاعتبارات أخرى | **236** |
| جدول (35): أسباب إختيار بعض مواقع صنع القرار للتمكين فيها | **238** |
| جدول (36): أسباب فشل بعض محاولات تمكين المرأة في مواقع صنع القرار | **240** |
| جدول(37):أسباب زيادة الميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار | **242** |
| جدول (38): العوامل المعيقة لزيادة الميل للتمكين السياسي في المجالس المحلية، حسب المبحوثات | **244** |
| جدول (39): توقّعات المبحوثات حول مستقبل التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار | **245** |
| جدول (40): تقييم المبحوثات من المجالس الشعبية المحلية للتمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار. | **247** |
| جدول (41):تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | **252** |
| جدول (42): أسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | **253** |
| جدول(43): بعض جوانب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية | **255** |
| جدول(44): أسباب التمكين السياسي التي تجعل المرأة المنتخبة تحضى بمكانة إجتماعية | **257** |
| جدول (45): كيفية تأثير التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مجال العمل بالمجالس المحلية | **259** |
| جدول (46): أسباب التمكين السياسي التي تجعل العائلة لا تشجع المرأة المنتخبة عليه | **261** |
| جدول (47): التغيّرات التي قد تحدث في المرأة المنتخبة | **262** |
| جدول(48):التغيّر الذي قد يحدثه التمكين السياسي في تعامل المرأة المنتخبة مع محيطها الأسري | **263** |

| | |
|---|---|
| جدول (49): تسبب التمكين السياسي للمرأة المنتخبة المجالس المحلية في مشاكل | **265** |
| جدول (50): المشاكل التي تعانيها المرأة من خلال التمكين السياسي في المجالس الشعبية المحلية | **266** |
| جدول (51): أسباب عدم تصريح المرأة المنتخبة بالمشاكل التي تعانيها للأسرة | **267** |
| جدول (52): أسباب البحث عن تكرار التمكين في مناصب صناعة القرار | **269** |
| جدول (53): آثار التّناول الإعلامي لعملية تمكين المرأة في مواقع صنع القرار | **270** |

## المقدّمـــــة:

لقد تأثّرت العائلة الجزائرية بالتغيّرات والتحوّلات البارزة التي يشهدها مجتمعنا باستمرار، والتي قضت أو تكاد تقضي على بنائها التّقليدي القديم والذي ظلّ منذ عدّة قرون وإلى وقت قريب يُشكِّل المرجعيّة الثّقافية والإجتماعية و السياسية الأساسية التي تنبني عليها حياة كلّ أفراد المجتمع بدون استثناء منذ الميلاد إلى الوفاة. فلقد كانت العائلة الجزائرية بهذا المفهوم التّقليدي هي المشَكِّل الرّئيسي للقوالب الثّقافية والإجتماعية والسياسية التي ينشأ من خلالها أفراد المجتمع ويتماثلون بواسطتها مع قيمه ومعاييره وسلوكياته وعاداته ومعانيه ورموزه... أي مع (ثقافته).

إن انتقال العائلة الجزائرية من نمط العائلة التّقليدية الممتدّة إلى نمط العائلة الحديثة النووية تبعه تغيّر في مختلف مسارات أفرادها الذين اكتسبوا مؤشّرات ومحدِّدات لديها تأثير واضح في حياتهم المستقبلية وجعلتهم يندمجون في منظومة سياسية جديدة، ولقد أفرزت هذه التغييرات العملية كثيرًا من الإهتمامات بالمجال السياسي و بالمجالس المنتخبة فبدأت الأحزاب السياسية تنتشر ويتّسع مداها من يوم لآخر في أوساط مختلف فئات المجتمع الجزائري تحت شعار – تكريس الديمقراطية- و أحقية تداول السلطة لدى جميع أفراد المجتمع على اختلاف أجناسهم.

و لهذا فإن "الإعتقاد بتبعية المرأة للرجل هو تصور راسخ في المخيال* الإجتماعي المطبوع بقوة تفوق الذكر، و لقد ظل هذا الإعتقاد يتحكم في مصير المرأة من حيث دراستها و زواجها و خروجها إلى العمل ومشاركتها في مختلف المجالات....."[1]، و لقد بقيت المرأة في المجتمعات التقليدية* محدودة الأدوار والحقوق، لكن الوضع لم يبقى على حاله لأن من أهم و أبرز التطورات التي عرفها القرن العشرين دخول المرأة بقوة إلى معترك الحياة السياسية التي ظلت لسنوات طوال شبه حكر على الرجال و ذلك بفضل الإهتمام العالمي بضرورة إشراك المرأة في التنمية المستدامة – التي هي "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد

---

* كلمة المخيال الاجتماعي تعني مجمل التصورات و أشكال الوعي التي يبنيها الفاعلين الاجتماعيين في إطار مجتمع محدد بنسق رمزي وثقافي خاص به .

[1]- المرنيسي فاطمة،سلطانات منسيات: ترجمة :فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،ط1 ،2000،ص16.

* تعبر المجتمعات التقليدية عن الجماعات البشرية الخاضعة لنسق ثابت أو شبه ثابت من القيم، و هي تستند في تصوراتها إلى مرجعيات دينية أو عرقية ، وتتحكّم بها روابط عشائرية أو مذهبية. وهي المجتمعات التي تعتصم بذاتها، وتعيد إنتاج نظمها الثقافية والقيمية في ظل تلك النزاعات الثقافية والدينية و هي أيضا تلك المجتمعات الأبوية التي يتصاعد فيها دور الرجل أمام المرأة باعتباره رمزا للهيمنة والسيطرة في غياب الحديث عن الحقوق و الواجبات.

وتوجيهات الإستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته"[1] – من خلال الحرص على تمكينها من حقوقها الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية و توعيتها بواجباتها و مسؤولياتها من جميع الجوانب الحياتية.

تشكل المرأة في المجتمع الجزائري نصفه حسب الإحصاء العام للإسكان و السكن لسنة 2008، ومن ثم فهي شريك هام و لاغنى عنه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة له، و هي تمارس دورها التنموي في مختلف المجالات لاسيما المجال السياسي، و رغم أن مشاركتها في هذا المجال ظلت و لسنوات طويلة محتشمة إلا أن هذا الوضع قد تغير بفضل نظام الكوتة الذي يعتبر إجراء خاص و تمييز إيجابي لصالح المرأة هدفه ضمان الحد الأدنى للتمثيل النسوي و معالجة الهوة الموجودة فيه من خلال إدماج النساء في المجالس المنتخبة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وهو خطوة من أجل تكريس مشاركة أقوى للنساء في الحياة السياسية أقره القانون العضوي للإنتخابات الصادر سنة 2012، فكان من الضروري تجنيد كل من العائلة و منظمات المجتمع المدني من جمعيات و أحزاب السياسية قصد إشراك المرأة في الحياة السياسية بما يضمن لها تحقيق ذاتها و بما يسمح لها من المشاركة في تحقيق الديمقراطية في البلاد.

إنّ التمكين يعتبر من المصطلحات التي شاعت حديثا في الإدارات في مختلف المجتمعات، فلقد أصبح كثير التداول و الإنتشار في المجتمعات الحديثة، نظرًا لِما تضمنه من أبعاد قيادية و ثقافية و اجتماعية و اقتصادية و نفسية... وأيضًا لِما أصبح يمثّله من تعدّيات وتحدّيات تطال مختلف المجالات في المجتمع الواحد بكلّ مقوّماته وعناصره و مكوّناته... وقد كان للتّزايد المحسوس نحو التمكين عامة و تمكين المرأة وبصورة خاصة في المجال السياسي أثره الكبير في اختيار هذا الموضوع بالذّات كمجال للبحث الحالي، وتتجلّى أهمية هذا المسعى–خاصّة– في ظلّ إقحام و اقتحام المرأة مختلف المجالس المنتخبة في الجزائر سواء كانت محلية (كالمجالس البلدية و المجالس الولائية) أو وطنية (كمجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني).وممّا لا شكّ فيه أنّ دخول المرأة في هذه المجالس في مجتمعنا الجزائري –كغيره من المجتمعات الأخرى– يعكس تمكينا واضحًا للمرأة الجزائرية في المجال السياسي خاصة في ظل الكثير من القيم الثّقافية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع و التي تأثر و تتأثر بأذهان وسلوكيات أفراده.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، 2011 ، ص13.

و لما أصبح التمكين عملية قائمة على مشاركة الجميع في التطوير وخدمة المؤسسة فإن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا رياديا في توعية سابقاتها (العائلات) نحو أهمية الدفع بالمرأة إلى المشاركة الفعلية والفعالة في مختلف العمليات الإنتخابية فالمجتمع المدني يحتل موقعا وسطيا بين الأسرة الدولة، كما يضم التنظيمات الحرة مثل "الجمعيات" التي تقوم على فكرة العمل التطوعي كآلية فعالة في تعبئة الأفراد للمشاركة في المجتمع،و الأحزاب السياسية التي تعتبر " تنظيمات دائمة تتحرك على المستوى الوطني و المحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، و هي تهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[1]، و بالتالي فإن المجتمع المدني يرتبط بدمقرطة الحياة الإجتماعية من خلال فسح المجال لمختلف تنظيماته لتؤدي دورها في ترسيخ قيم التضامن والتآلف والتعاون في المجتمع بين الجنسين، و الأحزاب السياسية مثلما هي بعد من أبعاد الممارسات السياسية فهي تمثل وسيلة هامة للمشاركة السياسية للمرأة، وهي وسيلة مباشرة لتمكين المرأة من الإلتحاق بالمجالس المنتخبة من خلال العمل الحزبي الذي ضمن مشاركة أكبر للنساء في المجال الإنتخابي إما كمنتخبات (بفتح التاء ) أو كمنتخبات (بكسر التاء).

إن الحديث عن التمكين السياسي للمرأة يعتبر من الأحاديث التي تتداول غالبا في مجال العلوم السياسية، لذا كانت دراستها من منظور اجتماعي قليلة جدا رغم وجود تخصص في علم الإجتماع هو علم الإجتماع السياسي و رغم وجود العديد من الدراسات في هذا التخصص، لذا صبحت الضّرورة أكثر من ملحّة من أجل التعرض إلى هذه الظاهرة من منظور علم الإجتماع دراســة و فهما و من وجهة نظر شمولية ووفق مقاربات علمية متعدّدة الأبعاد و المداخل، بهدف تحديد واقعها وتحليل آثارها ونتائجها على الفرد والمجتمع، و حتى نتمكن من وضع التّصوّرات المناسبة لها بالنسبة للمرأة المنتخبة بصورة خاصة وبالنسبة للمرأة الجزائرية بصورة عامة و على الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء.

إنّ الدّراسة الحالية هي أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في علم الإجتماع، وتهدف –أساسًا– إلى محاولة فهم أهم الأبعاد المتعلقة بالمرأة المنتخبة (بداية من المحيط العائلي فمنظمات المجتمع المدني و ما تتضمنه من جمعيات و أحزاب سياسية) والتي تتشكّل من خلالها المرجعيات السّوسيو– ثقافية لأفراد المجتمع الجزائري حول التمكين السياسي للمرأة، حتى يكون بوسعنا تفسير الكيفية التي تتدخّل بواسطتها مختلف العوامل السّوسيولوجية و الثقافية و الإقتصادية و النّفسية و السياسية ... التي تعتبر كعوامل تؤثر في

[1]- Jean Marie Donegani et Marc Sadoun, **la démocratie imparfaite** "essai sur le parti ," paris, Gallimard, 1994, p 224

تمكين المرأة سياسيا من خلال مشاركاتها في العمل السياسي، و تعتبر أيضا كعوامل تتدخل و في عملية صنع القرار وتؤثر في مسارته بالنسبة لهن في مختلف المجالس.

وعليه فدراسة التمكين السياسي و مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية في مجتمعنا لا يمكن أن تتمّ دون الرّجوع إلى المؤسّسة العائلية باعتبارها نقطة محورية في هذا المجال ودون الرجوع كذلك إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها وسيط أساسي في هذه العملية.

لقد تمّ تقسيم محتويات هذا العمل إلى أبواب وفصول ومباحث و مطالب ... بما يخدم متطلّبات وأهداف هذا البحث*، وأيضًا من أجل تسهيل مهمّة القارئ في تتبّع كلّ مراحله وأطواره بشكل سليم ومريح، كما يلي:

**الباب الأوّل:** يتضمّن الإطار المنهجي و النّظري لهذه الدّراسة و يشتمل على مجموعة من الفصول والمباحث و المطالب، حيث تمّ في **المبحث الأوّل من الفصل الأوّل** شرح مختلف أبعاد الإشكالية البحثية المقترحة وصياغة الفرضيات وتحديد أهم المفاهيم والمصطلحات والمتغيّرات والمؤشّرات الواردة في هذه الدّراسة، وفيه تمّ عرض ومناقشة نتائج بعض الدّراسات حول هذا الموضوع، وتناول **المبحث الثّاني** أهم أبعاد المقاربة المنهجية والتّقنية التي تمّ اعتمادها في هذا البحث بالذّات والتي تتمثّلت في: الخطوات والإجراءات المنهجية ومجالات الدّراسة وطريقة اختيار العيّنة وأدوات جمع وتفريغ وتحليل المعطيات.

أما في **المبحث الأوّل** من **الفصل الثّاني** الذي عنوانه (المرأة و عملية الإنتخاب)،تمّ تقديم لمحة موجزة حول التطور التاريخي لمكانة المرأة من خلال الحضارات و الديانات السماوية و من خلال المواثيق الدولية بصفة عامة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة،وفي **المبحث الثّاني** تم إعطاء نظرة عن التطور التاريخي للفكر الإنتخابي ، أمّا **الفصل الثّالث** والذي عنوانه (التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري) فيتناول في **مبحثه الأوّل** الخصوصيات السوسية–ثقافية للمجتمع الجزائري ، وفيه تمّ التعريف بالمجتمع الجزائري وعرض وضع المرأة فيه، أمّا **المبحث الثّاني** من هذا الفصل فقد تمّ من خلاله التّطرّق إلى التمكين من خلال آلياته و أبعاده و قد تم فيه في البداية التطرق إلى التمكين بصفة عامة ثم إلى التمكين عند المرأة ،في حين يتضم **المبحث الثالث** التمكين السياسي للمرأة عامة و في المجتمع الجزائري خاصة بالإضافة إلى الإقتراب النظري لعملية التمكين السياسي.أما **المبحث الرابع** فيتضمن مرجعيات التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة ، أما

* **البحث:** هو عملية تحقيق أو تقصى توجه للإهتمام بمعرفة المزيد عن موضوع معين، يستمر انشغال الباحث بموضوع البحث فترة طويلة من الزمن حتى يضمن نجاحه وهو يبدأ دائما بموضوع يحظى باهتمامه ويشعره بالراحة فى البحث والتفكير فيه خلا فترة إجرائه

**الفصل الرابع** و الذي تم عنونته بمسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة فقد تضمن **مبحثه الأول** القرار و القرار السياسي من خلال التعريف بالقرار و القرار السياسي، فيما تم التطرق في **المبحث الثاني** إلى عملية صنع القرار من خلال الفرق بين عمليتي صنع و إتخاذ القرار و دور المرأة في صنع القرار، في حين تم التطرق في **المبحث الثالث** إلى المجالس الشعبية المحلية من خلال إعطاء نظرة خاطفة عول كل من المجالس الشعبية البلدية و المجالس الشعبية الولائية و عن عملية صنع القرار فيهما، أما **المبحث الرابع** فقد تم التطرق من خلاله إلى واقع مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية من خلال التعريج على التمكين السياسي من خلال مسارات صنع القرار و من خلال إقتراب نظري للتمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار.

أمّا **الباب الثّاني** فيشتمل على عرض لأهم مجريات الدّراسة الميدانية ويتضمّن فصلاً واحدًا هو **الفصل الخامس** وعنوانه (وصف مجالات الدّراسة وعرض وتحليل المعطيات الميدانية والنّتائج)، و يشتمل على مبحثين: تمّ في **مبحثه لأوّل** تقديم وصف لمجال الدراسة من خلال التعريف بمجال الدراسة تاريخيا وجغرافيا وقانونيا و في **المبحث الثّاني** تمّ عرض وتحليل المعطيات الميدانية ومناقشة ومقارنة النّتائج الجزئية، وصولاً في النّهاية إلى الإستنتاج العام لهذه الدّراسة.

ينتهي كلّ فصل بخلاصة، وينتهي العمل ككلّ بخاتمة فيها تلخيصٌ لأهم أطوار ومجريات البحث وأهم النّتائج التي تمّ التوصّل إليها، وتمّت فيها-أيضًا-الإشارة إلى بعض الصّعوبات التي يمكن أن تواجه كلّ باحث في دراسة مثل هذه الظواهر.

تليها قائمة تفصيلية لأهم المصادر والمراجع التي تمّ الإعتماد عليها، ونجد في آخر البحث ملحقًا يتضمّن بعض المعطيات التّوضيحية التي لها علاقة بالموضوع ولم يتمّ إظهارها في المحتوى.

## أهداف الدراسة

إنّ الهدف من خلال هذه الدراسة هو الرغبة في الإضطلاع بمختلف ما ورد حول موضوع المرأة سواء في المجتمع الجزائري أو في مختلف أنحاء العالم العربي و الغربي،و الإضطلاع بمختلف ما يتعلق بتمكين المرأة من مجالات و كذا تمكين المرأة سياسيا لا سيما في المجالس الشعبية المحلية، وربّما سيكون للبحث السّوسيو-سياسي الميداني دورٌ في بداية تعبيد هذا الطّريق الشّائك.و في نفس هذا السّياق تبرز للواجهة ضرورة إعادة

التّساؤلات حول موضوع المرأة المنتخبة ومدى تأثرها بالتمكين السياسي و مسارات صنع القرار، ومنه تأثيرها في سير و تسيير المجالس المنتخبة بصفة عامة و المجالس المنتخبة المحلية بصفة خاصة.

**كما تهدف هذه الدّراسة –أيضًا– إلى ما يلي:**

**1–**إختبار كلّ ما توفّر من آليات وأدوات بحثية (نظرية وميدانية) في ميادين علم الإدارة و علم السياسية وعلم الإجتماع وعلم النّفس... من أجل فهم موضوعنا وملاحظة مدى تناسب و تلائم هذه الواقعة مع خصوصيات المجتمع الجزائري.

**2–**تقديم وصف (إحصائي– تحليلي) للتمكين السياسي للمرأة المنتخبة وكذا مدى مساهمتها في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية.

**3–**محاولة فهم وتحليل أهم التمثّلات التي يحملها أفراد المجتمع الجزائري حول موضوع مشاركة المرأة في الإنتخابات وحول موضوع تمكينها السياسي و كذا إسهاماتها في مسارات صنع القرار.

**4–**محاولة فهم وتحليل أهم العمليات والآليات السّوسيو–سياسية التي ينشأ وينمو ويتطوّر من خلالها الفعل المتضمن تمكين المرأة سياسيا و إسهاماتها في صنع القرار في المجالس المنتخبة المحلية.

**5–**محاولة فهم العلاقة الممكنة بين التمكين السياسي و مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية و بين نمط التّنشئة السياسية الذي تقدّمه –كل من العائلة و منظمات المجتمع المدني بما تتضمنه من جمعيات و أحزاب السياسية – لأفرادها.

**6–**تقديم تصوّرات للآليات الكفيلة بالتمكين السياسي الفعلي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية من خلال إشراكها في مسارات صنع القرار.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تمّت هذه الدّراسة الميدانية على مجموعة من المنتخبات المنتميات إلى مجالس محلية مختلفة و إلى مناطق جغرافية متقاربة و إلى ثقافات –و التي رغم اختلافاتها إلا أنها تبقى متقاربة بسبب التقارب في أماكن السكن– و إلى انتماءات سياسية متنوعة .....

**صعوبات الدراسة:**

إنّ الدّراسة التي بين أيدينا و المتظمنة لظاهرة التمكين السياسي للمرأة المنتخبة و مدى مشاركاتها وإسهاماتها في مسارات صنع القرار بالمجالس المحلية المنتخبة من خلال المجالس المختارة كمكان الدراسة، ورغم ما تحمله هذه المجالس من تشابهات وتطابقات، فإنّها تطرح أمام الباحث في هذا المجال بعض الصّعوبات في تحديد الخصوصيات السّوسيو-ثقافية و السياسيـــة لكل امرأة ، أو معرفة ما هو خصوصي بكلّ مجلس محلّي منتخب و علاقة ذلك بموضوع التمكين السياسي للمرأة المنتخبة و إسهاماتها في مسارات صنع القرار، إضافة إلى ذلك يعتبر تشعب الجوانب المعرفية حول هذه الظّاهرة في بلادنا و ارتباطها بالكثير من المعارف النّظرية والوسائل المنهجية والمعطيات الميدانية التي تسمح لنا بتناول هذه الظاهرة من مختلف جوانبها.

كذلك بالنّسبة لبحثنا هذا، فلقد وجدت صعوبات كبيرة في حصر أبعاد و مجالات الظاهرة موضوع الدراسة إضافة إلى التماطل في إمدادنا بالمعطيات الضّرورية حول هذه الظّاهرة بسبب أن المعطيات المطلوبة حديثة وتحصيلها تطلب إجراءات و وقت، خاصة و أن هذه المرحلة عرفت بالخصوص بروز نظام الكوتة الذي ساهم بشكل واضح في دخول المرأة إلى المجالس المنتخبة بأعداد معتبرة في ظلّ القانون العضوي للانتخابات* خاصّة و أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة ظل – لسنوات طوال- تواجدا محتشما إن لم نقل منعدما،حيث لم يكن بالإمكان تحديد عدد النساء المشاركات في الإنتخاب بشكل دقيق أو توقع عدد النساء في المجالس المنتخبة و لا حتى التحدث عن انتماءات سياسية و لا تحديد الظّروف التي تمّت فيها المشاركة في العملية الإنتخابية في ظل الإفتقار إلى الأدوات والتّقنيات العلمية و العملية المتطوّرة التي تمكّن من فرز وتنظيم مختلف العمليات الإنتخابية، خاصّة قبل عصرنة الإدارة و دخول حيز التنفيذ ما يسمى بنظام الإدارة الإلكترونية باعتبارها "نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الإتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات

* القانون العضوي رقم 12- 03 مؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، المادة 2 منه الذي تقول أنه لا يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها ، بالنسبة للمجالس الشعبي الولائي: 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا و 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا، أما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي: 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000 نسمة) (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد الاول، 20 صفر عام 1433 ، الموافق لـ 14 يناير 2012.

وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيات الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات تكنولوجية"[1]

لكن ومهما كانت الصعوبات فلقد تمّ تجاوزها -إلى حدٍّ ما- بالإعتماد على منهجية تنويع مصادر المعلومات، و أوّلها التّقارير الإعلامية المنشورة والتي تستند بدورها إلى مصادر وهيئات رسمية ذات علاقة مباشرة بالموضوع و أيضًا تمّ الإعتماد على بناء علاقات اجتماعية سياسية مع العديد من المنتخبين من كلا الجنسين و خاصة منهم المنتخبات و التي ساهمت في تسهيل حصولنا على المعلومات و توصيلنا بباقي المنتخبات من مجلس إلى مجلس آخر و بالتالي من بلدية إلى أخرى ، وكذلك فقد ظل الإتّصال بهن بطريقة مباشرة أو عن طريق الهاتف أو عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي بطريقة مستمرة...

[1] – ياسين سعد غالب، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية** ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 2005 ، ص 238.

# الباب الأوّل: الإطار المنهجي و النّظري للدراسة

**الفصل الأوّل:** البناء المنهجي للدراسة

**الفصل الثّاني:** المرأة و عملية الإنتخاب

**الفصل الثّالث:** التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري

**الفصل الرابع:**مسارات صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة

# الفصل الأوّل: البناء المنهجي للدراسة

## المبحث الأوّل: الإشكالية، الفرضيات و تحديد المفاهيم

**أولا**: الإشكالية والفرضيات

**ثانيا**: تحديد المفاهيم

**ثالثا**: دراسات سابقة

## المبحث الثّاني: المقاربة المنهجية والتّقنية

**أولا**: الخطوات والإجراءات المنهجية

**ثانيا**: مجالات الدّراسة وطريقة اختيار العيّنة

**ثالثا**: أدوات جمع وتفريغ وتحليل المعطيات

**خلاصة الفصل الأول**

لقد اختلف الباحثون والمختصون في تحديد تقنيات البحوث العلمية كما اختلفوا في تحديد المراحل والخطوات الإجرائية المعتمدة في بناء البحث من بداية اختيار عنوان الدراسة إلى بناء إشكالية الدراسة ووصولا إلى غاية الإستنتاج العام أو خلاصة الدراسة... و في ما يلي سوف نتناول بعض الخطوات والمراحل التي تم الإلتزام بها سواء في إطار جمع و تنظيم الخطوات الرئيسية المنهجية المتبعة في هذه الدراسة أو في البناء المنهجي السليم لها، من أجل إتباعها في دراسة الظاهرة موضوع البحث.

## المبحث الأول: الإشكالية، الفرضيات و تحديد المفاهيم

المقاربة النظرية و المفاهيمية هي عبارة عن الطريق المتبع من أجل التقرب أكثر فاكثر من الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال دراستها دراسة علمية بفضل الربط بين مختلف متغيراتها بشكل منهجي و علمي، ومن خلال إقامة بناء نظري و مفاهيمي يتضمن مختلف هذه المتغيرات و يقوم على بناء منهجي لموضوع الدراسة التي هي بين أيدينا.

### أولا: الإشكالية والفرضيات

#### 1- الإشكالية:

إنّ فهم وإدراك واقع تركيبة المجالس المنتخبة،و فهم و إدراك الواقع الثقافي و الإجتماعي والسياسي للمرأة المنتخبة يعتبر نقطة ارتكاز أساسية لأيّ باحث يريد فهم حقيقة التمكين السياسي و مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبــة، فالثّقافة هي المسئولة عن الشّكل الرّئيسي لشخصية الأفراد في أيّ مجتمع، وباختلاف الثّقافات تختلف أشكال الشّخصية، والمرأة المنتخبة هي حاملةٌ لثقافة مجتمعها (أو عائلتها) ولا بدّ أنّها تحمل نفس تصوّرات هذه العائلة أو المجتمع الذي تنتمي إليه من خلال "مجموعة القواعد والمعايير والمبادئ التي تعمل كموجّهات عامّة للفعل الإنساني"[1]،ولابدّ لأيّ مجتمع أن يقدّم لأفراده الآليات والأدوات والطّرق التي تجعله يتكيّف بشكل صحيح مع الأطر التي يصنعها له المجتمع و يبثها من خلال مختلف مؤسسات التنشئة السياسية – العائلة و منظمات المجتمع المدني من خلال الجمعيات و الأحزاب السياسية-

[1]- دنيس كوش، **مفهوم الثّقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص61.

ولأن الثّقافة تعنى بمختلف مناحي الحياة الإنسانية و لأن السياسة تمثل أحد هذه المناحي فإن السياسة هي تعبير عن ثقافة معينة تختلف من مجتمع لآخر ومن جماعة لأخرى داخل نفس المجتمع ، وعلى ذلك فلا يجب أن يُعتبر التمكين السياسي للمرأة ضمن المجالس المنتخبة حدث فردي، بل هو حدث له أبعاده الثقافية و الإجتماعية و السياسية ،فهو حق أقرته مختلف القوانين و المعاهدات و المواثيق الدولية التي دعمتها الجزائر بالمصادقة عليها بداية من إنظمامها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، هذا الإعلان الذي جاء ووثق المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، وصولا إلى تنفيذ ما جاء ضمن مختلف القرارات من خلال مختلف الحقوق التي أقرتها لفائدة المرأة الجزائرية مثل غيرها من نساء العالم.

"يولد الأفراد ويعيشون أحرارا متساوون أمام القانون ولا يقوم التفاوت الإجتماعي إلا للمصلحة العامة"[1]، فالمرأة و الرجل متساويان في الحقوق السياسية التي تتمثل في "تلك الحقوق التي تهدف إلى إشراك الفرد في حكم بلاده، بإعطائه الحق في تكوين الأحزاب السياسية أو الدخول في عضويتها والحق في الترشح والإنتخاب وإبداء الرأي من خلال الإستفتاء والحق في تولي الوظائف العامة في البلاد"[2]، و المرأة باعتبارها جزء من هذه المساواة فمن حقها المشاركة في حكم البلاد و الحق في تكوين الجمعيات و الأحزاب أو الإنظمام إليها و لها الحق في الإنتخاب و الإدلاء برأيها من خلال عملية التصويت...

إنطلاقًا من ذلك، فإنّ العمل الذي بين أيدينا هو مقاربة سوسيو- ثقافية و سياسية ميدانية تهدف إلى وصف وتحليل ظاهرة التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما فيما يتعلق بمسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية، إستنادًا إلى المنظور الإجتماعي و السياسي الذي يُعتبر مدخلاً نظريًا ومنهجيًا متنوّعًا لدراسة هذا الموضوع ، وبالتّالي ستسمح لنا هذه الخطوة بتوضيح و سرد بعض الأبعاد الكامنة وراء تمكين المرأة سياسيا في المجالس المحلية المنتخبة ،وذلك من خلال دراسة المرجعيات السّوسيو- ثقافية والسياسية للمرأة المنتخبة من خلال تمكينها السياسي و إشراكها في مسارات صنع القرار.

إن دراسة هذه الظّاهرة لا يجب أن يتمّ بمعزل عن فهم الإرتباط الوثيق بين ثلاث جوانب أساسية وهي التنشئة السياسية للمرأة من خلال الأسرة و الأحزاب السياسية، ثم التمكين السياسي للمرأة من

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، بيروت، الدار الجامعية،2012 ،ص221.

[2] – حنان براهي، **اجتهاد القاضي في مجال الحقوق والحريات في ظل الاتفاقيات الدولية**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 04، مارس 2008، ص 132.

خلال الأنظمة الإنتخابية السائدة و كذلك مسارات صنع القرار من خلال المجالس المنتخبة المحلية التي ستكون هي جزءا منها.

إنّ هذه الدّراسة لا تهدف للبحث عن الأسباب المؤدّية إلى التمكين السياسي و لا إلى أسباب مسارات صنع القرار بالنسبة للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية، بل إنّ الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن المرجعيات السّوسيو-ثقافية و السياسية التي تدخل من خلالها المرأة إلى المجال السياسي من خلال الأبعاد الإجتماعية (العائلة و الأسرة) ،الأبعاد الثقافية (الجمعيات)، الأبعاد السياسية (الأحزاب السياسية) والتي من خلالها يمكن الإقتراب أكثر فأكثر من عوامل تمكين المرأة سياسيا و التي تأخذ بيدها شيئا فشيئا لتجعلها إحدى العناصر الفاعلة في مسارات صنع القرار داخل المجالس المنتخبة بصورة عامة و داخل المجالس المنتخبة المحلية بصورة خاصة.

إنّ هذه الخطوة تدفعنا إلى ضرورة فهم أبعاد المحتوى السياسي لنمط التّنشئة السياسية الذي يقدّمه المجتمع لأفراده بداية من العائلة و مرورا بمختلف المؤسّسات التّنشيئية الأخرى (في المجال السياسي) ،رغم ما تمر به من تحولات و تغيرات مست جميع مناحي الحياة الانسانية من سلوكات و تصورات و أفعال، ممّا جعل دوره هذه المؤسسات في تنشئة و تمكين المرأة سياسيا مرتبطاً بمدى استجابتها لمتطلّبات هذا التحوّل.

ومن هذا المنطلق، فإنّ محاولة دراسة المرجعيات السّوسيو-ثقافية و السياسية لعمليتي التمكين السياسي ومسارات صنع القرار للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية تحيلنا إلى طرح التّساؤلات التّالية:

- ما هي المرجعيات السّوسيو-ثقافية و السياسية للتمكين السياسي و مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة بالمجلس الشعبية المحلية ؟

- ما هي تصورات المراة المنتخبة حول التمكين السياسي و مسارات صنع القرار ؟ و ما هي الآليات التي تتشكّل بواسطتها هذه التصوّرات ؟

- هل يعبّر كل من التمكين السياسي و صناعة القرار عن الإندماج الإيجابي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية .

- ما هي علاقة التمكين السياسي بمسارات صنع القرار للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية داخل المجتمع الجزائري ؟

## 2- الفرضيات

تستمد المرأة المنتخبة مرجعياتها حول التمكين السياسي و مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية من التّنشئة بشقيها الإجتماعي و السياسي التي تلقتها من المجتمع ، من خلال مختلف مؤسّساته الاجتماعية السياسية خاصة ، خاصة الأسرة و الأحزاب السياسية .

**# الفرضية الأولى**: "تختلف تصوّرات و مرجعيات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي باختلاف المجالس الشعبية المحلية التي تنتمي إليها ".

**# الفرضية الثّانية**: "هناكُ علاقة بين عملية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية و ثقافة المجتمع الجزائري".

**#الفرضية الثّالثة**: "يؤثر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري".

## ثانيا: تحديد المفاهيم و المصطلحات

إن دراسة التمكين السياسي و مسارات صنع القرار بالنسبة للمرأة المنتخبة تقودنا بالضرورة إلى تحديد بعض المفاهيم و المصطلحات التي ستبنى عليها الدراسة كالتمكين السياسي في جزئيه التمكين و السياسية، مسارات صنع القرار ، المرأة المنتخبة ، إضافة إلى بعض المفاهيم الأخر كالتصور من خلال تصور المرأة لعملية التمكين السياسي ، المرجعيات : من خلال المرجعيات التي تعتمد عليها المرأة في تحديد العمليتين، وكذلك الدور من خلال دور المرأة المنتخبة في المجالس المنتخبة المحلية.

### ❖ المرأة و المرأة المنتخبة

(**المرأة**): جمعها نِساءٌ ، نِسْوَةٌ ، نِسْوانٌ،وهي أنثى الإنسان البالغة، وتستخدم الكلمة لتمييز الفرق الحيوي (البيولوجي) بين أفراد الجنسين أو للتمييز بين الدور الإجتماعي لكل من المرأة والرجل في الثقافات المختلفة، و"لفظة "المرأة " في اللغة العربية مشتقة من فعل "مرا" وتعني:" كمال الرجولية"، أو"الإنسانية" ومن هنا كان "المرء" هو الإنسان و"المرأة" هي مؤنث الإنسان"[1]

[1]- الساعاتي سامية حسن، **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار المصرية السعودية للنشر،القاهرة ،2006،ص133.

يطلق مصطلح امرأة عند العرب على الأنثى بعد أن تتزوج أو تتجاوز مرحلة المراهقة والشباب، وتتميز المرأة بكونها شَريكَةُ الرجل في حَياته إذ يقال أن وراء كُلّ رجل عظيم امرأة.

فالمرأة هي أنثى الإنسان البالغة، وتستخدم الكلمة لتمييز الفرق البيولوجي بين الجنسين(الذكر و الانثى)، أو للتمييز بين الدور الإجتماعي بين المرأة والرجل في الثقافات المختلفة. تتميز المرأة بتقارب ركبتيها وعضلات جسدها التي هي كثيرة الإنسياب مقارنة بالرجل، إضافة كذلك إلى صوتها حيث أن صوت المرأة حاد عكس الرجل الذي صوته أقل حدة، كما تختلف المرأة عن الرجل في بعض نسب إفراز الهرمونات التي تتجلى في فترة الحمل والولادة والإرضاع بشكل خاص،"فقد خلقها الله لحسن أداء هذه الوظائف بكل ما تحتاج إليه من أعضاء تتناسب بين تركيبتها و تلك الوظائف"[1].

(**المرأة المنتخبة**):لقد صادقت كل الدساتير الجزائرية على الحقوق السياسية للمرأة كحق المشاركة في العملية الإنتخابية من خلال الترشح و الإنتخاب و قد أكدت الجزائر على ضرورة "الإسراع في العمل على تحرير المرأة حتى تستطيع المشاركة في تسيير الشؤون العامة"[2]، فرغم أن المرأة الجزائرية كانت تمارس حقها الإنتخابي حتى قبل الإستقلال، إلا أنها كانت محرومة من حق الترشح لسنوات طوال و لقد كان عدد النساء المترشحات يكاد يكون منعدما لكن الأوضاع تغيرت بشكل كبير بعد إقرار التعددية الحزبية لأول مرة في الجزائر بموجب دستور 1989، أين ترشحت العديد من النساء في صفوف بعض الأحزاب و وصلت بعضهن إلى قبة البرلمان، و قد أصبحت الجزائر في مقدمة دول منطقة الشرق الأوسط في عام 2012 من حيث التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة بحصة 31،6% والتي احتلت بها المرتبة السابعة والعشرون عالميا، و هذا بفضل الفرصة التي أتاحها لها القانون الجزائري من خلال القانون عضوي رقم 03-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 ،الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

**التعريف الإجرائي للمرأة المنتخبة**: المرأة المنتخبة من خلال هذه الدراسة هي جميع النساء اللواتي تمكن من الظفر بمقاعد في إحدى المجالس الشعبية المحلية المنتخبة من خلال ترشحهن في إحدى قوائم الترشيحات

[1] - محمد مجد نهى، **المرأة و السياسة في مصر**،المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية،2004،ص25.

[2] – دستور الجزائر 1963، الديباجة.

–حزبية كانت أم حرة – التي كانت محل انتخاب عليها خلال الإنتخابات المحلية (البلدية والولائية) التي جرت في 29 نوفمبر 2012، وهن نساء من سنوات ميلاد مختلفة و من بلديات مختلفة من مناطق مختلفة و هن ذوات مستويات تعليمية متفاوتة و ذوات وضعيات إجتماعية متفرقة فمنهن العزباء والمتزوجة و الأرملة و المطلقة،إجتمعت في مجالس محلية منتخبة سواء كانت بلدية أو ولائية.

## ❖ التمكين و التمكين السياسي

(**التمكين**): في **اللغةً** هو "التقوية أو التعزيز"و وردت كلمة مكّن (مكّنه) بمعنى جعله قادراً على فعل شيء معين ويقال استمكن الرجل من الشيء بمعنى صار أكثر قدرة عليه، كما يقال متمكن من العلم أو من مهارة معينة بمعنى مثقفاً بالعلم أو بالمهنة"[1].

**أما اصطلاحاً**:فيرى أرجنتي (Argentii) أن التمكين هو:"أحد أهم مخرجات المشاركة في العمليات والقرارات والإجراءات بين العاملين، التي تعزز من دافعيتهم الجوهرية نحو هذه النشاطات، ويزيد التمكين من إدراكهم لأهمية العمل الذي يمارسونه بحيث يكون ذا معنى"[2]، فالتمكين هو زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المرجوة و التي تساهم في تكوين الأصول الفردية والجماعية، وتحسين السياق التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم استخدام هذه الأصول. و

لقد وردت كلمة التمكين في قوله تعالى:"وعد الله الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم و ليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"*

لقد ظهر مفهوم التمكين في"نهاية الثمانينات، ولاقى شيوعاً و رواجاً في فترة التسعينات بسبب التركيز على العنصر البشري داخل مختلف المؤسسات مهما كان نوعها.و كذلك فإن التطورات والتحولات الحاصلة في مجال تنمية العنصر البشري داخل هذه المؤسسات أكدت على أهمية التمكين لما لها من دور في تحسين العلاقة بين الرئيس و المرؤوسين"[1] ، لكن الجذور الأولى حول مفهوم التمكين تعود لعقد الستينيات من

---

[1] – **ابن منظور، لسان العرب**، بيروت، دار صادر، بيروت، 1968، مادة (مكن).

[2] – سماح مؤيد محمود و أسيل هادي محمود ،**أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، ص 200.

* الآية 55 من سورة النور.

[1] – حسن أحمد الطعاني وعمر سلطان السويعي، **التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية**، دراسات العلوم التربوية، محافظة الدمام، المجلد 40،ملحق 1، 2013، ص 307.

القرن الماضي، أين ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الإجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والإجتماعية للمواطنين، ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معان، وكذلك استخدم في عدة مجالات: كالاقتصاد، والعمل الإجتماعي والسياسي وكذلك في التنمية.

و لقد بات التمكين مطلب هام وضروري في وقتنا الحاضر"وهو من أدوات الجودة الشاملة ومن الأساليب الحديثة المتقدمة، وهو يعتمد على الإختيار السليم والتدريب والتطوير والشراكة وتفويض الصلاحيات، وجميعها عناصر لها أهمية كبيرة وتساهم في تعزيز الثقة لدى العاملين في مختلف المجالات"[1] .

(**تمكين المرأة**): إن تمكين المرأة من منظور إسلامي يعني انعتاقها من كل ما يحكم عليها بالعبودية لغير الله والتأكيد على هويتها ككائن بشري يعيش ويتعامل مع الآخر وفق مقتضيات الإنسانية التي تتجاوز الخصوصية الجنسية ذكرية أو أنثوية فالإسلام يحث المرأة – كما الرجل – على تحطيم أغلال الإستغلال والإضطهاد بكل أشكالها، وعلى رأسها استغلال رأس المال و الإستبداد السياسي، وأغلال إيديولوجيات التخلف البالية والتبعية الدونية للغرب الذي يشكو أصلا من تفكك وأزمات. كما أن مقدار الفساد والإستبداد اللذين تعاني منهما مجتمعاتنا العربية ينبغي أن يدفع بالمرأة دفعا إلى التصدي لإصلاحه والتسلح بالجرأة والشجاعة في اقتحام ميادين ومؤسسات النهضة الشاملة بدون تردد وضمن إطار إنسانية الإسلام، وما الحضور القوي المتألق للمرأة بشكل عام، والمرأة المتدينة المحجبة بشكل خاص في الثورات العربية إلا كمرآة عاكسة لمدى انتشار وشعبية أطروحات الفكر الإسلامي المعاصر في هذا المجال.

و لقد تولد مفهوم "تمكين المرأة"من فكر (الجندر*) الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، و المعنى الظاهري لتمكين المرأة هو أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية*.

---

[1] – محمد فالح الجهني ، **تمكين مديري المدارس بالصلاحيات**:مزايا ومتطلبات ومزالق، مجلة المعرفة، العدد 192، 1432هـ.

* **الجندر**: كلمة إنجليزية من أصل لاتيني تعني في إطارها اللغوي الجنس، وبشكل أدق النوع الإجتماعي، وليس الحالة البيولوجية التي خلق عليها، و الجندر هو أيضا تعبير عن الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى أو الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيًّا.

* **التنمية**: أول من استعمل هذا المصطلح هو" بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889. و تعرف التنمية بأنها عملية الانتقال بالمجتمعات من مستوى إلى مستوى أفضل، أومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما يقصد بالتنمية أيضا إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، فالتنمية هي هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة في الخدمات بنقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

إن تمكين المرأة بالمعنى المطلوب عالميا هو إعطائها حق السيطرة و التحكم في حياتها من مختلف أنحائها ومجالاتها الإجتماعية و الإقتصادية و الجنسية و السياسية و حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف الأمور في مختلف المجالات مع إتاحة الفرصة للأخذ برأيها و مشاورتها و طلب المعلومات و الخدمات منها في شتى مناحي الحياة الخاصة و العامة.

يمكن تعريف تمكين المرأة بأنه "تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل أو بأنه التحكم في العلاقات الإجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها"[1] .

**التعريف الإجرائي لتمكين المرأة:** تمكين المرأة في بحثنا هذا هو تحسين حالة أو وضعية المرأة في جميع المجالات السوسيو-ثقافية و السياسية من أجل إشراكها و السماح لها وفتح المجال أمامها من أجل تحقيق التنمية المستدامة*. فهو العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة ليس فقط للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها،بل وأيضا توفير فرص أكبر لها من أجل الترشح للانتخابات في مختلف المجالس وذلك بهدف تعزيز قدراتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في مختلف المجالات لاسيما منها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

(**التمكين السياسي**):هو"امتلاك الفرد القوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو

[1] حلمي جلال اسماعيل،**إعادة الهيكلة الرأسمالية**: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،2003، ص51.

* **التنمية المستدامة**: شاع هذا المفهوم سنة 1987 من قبل بعثة (برتلاند) في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة، و بدأ استخدامه بشكل كبير منذ سنة 1992 ، و التنمية المستدامة هي عملية "يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته" (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ، 2011 ، ص13)

مجتمعاً بأكمله،ويقاس خلال بعدين أساسين هما ثلاث نواحٍ هي: المشاركة السياسية ، المشاركة الإقتصادية والسيطرة على الموارد الإقتصادية"[1].

إن التمكين السياسي هو عبارة عن "عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع و في المشاركة السياسية تحديدا، ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية.

إن التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور "القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم ايجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص ويعتبر النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات المهمشة أو الأقل حظا في الإدارة العامة"[2].

(**التمكين السياسي للمرأة**): يعد مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الإجتماعي في المجتمع ومن ثم فإن مشاركة المرأة السياسية يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها التطور في هذا المجتمع ،كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطي و وعى النظام السياسي ومدى قدرته على الإستفادة من القدرات السياسيه للمرأة، و قد تحاول الكثير من الجهات والإيديولوجيات العمل على تمكين المرأة سياسيا و هذا يحتاج لوعي عام اجتماعي داعم لهذا الفعل و إلى رغبة نسوية لأن التغيير لن يتم إلا بدافع و رغبة نسوية محضة في البداية، لأن الأمر نسوي أولا و عائلي ثانياو مجتمعي ثالثا، وكما تجدر ملاحظة بأن دور المرأة بسيط جدا و لا يقارن بدور الرجل في المجال السياسي و الحياة السياسية، وبالتالي فإن العمل النسوي في هذا المجال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب، لكن و خلافا لهذا فهناك العديد من الإستثناءات النسائية التي تصدرت مناصب ومسئوليات سياسية في مختلف المجتمعات، إلا أنها للأسف كانت نتاج ذكوري محض، ونتيجة دعم ذكوري وبيئي محدد، ولولا هذا الدعم لما ظهرت أغلب هذه الاستثناءات ،كما و يمكن عن

[1] – صابر بلول، التمكين السياسي للمراة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد 2،2009،ص 79.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

طريق التمثيل الديمقراطي أن يحقق تمثيل مصالح المرأة وسماع صوتها في مختلف الأصعدة، كما وتؤكد المادة السابعة من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية لبلده.

لقد حاولت المرأة جاهدة التحرر على الصعيد الإجتماعي، واستطاعت فئة لا بأس بها المضي بذلك، إلا أن المجال السياسي بقي بعيدا بعض الشيء عن اهتماماتها و مطالبها، لذا ومن أجل تحقيق تمكين سياسي للمرأة فإن الأمر تطلب وجود ديمقراطية سياسية*، يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم،بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعوق مختلف نشاطهم .

**التعريف الاجرائي للتمكين السياسيي للمرأة المنتخبة**:التمكين السياسي للمرأة من خلال بحثنا هو تعبير عن اتجاهين من التمكين :التمكين في المجالس الشعبية البلدية و التمكين في المجالس الشعبية الولائية ، و الذي يعبر عنه من خلال عدد المقاعد الإنتخابية التي تحصلت عليها المرأة خلال انتخابات 29 نوفمبر 2012 في هذين المجلسين بالنظر إلى العدد الاجمالي للمقاعد في كل مجلس منتخب .

كما يتضمن التمكين السياسي أيضا امتداد لتمكين المرأة من بعد إتاحة الفرصة أمامها بالترشح في مختلف القوائم الانتخابية، ليس هذا و فقط بل فرض تواجدها في قوائم الترشيحات و إلا تلغى القائمة.

### ❖ مسارات صنع القرار:

**المسار: لغة** جمعها مسارات و مصدرها من سارَ

اسم مكان من سارَ يعني: مسلك، طريق؛ خَطُّ السَّير

قد يدل المسار على المدار و هم مسار مغلق فيقال مدار الشمس أو مسار الشمس

و المصدر أيضا من: سرى فالنبي صلّى الله عليه وسلّم أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى **و المسار** مصطلح يستخدم كثيرا في العلوم الفيزيائية و يعرف فيها على أنه الطريق الذي يسلكه جسم متحرك خلال الفضاء وذلك كتابع بالنسبة للزمن، و يمكن أن يكون هذا الجسم قمرا صناعيا.

* **الديمقراطية**: هي قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية، و هي أيضا نظام سياسي يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة و الدستورية لتغيير الحكام سلميا بأغلبية كافية اعتمادا على الأحزاب و الجمعيات و غيرها ، فهي أيضا الطرق المختلفة التي يشترك بها الشعب في ممارسة السلطة.

**القرار: لغة** "سكن و اطمئنان، وقرر الأمر بمعنى رضا عنه وأمضاه، و تقرر الأمر أي ثبت و استقر، والقرار هو ما انتهى إليه الأمر"[1]،و القرار من من الإستقرار والثبات والسكون لقوله تعالى:"وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرّ"[2].

أما اصطلاحا فقد عرف القرار عدة تعاريف إذ يعرف القرار على أنه:"الإختيار القائم على أسس موضوعية لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، و يكون القرار هو البث أو التحديد لما يجب أن يتم وذلك لإنهاء وضع معين بصورة نهائية للحصول على نتيجة ملموسة بحل المشكلة موضع القرار"[3]، و هو أيضا "عملية اختيار بديل من مجموعة بدائل في إطار بناء تنظيمي معين ،بهدف التأثير و التغيير المستقبلي، غير أن مجال ذلك التغيير و التأثير واسع جدا و غير معين مما يصعب معه تحديد و تصنيف القرارات في أنواع و أصناف محددة، و قد عرف هاريسون* القرار على أنه:"مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل هدف معين و بنظرة مماثلة"[4]

كما عرف القرار أيضا على أنه: " البديل الأمثل الذي يمثل حل المشكلة موضوع الإهتمام بمعنى أن المساندة بجميع أشكالها تهدف لاتخاذ القرار المناسب"[5]، فالقرار هو الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الأمثل من بينها، كما يمكننا استخلاص من خلال التعاريف السابقة على أن القرار يتمثل في أهم النشاطات الإدارية، وهو العملية التي يتم من خلالها تحديد وحل المشكلات باختيار الحل الأمثل من بين البدائل المتاحة، و القرار هو حكم أو خيار بين اثنين أو أكثر من الخيارات أو البدائل، وينشأ القرار في عدد غير محدد من المواقف، من حل المشكلة إلى تنفيذ وإنجاز مقرر عمل،وحسب "**هال أولدريد** فإن عملية صنع القرار مرتبطة أساسا

---

[1] - محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006،ص105.

[2]- سورة البقرة، الأية 36.

[3]– عمر غنايم وعلي الشرقاوي،**تنظيم إدارة الأعمال**: الأسس و الأصول العلمية،دار النهضة العربية،بيروت،1977،ص130.

* **وليام هنري هاريسون**:من مواليد 09 فيفري 1773 في سان شارلز كاونتي بولاية فرجينيا و هو من عائلة أرستقراطية ، درس الادب والتاريخ و عمل مكلازم بالجيش البحري و هو الرئيس التارسع للولايات المتحدة الأمريكية لكنه شغل هذا المنصب شهرا واحدا من 04 مارس إلى 04 افريل 1841 وهو تاريخ وفاته .

[4] - علي الحوّات، مرجع سابق، ص ص188/187.

[5] - جييف جونز، **المهارات الإدارية في المدارس**،ط1، ترجمة نهير منصور نصر الله، دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين،2006، ص206.

بالشخصية وبأسلوب الإدارة"[1]، ومرتبطة أيضا بالقيم الشخصية لكل قائد فريد مستقل كما أنها مرتبطة كذلك بالأهداف المنتظرة من هذه القرارات.

**صنع القرار**: إن صنع القرار هو جزء أساسي من حياة الأفراد الشخصية و المهنية، فبعض القرارات التي يتخذها الفرد أساسية وهامة ومعقدة، مثل القرارات المتعلقة بدخول الدولة في حرب ومثل قرار اختيار شريك الحياة، وبعض القرارات بسيطة مثل ماذا نلبس اليوم، أو ماذا سنتناول على الغذاء. ولكن جميع القرارات تتطلب إعمال الفكر ومعالجة المعلومات ولكن بدرجات متفاوتة. ومن المنطقي أن يأخذ التفكير بالقرارات المتعلقة بالأمور الهامة وقتاً أطول من التفكير بالأمور البسيطة أو السطحية، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون صحيحاً في بعض الأحيان.

فصنع القرار هو مجموعة متسلسلة من الإستنتاجات الفردية والجماعية التي تنتهي باتخاذ قرار بديل لمواجهة موقف معين، ويرى "**طومسون وتودين** أنه إذا كان الإختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرارات إلا أن مفهوم الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الإختيار و القرار ليس مقتصرا على الإختيار النهائي بل إنه يرجع إلى الأنشطة التي تؤدي ذلك الإختيار"[2]

فصناعة القرار هي عملية مشتركة بين أعضاء المجالس المنتخبة تتضمن إعداد المرأة المنتخبة لمراحل سير انتخابي ومهني وتحديد المهارات المطلوبة من تعليم وتدريب محدد الزمان و المكان، وهو أيضا الجهود المشتركة بين أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة و مختلف الإدارات قصد تمكين المنتخبين من إتقان مهامهم وتحقيق تطلعاتهم وأهدافهم في إطار الأهداف العامة للوطن و المواطن، و هي مجموعة المناصب التي تشغلها المرأة في المجالس المحلية المنتخبة.

**التعريف الاجرائي لمسارات صنع القرار**:إن صنع القرار هو جزء أساسي من المهام اليومية للمجالس المنتخبة عامة و للمجالس الشعبية المحلية خاصة، و هي أيضا جزء أساسي من الحياة العملية للمنتخبين عامة و للمرأة المنتخبة خاصة، و بالتالي فهو جزء أساسي من عمل المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية من خلال مداولات المجالس المنتخبة ، غير أن مسارات صنع القرار في دراستنا تتجسد من خلال مختلف المناصب التنفيذية في هذه المجالس و التي تتمثل بالترتيب في: رئيسة المجلس، نائبة رئيس المجلس، رئيسة لجنة

[1] محمد حسن رسمي،**ثقافة القرار في مجتمع المعرفة**،مجلة بحوث مؤتمر التكنولوجيا و الادارة في مجتمع المعرفة، ديسمبر ، 2004، ص5.

[2] – أميرة علي محمد، **مهارات الإدارة المدرسية و التربوية**، ط1 ،الدارالعالمية للنشروالتوزيع، الجيزة، 2008،ص135.

في المجلس ، مندوبةخاصة لدى رئيس المجلس والتي تجعلها تحتل مركز القيادة في المجال التي تكلف به وبالتالي تصبح سيدة القرار و مصوبة للقرارات في المجال الذي تقوده.فصانعات القرار هن النساء اللواتي حصلن ليس فقط على مقاعد بالمجالس المنتخبة و لكنهن حصلن أيضا بمناصب تنفيذية في هذه المجالس.

### ❖ المرجعيّة

هي بنية تُعبِّر عن "المعطيات السياسية عند الجماعات أو الطّبقات التي تتكوّن منها التّشكيلة الإجتماعية المعايَنة،و تتمتع أيّة مرجعية بصفتها مفوَّضة من قِبل الجماعات أو الطّبقات التي يوكَل إليها فرض نموذجها الثّقافي السياسي وفق نمط من الفرض يحدّده هذا النّموذج، أي بصفتها تمتلك بالتّفويض حقَّ ممارسة سلطة تربوية في المجتمع ضمن الإطار العائلي"[1]، أو ضمن مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية.

**المفهوم الإجرائي للمرجعيات:**

المقصود بالمرجعيات هنا "الأطر الثّقافية والإجتماعية و السياسية التي تساهم في تشكيل مختلف المفاهيم والتّصوّرات للمرأة حول نفسها وحول العالم المحيط بها بما في ذلك مفهوم (التمكين السياسي و صناعة القرار والمشاركة في الإنتخاب ...)، ودور المؤسّسات الإجتماعية و المؤسسات السياسية والمؤسّسة الأسرية بالخصوص في بناء المرأة سياسيا و دفعها إلى المشاركة في العمليات الإنتخابية و بالتالي دخول المجالس الشعبية المنتخبة وفق هذه المرجعيات عن طريق عملية التّنشئة الإجتماعية و السياسية و علاقة هذه الأخيرة بالميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية، إذن سنحاول من خلال هذا التّحديد الإجرائي الاقتراب–واقعياً وبوضوح– من مضمون الأفكار و التّأويلات لمفهومي (التكوين السياسي و صنع القرار) التي تتّسم بالإتّساع والشّمولية والتّداخل في كثير من الأبعاد والمتغيّرات.

### ❖ المجالس المنتخبة

تمثل المجالس المنتخبة "قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، ففي الجزائر نجد أن الديمقراطية المحلية هي أساس بناء الدولة لذا ركزت النصوص على مبدأ انتخاب أجهزة الهيئات المحلية"[2]تشكل المجالس المحلية عن طريق الإنتخاب المباشر ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا، فالمجالس المنتخبة هي الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته.و لأن الجزائر تعرف ثلاثة مستويات من المجالس المنتخبة عن طريق الشعب و هي المجلس الشعبي الوطني، المجالس الشعبية الولائية و المجالس الشعبية

[1] بيير بورديو، **العنف الرّمزي**، تر: نظير جاهل، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء (المغرب)، 1994، ص35.
[2] الميثاق الوطني لسنة 1986، ص180.

البلدية، فإنني في دراستي هذه أركز على المجالس الشعبية المحلية المنتخبة وبالذات المجالس المحلية البلدية والولائية في ولاية الجزائر.

## ❖ الثّقافة

**لغة**:لقد ظهر مصطلح الثقافة في القرن الثالث عشر، و هو منحدر من اللاتينية التي تعني العناية الموكّلة للحقل وللماشية وذلك للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة، و في القرن السادس عشر أصبح مصطلح الثقافة يدل على فلاحة الأرض، و في القرن السابع عشر تطور مفهوم الثقافة ليصبح يدل على تطوير الكفاءة و في القرن الثامن عشر بدأت كلمة الثقافة تفرض نفسها و تمّ إدراجها في القاموس الأكاديمي الفرنسي، وقد كانت في أغلب الأحيان متبوعة بالفعل، كأن يقال:ثقافة الفن، و ثقافة الأدب، وثقافة العلوم... واستمرت في الصعود تدريجيًا إلى أن وصل بها المطاف إلى استعمالها منفردة ليقصد بها أو لتدل على التكوين و التربية والفكر[1].

**إصطلاحا**: عرفها إدوارد تايلور* قائلا "الثّقافة هي ذلك الكلّ المركّب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع"[2]، فمن خلال هذا التعريف تبين لنا أن الثقافة هي تعبير عن مجموعة من العناصر التي يتفق فيها أفراد المجتمع والتي تتيح لهم مجالات الحوار و التواصل و التأقلم لأجل أن يعيش الفرد داخل المجتمع متمعا بكل ضروريات الحياة الإجتماعية، لذا أمكن تعريف الثقافة بأنها:"مجموعة القيم المادية والروحية ووسائل خلقها واستخدامها ونقلها، و التي أفرزها المجتمع عبر التاريخ، وهي ذات إرتباط وثيق بتطور النظم الإجتماعية... فلكل مجتمع نظام ثقافي خاص به يوجه ويؤثر على تفكير وقيم وتصرفات أفراده،بحيث تتكون مجموعة من المعايير الثقافية تحدد سلوك وتصرفات غالبية الأفراد و يعتبر التمسك بها أمرا ملزما وبديهيا، كما تكوف هذه المعايير الأساس لقياس ولتقييم سلوك و تصرفات الأفراد المنتمين لمجتمعات أخرى، و يمكن أن توجد معايير ثقافية مشتركة ومتباينة بين مجتمعات مختلفة، و ما يعتبر قيمة أساسية في مجتمع ما يمكن أن يكون قيمة هامشية أو

---

[1] – دنيس كوش، مرجع سابق، ص18.

* **إدوارد تايلور**:أنتروبولوجي إنجليزي ولد في سنة 1832 ، إشتغل كمدرس في جامعة أكسفورد و كان أحد رواد الاتجاه التطوري كما انه أسهم في تطوير الدراسات المقارنة للأديان، من أهم مؤلفاته الثقافة البدائية ، أبحاث في التاريخ المبكر للبشرية و تطور المدنية، المجتمع البدائي،توفي عام 1917.

[2] – عاطف وصفي، مرجع سابق، ص80.

غير مقبولة في مجتمع آخر"[1]، فهي سعي المجتمعات في كل مرحلة من حياتها و حسب التحديات التي تواجهها إلى التأمل في وضعها و ذاتها و مصيرها و تحليل مشكلاتها و الإجابة عنها، ففي كل حقبة هناك أسئلة جديدة و بالتالي أجوبة جديدة.

### ❖ التّنشئة الإجتماعية:

يقصد بها العملية التي يتعلّم بها الأطفال أو الأعضاء الجدد أساليب الحياة في المجتمع، وتعدّ التّنشئة الإجتماعية هي الوسط الأوّل والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثّقافة وانتقالها على مدى الأجيال، وكثيرًا ما يتحدّث علماء الإجتماع عن التّنشئة الإجتماعية باعتبارها تمرّ في مرحلتين وتشمل عددًا من العوامل الفاعلة المؤثّرة في التّنشئة، وتشتمل هذه العناصر على الجماعات أو السّياقات الإجتماعية التي تجري فيها عمليات التّنشئة.

تجري التّنشئة الإجتماعية الأوّلية في مرحلتي الرّضاعة والطّفولة، وتعتبر هذه هي الفترة التي يصل فيها التعلّم الثّقافي أقصى درجات الكثافة، إذ أنّ الأطفال يتعلّمون فيها اللغة وأنماط السّلوك الأساسية التي تشكّل الأساس لمراحل التّعليم والتّعلّم اللاحقة، وتكون الأسرة هي الفاعل المؤثّر الأبرز والأكثر أهمية في هذه الفترة، أمّا التّنشئة الثّانوية فتحدث في فترة لاحقة من الطّفولة وتستمرّ حتّى سنّ البلوغ، وتدخل السّاحة في هذه المرحلة عوامل فاعلة أخرى تتولّى بعض الأدوار والمسؤوليات التي كانت تقوم بها العائلة ومن جملة هذه العوامل: المدارس وجماعات الأقران ووسائل الإتّصال والإعلام... إلى أن تنتهي بمواقع العمل، وفي هذه السّياقات كلّها تُسهِم التّفاعلات الإجتماعية في تعليم الفرد منظومات القيم والمعايير والمعتقدات التي تشكّل الأنماط والعناصر الأساسية في الثّقافة[2].

### ❖ التنشئة السياسية

يقصد بها العملية التي يعلم من خلالها الفرد أساليب الممارسة السياسية، و تعد التنشئة السياسية بمثابة المفتاح لدخول عالم الحياة السياسية بكل ما تحتويه من تفاعلات ومتفاعلات، و لقد عرف "**جرينستاين***" التنشئة السياسية فقال أنها:"التلقين الرسمي و غير الرسمي المخطط و غير المخطط للمعلومات و القيم

---

[1] - ناصر دادي عدون، **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي**: دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص303.

[2] عبد الله محمّد عبد الرّحمان، مرجع سابق، ص9.

* **فرويد قرينستاين**: من مواليد 01 سبتمبر 1930 ، أستاذ بجامعة يال ، من أبرز مؤلفاته الشخصية و السياسية و الرئيس المختلف

والممارسات السياسية...و ذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"[1]، ولأن التلقين لا سن له و قد يكون قصديا ودون قصد فإن بوادره لا تلفت النظر إلا عند وصول الفرد السن الرسمي للممارسة السياسية،و هذا ما أشار إليه الهادي جوهري عندما عرف التنشئة السياسية على أنها "عملية يكتسب من خلالها الفرد القيم و المعتقدات و الميول السياسية، و تبدأ هذه العمية خلال عمر مبكرة وتستمر طوال حياة الفرد عن طريق مؤسسات الأسرة و المدرسة و المؤسسة الدينية ومؤسسات العمل والأحزاب السياسية و غيرها"[2]، فالتنشئة السياسية حسب ما سبق ذكره هي عملية تعليم و تعلم يتعرض لها الفرد طوال مراحل حياته و هي تشمل مختلف القيم و الإتجاهات ذات الإنحراف السياسي.

إن التنشئة السياسية هي جميع المكتسبات التي تدخل ضمن الثقافة السياسية* و التي حققتها المرأة الجزائرية من خلال الأسرة أو من خلال منظمات المجتمع المدني أو غير ذلك أو منها جميعها و عليه فإن "وجودها وتفاعلها مع مختلف هذه المؤسسات يؤثّر على مواقفها و مفاهيمها، فيمكن القول أنّ باعتبار للفرد رأيه الخاص ورأيه العام المشترك مع الآخرين فكذلك للمرأة رأيها الخاص و رأيها العام مع الآخرين"[3].

## ❖ الفعل الإجتماعي

الفعل الإجتماعي سلوك إنساني يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتيًا، والسّلوك الذي يخلو من المعنى الذّاتي لا ينتمي إلى الدّراسة الإجتماعية المتعمّقة، والفعل الإجتماعي هو نوع من السّلوك يتضّمن معنى للفاعل نفسه، وفي شرحه لنظريته المعروفة باسم نظرية الفعل الإجتماعي بيّن **ماكس فيبر*** بأنّه من الضّروري أن يوضع الفعل في سياق الدّوافع ثمّ تأتي محاولة فهم طبيعة هذا السّياق، ووضع الفعل داخله يعتبر بمثابة تفسير للمجرى أو الإطار الحقيقي للسّلوك فيستخدم الفاعل الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف.

---

[1] F.GREENSTEIN, Political, Socialisation, in international Encyclopedia of the Social Siences, vol 114, p551.

[2] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي ص ص 142،143.

* **الثقافة السياسية**: هي مجموعة القيم و المعتقدات السياسية كالهوية الوطنية و حب الوطن و التضحية في سبيل الوطن و اداء جميع الواجبات المنوطة بنا في سبيل الوطن و بالتالي تعزيز رح الوطنية من خلال تعزيز حب الانتماء الى الوطن من خلال مختلف مجالاته لا سيما المجال السياسي.

[3] علي الحوّات، مرجع سابق، ص ص188/187.

* **ماكس فيبر** ولد عام 1864 و توفي عام 1920 و هو عالم اقتصاد واجتماع ألماني، من مؤسّسي علم الاجتماع، قام بسلسلة من الدّراسات حول الدّيانات والحضارات الكبرى في العالم وفي المجتمعات القديمة، شملت الهند والصّين وفلسطين... واهتمّ-أيضًا-بالتّاريخ الحديث في حقل السّياسة والإدارة والدّين والاقتصاد. وقد ساهم في وضع الإطار النّظري لعلم الاجتماع، خاصّة ما يُسمّى بالنّموذج المجرّد أو المثال المجرّد ، الذي يترجمه البعض بالنّموذج المثالي. ترك عدّة مؤلّفات أهمّها: "الاقتصاد والمجتمع"، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرّأسمالية"، "التّاريخ العام للاقتصاد"... وتصنّف أعماله ضمن ما يسمّى بـ(علم اجتماع الفهم) أو (علم الإجتماع التّفسيري).

أما **تالكوت بارسونز*** وهو من المؤسّسين لعلم الإجتماع فإن رؤيته تتمثل في أنه :"يمكن النّظر إلى الأفعال على أنّها مجموعات من الوسائل لتحقيق غايات محدّدة، وهذه الأفعال يجب أن تفهم في إطار المعاني التي يضفيها الأفراد عليها"[1].

## ❖ التصوّر:

التصوّر عند المناطقة هو: إدراك العقل موضوعه في هيئة دون إثبات أو نفي.

أما حسب معجم مصطلحات التّحليل النّفسي فأصل كلمة تصوُّر هي"تعبير ألماني من أصل لاتيني تقترب من معنى تفويض أو تمثيل، فالمصطلح في الألمانية يدلّ على التمثل أو على ما يمثَّل"[2]، و هي أقرب إلى التمثيل التصوري.

أما **فرويد*** فلقد تحدث عن التصوّرات اللاواعية و لم يكن استخدام التصوّر عنده بمعنى استرجاع لإدراك سابق أو تصوّر ذاتي حول موضوع ما، لكن باعتباره ذلك الجانب من الموضوع الذي يتواجد في اللاوعي الإنساني.

أمّا عند العالم **جون بياجيه*** فالتّصوّر "ميكانيزم يستعمل في النموّ المعرفي و هو يسمح بتفسير ظواهر المحيط الخارجي، والتّصوّر هو سيرورة مستقلّة عن كلّ تأثير للمحيط والمظاهر الإجتماعية ولا ينشأ إلاّ متأخّرًا ... وهو أيضا الصّورة الذّهنية أو الإستحضار الرّمزي للموضوعات والوقائع الغائبة بهدف التّجريد"[3]، والتمثّل هو تعديل للمعلومات الجديدة بما يتناسب مع البنية المعرفية للفرد ويتمّ ذلك من خلال تحويل الخبرات الجديدة إلى خبرات مألوفة بتعديل الوارد منها من المحيط والبيئة، فهو إذن معرفة اجتماعية تتشكل من

---

* **تالكوت بارسونز: عالم اجتماع أمريكي من مواليد** 13 ديسمبر 1902 بالكولورادو عمل في هيئة التدريس بجامعة هارفارد، وضع نظرية عامة لدراسة المجتمع تسمى بنظرية السلوك، أنشأ المنهج التطوعي و نظرية التطور الاجتماعي، كان يعتبر عالما بنيويًا وظيفيًا، توفي في 8 ماي 1979.

[1] – إحسان محمد الحسن، **رواد الفكر الاجتماعي**، دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، بغداد، 1991، ص291.

[2] الطّاهر الإبراهيمي، **مسألة المراهقة بين الصّورة النّفسانية للذّات ونمط الوجود الاجتماعي**، مجلّة "الحكمة"، مؤسّسة (كنوز الحكمة)، الجزائر، عدد: نوفمبر 2009، ص63.

* **سيجموند فرويد** (S. Freud; 1856-1939): طبيب أعصاب نمساوي من أبوين يهوديين، ولد في مدينة فرايبرغ بمورافيا (تشيكوسلوفاكيا)، من أشهر علماء النّفس، أسّس طريقة "التّحليل النّفسي" وأكّد على أثر اللاوعي والغريزة الجنسية في تكوين الشّخصية، أصيب بالسّرطان ومات به، من أشهر آثاره: دراسات في الهيستيريا وتفسير الأحلام.

* عالم النّفس السّويسري **جون بياجيه** هو عالم نفساني سويسري ولد سنة 1896 و توفي سنة 1980.

[3]- Fischer.G.N : **Les concepts fondamentaux de lapsychologie sociale**, Dunod Pari, 2005, p 130

خلال التجارب في الحياة اليومية، ومن خلال المعلومات و العلوم و نماذج التفكير التي نستقبلها ونحولها من خلال التربية والإتصال الإجتماعي، وتعد الميزة الأساسية للتصور هي ازدواجيته فهو فكري وإدراكي لأن عملية البناء الذهني هي ركيزة التصور.

## ❖ الدور:

الدور لغة هو "الإضطلاع بمهمة"[1]

**أما اصطلاحا:** فلقد عرف أحمد زكي بدوي الدور في معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية الدور بأنه:"سلوك متوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد ، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الإجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة"[2]

و عرفه عبد المجيد سالمي في معجم مصطلحات علم النفس بأنه "مجموعة من أنماط سلوك الفرد ، تمثل المظهر الدينامي للمكانة، وترتكز على الحقوق والواجبات المتعلقة بها، وبمعنى آخر يتحدد الدور على أساس متطلبات معينة تنعكس على توقعات الأشخاص لسلوك الفرد الذي يحتل مكانة ما في أوضاع معينة"[3]

فالدور يرتكز على الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الشخص، بما يتوافق مع متطلبات مركز معين في المجتمع، و هو عمل فردي يقوم به الفرد و بالتالي فهو مجموعة الأعمال أو العمل الواحد تقوم على مجموعة من الأدوار، فأداء الدور هو السلوك الفعلي للشخص الذي يشغل الدور، فهو نموذج السلوك المتمثل في الأفعال والتصرفات التي تتوافق مع متطلبات مركز معين في المجتمع.

---

[1] - علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، دار المعارف ،القاهرة ،ط2، 1983 ،ص39.

[2] -أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص395.

[3] – عبد المجيد سالمي وآخرون، **معجم مصطلحات علم النفس** ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ،ط4،1998، ص107.

## ثالثا:دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت وضع المرأة سواء من جانب تمكين المرأة على مختلف الأصعدة أو المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، ولكن لم أستطع الوصول إلى دراسة تضمنت التمكين السياسي للمرأة المنتخبة أو مسارات صناعة القرار عند المرأة المنتخبة.

و نظرا لتشابك العناصر المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة و نظرا لعدم وجود دراسة شملت موضوعنا كما هو مطروح و نظرا لأن أغلب الدراسات التي توفرت لدينا لامست الموضوع من جهة معينة حتى و إن كانت بعيدة عن موضوعنا ، فقد حاولنا أخذ العناصر الرئيسية من خلال عنوان و فرضيات الدراسة وإدراج بعض ما وجد حولها من دراسات حتى و إن كانت قليلة، و رغم أننا أشرنا إلى الدراسات العربية فإننا قصدنا التركيز على الدراسات الجزائرية بالدرجة الأولى،وسنحاول الإشارة إلى بعض هذه الدراسات أدناه:

### 1 – التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع[1]:

هذه الدّراسة التي قام بها الدكتور الباحث **صادق بلول** من كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق وهي محاولة لفهم واقع التمكين السياسي للمرأة العربية، من خلال ربطه بمجموعة من الأدوار الأساسية في المجتمع، فقد ربط بين التمكين السياسي للمرأة و كل من التنمية البشرية و التنمية الإنسانية، فعرض علاقة التمكين بالتنمية البشرية ثم علاقة التمكين بالتنمية الإنسانية، بعد ذلك انتقل إلى تمكين المرأة من خلال القرارات والتوجهات الدولية من خلال سرد تاريخي لأهم القرارات الدولية الصادرة لفائدة المرأة، كما تعرض الباحث إلى أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية و التي حصرها في المعوقات الإجتماعية– الثقافية، االمستوى التعليمي و نوعه، المعوقات الإقتصادية و المعوقات التشريعية و المعوقات السياسية.و في آخر هذه الدراسة تناول الباحث واقع تمكين المرأة العربية في جميع المجالات بصفة عامة و في المجال السياسي بصفة خاصة، وقد أنهى الدراسة بعرض الإستراتجيات اللازمة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية.

وقد تمّ الإعتماد في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأحياناً التاريخي، فلقد اعتمد الأسلوب الوصفي في دراسة واقع تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها سياسياً بشكل خاص، ثم المنهج التحليلي في

[1] - صابر بلول، **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية والواقع**،جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، 2009.

دراسة معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية، واستخدم أسلوب البحث المنهجي التاريخي في دراسة قضية التمكين في القرارات والتوجهات الدولية.

وقد خلص الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التي نختصرها في:

– هناك ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وثقافة المجتمع العربي و قيمه، فالتمكين السياسي للمرأة العربية يتعلق بثقافة المجتمع وعاداته.

– هناك فجوة كبيرة على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسيا.

– هناك علاقة ارتباط واضحة بين التمكين السياسي للمرأة العربية والمشاركة الإقتصادية.

– هناك علاقة ارتباط مؤكدة بين مستوى تعليم المرأة والتشريعات وبين التمكين السياسي للمرأة.

– هناك علاقة وثيقة بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية وبرامجها التي تدعم مشاركة المرأة نسبياً.

## 2– واقع المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الجزائرية[1]: للدكتور الباحث (رريب الله محمد):

هذه الدراسة قام بها الدكتور الباحث **رريب الله محمد** و هو دكتور بقسم العلوم السياسية بجامعة وهران، هدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مستوى المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية، و معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة القرار، و قد قام بعرض بعض المفاهيم الأساسية التي تضمنتها الدراسة والتي تمثلت في : المشاركة في صناعة القرار، أعضاء هيئة التدريس، الجامعة، الإدارة الجامعية.

و لأجل الوصول إلى الهدف المنشود حاول الباحث الإجابة على بعض الأسئلة التي قام بوضعها والتي تمثلت في:

- ما واقع المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية ؟
- ما مستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة القرار في الجامعات الجزائرية من وجهة نظرهم؟

[1]- رريب الله محمد،المجلّة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، العدد11، 2013.

– هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الجزائرية الثلاث ( قسنطينة، وهران، الجزائر) تعزى إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة القرار؟

وتطرّق الباحث إلى الطّريقة المنهجية التي تمّ اعتمدها في هذه الدّراسة والمكان الذي تمّ إجراؤها فيه وهو ثلاث جامعات هي:جامعة الجزائر و جامعة وهران و جامعة قسنطينة ، وتتكوّن العيّنة المختارة من 320 عضو هيئة التدريس من ضمن 1476 عضو تدريس.

وحسب الباحث يجب أن يسهم الجميع في صناعة القرار وتحمل المسئولية، أي أن يطرح القرار ويوافق عليه الجميع،و قد قام بعرض هذا من خلال تناوله لهذا الطرح في الجانب النظري للدراسة .

أمّا منهج الدّراسة فقد وظف الباحث المنهج الوصفي لغرض التعرف على الواقع وذلك من خلال دراسة واقع مستوى المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية.

أما الأدوات المستعملة فقد استعمل الإستمارة الإستبيانية و التي كانت موزعة على أربعة مجالات هي :

- قرارات مجلس الكلية.
- قرارات المجلس العلمي.
- قرارات اللجنة العلمية للقسم.
- قرارات اللجنة البيداغوجية للقسم ...

وقد تمّت الإستعانة في هذه الدّراسة بواسطة وسائل القياس التّالية: صدق الأداة، ثبات الأداة.

وقد استخدم في الحساب الإحصائي معامل ارتباط* (بيرسون) لإيجاد معامل الثبات بطريقة إعادة الإختبار.

أما عن أهم نتائج هذه الدّراسة فيمكن تلخيصها كما يلي:

– إن مستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في عينة إجمالي الجامعات الجزائرية الثلاث منخفضة، ويتجلى ذلك في النسب المئوية المستخرجة والتي قدرت بـ 80% في المستوى المتدني للجامعات الجزائرية الثلاث،و باختصار المشاركة في صناعة القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية متدنية.

* الا**رتباط**: هو العلاقة المنتظمة بين بعدين أو متغيّرين، وتصاغ في العادة بمصطلحات إحصائية، وقد يكون الإرتباط إيجابيًا أو سلبيًا، ويكون الإرتباط إيجابيًا بين متغيّرين عندما تكون الزّيادة في أحدهما مصحوبة بزيادة في الآخر، أمّا التّرابط السّلبي فيعني أنّ زيادة أحد المتغيّرين يرافقها انخفاض في المتغيّر الآخر.

– إن المشاركة في صناعة القرار بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في مجال قرارات مجلس الكلية ومجال قرارات المجلس العلمي للكلية ومجال قرارات اللجنة العلمية للقسم ومجال قرارات اللجنة البيداغوجية للقسم، مشاركة تكاد تكون معدومة.

## 3– التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة[1]:

هذه الدّراسة التي قام بها الدكتور الباحث **بارة سمير** من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، و هي عبارة عن دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة و قد كانت الدراسة حول مشاركة المرأة السياسية بعد تطبيق نظام الكوتا•،و قد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن حقيقة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من خلال معرفة إتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة تجاه نظام التخصيص (الكوتا) الذي تم تبنيه بموجب القانون العضوي للإنتخابات تحت رقم: 12-03 و ذلك إبتداءا من الإنتخابات التشريعية التي نظمت سنة 2012،و الكشف عن مدى فعالية هذا القانون في توسيع حظوظ تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، وقد طرح الباحث في هذه الدّراسة التّساؤلات التّالية:

1- إلى أي مدى يؤثّر البناء الإجتماعي الحضاري الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟

2- ما هي أهم الآليات القانونية المستعملة لتوسيع تواجد المرأة في المجالس المنتخبة؟

3-ما هي أهم التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية سياسيا و ما هي أهم آليات تطوير هذا الأخير؟

وقبل الإجابة عن هذه الإنشغالات تطرّق الباحث إلى مفهومي التمثيل السياسي و التمثيل الديمقراطي، كما أشار إلى أهم الصّعوبات المنهجية والميدانية التي واجهته أثناء هذا العمل.

وحسب الباحث، يمكن أن نختزل التمثيل السياسي في أنه هو ذلك السياق العام الذي بمقتضاه يتاح للمواطنين المشاركة في الحكم والأطر الضابطة والمنظمة والمتحكمة في ذلك، من خلال المشاركة في صناعة القرارات وبناء السياسات العامة بطريقة غير مباشرة، و هذا ما استشفه من خلال المقاربة المفاهيمية للتمثيل

[1] - مجلة دفاتر السياسية و القانون، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2012

•**الكوتا**:هي تعبير لاتيني يقصد به "نظام انتخابي يهدف إلى ضمان حقوق الأقليات في الانتخابات العامة للوصول إلى السلطة السياسية". والكوتا تشكّل تدخلاً إيجابياً لتحقيق المساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصًا بين الرجال والنساء وتقضي "الكوتا النسائية" بتخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء أي في المجالس النيابية، بحيث لا يجوز أن تقل عدد المقاعد التي تشغلها النساء عن النسبة المقررة قانوناً، أي أن هناك حصة نسائية محددة لابد من شغلها من قبل النساء.

السياسي و التي استهل بها دراسته، بعد ذلك تطرق إلى الأطر التشريعية والقانونية الدولية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة،أين تطرق إلى الجهود البشرية في إطار حق الإنسان في العدالة و المساواة، بالإضافة إلى تطرقه إلى معظم المعاهدات الدولية في إطار النهوض بحقوق المرأة تطرق إلى نظام التخصيص بين دستورية القانون ومرحلية تحقيق المساواة بين الجنسين، و لقد استند إلى تبيان أثار نظام التخصيص على تجربة الجزائر من خلال نظام الكوتا أين سرد لنا بعض الإحصائيات حول مشاركة المرأة في الإنتخابات بعد إقرار نظام الكوتة.

لقد استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى دراسة ووصف وتحليل دقيق للتمثيل السياسي للمرأة من خلال نظام الكوتة .

و قد توصل في نهاية هذه الدراسة إلى:

– ضعف الوعي السياسي للمرأة ساهم بشكل كبير في عدم حصولها على الكثير من حقوقها، وحرمانها من إثبات جدارتها في بعض الميادين، كالإنضمام للمجالس المنتخبة.

## 4– المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الجزائرية الديمقراطية ، للطالبة (فاطمة بودرهم)[1]:

تهدف هذه الدّراسة إلى محاولة الكشف عن المحددات المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وخاصة بعد التجربة الجزائرية من خلال تصور نظري يفسر واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص انطلاقا من الأصول النظرية التي تشرح الظاهرة وتساعد على تشخيصها وتحليلها والوقوف على نتائجها و الوصول بالمرأة الجزائرية إلى معرفة وضعها ثم دورها في الحياة العامة بما فيها المجال السياسي .

وقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدّراسة الإجابة على التّساؤل التّالي: أهم المحددات المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وخاصة بعد التجربة الديمقراطية؟ تنطلق هذه الدراسة من معالجة واقع مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي منذ الاستقلا الوطني لغاية التحول الديمقراطي بالجزائر.

وقد كانت فرضيات الدّراسة كما يلي:

– إنتشار الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري وتوسيعها إلى المرأة الجزائرية من شأنه أن يوسع مشاركتها السياسية.

[1]– فاطمة بودرهم، **المشاركة السياسية للمراة في ظل التجربة الديمقراطية الجزائرية** ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

– نمو وتبلور الوعي النسائي لدى المرأة الجزائرية، ينمي ويطور مشاركتها السياسية.

– إتساع المد الديمقراطي في الدولة الجزائرية يزيد من حضور المرأة في المجال العام والسياسي على الخصوص.

–تؤثر البيئة الاجتماعي بمجمل عناصرها تأثيرا سلبيا على عملية التمكين السياسي للنساء في الجزائر.

– طبيعة المجتمع الجزائري الأبوية تقلص من نشاط المرأة السياسي

أهم المفاهيم والمصطلحات المستعملة في هذه الدّراسة هي: العمل السياسي، المشاركة السياسية، الحقوق السياسية، الثقافة السياسية و التمكين السياسي...

ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدّراسة فيما يلي:

**1**– إن المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع دون استثناء أو تمييز ضرورة تفرض نفسها على كل المستويات لمجابهة جميع التحديات.

**2**– يتطلب العمل السياسي للمرأة الاستقلال الذاتي وفك تبعيتها عن الرجل، والقضاء على ضغوط بعض العادات والتقاليد البالية المعارضة والمعادية لعمل المرأة العام والعمل السياسي تحديدا.

**3**– إن المرأة الجزائرية لم تناضل نضالا جديا، منتظما وكافيا للوصول إلى المناصب القيادية والتأثير في صنع القرار، لافتقارها لعنصر الاستعداد لمواجهة العمل العام.

**4**– سوء تقدير المجتمع لمواهب المرأة الجزائرية وقدراتها.

5– الحاجة إلى سن برامج عملية هادفة وسياسات إستراتيجية لتعزيز مكانة المرأة بشكل رسمي وقانوني.

أهم النقاط التي تم استخلاصها من هذه الدراسات هي:

– خصوصية تمكين المرأة في المجال السياسي في المجتمعات العربية العربي بحيث نجد أن التمكين السياسي للمرأة العربية مرتبط بثقافة المجتمع وعاداته مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسيا.

– الفهم الخاطئ لبعض القيم الدينية التي لا ترضى بتولي المرأة منصب الحكم حالت دون التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار لاسيما في المناطق الريفية.

– بالرغم من أن المرأة الجزائرية أثبتت جدارتها في الحياة المهنية، إلا أنه لا يزال هناك تحفظات من أفراد المجتمع بخصوص تقلد المرأة لمناصب سياسية سامية.

– ضعف الأحزاب السياسية في هيكلة النساالتي يتم تكوينها وتدريبها لتقلد مناصب قيادية رغم الإهتمام المتميز الذي حظيت به المرأة من طرف المشرع الجزائري منذ الإستقلال.

– النظرة المتشائمة إلى مستوى المشاركة في صناعة القرار انعكست على حقيقة المشاركة في صناعة القرار، وربما يعود السبب في ذلك إلى طبيعة مركزية القرار.

– عدم جدية المرأة في النظال السياسي حيث أن نظالها ليس منتظما و كافيا للوصول الى المناصب القيادية والتأثير في المجتمع خاصة لأن العمل السياسي يتطلب من المرأة استقلالا ذاتيا وفك التبعية عن الرجل، والقضاء على ضغوط بعض العادات والتقاليد المعارضة لعمل المرأة العام والعمل السياسي تحديدا.

## المبحث الثّاني: المقاربة المنهجية والتّقنية

المنهجية هى وسيلة تفكير وطريقة لإجراء البحث وتحليل البيانات، إنها الطريقة التى ننظر بها إلى العالم وكيفية إجراء البحث، و هي استراتيجية يلجأ إليها كل باحث لتناول أيضاً البيانات باستخدام التقنيات، وتندرج "المقاربة" تحت مظلة المنهجية.

أما التقنيات، فهى وسيلة العمل ويشار إلى الوسائل المستعملة بتقنيات البحث، و على هذا الأساس يشتمل هذا المبحث على ثلاثة خطوات أساسية:

- الخطوة الأولى:تناولت الخطوات و الإجراءات المنهجية.
- الخطوة الثانية:تضمنت مجالات الدراسة و طريقة اختيار العينة.
- الخطوة الثالثة:اشتملت على أدوات جمع وتفريغ وتحليل المعطيات.

### أوّلاً: الخطوات والإجراءات المنهجية:

تعتبر القدرة على ربط علاقات جيّدة مع الوسط المبحوث، مفتاح العمل الميداني حول أي ظاهرة إجتماعية ، فهذه الخطوة تمكّن الباحث من العمل بأكثر حرّية و اطمئنان، و هذا لا ينفي أن الحذر مطلوب من الباحث عند الخوض في غمار موضوعه حتى يكون موضوعيا و عليه في جميع الأحوال والظروف أن يتحلى بالقدرة الفائقة على التّعامل بشكل إيجابي مع مختلف الظّروف المحيطة بالظاهرة قيد الدراسة.

ويعتبر منهج البحث الميداني الوصفي التحليلي منهجًا مناسبًا لمثل هذه الدّراسات وذلك بما يتناسب ومتطلّبات المقاربة السّوسيو–ثقافية و السياسية الحالية التي تهدف إلى تقديم وصف شمولي لعمليتا

التمكين السياسي وصناعة القرار بالنسبة للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية في المجتمع الجزائري، وفهم العلاقة بين مختلف المتغيّرات التي أدت إلى الظّاهرة موضوع الدراسة[1]، كما أنّ الأسلوب الوصفي التحليلي يعتبر أساسيًا ومفيدًا في مثل هذه الحالات، "فهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات وتصنيفها و تبويبها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس معرفة أثر و تأثير العوامل ، إستخلاص النتائج و معرفة كيفية ضبط والتحكم في هذه العوامل و أيضا التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل"[2]، و قد عرف أيضا "بأنه أسلوب في جمع البيانات و المعلومات و تبيان الطرق و الإمكانيات التي تساعد في تطوير الوضع إلى ما هو أفضل ويزود الباحث بوصف المتغيرات التي تتحكم في الظواهر الإجتماعية ، السياسية أو الاقتصادية، و بالتالي فهو أسلوب يتطلب البحث و التقصي و التدقيق في الأسباب والمسببات للظاهرة الملموسة"[3]،وبالتالي الوصول إلى معرفة تأثير الخصوصيات الثّقافية والإجتماعيـــة والسياسية للمجتمع الجزائري على المرأة من خلال تمكينها السياسي و مشاركتها في عملية صناعة القرار ،كما تمكّننا هذه الخطوة من دراسة و تحليل أبعاد التمكين السياسي للنساء المنتخبات في مختلف المجالس و علاقاتها بمسارات صنع القرار ،و إن كان الوقت في صفنا سنحاول إجراء المقارنة مع بعض النساء اللاتي لم يسبق لهن معايشة هذه التجربة ، وأيضًا مقارنة هذه التجربة لدى نساء ينتمين إلى فئات مختلفة من مكوّنات المجتمع الجزائري.

في المجتمعات الحديثة، يطبّق هذا المنهج غالبًا على مجموعات كبيرة من الأفراد، يستطيع الباحث أن يأخذ منها بالتّقريب كلّ ما يريد أن يكشف عنه، ولكون هذا المنهج يطبّق-عمومًا-على مجموعات واسعة من الأفراد، فإنّ منهج البحث الميداني يتمّ-عادة-عن طريق الإستعانة بالإستبيان كأداة لجمع البيانات.

هذه المقاربة المنهجية والتّقنية المتنوّعة تمكّننا من تجاوز-إلى حدٍّ ما-بعض الصّعوبات التي كثيرًا ما تعترض سبيل الباحثين بسبب عدم التجانس في المعطيات الإحصائية، أو عدم توفّرها ، إضافة إلى الصّعوبات التواصلية ، الإتصالية ، العلائقية و التنقلية التي يطرحها الخوض في بعض المواضيع مع المبحوثات، خاصّة

[1] -موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص102.

[2]- عبد القادر محمود رضوان، **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990،ص58.

[3] - كامل محمد المغربي:**أساسيات البحث في العلوم الإنسانية الإجتماعية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،ط1، 2006، ص98.

إذا كان لديهن دائما ما يبررن به عدم التساهل في التواصل من ظروف و أسباب و مبررات رغم أنها ليست دائما مقبولة.

## ثانيًا: مجالات الدّراسة وطريقة اختيار العيّنة

إنّ المجال هو مقياس آخر يساهم في إعطاء البحث خاصية تميزه عن بقية البحوث، و المجال البشري هم الأشخاص الذين يتضمنهم البحث أما المجال الجغرافي هو الإقليم الذي يغطّيه البحث.

### 1- مجالات الدراسة:

**أ- المجال البشري**: يتضمن المجال البشري جميع أفراد المجتمع الذي تمّت فيه الدّراسة وهم النساء المنتخبات بالمجالس الشعبية المحلية للعهدة الإنتخابية: 2017/2012 و عددهم 5715 منتخبة في المجالس الشعبية المحلية – البلدية والولائية- على المستوى الوطني موزعة على النحو التالي:595 منتخبة عن المجالس الشعبية الولائية و 4120 منتخبة عن المجالس الشعبية البلدية، في حين تمت الدّراسة على 368 مبحوثة موزّعة كالأتي:

- 351 مبحوثة عن المجالس الشعبية البلدية لولاية الجزائر.
- 17 مبحوثة عن المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر: و هن مجمل المنتخبات عن المجلس الولائي لولاية الجزائر من بين مجموع 55 منتخب.

لقد تضمنت الدراسة ولاية الجزائر وبلدياتها السبعة و الخمسون (57)، و هي بلديات متقاربة من حيث الخصوصيات السّوسيو-ثقافية و السياسية*... و هن مبحوثات من مختلف الشّرائح الإجتماعية والمهنية والبيئية و من مختلف الإنتماءات و الميولات الحزبية.

**ب- المجال الجغرافي**: نقصد به النّطاق المكاني لإجراء الدّراسة، و الذي يتمثل في ولاية الجزائر العاصمة من خلال كل دوائرها و بلدياتها السبعة و الخمسون.

ورغم شساعة هذا النّطاق المكاني والصّعوبات التي اعترضتني في ظلّ نقص الإمكانيات البحثية-المادّية خاصّة-فقد تمّ العمل على هذا المجال وقف الإمكانيات المتوفرة لدي، و باعتبار إقامتي في إقليم ولاية

* رغم الاختلافات السّوسيو-ثقافية بين هذه المناطق المختارة للدّراسة، وكذلك بالنّسبة لمختلف مناطق القطر الجزائري، إلاّ أنّ هناك خصوصيات بنائية وثقافية مشتركة بين مكوّنات المجتمع الجزائري، والتي يسمّيها بيار بورديو (Pierre Bourdieu) العمق المشترك أو (Le fonds commun)، والذي يشمل الدّين واللغة والتّاريخ والعادات والتّقاليد... انظر في ذلك:
Pierre Bourdieu, **Sociologie de** L'Algérie, Ed Dahla, Algérie, 7éme éd, 1985, pp81/103.

الجزائر فإن هذه الولاية تعتبر مجالاً مناسبًا بالنسبة لي إضافة إلى بعض المبررات الأخرى لهذا الإختيار و التي اختصرها فيما يلي:

**أوّلاً**: توزيع النساء المنتخبات على مستوى مختلف بلديات ولاية الجزائر العاصمة يتوقع أن يمثل أكثر و أكبر النسب باعتبار الكثافة السكانية لمختلف البلديات و كذا عدد البلديات و عدد المقاعد الإنتخابية المتاحة لكل بلدية.

**ثانيًا**: تهدف هذه الدّراسة إلى فهم أهم العوامل السّوسيو-ثقافية و السياسية التي تتحدّد من خلالها هويّات النساء المنتخبات و مرجعيات التمكين السياسي في المجالس المنتخبة المحلية في المجتمع الجزائري، و كذا مرجعيات صناعة القرار في المجالس المنتخبة المحلية في المجتمع الجزائري، و يمكن الأخذ بعين الإعتبار عوامل أخرى لها علاقة بالمرأة المنتخبة كالإنخراط الحزبي و الإنخراط في مختلف أنواع المنظمات و الجمعيات ... وأيضًا العوامل الإيكولوجية كالموقع الجغرافي والبيئة السكانية و البيئة الطّبيعية والمناخ... حيث نلاحظ على المناطق المختارة للدّراسة أنّها لا تختلف كثيرا من حيث هذه العوامل والمتغيّرات.

**ج- المجال الزّمني**: تمّ تقسيم المجال الزّمني لهذه الدّراسة إلى عدّة مراحل كالتّالي:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة إستكشافية (إستطلاعية/**pré-enquete**): امتدّت إلى سنة كاملة 2012 و هي سنة نهاية عهدة إنتخابية بقانونها الإنتخابي و بداية عهدة إنتخابية جديدة بقانونها الإنتخابي المعدل، وتمّ خلالها استغلال-قدر الإمكان-كلّ مصادر المعلومات النّظرية والميدانية المتاحة، والإطّلاع على التّراث النّظري حول الموضوع، وقد تمّ في هذه المرحلة كذلك ترتيب وضبط مخطّط الدّراسة وتحديد الإطار النّظري والمنهجي والتّقني والميداني... المناسب، وذلك بالاطّلاع على كلّ ما توّفر من دراسات سابقة كالكتب والأبحاث والأعمال العلمية والنّشرات والدّوريات والجرائد... واستشارة ذوي الخبرة والمهتمّين بالموضوع، وأيضًا جمع البيانات السّوسيو-ديموغرافية الضّرورية حول مجتمع البحث.

- **المرحلة الثّانية**: الفترة (2014/2013): وهي مرحلة بناء الموضوع، وتمّ فيها تحديد الموضوع وبناؤه من خلال طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم والمتغيّرات والمؤشّرات الخاصّة بالموضوع والبناء المنهجي والنظري والتّحضير للدّراسة الميدانية.

- **المرحلة الثّالثة**: خلال (2015): وتمّ فيها توزيع الإستمارات واسترجاعها.

- **المرحلة الرابعة**: الفترة (2017/2016):تم خلالها تفريغ البيانات وتحليلها واستنتاج النّتائج وفي الأخير الصّياغة و التّحرير و الطّبع.

## 2- طريقة اختيار العيّنة:

يتميّز مجتمع البحث بانتماءات حزبية مختلفة لا تخرج عن النّمط العام للسياسة الجزائرية الذي يدخل في إطار النمط الديمقراطي الذي "تضمن الدولة من خلاله حقوقا متساوية للرجال والنساء فى جميع مجالات الحياة السياسية و الإقتصادية والإجتماعية وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة "[1]. و من خلال هذا النمط تعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع والمشاركة بين العمل الإجتماعي والعمل السياسي من خلال انخراطها في مختلف الأحزاب السياسية.

لقد شكل هذا المتغير بالنّسبة لهذه الدّراسة مجالاً جدّ مناسبا لفهم أهم المتغيّرات التي تساهم في تشكيل المفاهيم والتصوّرات المتعلّقة بالتمكين السياسي للمرأة المنتخبة، و قد سبقت هذه الخطوة إبراز دور الأسرة الجزائرية من خلال ما تساهم به من التّنشئة الإجتماعية و السياسية في بناء النّمط الإجتماعي والسياسي للمرأة الجزائرية داخل المجتمع الجزائري،و كذلك الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز هذا النمط الإجتماعي السياسي و التصورات التي يبثها من أجل أن تنشأ المرأة وتترعرع في جو إجتماعي سياسي يعدها لتمكين سياسي و قيادي في الحياة.

و إختيارنا لمجال الدراسة فرض علينا طريقة اختيارنا للعينة التي فرضت نفسها في هذه الدّراسة الميدانية، بسبب أن الأسلوب المتبع في البحث الإجتماعي، يدفع الباحث من خلاله أن يتأكّد أنّ الجماعة التي يدرسها تمثّل مجموع السّكان أو غالبيتهم[2]، ونظرا لاستحالة إجراء الدارسة على جميع عناصر مجتمع البحث تم اختيار مجموعة من أفراد البحث لإجراء الدراسة عليهم ، وقد تمّت هذه الخطوة بالإعتماد على المعطيات السّوسيو-ديموغرافية الرّسمية خلال الفترة الزّمنية المحدّدة لهذه الدّراسة و التي حددت بالفترة (2017/2012) وهي نفسها فترة العهدة الإنتخابية باعتبارها "المهمة التي تُسند لبعض من المنتخبين للمشاركة في ممارسة السلطات و التي تعرف من خلال توزيع الصلاحيات ومدة الوظيفة وبالعلاقة القانونية

[1] - الدستور اليمني الديمقراطي،1978، المادة 36.

[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 463.

بين الناخب والمنتخب"[3] لكلا المجلسين و التي سمحت لي – إلى حدٍّ ما– برؤية واضحة – لوحدات الدّراسة .

حجم العينة في هذه الدراسة محدد مسبقا باعتبار أن تحصيله تم من خلال وثائق ومصادر رسمية و قد تم تأكيد ذلك من خلال الدراسة الميدانية، فقد تمت الدراسة على ولاية الجزائر و قد تم التدرج في الدراسة على أساس مختلف دوائر الولاية ،ثم البلديات من حيث التدرج في حسب البلديات حسب كل دائرة و في الأخير المبحوثات .

لقد تمّ تحديد مجموعة من المتغيّرات السّوسيو–ديموغرافية بالنسبة للمبحوثات مثل: السّن، المستوى التّعليمي، الحالة العائلية... إضافة إلى عملي على ضبط مختلف المتغيّرات والمؤشّرات التي يمكن من خلالها ملاحظة و دراسة كل من التمكين السياسي و مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة وهي:

تضمن جميع المعطيات والإحصائيات الرّسمية التي تحصلنا عليها من قبل المصالح المعنية (مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، مصالح وزارة التضامن و الأسرة وكذا مصالح ولاية الجزائر) والمتعلّقة بتوزيع النساء المنتخبات في مختلف المجالس الشعبية المحلية ، وقد تمّ الأخذ بعين الإعتبار الكثافة السكّانية في على مستوى مختلف بلديات ولاية الجزائر، بالإضافة إلى غير ذلك من المعطيات الإحصائية التي تمّ الإعتماد عليها بالرّجوع خاصّة إلى نتائج الإحصاء العام للإسكان و السكن لسنة 2008 في ولاية الجزائر –باعتباره أخر إحصاء عام للاسكان و السكن تم إجرائه و باعتبار أن هذا النوع من العمليات الإحصائية يتم كل 10سنوات– و كذا مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمشاركة النسوية في الإنتخابات، و كذا في مختلف المجالس المحلية المنتخبة.

## ثالثا– أدوات جمع وتفريغ وتحليل المعطيات:

### 1– أدوات جمع المعطيات:

**الإستبيان:** يمثل الإستبيان:"لائحة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة ترتبط بموضوع الدراسة وبعد تصميمها بشكل صحيح ودقيق من المراحل المنهجية الهامة التي يتعين على الباحث أن يوليها اهتمامه وبخاصة أن

[3] - Michel de Villiers, **Dictionnaire du droit constitutionnel**, Armand Colin ,5ème édition , Paris,2005,p 141

الإفتراضات التي تتحول إلى أسئلة ضمن الإستمارة تشكل اللبنات الأولى في بناء المنطلقات النظرية المعرفية للبحث المدروس"[1]، وهو الوسيلة لجمع المعلومات التي تستعمل كثيرا في البحوث العلمية.

عن طريق الإستبيان تستمد المعلومات مباشرة من المصدر الأصلي ويتمثل في جملة من الأسئلة، و قد تضمّن استبيان هذه الدراسة في بدايته الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية و السوسيو–ديموغرافية المتعلّقة بالمبحوثات، أما بقية الأسئلة و التي عددها أربعين (40) سؤالاً فقد وزعت على عدّة محاور حسب المنوال الآتي:

– بيانات حول واقع الإنتخاب في المجتمع الجزائري والتّفاعلات الإجتماعية حول هذه الظّاهرة.

- بيانات حول واقع التمكين السياسي و الأبعاد المختلفة المتعلقة به

– بيانات حول صناعة القرار من وجهة نظر المبحوثات.

– بيانات حول تصوّرات المبحوثات ومواقفهم من موقعهم في عمليتي التمكين السياسي و صناعة القرار في سياقاتها الحالية.

الإستبيان موجّه إلى فئات النساء المنتخبات على مستوى المجالس الشعبية المحلية البلدية و الولائية.

تضمّن الإستبيان أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة: في الفئة الأولى تمّ اقتراح خيارات للإجابة بما يخدم فرضيات وأهداف البحث، تقوم المبحوثات باختيار الأنسب منها، والنّوع الثّاني من الأسئلة المطروحة هو الأسئلة المفتوحة وفيها تُتاح المجالات للمبحوثات للتّعبير عن تصوّراتهن للإجابة بكلّ حرّية

كانت غايتي من هذا الإستبيان محاولة التعرف على المبحوثات و ماذا كانت الأبعاد الكامنة وراء تمكينهن السياسي و ماذا عن التّصوّرات التي يتمثّلونها حول هاتين العمليتين والآليات التي تتشكّل من خلالها هذه التّصوّرات و التمثّلات. و بالتالي فهم أهم العناصر المؤثرة في عملية صناعة القرار.

**2– أدوات تفريغ وتحليل المعطيات**: معالجة المعطيات تمّت بطريقتين:

**التّحليل الكمّي**: تمّ على عدّة مراحل:

**أوّلاً**: ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي.

**ثانيًا**: تبويب البيانات و عرضها في جداول بسيطة و مركّبة مع حساب النّسب المئوية حتى يتحقّق الهدف الأساسي من المعالجات الإحصائية وهو تلخيص المعلومات ، و وجود العلاقة بين متغيّرين لا يعتبر دليلاً أنّ

[1] تركي محمد: **مناهج البحث في علوم التربية وعلوم النفس**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص131.

أحدهما يحدث نتيجة الآخر، أو أنّ التغيّر في إحدى الظّاهرتين تابع للتغيّر في الظّاهرة الأخرى ، إذ قد يكون هناك مؤثّر أو عدّة مؤثّرات أخرى تؤثّر في الظّاهرتين معًا.

**التّحليل الكيفي:**

إنّ البحث الحالي هو في جانب كبير منه كيفي ويتمّ بواسطة جمع معطيات لا يفترض-عادة-قياسها، إنّها حالة الدّراسة التي تهتمّ مثلاً بسيرة حياة الأفراد... و "لأنّ تنمية المعارف حول موضوع ما ليست بالضّرورة مرتبطة بإمكانية قياسه"[1]، و البحث الكيفي يملك قدرة على دراسة الظّواهر التي لا يمكن فهمها بطريقة أخرى، مثلما هو عليه الحال فيما يخصّ التمكين السياسي للنساء المنتخبات و مشاركتهن في صناعة القرار وهي الظاهرة محل الدراسة .

وتندرج هذه الدراسة في نوع الفكر الإجتماعي السياسي الذي يسعى إلى فهم تصوّرات وتمثّلات المرأة المنتخبة داخل المجالس المحلية المنتخبة التي تنتمي إليها، وكيفية تشكّل هذه التصوّرات أو ما هي الآليات التي أدت إلى هذه التصورات.

**خلاصة**

1- تختلف تعريفات التمكين السياسي باختلاف المجالات السياسية و باختلاف نوعيات المشاركات السياسيـــة و كذا باختلاف المجالس المنتخبة. و العمليات الإنتخابية لها تأثير واضح على تحديد هذا المفهوم، فالمرأة المنتخبة يُنظر إليها بصور مختلفة باختلاف مكانتها السياسية في المجلس المنتخب ، ويمكن عند تعريف التمكين السياسي للمرأة المنتخبة التّفريق بين نوعين من التمكين السياسي في كل المجالس المنتخبة و هما: التمكين السياسي الحاصل بصفة فعلية أو إن صح التعبير التمكين السياسي المكتمل أو التام و الذي تحصل من خلاله المرأة المنتخبة على منصب سياسي ضمن الأعضاء التنفيذين في المجلس المنتخب و تكون صانعة لقراراتها بمفردها ،و التمكين السياسي النسبي و الذي تحتفظ من خلاله المرأة بعضويتها في المجلس المنتخب دون أن تكون ضمن الهيئة التنفيذية للمجلس و تكون صناعة القرار فيه عملية مشتركة.

2-ترتبط بعمليتي التمكين السياسي و مسارات صنع القرار مجموعة من المفاهيم والظّواهر الإجتماعية والسياسية والثّقافية التي لا بدّ على كلّ باحث في هذا المجال أن يأخذها بعين الإعتبار لِما لها من أهميّة

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص72.

بالغة في توضيح مختلف العوامل والمتغيّرات التي تتدخّل في هاتين العمليتين ومن أبرزها: العملية الإنتخابية، التّنشئة السياسية و الأحزاب السياسية.

**3**-إنّ هذه الدّراسة تهدف للبحث وبالدّرجة الأولى عن المرجعيات السّوسيو-ثقافية و السياسية التي تحصل من خلالها المرأة المنتخبة على التمكين السياسي والتي تساهم من خلالها المرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة المحلية.

**4**- إنّ المجالس المحلية المنتخبة بنوعيها البلدية و الولائية يُعتبران مجالان مناسبان لدراسة هذا الموضوع، وفق مختلف أنماط التّنشئة الإجتماعية التي تضمنها الأسرة و مختلف أنماط التنشئة السياسية التي تضمنها منظمات المجتمع المدني و مختلف الآليات الإنتخابية التي ينظمها القانون.

**5**- لقد تمّ في المجتمع الجزائري بحث جوانب مختلفة متعلّقة بالتمكين السياسي أو بصنع القرار ، وذلك وفق مقاربات بحثية علمية متنوّعة (العلوم الساسية، علوم التسبير،علم الإجتماع، علم النّفس...).

**6**- يستقصي البحث السّوسيو- ثقافي و السياسي في موضوع التمكين السياسي و مسارات صنع القرار للمرأة المنتخبة مجالاً واسعاً و من جوانب متعددة الأبعاد وذلك بطرح تساؤلات مختلفة و مترابطة في نفس الوقت من أجل محاولة التوصّل إلى إجابات عنها من خلال مقاربات نظرية ومنهجية متنوّعة.

**7**- إن دراسة التمكين السياسي و مسارت صنع القرار للمرأة المنتخبة تطلّب استغلال كلّ ما هو متاح من آليات وأدوات بحثية كفيلة بفكّ الغموض عن جوانب مختلفة من هذه الظّاهرة كالملاحظة والمقابلة و الدردشة والإستبيان... وتعتبر طريقة التّحليل الكيفي والكمّي للمعطيات الميدانية لهذه الدّراسة مفيدة إلى حدٍّ بعيد.

# الفصل الثاني: المرأة و عملية الإنتخاب

## المبحث الأوّل: التطور التاريخي لمكانة المرأة بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة

**أولا:**لمحة تاريخية عن واقع و مكانة المرأة عبر الحضارات

**ثانيا:**مكانة المرأة من خلال الديانات السماوية

**ثالثا:** مكانة المرأة من خلال المواثيق الدولية

**رابعا:**نظرة إلى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

## المبحث الثّاني: سوسيولوجيا الإنتخابات

**أولا:**ماهية الإنتخاب

**ثانيا:**الإنتخاب في المجتمع الجزائري

**خلاصة الفصل**

النساء هن شقائق الرجال و النصف الثاني لهم ، و قد إقتمحن جميع المجالات لا سيما تلك التي ظلت لأزمان طويلة حكرا على الرجال و لأن صوت المرأة في الإنتخابات أصبح يصنع الفارق فإن مشاركتها في الإنتخابات أصبح حتمية و ضرورية كمرشحة أو كمنتخبة خاصة بعدما استطاعت أن تتولى عديد المناصب مثل الرجل. فمشاركة المرأة في الإنتخابات هو حق من حقوقها و هي غحدى الوسائل التي تتيح لها فرصة المساهمة في تعزيز السياسة المحلية و الوطنية لكل المجتمعات لاسيما منها المجتمع الجزائري.

فالمرأة هي نصف المجتمع و لقد واجهت المرأة بشكل عام و المرأة العربية بشكل خاص و المرأة الجزائرية على وجه التحديد صعوبات كثيرة في الماضي فقد كان لا يسمح لها بالقيام بأي شيء بمفردها و كان دائما العنصر الذكري هو الذي ينوب عنها في جميع الأمور و رغم الأدوار الفعالة التي كانت تلعبها إلا أن ذلك لم يكن يلقى أي اعتراف بالجميل أو بحقيقة الدور و قد ازداد دور المرأة فعالية في عصر النهضة الأوربية، وعلى الأخص خلال القرن العشرين، فأصبح لها حق التعلم والعمل والمشاركة في جميع نواحي الحياة على الأخص بعد الحرب العالمية الثانية* أين حدث افتقاد ملايين الرجال الذين ماتوا في الحرب و الملايين الآخرون الذين أصبحوا معوقين غير قادرين على العمل، فكان لزاما على النساء الإعتماد على أنفسهن لإعالة بيوتهن و إعادة سير الحياة و إعادة بناء المدن المدمرة من الحروب في ظل الظروف الصعبة التي خلفتها الحرب، فلم يكن بعد هذا العناء من الأمر الغريب أن تتبوأ المرأة مكانتها بالمساواة مع الرجال، فأصبحن يشاركن في جميع الوظائف العامة و كذلك السياسية .

*الحرب العالمية الثانية: 1939-1945 : من أهم مخلفاتها الاجتماعية و السياسية قُتل عددٌ كبير من العسكريين والمدنيين تراجع الفئة الناشطة و مما خلف العديد من الأرامل بالإضافة إلى انخفاض أعداد الولادات و كذلك تغيير موازين القوى على الصعيد العالميّ؛ حيث عقد مؤتمر يالطا وبوتستدام بين الحلفاء والذي قرّر خارطة العالم ما بعد الحرب، و قد تمّ إنشاء كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وعصبة الأمم المتحدة. لتجاوز مخلّفات الحرب.

## المبحث الأوّل: التطور التاريخي لمكانة* المرأة بصفة عامة و المرأة الجزائرية بصفة خاصة

### أوّلاً: لمحة تاريخية عن واقع و مكانة المرأة عبر الحضارات:

تعتبر المرأة كائن إنساني مثلها مثل الرجل و رغم اختلاف أدوارهما في بعض المراحل والحالات إلا أن مسألة تمييز المرأة عن الرجل ينظر إليها في كل مرة بداية من الجنس والمرأة وباعتبار جنسها لطالما نظر إليها على أنها مؤهلة للقيام بأعمال أو مهام معينة تتمثل في:انجاب الأطفال، تربية الأطفال، توفير الجو الهادئ للزوج الذي يقضي معظم أوقاته خارج المنزل، إدارة شؤون البيت، طبخ الطعام.

و وقد ارتبط تطور مكانة المرأة بالتعليم الذي هو محرر العقل من ظلمات الجهل، العقل الإنساني بصفة عامة و عقل المرأة بصفة خاصة، فالتعليم هو الوسيلة المعول عليها لتحرير قدرات المرأة و تمكينها في عديد المجالات، فهو أفضل وسيلة لتمكينها من مسك مصيرها بيدها، فالمرأة متى تعلمت أصبحت مدركة لحقيقة دورها وموقعها في المجتمع و مدركة لحقوقها و واجباتها و كيف لها أن تحافظ عليها و تطالب بغيرها، باعتلاء المواقع والمناصب السامية بالمجالس المنتخبة و بالبرلمانات.فالتعليم هو السبيل الأمثل لإخرج المرأة من ظلمة الجهل إلى نور المعرفة حتى تصبح فاعلة في الحياة الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و السياسية التي جعلتها تواكب مختلف المستجدات و ترتقي إلى المشاركة في عملية البناء والتنمية الشاملة للمجتمع.

وإضافةإلى التعليم يأتي العمل الذي لا يتوقف عند عمل المرأة في بيتها من خلال اهتمامها بشؤون أسرتها ولكنه عمل المرأة خارج نطاق منزلها سواء كانت متزوجة أو عزباء و الذي يدخل في مجال حرية المرأة خاصة إذا اعتبرنا أن عمل المرأة أصبح حقا مشروعا تكفله لها الأنظمة و القوانين حسب خصوصية كل دولة وطبيعة أفرادها،"فالعمل من العوامل التي يركن إليها تفسير تحرر المرأة ... و اختيارها لمهنتها هو بمثابة مؤشر

* **المكانة:** هي منزلة اللغة عند الناس مقارنة بغيرها من اللغات، و المكانة اللغوية مأخوذة من المكانة الاجتماعية للفرد في مجتمعه، فتكون اللغة مكينة عند الفرد عندما يكون الفرد متمكنًا منها يألفها سمعه وينزع للتعبير بها أكثر من غيرها.، و المكانةهي أيضا ظاهرة اجتماعية تستمد معناها من توقعات أفراد المجتمع لما سيسلكه الفرد من سلوكات و تصرفات، و كلما كانت هذه التصرفات مطابقة للتوقعات كلما لقى قبولا، كما تتضمن المكانة الوضع الذي يشغله الفرد في النسق الاجتماعي

لولادة شخصية جديدة عندها تمثل أحد العناصر الأساسية للحرية"[1]، و هي أيضا من أهم التدابير التي اتخذتها العديد من الدول للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سواء في ميدان العمل أو في مختلف الميادين الأخرى.

كذلك فباعتبار المكانة الأولى في الأسرة التي احتلها الرجل على مدى الحقب و التواريخ لما كان يؤول إليه من مسئولية تجاه حياة أفراد هذه الأسرة من جانب أسلوب عيشهم و رزقهم و مأواهم و مختلف شئونهم، وقد ظلت المرأة على مدار هذه الأزمنة النصف الثاني المكمل لهذا الرجل و المنسوبة إليه بداية من أن خلق الله عز وجل سيدنا آدم و أتبعه بحواء، التي خلقت و كما جاء في القرآن الكريم "من ضلع من آدم" إلى غاية يومنا هذا، و يقول مالك بن نبي أن كل المفاضلات بين المرأة و الرجل هو ضرب من ضروب المجادلات العميقة والتي لا تعبر عن حقيقة العلاقة بين الطرفين فالرجل أبدع أشياء لا يمكن للذكاء الأنثوي أن يحققهـا و لكن المرأة هي التي أنجبت الرجل[2]، و في ظل التحولات الإجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع نتساءل عن واقع المرأة ومكانة المرأة في مختلف العصور و من خلال مختلف الديانات.

**– المرأة البدائية:** عاشت المرأة البدائية وضعية حرية الإختلاط بين الجنسين في ظل انعدام التطور وتموقع الخشونة و تدني أسلوب الحياة مع غياب أبسط الوسائل لحياة مريحة، بالإضافة أيضا إلى الظروف القائمة في تلك الفترة التي تضمنت أسمى معاني البساطة و عدم التعقيد.فالمرأة البدائية هي التي كانت تقوم بحراثة الأرض و زراعتها، وتقوم بالصيد المائي و هي التي صنعت الأكواخ و هي التي أقامتها، وكانت حياتها "تعتمد على العمل المشترك والتقسيم الطبيعي للعمل بين الرجال والنساء والواجبات المشتركة داخل الجماعة"[3]، لقد كانت مهمتها الإنجاب و التكاثر دون أن يراعى مع من و كيف فالهم هو التكاثر.

لقد كانت المرأة تشترى بما يصطاده الرجل لذا كانت تعد ملكا له رفقة ما تلده من أبناء وقد كان يحق له التصرف فيهم مثلما يشاء، فقد سيطر الرجل على الحالة الإجتماعية و الإقتصادية.

---

[1] Farouk Benatia,**le travail féminin en algerie**, departement d'alger, études et documents SNED, alger,1970,p56.

[2] Benabi Malek,**Les conditions de la renaissance**,Alger,2005,p53.

[3] غازي الخليل،**مقدّمات نظريّة حول مسألة المرأة**، شؤون فلسطينيّة ،عدد 63 . 64 ، سنة 1977

– **المرأة عند الآشوريين**: لعبت المرأة الأشورية دورا معتبرا في حياتها الأسرية فقد كانت بالنسبة للرجل هي الأم والأخت والزوجة والمقاتلة وهي الفلاحة والعاملة والمربية والمنتجة وأحيانا كثيرة كانت هي المعيلة لأفراد الأسرة،إضافة إلى ذلك فلقد كان لها أيضا دورها في المجال السياسي، فكانت معروفة بدهائها السياسي وإدارة المفاوضات و قد برهنت عن شجاعتها في أدارت المعارك وفي المطالبة بحقوق مثيلاتها كما عرفت بمشاركاتها و نظالاتها في مختلف ميادين الحياة العلمية والمعرفية والمهنية و الإجتماعية، كما سعت إلى تثقيف أبنائها.إذن يعتبر الآشوريون من أقدم الشعوب التي أخضعت المرأة للحجاب في حوالي القرن الثاني عشر قبل الميلاد وذلك ما أكدته الحفريات في آشور القديمة، ولقد وضعوا قواعد قانونية تضمن أن الحجاب كان مطبقا عند الحرائر دون غيرهم من النساء فلم يكن يسمح للمتزوجات بالخروج إلى الطريق العام من دون حجاب، وكان الإجهاض بالنسبة للمرأة الآشورية جريمة تعاقب عليها و حتى و إن ماتت أثناء الإجهاض فإنها لن تنفذ من العقاب بل تمزق كذلك فإنه لم يعرف عند الأشوريين بروز نساء في تاريخهم بل امتازوا بأنهم مجتمع ذكوري يعتمد في المرأة على التناسل و الإنجاب بالدرجة الأولى.

– **المرأة عند اليونانيون**:عاشت المرأة في عهد اليونانيون مسلوبة الحقوق و الحريات، تباع و تشترى وكانت حبيسة المسكن الذي تسكن فيه لا تغادره إلا لسبب واضح و ضروري جدا كزيارة مريض أو أداء واجب العزاء و كانت تضع حجابا يخفي معالم وجهها،و اقتصر دورها على الطبخ و الغسيل و تربية الأولاد وانتظار الزوج لتلبية مطالبه، لقد كانت أمية لا تقرأ ولا تكتب، و حتى من الجانب القانوني فلم يكن لها الحق في الميراث ولم يكن لها الحق في أن تحصل على الطلاق حتى وإن تزوج غيرها تبقى خادمة عند زوجها. ولقد علق على وضعها فلاسفة اليونان فركز الفيلسوف أفلاطون على ضرورة أن تكون مراكز و دور العلم المشتركة بين الجنسين و رغم ذلك فقد قال أفلاطون "إن المرأة شريرة بطبيعتها فالآلهة قد صنعت الرجل كاملا، بشرط المحافظة على كماله و في حالة الإخلال يعاقب بأن يولد مرة ثانية في صورة المرأة"[1]، وكذلك أرسطو من خلال قوله:"الطبيعة فضلت الرجل الأكثر عقلا و كمالامن المرأة التي وظيفتها مقصورة على تربية الأولاد و العناية بالمنزل تحت سيطرة الرجل، و لا مجال لها في السياسة"[2]، و قد علق الحكيم سوقراط على وضع المرأة المتدني وسط الحضارة التي وصلها اليونانيون فقال:"إن وجود المرأة هنا هو أكبر منشأ ومصدر للأزمة و الإنهيار في العالم و إن المرأة تشبه الشجرة المسمومة التي يكون ظاهرها جميل و لكن

[1] – عفيفي محمد الصادق، **المرأة و حقوقها في الاسلام**، دار الأصفهاني ، جدة ،1406هـ،ص09.

[2] – لطفي سهير،**المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط3،بيروت،1993،ص128.

عندما تأكل منه العصافير فإنها تموت حالا"[1]، فالمرأة اليونانية تابعة لأبيها قبل الزواج، وتابعة لزوجها بعد الزواج و تابعة لإبنها في حالة وفاة الزوج .

– **المرأة عند الرومان**:رغم أن المرأة الرومانية عاشت حياتها متمتعة ببعض حريتها مقارنة بالمرأة اليونانية إلا أنها بقيت دائما خاضعة لسلطة و قيادة الأب و الأخ إن كانت عزباء و خاضعة لسلطة الزوج إن كانت متزوجة، وتكون خاضعة لسلطة و سيادة سيدها إذا كانت عبدة،هذا وقد عاشت حبيسة القصور والمكان الذي تعيش فيه علاقاتها كانت محصورة بمن حولها ،وبمجرد "زواجها فهي تُعتبر بمثابة الميتة بالنسبة لعائلتها الأصلية إذ تنقطع كل صلتها بهم وتنفصل عن ديانتها الأصلية، وتسقط جميع حقوقها من إرث ووصاية وكان للزوج حق بيعها وطلاقها وعقابها"[2]، أما من الناحية القانونية فقد عاشت المرأة الرومانية منعدمة الأهلية أمام وليها الذي يتحكم فيها من جميع النواحي الحياتية،و رغم التقدم و التطور الذي وصل إليه الرومان إلا أن المرأة لديهم ظلت خاضعة لرب الأسرة ينظر إليها كما ينظر إلى الرقيق و سرعان ما حصلت على بعض الحقوق ، فقد ظهر نوع من الزواج هو الزواج بدون السيادة فيه ترتقي مكانة المرأة من حيث أنه تشارك زوجها من ناحية المركز الإجتماعي أو العملي و لها الحق في الإستقلالية المالية و الحق في إبداء الرأي و حتى الإنتخاب إلى أعلى المناصب الدينية و السياسية و حتى من جانب الميراث فقد كان الرومان لا يورثون المرأة الزوجة من زوجها مطلقاً، حتى ولو لم يكن له أي وارث.

– **المرأة عند المصريين القدامى**:يعتبر المصريون القدامى من أكثر الشعوب التي قدرت المرأة ورفعت من شأنها فلقد اعتبرتها آلهة مقدسة مثلما هو الحال بالنسبة للإلهة "ماعت"و الالهة "إيزيس" أم الالهة وأختها "نفتيس" و الإلهة "حتحور"، و"سخمت"، كما تولت المرأة في مصر القديمة وظيفة الكاهنة و حتي ملكة،و لقد عملت المرأة عند المصريين القدامى في غياب الزوج والإبن وقد عملت في مهن مختلفة منها الزراعة والعزف والرقص وحتي الطب فى حوالي القرن 27 ق.م ، كما كان الإنتساب إليها يمكن الشخص من تقلد أعلى المنصب،كما قد تقلدت بدورها مناصب سامية فكانت ملكة في عديد الأسر منها السادسة والإثنى عشر و الثامنة عشر ... ومن أبرزهن "نفرتيتي" زوجة "أخناتوم" و "نفرتاري" زوجة رمسيس الثاني.

[1] – نفس المرجع، ص130.

[2] – عبد الله المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، ص 616

لقد عملت المرأة الفرعونية جنبا إلى جنب رفقة زوجها في أعمال البذر و الحصاد و الصيد كما عملت أيضا في التجارة و شاركت الزوج في حياته الإجتماعية من حيث استقبالها للضيوف من كلا الجنسين معه.

**– المرأة عند أهل الصين**:لقد ظل الصينيون القدامى و لأزمان طويلة يرمزون إلى المرأة بالقمر لما يرونه فيها من لطف أنثوي، و لأن القمر له مراحل ودرجات فكذلك المرأة مثل القمر مراحل و درجات وأرقاها عند القمر ليلة اكتماله بدرا وهو رمز المرأة الإمبراطورة، و تستمر هذه العلاقة الرمزية بين المرأة و القمر في اجتماع الإمبراطور بزوجاته أو حريمه، إذ يجتمع الإمبراطور في اليوم الأول من الشهر بأدنى الحريم درجة ليجتمع عند اكتمال البدر بأرفعن درجة وهي السيدة الإمبراطورة – التي يحق لها لوحدها المكوث مع الإمبراطور إلى غاية طلوع الشمس.

لقد كان نصيبها أن تتلقى الأوامر، وتنفذها بدون أي اعتراض فإذا "كانت لا تزال بنتاً لم تتزوج، فواجب عليها إطاعة أبيها، فإذا تزوجت فالطاعة لزوجها، وإذا مات عنها زوجها أطاعت ابنها الكبير"[1]. فبقيت دائما خاضعة لسلطة الرجل و من أغرب ما روي عن أهل الصين أنهم كانوا يصنعون للمرأة أحذية صغيرة يلبسونها إياها حتى تبقى أرجلهن صغيرة و لا تصل إلى الحجم الطبيعي ،فالمرأة لم يكن لها دور و لا مكانة بل كانت تابعة و خاضعة لسلطة الرجل و كانت مجرد سلعة تباع وتشترى.

**– المرأة عند الهنود**:لقد كانت التقاليد في المجتمع الهندي في بدايتها تقضي بأن يبقى الرجل معتزا بأمه لما قدمته له منذ أن كان صغيرا من رضاعة و تغذية وتربية ورعاية فكان للمرأة آنذاك–سواء كانت متزوجة أو عازبة – الحرية في التجول وحضور الإجتماعات والمشاركة في الإحتفالات رفقة الرجال، كما كان لها الحق في امتلاك الأراضي والأموال، "لكن هذا الوضع لم يدم طويلا و حقوقهن و امتيازاتهن انتهى أمرها خصوصا لما أصبحت زوجة المستقبل تغتصب بالقوة و أصبحت المرأة خاضعة لسيطرة الأب و الزوج والإبن ولم تمنح إلا حقاً واحداً وهو حق حماية الزوج لها، و عليها أن تخدم سيدها أو زوجها كما لو كان إلهاً ، مهما كانت حالته، حتى ولو كانت أخلاقه تخلوا من كل الفضائل"[2]، و قد كانت تخاطب زوجها قائلة: يا مولاي أو يا إلهي.، فلقد عاشت في ظل حياة الإهانة و التحقير في خدمة الآلهة بانتظار الزواج والمرأة المتزوجة تقوم

[1] – مريم نورالدين فضل الله،**علم النفس و التربية و الإجتماع**، دار الزهراء للنشر ، بيروت، 1987.

[2] – عبد الهادي ،عباس، **المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها**، دار طلاس للطباعة و النشر، دمشق، 1987، الجزء الأول ص350.

بخدمة المعابد تقوم بالتنظيف، إعداد الطعام و أداء الطقوس ولا يجوز لها البحث عن الإستقلالية أو الحرية بأي شكل من الأشكال بل عليها أن تعود إلى وليها في كل كبيرة أو صغيرة.

– **المرأة في الجاهلية:** لم تكن المجتمعات العربية في الجاهلية تعرف نظام الفصل بين الرجل و المرأة من ناحية الجنس و لم تكن تخضع لتلك القيود الثقيلة التي تفرضها بعض المجتمعات في تلك الفترة على المرأة من ناحية السلوكات الإجتماعية ومن ناحية حقوقها و واجباتها ضمن الأسرة و ضمن الإرث و كيفية التصرف فيه، فالمرأة لم تكن تورث فقد كان عرب الجاهلية يقولون :"لا يرثنا إلا من يحمل السلاح"، كذلك فلقد كان الولد في الجاهلية ينسب لأمه و كانت المرأة تعيش في كنف القبيلة (التي تتكون من الأسرة و جميع الأقارب و من تربطهم صلة الدم أو القربى أو الولاء).ولقد عانت من نظام الزواج الذي كان يسمح بإشتراك مجموعة من الرجال بالدخول على امرأة واحدة إضافة إلى نكاحي الإستبضاع• ونكاح المتعة ونكاح الشغار• . ورغم ذلك فلقد لعبت المرأة العربية في العصر الجاهلي دور كبير في بروز النشاط الفكري والشعري، فكانت تكتب و يكتب لها أو عليها و كانت تشارك في الحروب أو المعارك القبليةكما كانت أيضا رهينة العادات و التقاليد الوهمية فقد كانت إذا مات زوجها وكان له أولاد من غيرها، يصبح الولد الأكبر أحق بزوجة أبيه و يعتبرها إرثا له.و كانت تحد على زوجها بلبس شر اللباس و سكن شر الغرف والإبتعاد تماما عن الزينة والتطيب و حتى الطهارة فهي لا تقرب الماء و لا تقلم أظافرها و لا تظهر للناس.

– **المرأة في العصر الأموي:**شهد العصر الأموي تطور المعارف الدينية من فقه و تفسير و علم الكلام ، و قد شاركت المرأة إلى جانب الرجل من ناحية دراستها لمختلف العلوم لا سيما دراسة الشريعة و الفقه والحديث و الشعر و الأدب فأتقنتها، فاشتهرت لديهم العديد من النساء في مختلف المجالات من بينهن سكينة بنت السين بن علي بن أبي طالب و كذا عائشة بنت طلحة ، و رابعة العدوية، ومع انتشتار العلوم و المعارف إنتشرت تجارة **"القبان"***.

– **المرأة في العصر العباسي:** عاشت المرأة في عهد العباسيين تقدم علمي و اجتماعي مرموق، فقد تثقفت النساء و قامت بتربية أبنائهم على الثقافة وكن يخترن لهن أفضل المدرسات، فلم يكن التعليم مقتصرا

---

• نكاح الاستبضاع هو أن يرسل الرجل زوجته لرجل بخر من كبار القوم حتى تاتي بولد منه ، بحجة او بغرض ان يحمل صفات ذلك الرجل الكبير في قومه

• نكاح الشغار هو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته أو موليته لرجل آخر على أن يزوجه هو موليته بدون مهر

* **القبان:** هي أماكن كان يرتادها الناس لسماع الغناء ، ثم تغيرت و أصبحت تؤدي أغراض أخرى غير الإستماع إلى الغناء

على بنات الأشراف و الأعيان مما جعل المرأة تهمل تفاصيل المجالات الإجتماعية و تساهم بصورة مباشرة في العديد من النشاطات كالنشاط التجاري أين ساهمت في بناء الجسور و القناطر و حفر الآبار والعيون، و النشاط السياسي أين استطاعت بعض النساء المشاركة في القيادة من خلال تشارك منصب الخلافة بجانب الخليفة ومارست إحدى أمهات الخلفاء العباسيين مهام الخليفة، كما ساهمت أيضا على الصعيد المالي في عمليات إنفاق أموال الخراج وفي المجال الإجتماعي "بتعبيد الطرق وبناء الدور وإقامة المستشفيات والأوقاف إضافة ألى المشاركة في الأعمال الخيرية"[1] .

**– المرأة في العصر الحديث**:عرف هذا العصر إنتشارا واسعا للمؤسسات العلمية و الأدبية و التي عرفت إقبالا كبيرا لها من قبل الطلبة من كلا الجنسين قصد طلب العلم و المعرفة فاجتمع طلاب العلم من كافة أقطار المعمورة و اختلط معها الأجناس كل لأجل طلب العلم فألفت الجمعيات و أنشأت النوادي و أقامت العروض و أصدرت المجلات وشاركت في إدارة المؤسسات الثقافية، فدخلت الجامعات و حصلت على أعلى الدرجات ، فأصبحت المرأة العربية هي نفسها المحامية ، الطبيبة ، المهندسة و الخبيرة ..... و منحت أعلى المناصب بالإضافة إلى منحها حق الإنتخاب و مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق.

كذلك فإن وضع المرأة في العصر الحديث يختلف من بلد إلى آخر حسب السياسة المتبعة في هذا البلد ففي البلدان الديموقراطية حصلت المرأة على حريتها في جميع مجالات الحياة و تطورت تدريجيا للوصول إلى نفس مستويات الإبداع و التمكين عند الرجال و تمكنت من التخلص من الإرث الحضاري المتضمن الاضطهاد التاريخي للمرأة، أما في البلدان العربية فبالرغم من أن دساتير معظم هذه الدول تنص على الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة، و رغم تبني هذه البلدان للأنظمة العلمانية فلا زال وضع المرأة مماثلا لوضعه التاريخي خلال العصور السابقة، بسبب الموروث الثقافي المهين خاصة و أن مختلف المواريث الثقافية ساهمت في شحن الأفكار السلبية عن المرأة، و ما ارتبطت به من عادات و تقاليد و أعراف في الحد من المشاركة الإنتخابية للمرأة ، بسبب ما عانت منه المرأة من تهميش و إقصاء من الحياة العامة بفعل مختلف التصورات المتعلقة بنظرة المجتمع للمرأة.

[1] – أحمد ميسر محمود السنجري، **نشاط المرأة التجاري في المشرق العربي الإسلامي**، المكتبة المركزية ،جامعة الموصل،2011.

## ثانيا:مكانة المرأة من خلال الديانات السماوية:

وظيفة الدّين الرّئيسية تتبدّى في أنّه يعمل على إيجاد التّوافق وخلق مساواة بين المرأة و الرجل والأهم أنّه يجيب على الأسئلة المصيرية والوجودية التي تتعلّق بمآل الإنسان، و يرى محمّد أركون أنّ "مهمة الدّين لا تكمن في أنّه قدّم للإنسان التّفسيرات والإيضاحات فحسب وإنّما أيضًا في أنّه أمدّه بالأجوبة العملية القابلة للتّطبيق فيما يخصّ علاقته بالوجود والمحيط الفيزيقي وحتّى الميتافيزيقي"[1].

أمّا أهمية الدّين كمصدر للقيم فتكمن في أنّه يلعب دورًا محوريًا في تحديد مسار التّغيير ودرجته ، إذ هو يؤثّر في المركّب الثّقافي القائم ويقيم معتقدات وقيَمًا توجّه سلوك الإنسان وتحدّد علاقته بالحياة الدّنيا و بخالقه، وهو مجموعة من العقائد التي يتقبّلها الإنسان ويمارسها وتدخل في وجدانه، يتبنّاها ويدافع عنها وتشكّل نصوصُها جزءًا من تكوينه الفكري، وفي أحيان كثيرة يصطدم الواقع بها فتعجز حركة التّغيير الإجتماعي في المساس بها لأنّها تترسّخ في مجموعة المحدّدات والقيم الثّابتة وتستند على نصوص ثابتة تؤثّر في تفكير الإنسان واختياراته وتشكّل حلقة ربط أساسية بينه وبين خالقه وتفسّر له كثيرًا من العلاقات الإجتماعية، وعندما يعجز يرُدّ الأمر إلى الخالق[2].

**– المرأة عند اليهود•**:لقد اعتبر اليهود أن المرأة هي لعنة إلاهية و هي مصدر و رمز الخطيئة، فهي سبب خروج سيدنا آدم من الجنة إذ قال آدم "المرأة التي جعلها الرب معي هي اعطتني من الشجرة فأكلت، فقال الرب الإله للمرأة ما هذا الذي فعلت، فقالت المرأة: الحية غرتني فأكلت، فقال الرب الإله للحية لأنك فعلت هذا فإنك ملعونة أنت من جميع البهائم و من جميع وحوش البرية على بطنك تسعين و ترابا تأكلين

---

[1] برّاق زكريا، **الدّين، نشأته، أدواره ووظائفه**، مقال منشور في مجلّة "التّفاهم"، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، سلطنة عمان، 2013، 181.

[2] حاتم بابكر هلاوي، مرجع سابق، ص384.

• اليهودية من أقدم الدّيانات السّماوية الثّلاث واليهود هم أمّة اتّبعت دين سيّدنا موسى عليه السّلام، وهي عقيدة توحيد ولكنّ الإله ويسمّيه اليهود (يهوه) في عقيدتهم هو إله خاصّ بهم، خلق الكون والبشر لخدمة بني إسرائيل وفضّلهم عن العالمين، كتابهم المقدّس هو (التّوراة) وهي قسم من العهد القديم ولكنّ بعضهم كالسّامريين لا يأخذون بها ويسمّونه (النّاموس) ولكنّهم يتبّعون (التّلمود) ويولونه أهمية أكثر من (التّوراة)، وذلك لأنّه أكثر تفصيلاً وشرحًا وانسجامًا مع طبيعتهم، وهو في نظرهم القانون الشّفوي الذي نقله الحاخامات عن موسى جيلاً بعد جيل. والدّين اليهودي يحرّم أكل لحم الخنزير، يأمر بختان الذّكور، وكانوا يطلقون على معبدهم اسم (الهيكل) ثمّ حلّ محلّه (الكنيس) ويطلق على رجل الدّين عندهم اسم (ربّي) و(حاخام)، وقد اعترى الدّيانة اليهودية ما اعترى غيرها من الديانات، ومن أهمّ فرقها ومذاهبها الدّينية: الفريسيون، الصّدقيون، القرّاؤون، الكتبة، المتعصّبون.... "عبد الرّحيم ماريني، مرجع سابق، ص128"

كل أمام حياتك واضع عداوة بينك و بين المرأة ... و قال للمرأة أكثر أتعاب حبلك بالوجع تلدين أولادا و على رجلك يكون اشتياقك و هو يسرد عليك، كما قد جاء في التوراة أن "المرأة أمر من الموت و أن الصالح أمام الله ينجو منها"[1] ،فالمرأة اليهودية إذن هي ملعونة أبدية، لأن الذنب بدأ منها و هي التي تسبب للرجل الموت و هي تعتبر المسئولة عن كل ما يقوم به الرجل من أفعال شريرة و إذا مرضت فعليها أن تحبس نفسها في غرفة و لا تلمس أي شئ حتى لا ينتقل شرها إلى الأواني المنزلية، فالشريعة اليهودية تجرد المرأة من جميع الحقوق في مختلف مراحل حياتها و تجعلها تحت وصاية أبيها و أهلها و زوجها فهي تنزل إلى منزلة الرقيق تباع وتشترى.ويرى إميل دوركايم باعتباره يهوديًا و لأنّ الدّيانة اليهودية أقلّ مركزية من الكاثوليكية وتمنح حريّة تفكير كبيرة،أنّ "اليهود معرّضين دومًا للتّهميش الإجتماعي و المرأة أكثر عرضة له من غيرها، ونتيجة ذلك يجب عليهم أن يتقبّلوا مراقبة سلوكاتهم عن طريق انضباط صارم بغرض مواجهة المنافسة التي يتعرّضون لها في كلّ أنحاء أوروبا والعالم"[2]، فإذا كان اليهود كلهم مهمشون فماذا عن المرأة؟ ... و في حالة الميراث فقد كان الذي له الحق في الميراث هو البكر الذكر وحده الذي تؤول له كل التركة ولا شئ لأحد غيره من الإناث، لا الأم ولا البنت ولا الزوجة، وإذا كان للميت بنات فقط كان للمورث أن يوصى بكل ماله لمن يشاء وأن يحرمهن كلهن.

– **المرأة عند المسيحيين:** لقد منح انتشار المسيحية في أرجاء المعمورة للمرأة الثقة بالنفس من أجل أن تعمل على"تطوير مركزها الاجتماعي لتتمكن من التخلص من القيود التي كانت تحد من حيويتها، فتعاليم المسيحية" الدين الجديد أنذاك" فرض على المرأة جملة من الواجبات و أعطتها بالمقابل جملة من الحقوق مثلها مثل الرجل، فقد أعطاها الحق في أن ترث الزوج و العكس بالعكس (هي ترثه و هو يرثها)، و قد سادت المحبة والتفاهم بين المرأة والرجل سواء الإبن، الأخ،الزوج أو الوالد، من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ الشّيء الأساسي و الهام عند المسيحيين ليست الحياة الجماعية أو الإندماج الإجتماعي ولكن حريّة التّفكير الممنوحة للمؤمن في كلّ ديانة"[3].لقد حرمت الديانة المسيحية نبذ الأولاد و إعدامهم أو بيعهم ، كما حرمت إعدام الزوجة، فالشريعة المسيحية أقرت للزوج الحق في الإشراف و النيابة القانونية عن الزوجة في إدارة أموالها، و لقد كانت المسيحية تنظر للمرأة نظرة إيجابية و كان مثال ذلك معاملة سيدنا عيسى(عليه

[1] سيد قطب، **في ظلال القرآن**، الجزء السادس، الطبعة الحادية عشر، دار الشروق، بيروت،1985، ص 3838

[2] Patrick Dupouey, La mort, Flammarion, France, 2004, p231.

[3] بن عمارة ميسوم، مرجع سابق، ص13.

السلام)لها فقد كان يعاملها بكل رقة و لين و عطف و كرامة و كان يعطي تعاليمه بضرورة معاملة المرأة بكل ما هو جيد، لكن ومع التحريف الذي مس الإنجيل ظهرت عديد من التيارات المسيحية وظهرت معها عودة النظرة السلبية للمرأة إذ يقول (القديس بولوس):"المسيح سيد الرجال، الرجل سيد المرأة، الرجل لم يخرج من ضلع المرأة ، لكنها هي التي خرجت من ضلعه، الرجل لم يخلق للمرأة لكن المرأة خلقت للرجل"[1].

– **المرأة في الاسلام**:"إن حقّ الحياة هو أوّل الحقوق التي يفرض الإسلام حمايتها، فلم يخلق الله هذا الإنسان عبثًا، بل كرّمه وأسجد له ملائكته وجعله خليفته في الأرض وسخّر له ما في السّماوات وما في الأرض جميعًا منه وزوّده بالعقل وبالقوى والمواهب وفضّله على كثير ممّا خلق تفضيلاً، وحرّم أن تُسلب هذه الحقوق منه وأن تنتهك حرمته أو يستباح دمه"[2]

لقد عاشت المرأة وضعية حالة اللا إستقرار في حياتها فقد تقلبت بين الإعلاء من شأنها تارة و الإذلال بها تارة أخرى إلى أن جاء الإسلام فجعل النساء شقائق الرجال، فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنما النساء شقائق الرجال " ومما لا شك فيه أن الرسول الكريم و ما جاء به من تشريعات خلقية و اجتماعية لأجل تنظيم المجتمع الإسلامي من خلال تنظيم عمل و سلوكيات أفراده قد أبرز أن المرأة و الرجل جنسين من جسد واحد لقوله سبحانه و تعالى " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها و بث فيهما رجالا و نساءا و اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"[3].

لقد جاء القرآن الكريم و رفع عن المرأة مساوئ الجاهلية و منحها حقوقها في الإرث و في الحياة الكريمة و نزع عنها لوث الخطيئة الأبدية في قوله تعالى "فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه"[4]، وقوله تعالى: "فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ورى عنهما من سوءاتهما"[5] و لقد أبرز الإسلام أن المرأة هي النصف الثاني للرجل تتركب من تركيبته، و قد ساوى بينهما في الحقوق والواجبات إلا في بعض الأمور التي تتعلق بالفطرة الإنسانية و ما تحمله من تفاوت في القدرات والوظائف وقد روي عن عمر ابن الخطاب في أحد مجالسه مع بعض الصحابة أنه ضحك قليلا ثم بكى ، فسأله أحد من كانوا معه في المجلس: لما هذا

---

[1] رشوان حسن عبدالحميد احمد، **علم الاجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحرية، مصر. 1992، ص 22.

[2] الأحسن بن أحمد بن محمّد الدّرويش، **السّبع الموبقات**، دار أسامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2007، ص56.

[3] سورة النساء، الأية01.

[4] – سورة البقرة، الآية 36.

[5] سورة الأعراف، الآية 20

البكاء بعد الضحك ؟ فأجابه قائلا:"كنا في الجاهلية نصنع صنما من العجوة ثم نأكله،و هذا سبب ضحكي، أما بكائي فلأنه كانت لي إبنة فأردت وأدها و لما حفرت لها حفرة و طمرتها فيها صارت تنفض التراب عن لحيتي فدفنتها حية"[1] و قد قال سبحانه وتعالى:"و إذا بشر أحدكم بالأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ،ألا ساء ما يحكمون"[2]، ولقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها المختلفة المناحي، و يبرز ذلك في مختلف السور القرآنية التي ورد فيها ذكر المرأة و عددها سبعة (07) سور إضافة إلى السورة التي جائت باسم النساء وهي سورة النساء،كما قد جاء الإسلام من أجل زرع المودة والأخوة بين الجنسين و جعل لها مكانتها في الحياة الإجتماعية إلى جانب الرجل و رفع عنها و صمة الخضوع والذل، بل جعلها و الرجل عضوان أو عنصران متكاملان يكمل أحدهما الآخر، فقد خلقا كليهما ليشكلا الأسرة و يعيشا في مودة ورحمة لقوله تعالى:"ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة"[3]

لقد جاء الإسلام و جاءت معه الدعوة إلى إصلاح ما كانت تعيشه المرأة من غبن و تحقير، لقد كانت دعوته للرجال و النساء على حد السواء، فأقرت للمرأة حق التملك و الإرث و حق التصرف في أموالها،وحق التعلم، و حق الموافقة على الزوج أو الرفض و أقر لها مهرا و ألزم المطلق في حال الطلاق بدفع مؤخر المهر ونفقة العدة لطليقته .

إنّ الأحكام الصّادرة عن نصوص القرآن والسنّة وعلماء الفقه والدّين حول المرأة جعلت و تجعل منها شريكا بالغ الأهمية في حياة الفرد و المجتمع فلقد كان للمرأة في العهد الإسلامي نصيب لايستهان به من المشاركة الفاعلة في ميادين الأعمال المختلفة، كالمهن والحرف اليدوية، والعمل في الرعاية الصحية ، والمشاركة في الأنشطة العلمية والثقافية ، والمشاركة في الحروب و أيضا المشاركة في السياسات العامة من خلال اسهاماتها في تهدأة العديد من الأوضاع في العديد من المواقف، مما دعم مساهمتها و مشاركتها في تنمية المجتمع.

## ثالثا:الحقوق السياسية للمرأة في ظل المعاهدات و الإتفاقيات الدولية

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 22.

[2] – سورة النحل، الايتين 58-59.

[3] –سورة الروم، الأية 21

**1-مؤتمر مكسيكو**:عقد المؤتمر العالمي للمرأة في مدينة مكسيكو (عاصمة المكسيك) في سنة 1975 تحت رعاية الأمم المتحدة بناء على القرار الصادر عن جمعيتها العامة المنعقدة في 1972/12/18 تحت رقم 3010، وقد وضع المجلس الإجتماعي والإقتصادي التابع للأمم المتحدة سنة 1974 برنامجاً يتضمن عقد مؤتمر دولي للمرأة تحت شعار "**المساواة والتنمية والسلام**"،و قد حدد عام 1975 عاماً للمرأة تكثف فيه الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، وانخراطها في مساعي التنمية، و إسهاماتها الفاعلة في دعم السلام العالمي،و قد دام المؤتمر إلى غاية سنة 1985 و قد حضره ممثلين عن 133 دولة.

في عام 1979 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرا تحت شعار **إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** و التي تضمنت ثلاثون مادة تضمنت بشكل صريح جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتضمنت في ستة مواد منه كيفية القضاء على هذه الأشكال، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان تؤكد على الحقوق الإنجابية للمرأة .

**2-مؤتمر كوبنهاقن**:بعد خمس سنوات من مؤتمر المكسيك، تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة في **كوبنهاقن** سنة 1980 و قد دعا هذا المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان سيطرة المرأة على ممتلكاتها بالإضافة إلى إدراج تحسينات في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية.

عقد هذا المؤتمر في ظل التوترات السياسية بين العالم الرأسمالي و الإشتراكي وكان شعاره" **عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية**":"المساواة، التنمية و السلام" و كانت أهدافه:

- استعراض مدى التقدم في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول الخاص بالمرأة، أين تبين أن عملية تنفيذ هذه التوصيات كانت جد بطيئة بسبب عدم الإهتمام الكافي بما يخص النساء و حتى عند النساء أنفسهم.
- تعديل البرامج المتعلقة بالجزائر بالجزء الثاني من عقد المرأة في ظل الإقتراحات الجديدة المقدمة من قبل المشاركين و قد تضمن استراتيجيات وطنية إقليمية و دولية للنهوض بالمرأة و تحسين حقوقها و ركز على قدرتها على ممارسة هذه الحقوق، كما أضيفت بعض العناصر الأخرى لاسيما التعليم و الصحة و العمل والهجرة .ونظرا للوضع السياسي الذي جرى فيه هذا المؤتمر فقد وقع الإختلاف بين مجموعة نساء الغرب اللواتي ركزت على التدريب و التعليم و تعديل القوانين و تغيير المواقف حول المرأة ،و مجموعة نساء الشرق و هن النساء اللواتي ركزن على نضال المرأة ضد الإستعمار و العنصرية .

من أهم ما يمكن ذكره بالنسبة لهذا المؤتمر هو أن مفهوم النسوية أصبح أكثر وضوحا و قبولا لدى المشاركين مقارنة بمؤتمر مكسيكو.

**3- مؤتمر نيروبي**:في عام 1985 انعقد المؤتمر العالمي الثالث في نيروبي عاصمة كينيا و قد كان تحت راية "استراتيجيات نيروبي التطلعية لعام 2000"، و قد تضمن نفس الشعار و شارك فيه أزيد من 150 دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، و كان هدفه تمهيد الطريق لتطوير خطة عمل موحدة و مشتركة في إطار تنفيذ خطة عمل موحدة و مشتركة في إطار تنفيذ خطة القضاء على التمييز و تأييد المساواة والإشراك التام للمرأة في التنمية و السلام و قد أكد على المحاور الأولى الرئيسية التي اعتمدها مؤتمر مكسيكو و هي المرأة، المساواة التنمية و السلام و كذا التعليم و الصحة و العمل، و قد أضاف العقبات و الإستراتيجيات الأساسية و التدابير الإستراتيجيات الأساسية و كان هدفه استعراض مدى تنفيذ خطة العمل على مدى عشر سنوات و دراسة العقبات التي حالت دون تنفيذها، خاصة و أن الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات لم يحقق إلا بنسبة ضئيلة، و كان من أبرز العقبات ورود التمييز في النصوص وفي القوانين العرفية و المدنية و الجنائية والتجارية وحتى الأنظمة الإدارية و لقد أكدت استراتيجيات مؤتمر نيروبي على:

- أهمية الدور الرقابي للآليات الوطنية لمراقبة و تحسين وضع المرأة
- منح هذه الآليات سلطة تقديم المشورة بشأن تأثير السياسات الحكومية على النساء

و قد أنشأ عن هذا المؤتمر العلمي منتدى للمنظمات غير الحكومية تحت اسم:**"العام الدولي للمرأة"** وقد حضرته 6000 مشاركة من النساء من مختلف أنحاء العالم الذي انبثق عنه تأسيس جهازين متخصصين:

- المعهد الدولي للأبحاث و التدريب من أجل تقدم المرأة عامة للأمم
- صندوق تنمية المرأة

و كلا الجهازين تابع للأمم المتحدة

**4- مؤتمر بكين**:عقد سنة 1995 ببكين عاصمة الصين، شاركت فيه 189 دولة، شكل هذا المؤتمر نقطة تحول هامة في معالجة قضايا المرأة مقارنة بالمؤتمرات السابقة، ركز هذا المؤتمر على الدمج بين المرأة و الرجل في التنمية دون إهمال العلاقة بينهما و كيفية التحكم فيها و تأثيرها في عملية التخطيط كما ركز على ضرورة تمكين المرأة من أجل النهوض بأوضاعها و تحسين أحوالها من خلال مشاركتها الفعالة في مجالات الحياة لا سيما السياسية،و قد أقر هذا المؤتمر 12 مجالا من المجالات الحاسمة للنهوض بالمرأة تمثلت

في:الفقر،التدريب،الصحة،العنف،النزاع المسلح،الإقتصاد،مواقع السلطة،حقوق الإنسان، التنمية، القيادة وصناعة القرار، و قد وضع ثلاثة أهداف استراتيجية:

-إستحداث و تعزيز أجهزة وطنية وهيئات حكومية أخرى تسند إليها مسئوليات النهوض بالمرأة.

-دمج منظور النوع الإجتماعي في السياسات العامة و البرامج التنموية المختلفة.

-توفير و نشر بيانات حسب الجنس من خلال جميع الإحصائيات على المستوى الدولي و الوطني.

**5- مؤتمر بكين +5**:كان ذلك سنة 2000 و قد جاء هذا المؤتمر كمتابعة لمؤتمر بكين.

عقد هذا المؤتمر في نيويورك تحت شعار "**مؤتمر المرأة 2000:مساواة النوع الإجتماعي، التنمية والسلام للفرد**"،و قد كان هدفه: مراجعة و تقييم منهاج عمل بيكين و العراقيل التي لاقاها ، من خلال إنشاء آليات وضعية في الدول لتكون قاعدة تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين و تعميم منظور النوع الإجتماعي.

أقر هذا المؤتمر رفع جميع أشكال التحفظات عن إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على المصادقة عليها نهائيا و ذلك في أفق 2005.

**6-مؤتمر بكين+10**: عقدت دورة استثنائية عرفت باسم **بكين+10** في مدينة نيويورك و قد حدد فيها 10 سنوات بعد مؤتمر بكين لأجل النظر في النتائج التي أحرزها مؤتمر 2000.

لقد أكد المؤتمر على ضرورة دعم الحكومة على صعيد تعميم منظور النوع الإجتماعي في المجالات السياسية باعتباره أداة دقيقة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

إن منهاج العمل، الذي اعتمده هذا المؤتمر يمثل مساهمة فعالة في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم، ويجب أن يترجم إلى إجراءات فعالة من جانب جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

## رابعا: نظرة إلى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

### 1- مكانة المرأة قبل الإحتلال الفرنسي:

لقد شاركت المرأة الجزائرية قبيل الإحتلال في مختلف أعمال البناءات الحضارية ، فقد قامت زوجات الحكام الذين تداولوا على الحكم في بناء العديد من الأبنية و الجوامع و المستشفيات والحمامات العامة والمدارس و المكتبات، والآبار كما عملن على تأسيس أماكن من أجل توزيع الأطعمة على الفقراء ، بالإضافة إلى اهتمامهن بمختلف الأوقاف التي توقف عليهن.

لقد ساهمت المرأة كذلك في مختلف مناحي الحياة العامة فكانت تتمتع بحق الحصول على الممتلكات وشرائها بما تراه مناسبًا لها دون تدخل من زوجها أو أحد أقاربها الذكور و حق التصرف في هذه الممتلكات من بيع أو وهب أو احتفاظ بها و جعلها وقفا،كما كانت تتمتع بحق اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بحقوقها و من بينها الحق في خلع الزوج مقابل التنازل عن حقها في الصداق.

هذا و قد ركزت المرأة على تربية أطفالها و اهتمت بالعلاقة بين المرأة وأسرتها أي كيفية تكوين أسرة ناجحة و كيفية تعزيز مكانتها في المجتمع ، كما ظهر تغير في طريقة لباسها و الذي كان عبارة عن لباس **"الفارمة"**، و التي تكون مفتوحة عند الصدر ومشدودة بحزام عند البطن، كما تلبس المرأة المعطف، وإذا كانت داخل بيتها ترتدي سروال ومع خروجها تلبس ثوب مزركش ذو ثلاث طبقات حتى الركبتان والحزام عبارة عن لحاف قماش عريض ثم تضع الحايك الأبيض اللون وتغطي وجهها بالعجار"[1].

ولقد لعبت المرأة الجزائرية كذلك دورا رائدا في المجتمع الجزائري من ناحية "مشاركتها في السياسة العامة للبلاد و مساهماتها في توجيه مسارات القرارات و كذا الدور الذي تلعبه من ناحية التأثير على زوجها وإقناعه باتخاذ القرارات الضرورية و اللازمة في الوقت اللازم و المناسب"[2]

لقد انظمت المرأة الجزائرية قبيل الإحتلال إلى العديد من المنظمات و الجمعيات التي كانت تقوم بأعمال مختلفة المجالات و الجوانب، فمنها الأعمال الخيرية و التي كانت تتمثل في مد يد المساعدة للفقراء والمحتاجين، و منها الأعمال ذات الجانب الديني من حيث مساهمتها في توزيع الكتب الدينية على المساجد وأماكن التعليم الديني،أما من الجانب الثقافي فقد برزت مختلف المنتجات عن المرأة من زرابي و مناديل وبرانيس ... أما من الجانب الإجتماعي فقد اهتمت بتربية الأبناء و إرضاعهم بالإضافة إلى الإهتمام بشؤون الزوج والبيت.

---

[1] – سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة وتعليق وتقديم عبد القادر زبادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ، ص85.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي( 1500– 1830)** ، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998،ص64.

## 2-مكانة المرأة الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي:

أول ما تميزت به المرأة الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي هو تمسكها بدينها و بثقافتها الدينية "فلقد قاومت الإستعمار و هزمته لأنها لم تترك له المجال للإستيلاء على عقلها و على شخصيتها ... كما أنها تعتبر المركز الأساسي الذي يصون الأسرة من عوامل الفساد... و تعتبر المدرسة الأولى لتربية النشء تربية أصيلة طيبة"[1]، و قد حافظت على حقها في التعليم و الثقافة و نالت حقها في الإنتخاب*، و قد شاركت في العديد من الملتقيات الوطنية و الهيئات الإصلاحية.

وقد لعبت دورا هاما لمجابهة الإستعمار الغاشم حيث وقفت جنبا إلى جنب رفقة أخيها الرجل من أجل الدفاع على وطنها كما تحملت رفقته مسؤولية الكفاح ضد الإستعمار فكانت الوسيط الحي القائم على خدمة الرجل دون خوف و لا تردد و لا كلل و لا ملل واقفة في وجه العدو مدافعة عن شرفها ووطنها و ذويها، بالاضافة إلى عملها في مختلف المجالات فعملت كممرضة تداوي الجرحى و طباخة تحضر الأكل ومجاهدة حاملة للسلاح الأمر الذي غير مهام المرأة إلى مهام فرضتها حاجة المجاهدين إليها.

إن تغير الدور التقليدي عند المرأة خلال الإحتلال الفرنسي كان سببه هو انخراطها في صفوف النضال إضافة إلى قيامها بتنظيم أعمال نسوية و تشكيلها لخلايا نسائية وقيادات نسائية أيضا، ولم يتحقق لها ذلك إلا بفضل قادة الثورة لأن حتمية الظروف خلال الثورة هي التي فرضت هذا التغيير والنتيجة كانت كسر الثوابت التقليدية للمجتمع مما يبرز أن المرأة كان معترف بها في نسق العلاقات الإجتماعية بأحقية آداء الأدوار المهمة في النظم الإجتماعية السائدة رغم أن المرأة الجزائرية كانت تتخبط في الجهل و الحرمان والكبت نظرا لانغلاقها داخل سجن الثقافة الإستعمارية، و رغم هذا إلا أن "فكرة الذكورة و الأنوثة لم تتغير على مستوى الواقع الإجتماعي بل بقيت على حالها"[2].

## 3-مكانة المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

أول ما قامت به السلطات الجزائرية غداة الإستقلال هي:"نشر التعليم و تعميمه على الجنسين لما في ذلك من أهمية في تنمية المجتمع، ليس هذا وفقط و لكنها أسرت على إجبارية التعليم و مجانيته في جميع

[1] - أنيسة بركات درار،**نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1985،ص23.

* نالت المراة الجزائرية حقها في الانتخاب سنة1947 و قد تكون تلك أول الحقوق السياسية للمرأة

[2] – زينب الأعرج ، **المرأة /الكتابة/الديمقراطية**، دفاتر نسائية، الجزائر ،1991،ص30.

مراحله"[1] باعتبار الظروف المزرية للأسر الجزائرية أنذاك و أيضا من أجل الدفع بالأسر إلى تعليم الجنسين دون تمييز، خاصة بعد الكفاءة التي أبرزتها المرأة خلال الثورة، و لهذا فبعد أن كان دور المرأة يتم داخل حدود البيت الأسري و يقتصر على إنجاب الأطفال و تربيتهم و الإهتمام بشؤون الزوج و البيت فقد تغير هذا الدور نتيجة تعلم المرأة و دخولها الجامعات وبالتالي خروجها على العمل خارج البيت و مساهمتها في مصروف البيت رفقة الرجل و بالتالي تقاسمها معه أعباء البيت و منه تقاسمها السلطة داخل نفس البيت.

لقد تأثر وضع المرأة داخل بيتها و بالتالي داخل مجتمعها إنطلاقا من شخصيتها "التي هي نتاج أساليب ثقافية و حضارية وليدة التنشئة في الأسرة أو في القيم و أنماط الدراسة أو في التوجه المهني"[2] و لقد عرفت تصورات المرأة العديد من التغيرات، و يمكن – في إطار هذه التصورات– الإشارة إلى اختيار الزوج بنوع من الحرية التي أصبحت من خلالها تضع مقاييس الزوج المناسب، إضافة إلى اختيارها العمل الذي تراه مناسبا لإمكانياتها و قدراتها و رغباتها ، بالإضافة أيضا إلى ولوجها عالم السياسة و مشاركتها في العديد من العمليات الإنتخابية واقتحامها العديد من الهيئات السياسية لا سيما البرلمانات و المجالس المنتخبة.

إن الواقع الجزائري المعاش يؤكد أن دور المرأة أصبح مثله مثل دور الرجل و عليه اقتحمت مثله مختلف المجالات سواء الإجتماعية،الإقتصادية،الثقافية والسياسية من أجل النهوض بالمجتمع و مواكبة باقي المجتمعات المتطورة و قد راهنت الدولة الجزائرية على دور المرأة في شتى القطاعات،وعززت من قدراتها التعليمية والعملية لأجل التطور و الرقي فنجد أن أغلبهن يشغلن وظائف هامة في مجال التعليم والصحة والقضاء إضافة إلى قطاع الإعلام السمعي والبصري و مستخدمات الوظيف العمومي من:قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتعليم العالي و قطاع التكوين والتعليم المهنيّين و كذا مجال المقاولة و الإلكترونيك والأشغال العمومية والإعلام الآلي.....الخ .

و قد أثبتت المرأة الجزائرية وجودها في المجتمع والعمل السياسي وفي المجالس المنتخبة ومراكز القرار وتولت مناصب المسؤولية في العديد من المؤسسات والإدارات، و قد أثبتت أنها قادرة على القيام بهذه الأعمال وقادرة على تنمية المجتمع باعتبارها تشكل نصف المجتمع وهي قادرة على تحمل مختلف المسؤوليات رغم ما

[1]– M.bourayou,R belhardi, Islam, législation et démographie en algerie. Ed ; Centre national d'étude et d'analyse pour la planification avec le concours du F.N.U.A.P . 1997.P105.

[2] – لطفي سهير، **المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1993، ص 128.

قد تتعرض له من عراقيل و معوقات فلقد أثبتت أنها قادرة على التوفيق بين دورها داخل المنزل و دورها خارج المنزل من خلال مساهمتها في الحفاظ على العادات و القيم و ترسيخها في أذهان الأبناء و تربيتهم التربية اللائقة إضافة إلى تواجدها في أعلى المناصب :بقبة البرلمان و بالحكومة و بمختلف المناصب الريادية.

## 4- واقع المرأة في المجتمع الجزائري:

- **البعد الإجتماعي للمرأة في المجتمع الجزائري:** يرى كثير من علماء الإجتماع العائلي بأنّ التغيّر الذي يتعرّض له المجتمع الجزائري عبر تاريخه له الأثر الواضح على بنية جميع مؤسساته ووظائفها ويتمثّل هذا التغيّر في تعرّضها إلى تحوّلات من حيث البناء والوظيفة والدور و السلطة إذ ظهر ما يلي:

- تغيّر مكانة المرأة إلى الأحسن أمام الرجل .
- قيمة المرأة ليست مرتبطة بدورها كأمّ أو كزوجة فقط بل مرتبطة بدورها خارج إطار الأسرة.
- للمرأة كلّ الحرّية في مواصلة التّعليم واختيار المهنة التي تريدها.
- بروز الميل للمشاركة في اتّخاذ القرارات بين الرجل و المرأة في جميع مجالات الحياة.
- تكتسب المرأة مكانة سياسية بمشاركاتها السياسية و الإنتخابية .
- العمل والمشاركة الإقتصادية للمرأة، جعلها تشارك في اتّخاذ القرارات داخل الأسرة، خاصّة المرأة المتزوّجة.
- خروج المرأة للعمل، أدّى إلى مشاركة الزّوج في العمل المنزلي.

*** البعد التّعليمي للمرأة في المجتمع الجزائري:**

- كلّما ارتفع المستوى التّعليمي للمرأة، تحقّقت المساواة بينها و بين الرجل.
- كلّما ارتفع المستوى التّعليمي للمرأة ، ارتقت مكانتهما داخل الأسرة و المجتمع .
- للتعلّم دور كبير في تقييم المرأة اجتماعيًا .
- يكون الصّراع بين الرجل و المرأة إثبات الذّات واتّخاذ القرارات، بينما يظهر موضوع جديد للصّراع في مستوى آخر وهو محاولة التفوّق والحصول على مكانة عليا.
- رغم ارتفاع المستوى التّعليمي للمرأة، تبقى المرأة دائما أكثر امتثالاً للسّلطة الأبوية من الرجل.

* **الحياة السياسية*** **للمرأة في المجتمع الجزائري**:لقد عرف المجتمع الجزائري في ظل الحياة السياسية و في ظل الأحادية الحزبية و التوجه الإشتراكي إقصاء للشعب بصفة عامة و للمرأة بصفة خاصة إذ وإلى غاية 1976 لم يتوفر الشعب الجزائري على مجلسا شعبيا منتخبا، يعبر من خلاله على آراءه ويساهم في القرار السياسي للبلد، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع واعتماد تعبئة جماهيرية واسعة تكون أداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة، أما في بداية الثمانينيات والى غاية أحداث أكتوبر 1988 ازدهرت كثيرا من القوى المعارضة بالاضافة إلى تحسن مستوى التعليم والإدراك بحجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري مهد إلى أحداث أكتوبر 1988 التي بعدها تم فسح المجال أمام الحريات الفردية والعامة وتحقيق مزيد من التنمية والديمقراطية بالإضافة إلى بروز العلاقة بين الدين الإسلامي والحياة السياسية، فرغم أن الإسلام وحدة أساسية في البناء الثقافي الجزائري إلا أن الإختلاف حول دوره السياسي كان جليا فالضروف الإقليمية والعالمية و المستوى التعليمي والوعي السياسي والبناء النفسي الإجتماعي هي محددات أساسية في بلورة حياة سياسية ثقافية لمجتمع ما.

إنّ الحديث عن المرأة في المجتمع الجزائري لا يمكن تناوله بعيدًا عن مكانة المرأة ضمن واقع وتراث المجتمع، إذ تُعطى صورة ضمنية لمكانة ووضع المرأة من خلال المخيال الإجتماعي الذي يعكس رؤية المجتمع الذي تغذّي مؤسّساته وتدعّم ما بدأته الأسرة مع أبنائها في مرحلة الطّفولة و إن مكانة المرأة في أي المجتمع ما هي إلاّ انعكاسًا واضحا لرؤية و نظرة المجتمع لها، "فمكانتها تتحدّد من خلال البيئة المجتمعية التي تُطبع في العادة بسيطرة ذكورية على مختلف المجالات"[1]، إضافة إلى ذلك فالآباء في المجتمع الجزائري كانوا ينتمنّون إلى إنجاب الذّكور عكس الإناث و يشيع أيضا في أوساط المجتمع الجزائري أفكار مثل: (المرأة مخلوق ضعيف، الرّجال أكثر ذكاءً من النّساء، خلق الله المرأة متعة للرّجل...) وفضلاً عن أنّ مثل هذه الاتّجاهات تعكس حقيقة نظرة الرّجل المحِطّة من مكانة المرأة، فإنّها تستغلّ لتبرير بعض التصرّفات، كمعاملتها معاملة غير متكافئة واعتبارها مخلوقًا من الدّرجة الثّانية، وصورة المرأة في الأمثال الشّعبية قد لا تبتعد عن هذا المدلول، وتذكر الأمثال الشّعبية المرأة في عدّة صور وهناك بعض الأمثال التي تصوّر المرأة على أنّها عبء إجتماعي.

---

* **السياسية**:برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات و هي وضع و صياغة و تطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير.

[1] محمّد شعيبي، **خروج المرأة للعمل وعلاقته بجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الجنائي، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص61.

المرأة في بعض المناطق من المجتمع الجزائري و خاصة منها الريفية لازالت ليس لها الحقّ في التمدرس و هي مجبرة على البقاء في البيت والمساعدة في الأعمال المنزلية، والعرف والتّقاليد السّائدة لدى غالبية فئات المجتمع تدفع بالمرأة إلى الرضوخ و الرضا بالأمر، كذلك المرأة المطلّقة في مجتمعنا يُنظر إليها بنظرة سلبية وتعتبر سببًا في جلب العار والفضيحة للعائلة وقد تكون سببًا في بقاء أخواتها الأخريات بدون زواج.

**وعليه** حقيقة أن القيم السائدة في مختلف المجتمعات عامة و في المجتمع الجزائري خاصة هي قيم المجتمع الذكوري القائمة على تغليب الجنس الذكري على الأنثى و كأن للرجل حقوق مكتسبة على حساب المرأة، إلى درجة جعلت المرأة تعتقد أحياناً أنها دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل أو حتى في حالة أدنى من الرجل إلا أن صمود المرأة و كفاحاتها الطويلة و المستمرة و إثباتها لجدارتها و استحقاقها في العديد من المناسبات جعل الأمر يتغير شيئا فشيئا.

## المبحث الثاني:سوسيولوجيا الإنتخاب

### أولا: ماهية الإنتخاب:

تشكل الإنتخابات مهما كانت نوعيتها و مهما كانت أساليبها نقطة عبور أساسية و صارمة عند مختلف المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق نظام الحكم الديمقراطي و بالتالي بناء مجتمعات ديمقراطية، تعتمد على أسس المواطنة والمساواة ونبذ التمييز وضمان تكافؤ الفرص، و تمثل الإنتخابات أيضا اختبارات حقيقية لمدى مشاركة مختلف الشرائح الإجتماعية في تسيير مجتمعاتهم و مدى مباشرتهم لحقوقهم السياسية.

**1- التطور التاريخي للفكر الانتخابي**:إن فكرة الإنتخابات تعد من الأفكار الإنسانية القديمة، والتي ساهمت و تساهم في حل النزاعات، والخلافات و الإختلافات حول أي شأن كان أو أي رأي كان، وقد عرف الرومان القدماء فكرة الإنتخابات في اختيارهم للقادة، والشخصيات البارزة لتولي المناصب والمهام المختلفة و السامية في الدولة الرومانية آنذاك، فقد استعمل في القرون الوسطى من طرف الكنيسة و خاصة من أجل اختيار الإمبراطور الجرماني... أما في العالم العربي فإن اختيار الخليفة لا طالما كان يتم من خلال و عن طريق الإجماع على إسم الشخص الذين يرغبون توليته أمرهم، في حين في العصور الحديثة فقد أصبحت جميع الدول تعتمد فكرة الإنتخابات كأساس مشروع من خلال الدساتير، وهو وسيلة مشروعة من

أجل تطبيق الديمقراطية التي مفادها إختيار الشخص المناسب أو الأشخاص المناسبون من خلال رأي أفراد المجتمع المخول لهم صلاحية الإختيار أو الذين تتوفر فيهم شروط الإختيار .

لقد احتلت الإنتخابات مكانة خاصة في العصر الحديث في مختلف المجتمعات الديمقراطية أين أصبح الإنتخاب حق لكل مواطن بلغ السن المحدد لذلك وفق مبدأ المساواة بين كل المواطنين في الإنتخاب كما في الترشح من أجل الإشتراك في التسيير السياسي و في تقرير المصير السياسي لمجموعة ما أو لشعب ما.

**2- الإنتخاب في القرآن و السنة:** يقوم الإنتخاب أو تقوم العملية الإنتخابية على إتجاهين أساسيين لا يمكن الحديث عن الإنتخاب بدون توفرهما كليهما و هما:

**- المصوت**:هو من يقوم بالإنتخاب و هو الطرف الأول في العملية الإنتخابية فهو الذي يقوم بعملية التصويت*حتى يتمكن غيره من تولي مهمة من المهام السياسية أو وظيفة من الوظائف الإدارية أو الحكومية أوغيرها من الوظائف الأخرى

- **المرشح***:هو من يقع عليه الإختيار و هو الطرف الثاني في العملية الإنتخابية، و هذا المرشح هو الشخص الذي سيخضع لعملية التصويت عليه.

**أ- صفات المنتخب حسب القرآن الكريم و السنة:الصفات الواجب توفرها في المنتخب حسب القرآن الكريم:** لقد وضع الإسلام من خلال القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة معايير ترتبط بالشروط الواجب توفرها في المرشح لأي عملية انتخابية وهي:

- **الحفظ و العلم**: لقد جاء في قوله سبحانه و تعالى:" قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ* عليم*"[1]و فيها إشارة إلى مميزات و شروط الولاية أو تولي المهام و هي الحفظ والعلم فصاحب هاتين الصفتين أو الميزتين هو الأصلح والأكفأ لأداء هذه المهمة فالمهام تولى بالحفظ و العلم لا بالنسب والجمال.

* التصويت هو العملية التي يقوم من خلالها الفرد باختيارشخص او مجموعة من الاشخاص(قائمة) من اجل تولي مهمة من المهام او وظيفة من الوظائف بارادته

* المرشح هو الشخص او الانسان الذي يقترح نفسه او يقترحه الغير بموافقته من اجل ان يمثل غيره في بعض الوظائف او المهام

* الحفيظ :هو خازن محافظ الامين

* العليم: يعني ذوعلم و بصر بما يتولاه

[1] سورة يوسف ، الآية 55

- **القوة و الأمانة** :لقد جاء في قوله سبحانه و تعالى :"قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ*"*(سورة القصص الآية 26)،فمن هذه الآية يمكننا استخراج أهم صفات الأجير أو المستأجر الذي سيتولى مهام معينة و هي صفتا القوة و الأمانة فإذا اجتمعت هاتان الصفتين القوة والأمانة في القائم بأمرك فقد فرغ بالك و ارتاح لمن وليته الأمر .

**الصفات الواجب توفرها في المنتخب حسب السنة النبوية الشريفة**:إن السنة النبوية هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه و سلم من أقوال و أفعال، و هي الشروط الواجب توفرها في المنتخب لولاية ما ونقلا عن ما جاء به نبينا الكريم يمكن إيراد ما يلي:

- **تولية من كان أهلا للولاية و الحكم**:إن الرسول الكريم يرى في الولاية أمانة وأن متوليها سيحاسب بها يوم القيامة لذا فيجب أن يكون قادرا عليها و قادرا على إدارة أعمالها و تولي تبعاتها*

- **مراعاة التخصص في الولاية**:التخصص هنا يقصد به الميزة التي يتميز بها الفرد عن غيره، فنعرفه من خلال تلك الصفة أو تلك الميزة، و لقد تميز بعض الصحابة رضي الله عنهم بصفات ليست عند غيرهم ولا يعني ذلك أفضلية لهم عن غيرهم وإنما هي تزكية لهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الجانب الذي ميزوا به إشارة إلى أنه يجب أن تكون لهم الريادة في ذلك والرجوع إليهم في تخصصاتهم*

- **تولية الأصلح والأكفأ**:لقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة رضي الله عنهم عن غيرهم لأنهم الأصلح والأكفأ لأداء المهمة التي اختيروا إليها كاختياره لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لقيادة الجيش يوم فتح خيبر.

---

* إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ " يعني: خير من استعملت من قوي على العمل وأدى الأمانة

* حكاية عن بنت سيدنا شعيب عليه السلام الذي كانت له بنتان و كانت كبراهما تسمى صفراء والصغرى صفيراء ، وصفراء هي التي ذهبت بسيدنا موسى إلى أبيها وطلبت إليه أن يستأجره وهي التي تزوجها.

* لقد منع النبي صلى الله عليه وسلم تولية أبي ذر رضي الله عنه حينما طلب الإمارة وقال : يا أبا ذر ! إنك ضعيف . وإنها أمانة . وإنها يوم القيامة ، خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها" ( أخرجه مسلم وغيره ).

* في الحديث عن اهمية التخصص عند رسول الله صلى الله عليه و سلم قوله : " أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان بن عفان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأقرؤهم أبي بن كعب ، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح " ( أخرجه الترمذي).

**ب–معايير الإنتخاب أو الإختيار للمجالس النيابية و التشريعية و المحلية:**إن الحديث عن المعايير هو بمثابة الحديث عن الشروط الواجب توفرها في المنتخب من وجهة نظر الشريعة الإسلامية لمن نختاره نائبا عنا سواء في الجمعيات بمختلف أنواعها أو بالنسبة للمنظمات أو بالنسبة للمجالس المحلية أو الوطنية أو حتى بالنسبة لانتخاب رئيس الدولة: و هذه الشروط أو المعايير يمكن اختصارها في:

**الأمانة:** و المقصود بها أو من خلالها المحافظة على كل ما يؤتمن عليه الإنسان من عبادات ومعاملات ووظيفة أو مال عام أو حتى وعود وعد بها قبل الإنتخاب فمن أسقط عنصرا من العناصر السالفة الذكر فقد خان الأمانة.

**القوة:** القوة ليس المراد بها هي القوة العضلية ولكن المراد بها هي القوة الجسدية فالشخص الذي يرشح نفسه للإنتخاب يجب أن يكون بصحة و عافية ليس صاحب مرض حتى لا يتأثر دوره في المستقبل على أداء الواجب الذي انتخب لأجله.

**أهمية الرسالة:** يجب على المترشح لأي منصب أن يكون على دراية تامة و لامه بالدور الذي عليه أن يقوم به في حالة نجاحه في العملية الانتخابية و عليه أيضا أن يضع نصب عينيه أنه من خلال المنصب الذي هو مرشح عليه أولا و قبل كل شئ أن يسهم في خدمة الوطن والمواطن.

**الخبرة في المجال:** الخبرة السابقة والمشاركة في العمل السياسي والشعبي أو العلم بها وفهمها واستيعابها ضرورية من أجل القيام بالمهمة المنوطة بها و أداءها على أحسن الأحوال.

**حسن الخلق:** إن حسن الخلق و التواضع والتواصل يجعلونه محل ثقة و قبول من قبل جميع الأفراد المحيطين به.

إن الإيمان بشمولية التشريع الإسلامي وصلاحيته لكل زمان ومكان لاسيما في الأمر المتعلق بالإنتخاب أو الإختيار توضح لنا أن الإنتخاب أو الإختيار أمانة سيحاسب صاحبها عنها، و أن معيار كليهما في الإسلام هو الأصلح والأكفأ للمهمة التي يرشح لأجلها،كذلك فإن معيار انتخاب الأصلح والأكفأ يسلم به جميع العقلاء مسلمين وغيرهم

**3- التعريف العام للإنتخاب***: تعتبر كلمة "الإنتخاب مرادفة لحرية الإختيار فكلمة الإنتخاب تعني الإختيار و هو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته و مكانه في الدستور أو في لائحة ليختار عن طريقه شخص أو مجموعة من الأشخاص لرئاسة مجلس أو نقابة أو... فالنظم الإنتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار المحكومين"[1]،و الإنتخاب هو التصويت لفائدة شخص أو جماعة معينة بمعنى إختيارهم باعطائهم صوتا خلال العملية الإنتخابية،كما تعرف العملية الإنتخابية بأنها:"ظاهرة معقدة فهي أكثر من مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وهي تعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا فيجب الأخذ في الإعتبار تأثير الخصائص الإجتماعية على القائم بالتصويت، بل و الدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين الإنتخاب..."[2] فالإنتخاب هو إجراء دستوري يضمن مساهمة مجموعة من الأفراد لاختيار فرد أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين بطريقة معينة ، هذه الطريقة هي التي تعرف بالإنتخاب. و يعرف الإنتخاب أيضاً على أنه تلك القواعد و المبادئ والأساليب القانونية المشرعة التي تهدف إلى تطبيق القوانين التشرعية من خلال اختيار فرد أو مجموعة من الأفراد المرشحين من خلال العملية الإنتخابية، و هو حقً من حقوق الناس، وواجباً عليهم تأديتها من أجل ضمان تفعيل دورهم الإيجابي في الحياة السياسية في مجتمعهم ودولتهم.

تمثل الإنتخابات الوسيلة التي بموجبها يختار المواطن الشخص الذين يسند له مهام ممارسة الرآسة أو السيادة أو القيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي(الإنتخابات المحلية: البلدية، الولائية، الوطنية...) أو على مستوى المرافق المختلفة (الجمعيات سواء اجتماعية، ثقافية أو رياضية و النقابات...).

فالإنتخاب هو التصويت لصالح أحد المرشحين في الإنتخابات بمستوياتها المختلفة و يرتبط الحديث عن الإنتخاب بالحديث عن هيئة الناخبين و الدوائر الإنتخابية و بالنظام الإنتخابي و كذا إدارة الإنتخاب التي تسمح للناخب بالإدلاء بصوته بكل نزاهة و شفافية.

**4- أنواع الإنتخاب**: تنقسم العملية الإنتخابية أو ينقسم الانتخاب حسب مراحله إلى ثلاثة أصناف وكل صنف يتضمن نوعين حسب المنوال التالي:

---

* يجب الإشارة إلى الإنتخاب الطبيعي الذي أشار إليه داروين في نظريته حول علم الاحياء و التي مفادها ان البقاء للانواع الحيوانية و النباتية سيكون لفائدة الكائن الأفضل تكيفا مع البيئة .

[1] – طارق محمد عبد الوهاب،**سيكولوجيا المشاركة السياسية** ، دار غريب للطباعة و النشر،2000،ص39.

[2] – عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي**، ط8، الاسكندرية، المكتبة، الجامعية، 2001،ص115.

* **المرحلة الاولى (حسب الحق في الإنتخاب)**:تنقسم العملية الإنتخابية في مرحلتها الأولى و حسب الحق في الإنتخاب إلى نوعين من الإنتخاب و هما الإنتخاب المقيد و الإنتخاب العام.

- **الإنتخاب المقيد**: هو طريقة تحصر حق الإنتخاب في فئة معينة دون غيرها.

- **الانتخاب العام**: هو انتخاب عام سري وهو حق من الحقوق التي تمارس من قبل كل المواطنين وهو عكس الإنتخاب المقيد لأنه أكثر ديمقراطية و شروطه خارجة عن جماعة معينة وشروط محددة

* **المرحلة الثانية (حسب الفئة المنتخبة)**:تنقسم العملية الإنتخابية في مرحلتها الثانية وحسب الفئة المنتخبة إلى نوعين من الإنتخابات هما الإنتخابات المباشرة و الإنتخابات غير المباشرة.

-**الانتخابات المباشرة**:وتقتصر على انتخاب الممثلين بصفة مباشرة دون أي واسطة، أي اختيار من يمثلنا دون واسطة[1]

-**الإنتخابات غير المباشرة**:و التي تتم بدورها عبر مرحلتين المرحلة الأولى و تقتصر على انتخاب الناخبين. هؤولاء الناخبين الذين يتولون في مرحلة ثانية بدورهم انتخاب مندوبين عنهم ثم يقومون هؤلاء المندوبين باختيار النواب.

* **المرحلة الثالثة (حسب طريقة الانتخاب)**: تنقسم العملية الإنتخابية في مرحلتها الثالثة و حسب الطريقة الإنتخابية إلى نوعين من الإنتخابات هما الإنتخاب الفردي و الإنتخاب بالقائمة.

-**الإنتخاب الفردي**:يعتمد هذا النوع من الإنتخاب على اختيار شخص واحد ليمثل الهيئة المنتخبة و هو أيضا فرديا لأن كل ناخب ينتخب فردا واحدا كما يحدث الأمر في الإنتخابات الرئاسية.

- **الإنتخابات بالقائمة**: الناخب هنا لا يختار شخصا واحدا بل يختار مجموعة من الأشخاص من خلال قائمة معينة مثل يحدث الأمر في الإنتخابات المحلية البلدية أو الولائية مثلا.

**5- مراحل العملية الإنتخابية**: هناك عدة مراحل يجب على الأفراد التقيد بها من أجل تحقيق مشاركة فعالة، وصحيحة في الإنتخابات و هذه المراحل تحددها القوانين و التشريعات ، و من أهم هذه المراحل التي هي نفس الوقت شروط نجد:

[1] - مولود ديدان، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، دار بلقيس، الجزائر، ص 100

– **التسجيل الإنتخابي**: إن إتمام السن القانوني للإنتخاب و المحدد بثمانية عشر عاماً في أغلب دول العالم هو شرط أساسي إما للترشح أو الإنتخاب لذا فعلى كل شخص بلغ سن الثمانية عشر كاملة أن يسجل نفسه في القائمة الإنتخابية لبلديته و يحصل على بطاقة الناخب.

– **المكتب الإنتخابي**:التقدم إلى المكتب الإنتخابي و هو مكان إجراء التصويت أو العملية الإنتخابية و هو موجود داخل المركز الإنتخابي مكان الإنتخاب مصحوبون ببطاقة الناخب وبطاقة أخرى تثبت الهوية الفردية.

– **الإدلاء بالصوت**:القيام بعملية الإقتراع من وضع الظرف بالورقة المعبر عنها في صندوق الإقتراع بعد النظر فيها، اخيارها أو ملاها بطريقة سرية في المعزل السري .

**6–خصائص العملية الإنتخابية**:تتميز العملية الإنتخابية بمجموعة من الخصائص و المميزات القانونية منها ما هو عام و منها ما هو خاص والتي يمكن اختصارها في:

– يجب على كل مواطن بلغ السن القانوني للإنتخاب و كان مستوفيا لجميع شروط المشاركة في العملية الإنتخابية أن يدلي بصوتهِ في الإنتخابات بنفسه و بطريقة مباشرة و يمكن لكل مواطن كان يعاني من عارض صحي، أو ظرف طارئ يمنعه من القيام بالواجب الإنتخابي بنفسه أن يوكل من يريد ليحل محله في العملية الإنتخابية شريطة أن يكون مستوفيا بدوره لجميع الشروط و يحق لكل مواطن أن يصوتَ مرةً واحدةً في الإنتخابات القائمة، ويجب أن يعطي صوته لمرشح واحد فقط ويقوم المواطنون باختيار المرشح المناسب حسب رأيهم.

– يمكن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط المحددة في القوانين و التشريعات أن يدلي بصوته في العمليات الإنتخابية العامة و لا سيما السياسية منها، و من بين هذه الشروط نجد **الجنسية** ، بحيث يشترط في كل فرد حتى يحصل على بطاقة الناخب و بالتالي حتى يحصل على الحق في التصويت أن يكون حاملا للجنسية فمن الطبيعي أن تعتبر المواطنة شرطا أساسيا حتى يكون الفرد متمتعا بجميع حقوقه السياسية لا سيما الترشح والإنتخاب.

## ثانيا:الإنتخاب في المجتمع الجزائري:

تعتبر الإنتخابات أداة للمشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامّة عن طريق الهيئات والمجالس التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى المحلي أو الوطني وفق ما تحدده الدّساتير و القوانين.

## 1- تطور العملية الإنتخابية في الجزائر:

إرتبطت العمليات الإنتخابية في الجزائر و منذ الإستقلال بالأنظمة السياسية السائدة في الدولة الجزائرية، إذ بعد الإستقلال مباشرة ساد نظام حكم الحزب الواحد أين كان الحكم بيد حزب جبهة التحرير الوطني وبالتالي فكان النظام الإنتخابي قائم على قائمة واحدة في جميع المستويات.

ولقد نص دستور 1963 على أن "السيادة الوطنية للشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه في الجمعية الوطنية، ترشحهم جبهة التحرير الوطني كما نص على أن ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري بعد تعيينه من طرف الحزب"[1]

و نص الدستور* 1976، في مادته على أن "كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية يعد ناخبا وقابلا للانتخاب عليه"

و نصت المادة 128 من نفس الدستور على أن "المرشح لرئاسة الجمهورية و المرشحين لعضوية المجلس الشعبي الوطني يقترحون من قبل الحزب"، مما يدل على أن الترشح يتم من خلال قائمة واحدة يقترحها الحزب وبالتالي فالمنتخب في هذا الاطار ملزم بإتباع تعاليم الحزب و توصياته التي كانت ترتكز على الشرعية الثورية.

و باعتبار نظام الحزب الواحد فإن العملية الإنتخابية وفق هذا النظام هي "مجرد عملية روتينية لا ترتقي لأن تكون حدثا سياسيا فالشعب من خلالها كان يصادق على القائمة المقترحة دون الإهتمام أو الإكتراث بالمترشحين و نوعياتهم"[1]،و قد حدث هذا الأمر في العديد من الإنتخابات خلال فترة حكم الحزب الواحد سواء الإنتخابات الرئاسية التشريعية أو المحلية و من بين جملة هذه الإنتخابات: الإنتخابات الرئاسية المنعقدة في: 15 سبتمبر 1963 و 10 ديسمبر 1976 و كذا الإنتخابات المحلية التي جرت في 05 فيفري 1967 والإنتخابات التشريعية التي تمت في سنة 1977.... إلا أنه و"بعد أحداث أكتوبر 1988 و ما عرفه المجتمع الجزائري من احتجاجات "بينت ضعف و هشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية و قدرتها على مواجهة المشاكل و التحديات ... و ميلها للسيطرة على

---

[1] – المواد 27 و36 **من دستور 1963**.

* **الدستور هو**: مجموعة القواعد المكتوبة والغير مكتوبة و التي تحمل جملة المبادئ والقيم المنظّمة للمُجتمع و التي تُحدّد صلاحيّات وحُدود السُلطة السياسيّة و هي أيضا تُنظّم السُلطات وعلاقاتها ببعضها البعض، مع الحفاظ على حُقوق وواجبات الأفراد.
يُنظّم الدُستور الأمور الداخليّة والخارجيّة للدّولة و يُحدّد شكل الدّولة وحكومتها.

[1] - ناجي عبد النور، مداخلة بعنوان: **الإصلاح الإنتخابي كضرورة للإصلاح السياسي في الوطن العربي**:"التجربة الجزائرية"، ص 04.

المجتمع وانتشار الفساد السياسي و الإداري في أجهزتها و مؤسساتها بدرجات متفاوتة"[2]، تم تعديل الدستور و فيه تم إقرار التعددية الحزبية و الذي تبعه إعادة النظر في القانون الإنتخابي بحيث يتلاءم مع الأوضاع الجديدة وعلى رأسها التعددية الحزبية و كان ذلك من خلال القانون رقم 89 -13 المؤرخ في 07 أوت 1989 والمتضمن قانون الإنتخابات و الذي تضمن في بعض مواده اختصارا ما يلي:

- حق الترشح مسموح به للجميع أحزاب، أحرار أو جمعيات
- اعتمد نظام الإنتخاب عن طريق القائمة.
- يوم سلك القضاء بالإشراف على عملية الإنتخاب.
- يخضع الإنتخاب لعملية الرقابة.

"وقد مثلت الإنتخابات المحلية المنعقدة في 12 جوان من سنة 1990 أول تجربة أمام التعددية من خلال إعطاء الحرية للشعب في اختيار ممثليه من بين الأحزاب السياسية في إطار معركة انتخابات محلية ، أين كل حزب بدل ما في وسعه للحصول على أغلبية المقاعد على مستوى المجالس البلدية و الولائية"[3] و قدتم في 26 ديسمبر 1991 إجراء الإنتخابات التشريعية و الإنتخابات الرئاسية سنة 1995 .....

## 2- المرأة و الإنتخابات في الجزائر:

تعتبر نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت و كان ذلك في عام 1893 ،و كانت ألكسندرا كولونتاي* Colenty Alexandra أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير، بينما سمحت الولايات المتحدة للمرأة بالتصويت ابتداءا من عام 1920 و في منغوليا عام 1923 و في اليابان و كوريا عام 1945 و في المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت في العام 1953.

أما في الجزائر إنطلاقا من المادة 50 من الدستور و التي تنص على:" لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب"، و استنادا إلى القانون العضوي رقم 91/117 المؤرخ في 14 أكتوبر 1991 المعدل

[2] – فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع8،2012/35،ص14.

[3] – عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية**: أحداث ومواقف، دار الهدى، الجزائر، 2001، ص 25.

* **ألكساندرا دومونتوفتش** (1872-1952) شيوعية ثورية روسية من مواليد 1872 من أب يعمل كعقيد في الجيش الروسي غادرت روسيا إلى ألمانيا أين درست الاقتصاد السياسي شاركت في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية أين كان لها علاقات بأبرز قادتها، وهي أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير على رأسوزارة الشئون الاجتماعية في أول حكومة بلشفية برئاسة لينين وقد توفيت كولونتاي في موسكو عام 1952.

والمتمم، والمتضمن القانون العضوي للإنتخابات و الذي ينص على:"إلغاء الإنتخابات عن طريق الوكالة"، من خلال هاتين المادتين تبرز السياسة المتبعة من أجل الدفع بالمرأة إلى ممارسة حق الإنتخاب بنفسها و بكل حرية و دون أي وكالة هذا الإجراء الذي سبقته و منذ الإستقلال مشاركة المرأة في الإنتخابات من خلال الترشح للمجالس بعدما عرفت حق الإنتخاب بنفسها، و فعلا فقد دخلت المرأة البرمان و دخلت أيضا المجالس الشعبية البلدية،فكان هناك نساء في البرلمان و نساء رئيسات بلديات.

وقد ظل تمثيل المرأة في المجالس المحلية تمثيلا ضعيفا منذ بداية العمل بالنظام الإنتخابي، حيث وصل عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة1967 فقط 20 امرأة، و قد كانت أول امرأة تترأس بلدية في تلك السنة من ولاية أدرار.

وفي سنة 1969 وفي انتخابات المجلس الشعبي الولائي إرتفع عدد النساء المنتخبات إلى 45 امرأة، و لقد ظل دور المرأة في المجالس المحلية يكاد يكون منعدما إلى غاية التسعينات أين عادت المرأة للظهور مع ظهور التعددية الحزبية و بالذات سنة 1997 أين شاركت في الإنتخابات البلدية ما يقارب 1281 امرأة ، تمكنت من بينهن 75 امرأة من ولوج المجالس المنتخبة البلدية، في حين شاركت في المجالس الولائية 905 امرأة ودخلت 62 امرأة منهن المجالس الشعبية الولائية، أما في سنة 2002، شاركت 3679 امرأة في الإنتخابات البلدية ولجت بينهن 147 امرأة، و من بين 2684 مترشحة في المجالس الشعبية الولائية، ولجت المجالس 113 امرأة المجالس، و في سنة 2007 تحصلت 29 امرأة على مكان في المجالس الشعبية الولائية و 103 امرأة في المجالس الشعبية البلدية.

**و عليه** تعد الإنتخابات سبيل للتمكين في المجال السياسي و هي أساس نظام الحكم الديموقراطي وأيضا الوسيلة التي يستطيع المواطنون من خلالها حماية حرياتهم وحقوقهم المدنية، فالإنتخابات هي المعيار الأساسي لضمان عدالة التمثيل السياسي في بلد ديموقراطي رغم ما ينتشر من أحاديث عن غياب النزاهة في مختلف العمليات الإنتخابية و التي تطلبت رقابات دولية،أما بالنسبة للمرأة فهو حق من حقوقها والذي كفلته لها القوانين والمواثيق الدولية المتعاقبة و كذا القوانين الجزائرية المتعاقبة.

## خلاصة الفصل الثاني:

**1**- المرأة هي النصف الثاني للرجل و المنسوبة إليه بداية من أن خلق الله عز وجل سيدنا آدم و أتبعه بحواء، وكل المفاضلات بين المرأة و الرجل ما هي إلا ضرب من ضروب المجادلات العميقة التي لا تعبر عن حقيقة العلاقة بين الطرفين.

**2**- لقد أوجد التّراث المعرفي المتراكم منذ قرون العديد من التصورات و الوقائع لمكانة المرأة عبر مختلف العصور و لوضعها و مكانتها من خلال مختلف الديانات بالإضافة إلى أهم المتغيّرات التي تشترك في تحديد مكانته ووجودها في مختلف المجالات.

**3**- لقد كان للمرأة في العهد الإسلامي نصيب لايستهان به من المشاركة الفاعلة في ميادين الأعمال المختلفة، كالمهن والحرف اليدوية، والعمل في الرعاية الصحية، والمشاركة في الأنشطة العلمية والثقافية ، والمشاركة في الحروب و أيضا المشاركة في السياسات العامة من خلال إسهاماتها في تهدأة العديد من الأوضاع في العديد من المواقف، مما دعم مساهمتها و مشاركتها في تنمية المجتمع.

**4**- لقد أكدت جميع الهيئات الدولية و المؤتمرات المنعقدة على ضرورة دعم مختلف الدول و الحكومات على صعيد تعميم منظور النوع الإجتماعي في المجالات السياسية باعتباره أداة دقيقة لتحقيق المساواة بين الجنسين بمنهاج عمل يضمن مساهمة فعالة في النهوض بالمرأة في جميع الميادين و في جميع أنحاء العالم.

**5**- لقد برهنت المرأة الجزائرية عن تواجدها في المجتمع والعمل السياسي وفي المجالس المنتخبة ومراكز القرار وتولت مناصب المسؤولية في العديد من المؤسسات والإدارات، و قد أثبتت أنها قادرة على القيام بهذه الأعمال وقادرة على تنمية المجتمع باعتبارها تشكل نصف المجتمع وهي قادرة على تحمل مختلف المسؤوليات رغم ما قد تتعرض له من عراقيل و معوقات.

**6**- لقد أصبحت جميع الدول في العصر الحديث تعتمد على فكرة الإنتخابات كأساس مشروع من خلال الدساتير من أجل تطبيق الديمقراطية و إختيار الشخص أو الأشخاص المناسبون من خلال عملية الإنتخاب.

**7**-لقد حدد الدين الإسلامي الصفات الواجب توفرحا في الشخص المنتخب من التمع بالقدرة على الحفظ و العلم و القوة و الأمانة، و قد أكدت على ذلك السنة النبوية الشريفة من خلال ما صدر عن النبي صلى الله عليه و سلم من أقوال و أفعال تتعلق بالشروط الواجب توفرها في الشخص المنتخب لولاية ما منها أن يكون أهلا لها و يكون الأكفا و الأصلح لها.

**8**-ينقسم الإنتخاب إلى ثلاث أصناف: حسب الحق في الإنتخاب إلى مقيد عام ، حسب الفئة المنتخبة إلى مباشر و غير مباشر و حسب طريقة الإنتخاب إلى فردي و بالقائمة و مهما كان صنفه فهو يمر بثلاث مراحل حتمية هي: التسجيل الإنتخابي ، مكتب الإنتخاب و عملية الإقتراع.

**9**- الإنتخاب هو تلك القواعد القانونية المشروعة التي تهدف إلى تطبيق القوانين من خلال اختيار فرد أو مجموعة من الأفراد المرشحين من خلال العملية الإنتخابية التي الوسيلة التي بموجبها يختار من يسند له مهام ممارسة الرآسة من خلال التصويت لصالحه بكل نزاهة و شفافية.

**10**- إرتبطت العمليات الإنتخابية في الجزائر و منذ الإستقلال بالأنظمة السياسية السائدة في الدولة الجزائرية بداية بنظام الحزب الواحد وصولا إلى التعددية الحزبية ويتم الترشح من خلال قائمة واحدة يقترحها الأحزاب وفقا لقانون الإنتخاب الجزائري.

**11**- لقد سمح للمرأة بالتصويت منذ عام القرن الثامن عشر و بدأ توسع دائرة النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في مختلف الدول من بينها الدولة الجزائرية التي شجعت دساتيرها المشاركة الإنتخابية للمرأة في مختلف المجالس .

# الفصل الثالث:التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري

## المبحث الأول:الخصوصيات السّوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري

**أولا:** التعريف بالمجتمع الجزائري

**ثانيا:** المرأة في المجتمع الجزائري:

## المبحث الثاني:آليات التمكين أبعاده

**أولا:** التمكين

**ثانيا:** تمكين المرأة

## المبحث الثالث:التمكين السياسي للمرأة أبعاده و مقوماته

**أولا:**التمكين السياسي للمرأة

**ثانيا:**التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري

**ثالثا:** الإقتراب النظري للتمكين السياسي

## المبحث الرابع:مرجعيات التمكين السياسي للمرأة المنتخبة

## خلاصة الفصل الثالث

بدأ استخدام مصطلح التمكين منذ الستينات في قضايا التنمية و حقوق الإنسان، و قد حقق استخدامه إنجازات مهمة من أجل النهوض بحقوق المرأة، كما يشهد توظيفه حاليا طفرة تكاد تنفتح على كل القضايا الإجتماعية، و تختلف التعريفات الخاصة بالتمكين من منطلق طبيعة الموضوع الذي يعالجه وما يتطلبه من علاقات القوة السائدة التي تعني زيادة الوصول إلى أسس القوة الإجتماعية، بل تتعداه إلى تحويل القوة الإجتماعية إلى قوة سياسية قادرة على تحويل المطالب السياسية إلى حقوق سياسية.

## المبحث الأول:البناء التقليدي والثقافي للمجتمع الجزائري

لقد مرّ المجتمع الجزائري منذ تواجده بأحداث وتغيرات وتحولات مسّت جميع جوانب الحياة فيه من جوانب اجتماعية ،سياسية، اقتصادية، تعليمية، ثقافيةو سياسية ...بالإضافة إلى الموروث التاريخي المتميز بخصوصية المنطقة وشعوبها و الذي يمثل أكبر شاهد على مختلف التغيرات والتحولات على مستوى الإجتماعي والثقافي و السياسي و على مستوى نسق القيم وبنيات المؤسسات المختلفة على مستوى الدولة ووظائفها، مما دفع بالجزائر إلى العمل على توضيح معالم المنظومة الإجتماعية والثقافية و السياسية الجزائرية بمظهر يتماشى وطبيعة الحداثة التي فرضتها وتيرة التحولات العالمية.

### أولا: التعريف بالمجتمع الجزائري:

يمتدّ الوجود الانساني في الجزائر إلى حوالي 600 ألف سنة وقد استقرّت بها في الحقب الموالية الشّعوب الليبية والبربرية*، وخلال القرن الثّاني قبل الميلاد استقرّ فيها الفينيقيون وتلاهم القرطاجيّون، وبعد سقوط الدّولة النّوميدية سيطر الرّومان على المنطقة مدة خمسة قرون كاملة ثم احتلها الونداليون وبعدها البيزنطيون، وفي سنة 647م جاء العرب الفاتحون إلى المنطقة لنشر الدّين الإسلامي. وأيضا فقد وقعت الجزائر على التوالي تحت حكم: الرّستميون، الفاطميون ، الزيريون، الحماديون، المرابطون، الموحّدون،

* **البربر**: إسم أطلقه الكنعانيون و الرّومان على سكّان شمال إفريقيا وهي تعني عندهم العجمة والكلام غير المفهوم بالنّسبة إليهم، وأول من اصطلح على تسميتهم بـ(البربر) أو (الأمازيغ)، هم جميع سكّان شمال إفريقيا ابتداءًا ممّن يعرفون في الوقت الحاضر بـ(الشّلح) من سكّان الرّيف بالمغرب إلى سكّان أعالي نفوسة بليبيا، مرورًا ببني عبد الوادي في تلمسان بأقصى (الجزائر)، إلى الطّوارق بالجنوب والنّمامشة بالحدود الشّرقية، امتدادًا عبر (جِربة) حتى حدود (تونس) فالبربر هم الشعوب التي ينحدر منهم السّكان الأصليون لشمال إفريقيا.

الحفصيون ، الزيّانيون، المرينيون و بعدهم الوصاية الإمبراطورية العثمانية على المنطقة. وبعدها دخلت البلاد في ظلمة الإستعمار الفرنسي.

ومنذ عشرينيات القرن الماضي بدأت الحركة الوطنية بتشكيل المنظّمات والأحزاب السّياسية التي أخذت على عاتقها مهمّة التّحرير الوطني، وفي أوّل نوفمبر 1954 بدأ الكفاح المسلّح من أجل استرجاع السّيادة الوطنية وطرد الإستعمار الفرنسي، ودام هذا الكفاح إلى غاية جويلية 1962 وهو تاريخ استقلال الدّولة الجزائرية الحديثة.

يعتبر الإستعمار الخصوصية التّاريخية الأكثر تأثيراً من الجانب السّلبي على المجتمع الجزائري كونه تعرّض للإستعمار والإحتلال لمدّة أكثر من 130 سنة، ورغم الإستقلال السّياسي الذي جاء بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب المدمّرة والقاتلة، فإنّ آثار الإستعمار لم تنته وما زالت تلقي بظلالها على الحياة العّامّة في المجتمع الجزائري.ولأن المجتمع الجزائري ينتمي إلى الثّقافة العربية الإسلامية، فقد صاحبها مجموعة من الشّعائر والمعتقدات التي شكّلت على مرّ العصور اللاحقة وإلى غاية اليوم، إحدى أبرز السّمات الثّقافية في البناء الإجتماعي الجزائري أبرزها المجتمع الرحالي. فالمجتمع الجزائري يتميز أيضا بمعتقدات تطبع الثّقافة والهوية وتشترط كثيرًا من أنواع السّلوك المشتملة على بعض التصوّرات .مثل التّعاويذ التي-في اعتقادهم-تمدّهم بالقوّة اللازمة لمواجهة شرور الحياة.

هذا، ولقد ساهمت جمعية العلماء المسلمين (1931-1956) في محاولة إصلاح عقيدة وأخلاق الجزائريين وإعادة ربط المواطن الجزائري بالتّصوّرات الصّحيحة للإسلام الذي يشكّل هويّة الأمّة الجزائرية من فقد خلال القضاء على الأميّة ونشر الوعي الدّيني والوطني وأثناء الإستقلال، ساعد انتشار التّعليم وتراجع الأميّة وانتشار الثّقافة والوعي الدّيني في أوساط فئات المجتمع على تنظيم كافّة العلاقات الإجتماعية بما يضمن استمرارها.

## ثانيا: البناء التّقليدي للمجتمع الجزائري:

لا يمكننا معرفة التحوّلات التي شهدها المجتمع الجزائري الحديث، دون الإلمام بالخصائص السّوسيولوجية العامّة للمجتمع التّقليدي، كما أنّنا لا نستطيع الوقوف على طبيعة وحجم التّحوّلات التي عرفها المجتمع الجزائري، دون أن نقوم بتحديد الوحدات الإجتماعية التي كان يتكوّن منها المجتمع الجزائري وبيان مميّزاته على جميع الأصعدة وإبراز السّمات الأساسية التي ميّزت التغيّرات المعاصرة في المجتمع الجزائري، وسنحاول الآن أن نقترب من المجتمع الجزائري التّقليدي، فنحلّل بناه التّقليدية أي "أنماط الوحدات التي يتكوّن منها

المجتمع من قبيلة*، عشيرة *وعائلة..." وهي وحدات أساسية للتّنظيم الإجتماعي التّقليدي، تختلف من حيث الحجم والوظائف ولكنّها متكاملة ومتجانسة و العائلة بالنسبة لكل من القبيلة، العشيرة أو الفرقة تمثل الوحدة الإجتماعية الأضيق نطاقًا والأصغر حجمًا من العشيرة، وتعتبر حجر الزّاوية في التّنظيم الإجتماعي التّقليدي.

كما تحتل القيم الرّوحية و الأخلاقية قيمة أكبر من القيم المادّية ففي العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسة و حتّى القانونية يبقى الشّيء المهم للأطراف المعنية هو الحفاظ على الشّرف* الذي يكتسبه الشّخص من تصرّفاته الأخلاقية، حيث الفرد لا يدافع عن نفسه باعتباره فردًا ولكن باعتباره ممثّلاً ومنتميًا إلى جماعة،إذ يقيم المجتمع نظامًا تربويًّا صارمًا يتطلّب ما ينبغي أن يكون عليه كلا الجنسين: الرّجال يفعلون ما يستطيعون من أجل مراقبة سلوك المرأة، وهذه الأخيرة مكوّنة لكي تخضع لهذه العملية. وهناك تصوّرات سلبية حول المرأة في هذا المجتمع، والأمّ رغم قدسيّتها إلاّ أنها تتعرّض أحيانًا للعنف ، كأن يفرض عليها الأبناء تشديد الرّقابة على البنات[1]، هذه الخاصيّة تمتاز بها كلّ المجتمعات التي تحافظ على بنيتها التّقليدية التي توصف بأنّها مجتمعات السّلطة الأبوية المتمسّكة بقيم وعادات وتقاليد السّلطة الذّكورية.

و كذلك فإنّ "كلّ القيم الأخلاقية والدّينية والمادّية للجماعة تعمل على إذكاء روح العصبية الإجتماعية، كما تبدو سيطرة الوفاء لتقاليد الأجداد على الأغلبية من أفعال الحياة الإجتماعية وأغلب أفعال العائلة.

إنّ الرّجوع إلى التّقاليد أثناء حياة الفرد هو إرغام يتقبّله ويتحمّله إزاء المواقف الخاصّة بتصرّفات متميّزة مثل: الحفلات، المناسبات الخاصّة أو الإستثنائية، وفي المقام الثّاني تأتي قواعد معرفة كيفيات أخذ الأمور من طرف الفرد في أحضان العائلة وجماعاتها الإجتماعية، هذه القواعد يتعلّمها منذ الصّغر من الأولياء

---

* **القبيلة**: هي البنية الاجتماعية الأساسية والشّكل الواقعي الملموس للنّظام القبلي بما يحمله من رموز وقيم ومعايير وهي وحدة اجتماعية يعتقد جميع أفرادها أنّهم ينتسبون إلى نفس الجد، سواء كان هذا الاعتقاد خرافيًا أو حقيقيًا، وتشكّل رابطة الدّم محور التّعاون والتّماسك الإجتماعي في هذه البنية وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح (العصبية)، أي "الرّابطة الاجتماعية الطّبيعية التي تجمع بين مجموعة متجانسة من البشر، بصلة الولاء وتدفعهم جميعًا إلى الحركة والفعل والبناء والدّفاع عن النّفس ضدّ عدوان الغير"، وتشكّل بذلك القبيلة كيانًا سياسيًا مستقلاً.

* **العشيرة أو الفرقة**: هي فرعًا من القبيلة ، ويعرّفها علماء الإجتماع بانها:مجموعة من الأفراد ينحدرون من نسب واحد ولهم جدٌّ مشترك والانتماء إليها يكون إمّا عن طريق النّسب الأبوي أو النّسب الأمومي ولا يكون عن طريق النّسبين معًا، وتقوم العشيرة في المجتمع الجزائري التّقليدي أساسًا على القرابة من جانب الأب ويكون النّسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيًا أكثر منه شكليًا أو خرافيًا.

* **الشرف**: يسمّى بالتّعبير الشّعبي (النّيف) أو (الحرمة).

[1] - أنتوني غدنز، **علم الإجتماع**، تر: فايز الصيّاغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 ، ص88.

والمحيط الإجتماعي، فالإرغام في الحياة بالنّسبة للشّخص في هذا المجتمع ليس مبنيًا على إحترام الآخرين وبالخصوص أقربائه فحسب، ولكن على نوع من تحريم الفردية نفسها في صالح الجماعة"[1].

ويطلق الباحث سليمان مظهر (جامعة الجزائر) على حركية هذا النّظام حول الخاصيّة سوسيولوجية في المجتمع الجزائري، ويستدلّ في هذا السّياق بأمثلة عديدة حول انتشار مظاهر اللاتسامح واللاتجانس في البيئة الإجتماعية الجزائرية على كلّ المستويات (العائلي-المؤسّساتي-السّياسي...)[2].

## ثالثا- التغيّر الإجتماعي في المجتمع الجزائري:

إنّ عملية التغيّر في المجتمع الجزائر وعلى غرار مثيلاتها في الوطن العربي تميّزت بعدّة خصائص:

-إنّها نشأت في ظلّ الهيمنة والسّيطرة الأجنبية وهي بذلك لم تكن نابعة من الذّات، أي من التطوّر الذّاتي والطّبيعي للمجتمع.

- تواصلت وتعّمقت وتسارعت بعد الإستقلال بتوجيه من الدّولة التي قامت بوضع وتنفيذ مشاريع التّنمية الإقتصادية والإجتماعية بما توفّر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات.

ولقد صاحبت ظاهرة التغيّر المادّي في الجزائر تحوّلات إجتماعية كبرى أهمها: تغيّر نمط الإنتاج، موجات النّزوح الرّيفي والتحضّر، انتشار التّعليم الحكومي... إلخ، حيث تعتبر هذه الظّواهر بمثابة العوامل التي ساهمت في تغيّر كثير من ملامح المجتمع الجزائري بعد نيل الإستقلال.

إنّ ما طبع المجتمع الجزائري-غداة الإستقلال الوطني-من اختلال في سلّم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، هي غياب إطار مرجعي يمثّل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السّلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيارًا لتقويم النّماذج والأنماط الفعلية، مقابل نموذج قيمي مثالي وصولاً إلى توزيع الجزاءات المستحقّة في كلّ حالة ووضع، وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة، في تدهور قيم العمل، الأداء، الفعالية والكفاءة... إلخ، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسَّس على الإستغلال الرّشيد لموارده البشرية والمادّية الضّخمة والمتنوّعة (حجم السكّان، شبابية المجتمع، إتّساع الرّقعة الجغرافية والموقع الإستراتيجي والموارد الطّبيعية...) وهكذا فهي تصبح نقمة بدلاً من أن تكون نعمة إذا لم تستغل بالطريقة المثلى أو الطريقة المناسبة.

---

[1] - درّوش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو-ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة "الحكمة"، مؤسّسة (كنوز الحكمة)، الجزائر، عدد: نوفمبر 2009، ص 52.

[2] Slimane Medhar, **Typologie de la violence à travers la société Algérienne**, LRPSO, université d'Alger, 2004, p46.

ولا بدّ هنا من تأكيد أهمية الجانب الإجتماعي- الثّقافي للأزمة، و الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الإنتقال من وضعية تقليدية متميّزة بسيطرة بناءات اجتماعية قائمة على روابط الدّم والعرق والإنتماء، إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزّمان والمكان، تحدّد هويتها عوامل مثل الدّين واللغة، في عزلة عن التّفاعل مع المحيط ومواجهة التحدّيات والضّغوطات التي يفرضها وسط ثقافي متنوّع ومتجدّد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أنّ المجتمع العصري يقوم على التنوّع والتعدّد في قيمه ومعاييره وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتّفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السّلمية بين الفئات والشّرائح بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحدّدا في إطار النّسق العام، الذي يحدّد كذلك أساليب الإرتقاء والحراك الإجتماعي وطرق التّداول على السّلطة.

و خلاصة القول فلقد أثر التغير الإجتماعي الذي طال المجتمع الجزائري كغيره من جميع مجتمعات العالم على جميع مناحي الحياة الإقتصادية، العلمية ،الثقافية و السياسية الإجتماعية، وهذا ما يبرر زيادة نسب المشاركة النسوية في الحياة السياسية ،فلقد مرت الجزائر بأزمة أمنية سياسية لها من المخلفاتها الكثير و لقد تأثرت بها جميع المؤسسات بداية من الأسرة ومرورا بالمدارس وصولا إلى مختلف المؤسسات الكبرى في الدولة.هذه الأوضاع خلفت معها نساء من مختلف الأعمار و الوضعيات الإجتماعية مسئولات عن أسر بأكملها دفعتها للبحث عن أي سبيل للتمكين في مختلف مناحي الحياة من الأسرة و العمل إلى التمكين السياسي في مختلف مجالس الدولة، و لقد اعتمدت التجربة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال سياسة الحزب الواحد التي قيدت حرية التعبير و أخرت التحول الديمقراطي، ولذلك"أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يخنق الحريات الفردية والجماعية.

## المبحث الثاني: آليات التمكين ، أبعاده و نظرياته

لقد كثر استعمال هذا المصطلح في العديد من المجالات. ورغم اختلافها و تعددها فإنها ترتبط بعناصر متشابهة منها القدرة على التغيير بما تتضمنه من الرضا بحرية الخيار و الحريات المدنية بما تتضمنه من حرية الصحافة و المسائلة بما تتضمنه من إلتزام السياسي وممارسة للديمقراطية.

## أولا: التمكيـــن:

### 1- ماهية التمكين:

يعتبر التمكين من المفاهيم الحديثة التي بدأ طرحها في العالم السياسي رغم أن المصطلح موجود و مطروح في عدة مجالات، و قد كان تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة بهدف زيادة إنتاج العاملين والرضا الوظيفي، فالتمكين بمفهومه **Empowerment** مشتق من كلمة **Power** التي تعني القوة، هذه القوة التي تأخذ تختلف من مجال إلى آخر من خلال منح الفرد السلطة المتعلقة بمجال اختصاصه مع احتفاظه بالحرية في تحمل مسئولياته و قراراته و انطباعاته،إذن فقد اشتق مفهوم القوة من التمكين باعتباره عملية من الوعي و بناء الإمكانات التي تعود لمشاركة أكبر و قدرة على صناعة القرار و فعل التغيير.

**التمكين لغة**:دعم البنية التحتية في المنظمة و ذلك من خلال تعزيز الإستقلالية و المسئولية الذاتية و التركيز على مجال الإختصاص.

و حسب معجم اللغة العربية، فالتمكين هو:" التقوية و التعزيز، وهو مصدر من الفعل "مكن"و "مكنه" من الشئ جعل له عليه سلطانا و قدره، أي بمعنى جعله يتمكن منه و فيه"[1]

فالتمكين من خلال مصدره "مكن" فيقال مكنه الله من الشيء تمكينا و أمكنه و يقال استمكن الرجل من الشيء وتمكن منه ،و يقال فلان لا يمكنه النهوض أي لا يقدر عليه، و التمكن هو الإستطاعة على فعل الشيء"[2].

فالتمكين هو التقوية أو التعزيز وهو دعم البنية التحتية في المنظمة عن طريق تقديم المصادر الفنية وتعزيز الإستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين ومنحهم القوة و المعلومات و المكافآت و المعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ و الغير المتوقع.

**إصطلاحا**:عرف خضير الكبيس التمكين قائلا " التمكين هو زيادة الإهتمام بالعاملين من خلال توسيع صلاحياتهما وإثراء كمية من المعلومات التي تعطي لهم و توسيع فرص المبادرة لاتخاذ قراراتهم و مواجهة مشكلاتهم التي تعترض أدائهم مع إعطاء العاملين الصلاحيات و المسئوليات ومنحهم الحرية لآداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر"[3]

---

[1] – رضا أحمد، **معجم متن اللغة**، بيروت: دار مكتبة الحياة،1960، ص333.

[2] – ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**،ط 4، دار احياء التراث العربي، بيروت،2000، ص 680

[3] – عبد الوهاب علي محمد، دار الكتاب المفتوح، مقالة في مؤتمر إدارة القرن 21، سيرفس الاستشارات، القاهرة، 1997،ص 35.

وعرف كل من كروفت و براسفورد (**Croft. S et Beresford. P**) التمكين على أنه:"عملية مرتبطة بالديمقراطية و التمكين من الحقوق يضع في اعتباره الديمقراطية القائمة للوصول إلى العدالة و المساواة"[2].

أما ناريان(**NARAYAN. D** ) فعرفه على أنه:"معاني تختلف باختلاف السياقات الثقافية والسياسية والإجتماعية ويرتبط بمفاهيم مختلفة مثل قوة الذات و التحكم و السلطة و الإختيار الحر و يمكن أن يكون التمكين فردي أو جماعي مثلما قد يكون اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي و يمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل"[3]

كما عرفه كل من مورال و مريديتش( **Murelle and Mereditch**) "التمكين هو العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسئوليات أكبر من خلال التدريب و الثقة و الدعم العاطفي"[4].

## 2- مؤشرات التمكين:

**مؤشرات التمكين السياسي:**

- نسبة النساء في المجالس المحلية و مراكز اتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية
- نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت و الإنتخابية
- نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت
- نسبة النساء في مجالس النواب .

**مؤشرات التمكين الإقتصادي:**

- التغيير في نسب معدلات التوظيف
- مشلركة أفراد الأسرة في أعمال البيت و رعاية الأطفال
- الفرق في المرتبات و الأجور بين النساء والرجال
- النسبة المئوية للملكية
- النسبة المئوية للمصروفات على الصحة و التعليم

---

[2] – طلعت مصطفى السروجي، التنمية االجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مصر : المكتب الجامعي الحديث، 1996 ،ص328.

[3] – طمعت مصطفى السروجي،ص 327

[4] Murelle and Mereditch,**Empowering Employee**, Newyork,Graw-Hill,2000, p 110.

- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمة المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية

**مؤشرات التمكين الإجتماعي:**

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني
- مقارنة النساء اللواتي هن في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع و الدوائر الرسمية و الغير رسمية.
- حرية اتخاذ القرار فيما يخص الإنجاب
- الحركة الداخلية و الخارجية بالمقارنة الكلية.

## 3-مقومات التمكين:

قبل التمكين لأي فرد من الأفراد في أي مجال من المجالات يجب التركيز على مجموعة من المقومات،و من أهم هذه المقومات:

- **المعرفة وتدفق المعلومة:**" تمثل المعرفة "المزيج السائل من الخبرة و القيم والمعلومات السابقة كالرؤى الخبيرة التي تقدم إطار لتقييم و تقرير الخبرات و المعلومات الجديدة"[1]، و قد أصبحت من المفاهيم التي لايمكن الإستغناء عنها في عملية التمكين، خاصة باعتبار الكم الهائل من المعرفة التراكمية وما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية و معارف علمية تستدعي التغير في كل ما هو تقليدي من العلاقات و أشكالها بين مختلف الفئات المساهمة و الفاعلة في المجتمع، هذا ويعتبر تدفق المعلومات وتداولها والمشاركة الفاعلة بها عبر مختلف المستويات عملية أساسية في عملية اتخاذ القرار، كما تعتبر المعلومة الصحيحة سلاحا العمل.

**- المهارة:** إن المهارة تدل على "السلوك المتعلم أو المكتسب الذي يتوافر له شرطان جوهريان، أولهما: أن يكون موجها نحو إحراز هدف أو غرض معين، وثانيهما : أن يكون منظما بحيث يؤدي إلى إحراز الهدف في أقصر وقت ممكن. وهذا السلوك المتعلم يجب أن يتوافر فيه خصائص السلوك الماهر"[2]، فالمهارة أصبحت متطلب ضروري وحيوي من متطلبات التمكين.

[1] - نجم عبود نجم ، **إدارة المعرفة** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،ط2، عمان،2008 ،ص 26.

[2] - أمال صادق وفؤاد أبو حطب،**علم النفس التربوي**،الانجال المصرية،ط4، القاهرة،1994،ص330.

– **الإتصال**:هو"تلك العملية المستمرة التي تتضمن قيام الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنتقل من خلال وسيلة إتصال إلى الطرف الآخر"[1]، وذلك من أجل التزويد بالمعلومات اللازمة للقيام بإعمالهم، وكذلك تطوير وتحسين المواقف والإتجاهات للأفراد بشكل يكفله التنسيق والإنجاز والرضا، وكذلك تحقيق الإحتياجات النفسية والإجتماعية.

- **الثقة**:تعتبر الثقة بين الأطراف في عملية التمكين أمر ضروري جدا لا يمكن الإستغناء عنه فالثقة:استعداد الفرد للتعامل مع الآخرينَ بكفاءتهم أو أمانتهم أو صدقهم واهتمامهم بمصلحته وعدم توقع إساءتهم و هي أيضا ذلك الشعور الإيجابي الذي يملكه الفرد تجاه الطرف الآخر من حيث ثقته بقيامه الأعمال والأفعال المتفق عليها.

– **الحوافز المادية و المعنوية**:هي شعور خارجي لدى الفرد يولد فيه الرغبة في القيام بنشاط أو سلوك معين،يسعى من وراءه إلى تحقيق أهداف محددة، كما يعرف بأنه "المقابل للآداء المتميز حيث يعتبر أنه الأجر القادم على الوفاء بالغرض، و يعتبر الآداء الذي يستحق الحافز هو الآداء غير العادي و المقصود من هذا أن الأفراد الذين يؤدون عملهم بكيفية حسنة و بجدية"[2].

تمثل هذه المقومات العوامل الأساسية في تحسين مناخ التمكين في مختلف المؤسسات، وكل مقوم يعتبر مكملا لمقوم آخر و لبقية المقومات،فالتمكين يحتاج إلى من يحمل و يتحمل المسؤولية والمشاركة والتفكير .

## 4–أساليب التمكين:

**أسلوب القيادة**:عرفت القيادة إهتمام الكثير من الباحثين في شتى المجالات، و رغم هذا إلا أنهم لم يتمكنوا من الإتفاق على تعريف واحد و موحد للقيادة فكل باحث عرفه وفق البيئة و الظروف التي يعيشها،فهناك من عبر عنها بأنها "النشاط الذي يسمح بالتأثير على الآخرين و توجيههم نحو تحقيق الأهداف"[3]،فالقيادة هي قدرة الفرد على التأثير في الآخرين و توجيه سلوكهم طواعية للتعاون على تحقيق هدف مشترك.
أما عن أسلوب القيادة فهو تلك الأنشطة و التصرفات التي يتبناها القائد في تعامله مع أتباعه، فهو يمثل نمطا يميز طريقة التعامل أو هي التصرفات و السلوكات الصادرة في إطار عملية قائمة على التفاعل الإنساني

[1] – أحمد ماهر، **السلوك التنظيمي**:"مدخل بناء المهارات ،الدار الجامعية للطبع و النشر و الإشهار،الإسكندرية، 1995،ص249.
[2] – أحمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**،الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع،الاسكندرية،2004،ص234.
[3]- Pierre G.BERGERON, **La gestion moderne**, Getan morin éditeur, Canada, 2004, P: 399. -

الإيجابي في بيئة واضحة المعالم، و بهذا فهو تمكين القادة من الأساليب القيادية الحديثة التي تساهم في زيادة فاعلية مختلف المؤسسات وأساليب تسييرها و قيادتها .

**أسلوب تمكين الفرد:** ويقال أيضا تمكين الذات، من خلال تمكين العوامل الإدراكية للفرد و توجه الفرد نحو قبول المسؤولية والإستقلالية في اتخاذ القرار و التمكين هنا ينظر له على أنه تجربة فردية في التحكم والسيطرة وتحمل المسؤولية.

**أسلوب تمكين الجماعة:**إن عمل القريق أمر هام و ضروري لا يمكن تجاهله و التركيز على العمل الفردي لما للعمل الجماعي من فوائد وامتيازات كبيرة مقارنة بالعمل الفردي، و التمكين من هذا المنطلق يقوم على أساس القوة وكيفية بنائها وتطويرها وزيادتها من خلال التعاون و العمل الجماعي و كذلك فتمكين الجماعة يلعب دورا هاما في تحسين مستويات الأداء على مختلف الأصعدة.

**أسلوب الأبعاد المتعددة:** يقوم هذا الأسلوب على الجمع بين الأساليب الثلاثة الأولى، فحتى تكون عملية التمكين فاعلة وناجحة فلا بد من أن تقوم على جوانب وأسس متعددة. وهذه الأسس هي: التعليم، والقيادة الناجحة، والمراقبة الفاعلة، والدعم بالإضافة إلى التشجيع المستمر .و لن يتحقق هذا إلا من خلال تفاعل الأساليب السابقة الذكر من خلال التفاعل في عملية صنع القرار لأن التمكين ليس شعورا دون مقومات و عوامل.

## 5- بروز التمكين في المجال السياسي:

"تمثل سنوات الخمسينات من القرن العشرين المرحلة التي عرفت بروز جملة من النقاشات الفكرية والسياسية و الإقتصادية في المجتمعات الغربية و التي ركزت على الأمور المجتمعية الهادفة إلى إعادة تعريف الدولة وتحديد وظائفها ومؤسساتها الإدارية و طبيعة العلاقة القائمة بينها و بين مختلف منظمات المدني، وقد عملت هذه النقاشات على تجاوز النظرة التقليدية السائدة حول الفاعلين الإجتماعيين في مختلف المجتمعات وتغييرها أو بلورتها إلى نظرة جديدة قائمة على النظر إلى هؤلاء الفاعلين الإجتماعيين على أنهم جزء لا يتجزء من الدولة ولا يمكن التعامل معه إلا من خلال مكانته فيها من خلال مختلف المنظمات، ومن هنا برز مفهوم التمكين كمفهوم أساسي لا يمكن الإستغناء عنه في الخطابات الرسمية للمؤسسات باعتبار

المستويات ومدة النضال لمختلف الفاعلين الإجتماعيين والتي لا يمكن تجاهلها في أي خطاب"[1]، فقد ظهر مفهوم التمكين في مختلف المجتمعات من أجل تغيير توجه نظرة الدولة التقليدية من خلال تطوير السبل و الإمكانات للإستجابة إلى مختلف طبقات المجتمع لا سيما الطبقات المتوسطة منه قصد الإرتقاء بنوعية معيشتها وإشراكها في التنمية المحلية و المجتمعية باعتبارها الطبقة الوسطى.و غالبا ما اقتصر الحديث و الحوار على الطبقتين الدنيا و العليا.

فمن هنا و مع بروز القيم الذاتية الفردية و الجماعية و مع بروز حب المشاركة في الحياة العامة و مع بروز الإهتمام "بضرورة تغيير أدوار الدولة و مؤسساتها العمومية و المحلية إزاء بعض المجموعات الإجتماعية المقصاة و المهمشة كالشرائح المحرومة المعدومة الدخل و النساء سواء كن أرامل أو مطلقات وبعض الأفراد غير القادرين على إعالة والتكفل بأسرهم ومن أجل إسماع أصواتهم وبالتالي إبراز مختلف معاناتهم واحتياجاتهم"[2] ونظرا لهذه الأحداث والتغيرات التي عرفها المجتمع الغربي ونظرا أيضا للأحداث الإجتماعية و السياسية التي عرفتها أمريكا الشمالية لا سيما منها "تمرد **مارتن لوثر كينج (King Luther Martin )**• وحركته التي كانت حول الأوضاع الإجتماعية التي كانت سائدة و التي أدت إلى حركة احتجاجات للمطالبة بالحقوق الإجتماعية للمواطنين"[3].

وتبعا لتوصيات مختلف المؤتمرات الدولية و التي أبرزها مؤتمر بكين سنة 1995 وهو المؤتمر الذي ختمت به الأمم المتحدة القرن الماضي، وانتهت إلى الشكل النهائي للمرجعية الجديدة والبديلة التي يُراد فرضها على العالم والتي تهدف بكلمة واحدة إلى "عولمة المرأة" وهو المؤتمر الذي ختمت به الأمم المتحدة القرن الماضي، وانتهت إلى الشكل النهائي للمرجعية الجديدة والبديلة التي يُراد فرضها على العالم والتي تهدف بكلمة واحدة إلى "عولمة المرأة" كما طالب بحق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء وفي أي سن تشاء، وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي، و نص صراحة على "إلزامية تبني مصطلح التمكين كمفتاح

[1] – عائشة التايب، **النوع وعلم الاجتماع العمل و المؤسسة**، مصر: منظمة المرأة العربية،2011،ص 123.

[2] عائشة التايب، مرجع سابق ، ص123.

• **مارتن لوثر كينغ جونيور** من مواليد 15 جانفي 1929، كان زعيم أمريكي من أصول إفريقية، وناشط سياسي إنساني، طالب بإنهاء التمييز العنصري ضد السّود سنة 1964 ، حصل على جائزة نوبل للسلام و هو أصغر من يحوز عليها.، اعتبر أهم الشخصيات التي ناضلت في سبيل الحرية وحقوق الإنسان، فقد أسس زعامة المسيحية الجنوبية وهي حركة هدفت إلى الحصول على الحقوق المدنية للأفارقة الأمريكيين في المساواة و قد راح ضحية قضيته، كان رافضا للعنف بكل أنواعه و يظهر ذلك من خلال صبره ولطفه وحكمته وتحفظهمما أثار غضب قادة السود الذين بداو يتحدونه في سنة 1964و قد توفي في 04 أفريل 1968 إثر حادثة اغتيال.و كان عمره أنذاك 39 سنة فقط.

[3] نفس المرجع ، ص.123

لإستراتيجية التنمية"[1]،و لهذا فقد عرف مفهوم التمكين بروز واضح وتطور بائن أكثر فأكثر فارتبط بالعديد من المفاهيم الجديدة الأخرى التي نذكر منها: حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية و المساواة .

وانطلاقا من الجمع بين مفهومي التمكين و المساواة برز التأكيد على قضايا المرأة و ضرورة تمكينها من خلال ثقافة النوع الإجتماعي و إشاركها في الحياة السياسية من خلال ثقافة ديمقراطية تشاركية مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد و هو تمكين المرأة.

## ثانيا: تمكين المرأة:

إن الفرد في المجتمع سواء كان رجل أو امراة يستند في حياته سواء كانت الخاصة أو العامة على مجموعة من القيم و المبادئ التي يعيشونها بالمشاركة في وضعيات متأرجحة بين الحقوق والواجبات فالحياة مشاركة وعواطف وتبادل للآراء و الأدوار و تبادل للإحترام و الثقة وترك الخوف والجهل، و هذا ما أدى إلى ضرورة العمل على السماح للمرأة بالحصول على حقوقها التي ترغب بها سواءً تعلق الأمر بإكمال التعليم أو الخروج إلى العمل.

فكان من الضروري استغلال المرأة من خلال دورها الهام في المجتمع والإستفادة من جميع طاقاتها الكامنة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، بعيدا عن القيود التي تفرض على المرأة في العديد من المناطق، ولكن يكون هذا إلا بفضل تمكين المرأة.

### 1-ماهية تمكين المرأة:

عرفت فانيسا جريفين (**Vanessa Griffen**) تمكين المرأة على أنه ببساطة يعني:"مزيدًا من قوة المرأة والقوة تعنى بها: مستوى عالٍ من التحكم وإمكانية التعبير والسماع لها والقدرة على التعريف والابتكار من منظور المرأة والقدرة على الإختيارات الإجتماعية المؤثرة، في جميع المجتمعات، والقوة تعنى المقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الإجتماعية، والقوة تعنى أيضًا مشاركة المرأة مشاركة معترف بها وذات قيمة"[2]

---

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] - دكتور محمد عمارة، مقدمة كتاب، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، تأليف مثنى أمين الكردستاني، دار القلم، القاهرة، 2004، ص 2، نقلا عن مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي ، كاميليا حلمي.

وعرفته اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(**أسكو**•)بأنه" تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل"[1] .

كما عرف تمكين المرأة على أنه:"حق المرأة في الإختيار واتخاذ القرارات في حياتها و التأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، وتحسين مكانتها في المجتمع و تعظيم دورهن و مشاركتهن في الحياة العامة و بالتالي يجمعون على أن مدخل التمكين ينطوي على بناء القدرات و زيادة الوعي لدى المرأة و تعزيزه لتصبح قادرة على الإنتاج في الحياة و مواجهة مشكلاتها"[2].

خلاصة القول هو أن تمكين المرأة هو إحساسها بقيمتها وحقها في تحيد خياراتها وحقها في الحصول على الفرص و الوصول إلى ضبط أسلوب تسيير حياته داخل المنزل و خارجه و قدرتها على التأثير في مختلف الوضعيات المجتمعية من جميع مجالاتها الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية...و بالتالي فهو مرتبط(التمكين) بقدرة المرأة على التحكم في مصيرها و مصير من حولها ، فتمكين المرأة هو إعطاؤها حق السيطرة والتحكم في حياتها الإقتصادية و السياسية، والإجتماعية وحقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وإتاحة كافة الفرص لحصولها على المشورة والمعلومات والخدمات.

فتمكين المرأة يتمثل في تحريرها من الكثير من القيود التقليدية و خاصة منها تلك التي تحد من حرية التصرف وهو أمر يعود للمرأة نفسها، ولا يمكن إدراك التمكين عند المرأة إلا من خلال إدراك المرأة لما يلي:

**–المعنى**: إدراك المرأة بأن المهام التي تؤديها ذات معنى و قيمة بالنسبة لها و للآخرين ، و أن ما تؤديه من مهام تتوافق مع متطلبات السياسة.

**–الكفاية و الجدارة**: تتحقق عندما تدرك المرأة بأنها قادرة على إنجاز مهام عملها بنجاح وبمهارة عالية اعتمادا على خبراتها و مهاراتها و معارفها.

---

• **أسكو** : هي مدينة إيرانية تقع في محافظة أذربيجان الشرقيةو سكانها من الشيعة الاثنى عشر و هم من العرقية الاذرية و الفارسية.

[1] – فاطمة حافظ، مفهوم التمكين و مجالاته التداولية، من الموقع الالكتروني،
#http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.empowerment.html

[2] – منور عدنان نجم، **دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية**: دراسة تحليلية للمخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ظل معايير التمكين و مؤشراتها ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية و النفسية ،المجلد 21، العدد 03، جويلية 2013، ص 245.

**–حرية التصرف:**إدراكها بأنها تملك الحرية الكافية لاختيار طرق تنفيذ عملها.

**–التأثر**: إدراكها بأن وجودها يؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها في المكان الذي تكون فيه.

## 2–مجالات تمكين المرأة:

- **على المستوى الشخصي**: يركِّز على القوة والقدرات الكامنة وراء إمكانية إحداث تأثير إيجابي في حياة الشخص، و تعد في إطار القوة الشخصية التي تعتمد على الكفاءة والثقة بالنفس، ويشمل التمكين الشخصي تمكين الشخص من القدرة على التغلب على العادات السيئة ، ويدخل هذا في إطار عملية تعليمية لجعل الشخص مشارِكًا فعَّالاً في بناء و صياغة رؤية جديدة لحياته الشخصية.
- **على المستوى الإجتماعي**: يضهر التمكين الإجتماعي من خلال إعادة الترتيب أو التغيير في القيم و المعايير والمعتقدات المرتبِطة بصنع القرار، ويتضمَّن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحوُّلات في مؤسسات المجتمع و تعزيز حرية الفرد والجماعة و المؤسسة من خلال أنه يزيد من الإحساس بالمسؤوليَّة الفردية والإجتماعية.
- **على المستوى الإقتصادي**: التمكين على المستوى الإقتصادي هو قدرة كلِّ فرد من أفراد المجتمع على تحصيل الدخل الكافي الذي يحفظ له كرامته و يسمح له بأن يحيا حياة كريمة، والتي يستطيع من خلالها تلبية احتياجاته الأساسية بالإضافة إلى الدور الأساسي و الفعال في خدمة المجتمع من خلال الإعداد الجيّد للأشخاص للمشارَكة في تنميةِ وإدارة خطط التنمية الإقتصادية.
- **على المستوى التعليمي**: تمكين الأشخاص على المستوى التعليمي من خلال الفَهم الكامل للنَّسَق التعليمي و النسق المجتمعي البشري من أجل تنمية القدرة على المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة التعليميَّة لجميع أفراد المجتمع و العمل على مواجهة مشكلة التسرُّب و الرسوب المدرسي و كذا مشكلة الفشل التعليمي و الى الحد من الأمية من خلال إعداد مشاريع للدعم التعليمي.
- **على المستوى السياسي**: التمكين السياسي بالاعتماد على النظام السياسي الذي من خلاله يُشارِك جميع أفراد المجتمع أو جميع المواطنون في التخطيطِ لسياسة البلد و في صنعها باعتبارها تأثيرها الدائم والمتواصل على أسلوب حياتهم.

## ثالثا: الإقتراب النظري لعملية التمكين السياسي:

### 1- نظرية الحاجة الإنسانية:

الحاجة لغة "مشتقة من الحوج،و الحوج هو الطلب و هو الفقر و التحوج إلى الشيئ بمعنى إحتاج إليه و أراده"[1]

أما اصطلاحا فالحاجة تعبر عن الشعور بالنقص أو العوز الذي يدفع الفرد لأن يسلك مسلكا يحاول من خلاله سد هذا النقص أو إشباع الحاجة التي يتميز بعضها بأنه وقتي و ما إن تمكن الفرد من إشباعه فقدت الحاجة مثل الحاجة إلى الطعام ،إلا أننا نستطيع أيضا أن نحدد مجموعة أخرى من الحاجات و التي تتميز بأنها أكثر عمقا من الناحية الزمنية و أكثر استقرارا في شخصية الفرد من كونها حاجات يتم تعلمها واكتسابها عبر الحياة ...و يتم تكوينها بصورة مستقرة في شخصية الفرد مثل الحاجة إلى النفوذ.

أما عن نظرية الحاجة لصاحبها (maslow) ماسلو* و التي تعرف أيضا تحت اسم هرم ماسلو أو تسلسل الحاجات عند ماسلو، فلق حاول ماسلو فهم دوافع الأشخاص و كان يؤمن بأن كل فرد له مجموعة من الدوافع* الخاصة به و التي تجعله يقبل على تلبية احتياجاته و في إطار هذه النظرية تمت مناقشة مختلف الحاجات الإنسانية و قام بتصنيفها إلى خمسة أصناف و قام بترتيبها وفق تسلسل هرمي على النحو الآتي:

**الحاجات الفسيولوجية**: يعرف مصطلح فسيولوجيا بأنه تعبير عن كل ما هو جسدي ،أي تعبير عن كل التغيرات الجسدية، و لأن الجسد حتى ينمو و يتطور له احتياجات، فإن الحاجات الفسيولوجيا تشير إلى

---

[1] -ابن منظور جمال الدين بن مكرم الأنصاري، **لسان العرب**،المجلد 2، ط1، درا صادر للطباعة النشر، بيروت، لبنان ،1997، ص180

* **ابراهام ماسلو** (**Abraham Maslow**): من مواليد 01 أفريل 1908 في بروكلين بنيويورك من أبوان يهوديان مهاجران من روسيا ، حصل على ماجستير في الأدب عام 1931 و على دكتوراء في الفلسفة عام 1934 عن جامعة وسكنس ، عمل في التدريس و هو أحد مؤسسي معهد آيسالن بكاليفورنيا ، و كعالم نفس أمريكي قام بصياغة نظريته في الدافعية الانسانية التي ركز فيها بشكل أساسي على الجوانب الدافعية للشخصية الإنسانية.و التي حاول فيها أن يصيغ نسقاً مترابطاً يفسر من خلاله طبيعة الدوافع أو الحاجات التي تحرك السلوك الانساني و شكله من أبرز مؤلفاته الدافعية و الشخصية عام 1954، نحو سيكولوجية كينونة عام 1968، توفي ماسلو في 08 جوان 1970 بكاليفورنيا.

* **الدافعية**: هي حالة داخلية جسمية أو نفسية تدفع الفرد نحو سلوك في ظروف معينة وتوجهه نحو إشباع حاجة أو هدف محدد و هي قوة محركة منشطة وموجهة في وقت واحد، فالدافع يحرك وينشط يوجه يحقق الهدف. و الدوافع من الموضوعات المهمة في علم النفس لأنه يوثق الصلة بين عملية الإدراك والتذكر والتخيل والتفكير والتعلم وأساس دراسة الشخصية، فهي تساعد الإنسان على زيادة معرفته بنفسه وبغيره، وتدفعه إلى التصرف بما تقتضيه الظروف والمواقف المختلفة و تجعل الفرد أكثر قدرة على تفسير سلوك الآخرين.

الحاجات الأساسية التي يحتاجها الإنسان ليس فقط من أجل نمو جسمه بل أيضا من أجل أن يحافظ على بقائه و يبقى على قيد الحياة.

هذه الحاجات الأساسية تتمثل في المأكل والمشرب والهواء بدرجة أولى تليهما الملبس والمأوى بدرجة ثانية وغيرها من الأسرة .... و من أجل أن يحقق الفرد ذلك فهو يحتاج إلى العمل الذي يوفر له الدخل المادي.

**الحاجات الأمنية:** الأمن هو تحقيق السكينة و الطمأنينة و الهدوء و الإستقرار و القدرة على مواجهة الطوارئ على مستوى الفرد و الجماعة، و هو أيضا الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، و قد أدى تطور الأوضاع في مختلف المجتمعات إلى استحداث أسماء كثيرة للأمن مثل: الأمن القومي، الأمن الجماعي، الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

فالأمن هو "الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم في حالة اختراق، فهو إذا الشعور بغياب التهديد"[1] و هو أيضا "الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان، فرداً أو جماعة، في سائر ميادين العمران الدنيوي، بل وأيضاً في المعاد الأخروي فيما وراء هذه الدنيا"[2] و هو تعبير عن حالة جسدية ونفسية وعقلية و الإنسان يكون دائما بحاجة إلى أن يشعر بالأمن و الأمان في جميع الأماكن التي يتواجد فيها، فهو بحاجة إلى الشعور بالأمان في مسكن آمن، و بحاجة إلى الشعور بالأمان في عمل دائم و بحاجة إلى الشعور بالأمان في وطن آمن و بالتالي فهو بحاجة إلى الإحساس بعدم الخوف من أي شيئ في المجتمع الذي يعيش فيه.

**إحتياجات إجتماعية:**و هي عبارة عن مواقف إجتماعية متعاقبة تواجه الإنسان أو الجماعة و تحتاج هذه المواقف لحلول مناسبة، و حسب **إبراهام ماسلو** فإن "الفرد باعتباره مخلوقا اجتماعيا فإنه يسعى إلى إشباع احتياجاته الإجتماعية عن طريق الإنتماء إلى الآخرين و السعي لأن يكون مرغوبا و مقبولا من باقي أفراد المجتمع"[3]، فهي الحاجات الناشئة عن التفاعل الإجتماعي و عن احتكاك الفرد بأقرانه في المجتمع بما فيها الحاجة إلى الإنتماء لجماعات مختلفة و الحاجة إلى القيادة و الرآسة .فالإنسان يكون دائما بحاجة إلى تكوين صداقات في محيطه و هو بحاجة إلى الشعور بالإنتماء في المحيط الذي يعيش فيه بصورة خاصة و في

---

[1] David Dominique ,Securite **d'apres new York** ,paris ,Presses des siences politiques , ,2002p37.

[2] – محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م، ص12.

[3] –مدحت محمد أبو النصر،**الإدارة بالحوافز**: أساليب التحفيز الوظيفي الفعال،المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة ،ط1، 2012،ص86.

المجتمع ككل بصورة عامة، فالانسان لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين ، وهو دائما يميل لأن يكون مرغوبا من الآخرين و يشعر بأهميته لديهم لأن عدم توفر هذا لديه يشعره بالقلق و التوتر من صعوبة التكيف مع غيره من الأفراد سواء كانوا من الأهل أو الأصدقاء أو رفقاء العمل أو أفراد آخرون.

**إحتياجات الإحترام و التقدير**:الإحترام و التقدير إحدى القيم الحميدة و الصفات الجميلة التي يتحلّى بها الإنسان، فهو تقدير لقيمة الشيئ و إحساس بها و هو أساس التعامل مع اللآخرين وأساس كل العلاقات في العالم،فو شكل من أشكال الأخلاق ،فالإحترام و التقدير يحفز الشخص معنويا، لأن الشخص يريد أن يقدره زملاؤه و يقرده أفراد أسرته و يقدره أكبر قدر ممكن من الناس و هو يسعد ويفتخر بهذا.

**إحتياجات تقدير الذات**: تقدير الذات هو عبارة عن أحكام ذاتية تتضمن اتجاهات الفرد نحو نفسه،وهي أحكام واعية أو أحكام شعورية متعلقة بأهمية الفرد، و قد عرفها كوبر سميث تقدير الذات بأنه "تقييم يضعه الفرد لنفسه وبنفسه ويعمل على الحفاظ عليه ويتضمن هذا التقييم اتجاهات الفرد الإيجابية والسلبية نحو ذاته، وهو مجموعة الإتجاهات والمعتقدات التي يستدعيها الفرد عندما يواجه العالم المحيط به وذلك فيما يتعلق بتوقعات الفشل والنجاح والفشل والقبول وقوة الشخصية"[1].

تقدير الذات هوأيضا "التقييم الذي يقوم به الفرد ويحتفظ به عادة بالنسبة لذاته، وهو يعبر عن اتجاه الإستحسان أو الرفض، ويوضح أن تقدير الذات العالي يدل على أن الفرد ذو كفاءة أو ذو قيمة ويحترم ذاته أما تقدير الذات المنخفض فيشير إلى رفض الذات وعدم الإقتناع بها"[2].فتحقيق الذات هو الحاجة التي يبدأ الفرد في البحث عن تحقيقها بعد أن يوفر جميع الحاجات و أن يقدم أحسن ما عنده ويستغل كل طاقاته من أجل أن يقدر ذاته.

لقد قدم ماسلو من خلال نظريته هذه ترتيباً وتدرجاً للحاجات و رغم أن أهمية الحاجات قد تختلف من شخص إلى آخر إلا أن البحث عن المزيد من الإشباع يبقى قائما والعمل السياسي هو أحد هذه الحاجات التي تبقى قائمة لدى الشخص و التي يمكنه من خلالها تحقيق تقدير الذات و تحقيق و تلبية الحاجات الإجتماعية، كما قد يكون تحقيقها هو وسيلة لتلبية الحاجات الفيزيزلوجية و أسلوب لاكتساب الإحترام و التقدير من قبل مختلف الأفراد المجتمع ، و هذا ما يحدث إذا ما تعلق الأمر بالتمكين السياسي للمرأة و الذي يفتح أمامها الأفاق في العديد من المجالات.

---

[1] - عايدة ذيب عبد الله محمد:**الانتماء و تقدير الذات في مرحلة الطفولة** ،دار الفكر ناشرون، موزعون ،عمان ،ط1 ،2010،ص76

[2] – محمد السيد عبد الرحمان:**دراسات في الصحة النفسية**:التوافق الزواجي ، فعالية الذات ، الاضطرابات النفسية والسلوكية،ج1،دار قباء مصر،1998، ص398.

**2- نظرية التعلم بالمحاكاة أو التقليد:**

**المحاكاة لغة:** "مأخوذة من "حكوت الحديث أحكوه و حكيت فلانا و حاكيته بمعنى شابهته و فعلت فعله أو قوله، و حكيت عنه الكلام بمعنى نقلته، و أحكيت العقدة بمعنى شددتها و أحتكى أمري بمعنى أستحكمه و أحكى عليهم بمعنى أبر"[1]

**المحاكاة اصطلاحا:**هي"ضرب من ضروب تعليم الجمهور و العامة لكثير من الأشياء النظرية الصعبة لتحصل في نفوسهم رسومها بمثالاتها، و يجتزأ منهم ألا يتصوروها و يفهموها ،كما هي في الوجود و لكن يفهمونها و يعقلونها بمناسباتها، إذا كان فهمها ذواتها على ما هي عليه في الوجود عسرا جدا إلا على من سبيله أن يفرد بالعلوم النظرية فقط"[2]

و تطلق المحاكاة بوجه عام على التقليد و المشابهة في القول أو الفعل أو غيرهما و تطلق بوجه خاص على ما يتصف به الحيوان من التلون الدائم أو المؤقت بألوان البيئة التي يعيش فيها و لفظة المحاكاة استحوذت على قدر كبير تفكير الفيلسوفين اليونانيين أفلاطون و أرسطو في ميدان الفن، فقد كون كل واحد منهما لنفسه مذهبا في الفن من خلال دراسته لنظرية المحاكاة.

أما فيما يخص نظرية التعلم بالمحاكاة لصاحبها العالم **باندورا*** فهي تسمى أيضا نظرية التعلم الإجتماعي والتي ركز فيها باندورا على التقليد من خلال ملاحظة نموذج معين ثم تقليد سلوكه و هي تركز على التفاعل المتبادل و المستمر بين المحددات الشخصية والمحددات البيئية ، فالبيئة تؤثر في سلوك الفرد الذي بدوره يحدد جزئياً بيئته لأن الناس لا يستجيبون ببساطة للمثيرات.

يرى باندورا أن عملية التعلم الإجتماعي تتكون من جزأين هما:

1- وجود قدوة و ثم ملاحظتها وتقليد سلوكها.

2- معرفة الفرد بقدراته على الإنجاز أو عدم الإنجاز،و بالتالي معرفته بأنه قادر على فعل الشيء و هنا تبرز أهمية ما يسمي المعزز التلقائي ويشير إلى الحتمية التبادلية بين الفرد و العوامل البيئية و المعرفية و السلوكية فباندورا يؤكد على دور الجوانب المعرفية والرمزية في اكتساب الأنماط السلوكية الجديدة وفي تنظيم توقيت

---

[1] - الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1995 ، الجزء 4 ،ص 346.

[2] - جيرار جهامي، **موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،1998،ص 774.

* **ألبرت باندورا:** من مواليد 05 ديسمبر 1925 بكندا، علم نفسه بنفسه،حصل على البكالوريوس عام 1949 و الماجستير عام 1951 و على الدكتوراء عام 1952 ، اشتغل بقسم علم النفس بجامعة ستانفورد ، من اهم مؤلفاته: عدوان المراهق عام 1963 ومبادئ تعديل 1969 و نظرية التعلم الاجتماعي عام 1971، و الذي اعيد نشره عام 1977، فاز في 2008 بجائزة جراومايز لعلم النفس.

ظهورها وتوافرها، ويرفض فكرة المثير والإستجابة ، و يرى أن قدراً كبيراً من التعلم الإنساني يتم بالخبرة البديلة أي عن طريق ملاحظتها عند شخص آخر متأثرة بمجموعة من العناصر يمكن اختصارها في:

– طبيعة الإنسان من خلال التأثير والتأثر بين الفرد والعالم أو الكون الذي يعيش فيه.

– التفاعل الأحادي الإتجاه من خلال اعتبار الأشخاص والمواقف البيئية كيانين مستقلين يرتبطان لإحداث السلوك الذي يحدث نتيجة لموقف منفصل.

– التفاعل الثنائي الإتجاه من خلال اعتبار الأشخاص والظروف البيئية عاملين مستقلين للسلوك وكل واحد منهما يحتفظ بخاصية أحادية الاتجاه و السلوك يكون نتيجة التاثير المتبادل بين البيئة والشخص.

– التفاعل التبادلي من خلال أن الأنماط السلوكية يعتمد بعضها على البعض الآخر، وأن العوامل الشخصية الأخرى والعوامل البيئية تعمل معاً في تفاعل متبادل باعتبارها محددات متشابكة، يحدد كل منها الآخر.

من خلال هذه النظرية يبرز الحدث المراد تقليده و هو التمكين السياسي إما من جانب المرأة إلى الرجل أو من جانب المرأة إلى المرأة، فالمرأة تقوم بتنظيم المعلومات التي تقوم بحفظها وربطها بما تملكه من خبرات وقدرات و بعدها تقوم بعملية التعزيز الذاتي و حتى الخارجي من خلال جملة السلوكات التي تتشكل آليا وتضبط من خلال المثيرات الخارجية.

فوعي المرأة بأهمية تمكينها السياسي يكسبها سلوكا مميزا و يكسبها أسلوب الإحتفاظ به والتعبير عنه، فالخبرات اليومية لها آثارها المخزنة الذاكرة والتي يمكن للمرأة أن تتوصل إليها من خلال العمليات المعرفية.

المرأة أصبحت تظهر اهتماما متزايدا للمشاركة في العمل السياسي و للتمكين السياسي رغبة في تقليد شخصية معينة و السير في أعقابها أو العمل مثلها من خلال إدراكهن نتائج الخبرة المباشرة أوالخبرة الناجمة عن الملاحظة لإحدى الشخصيات السياسية .

### 3– نظرية الدور الإجتماعي:

يعرف الدور قي قاموس علم الإجتماع بأنه: "نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ،ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه"[1]،كما يعرف بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد ، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة ، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه

[1] – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 390.

التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الإجتماعي ، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة"[1].

أما نظرية الدور فإنها تهدف إلى التعرف على ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام إذا كان عضواً في تنظيم سواء كان هذا التنظيم إداري أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، فهي تعتبر كل موقف سلوكي بالنسبة للإنسان هو موقف اجتماعي ، لذا ركزت على أهمية العوامل الإجتماعية في التنشئة الإجتماعية و في سلوك الأفراد، فالدور الإجتماعي عبارة عن:"سلسلة من الإستجابات المرتبطة التي يقوم بها عضو في موقف اجتماعي"[2]، و هذه الإستجابة تتم وفقا للثقافة التي ينمو فيها الفرد و هي تختلف باختلاف ثقافات الأفراد و لأن الثقافة التي ينشا فيها الفرد هي التي تحدد دوره الإجتماعي فتعلم الدور الذي يشمل جميع مبادئ التعلم الإجتماعي،يمكن تحقيقها بواسطة العوامل التالية الذكر:

- أن يكون الدور واضحا و الهدف المتوقع من خلاله أيضا واضحا.
- تعلم مختلف العناصر المرتبطة بالدور قبل شغل الدور
- تعلم المهارات و التقنيات المرتبطة بالدور من أجل تأدية الدور على أحسن ما يرام.

ولأن نظرية الدور تقوم على تعلم الفرد لدوره الإجتماعي ليصبح عضوا في المجتمع،فإن المرأة وعن طريق التفاعل الإجتماعي تنمو عندها المعارف و القيم السياسية و من ذلك تبدأ ذاتها السياسية في الظهور، ويصبح في الإمكان إيصال النزعة السياسية إليها و تبدأ في تعلم المهارات التقنيات و اكتشاف مختلف العناصر المرتبطة بالمركز السياسي الذي تطمح له إلى أن تصل إلى آدائه واداء أدوار متنوعة و مختلفة من خلال تفاعلها مع الآخرين و من هنا ترتقي عبر البناء الإجتماعي لتشغل أدوارا متنوعة تضم مجالات مختلفة سواء من الجانب الإجتماعي أو السياسي.

**وعليه** يلعب التمكين دورا أساسيا في تعزيز شعور الفرد بالفاعلية الذاتية من خلال التعرف والإضطلاع بالظروف التي تعزز هذا الشعور، فالتمكين هو الشعور بالقوة و هو المشاركة في السلطة ولتحديد مستواه وجب المرور عبر عدة مراحل:

- تشخيص الظروف و العوامل المتواجدة داخل المؤسسة من التي بامكانها أن تكون محفز أو غير ذلك

[1] – أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،بيروت ،1993 ،ص395.

[2] – لبيب النجيحي،**الأسس الإجتماعية للتربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968. ص144.

- استخدام الأساليب الإدارية من مشاركة الجميع في التسيير بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة.
- تقديم معلومات عن الفاعلية الذاتية للأشخاص من أجل تمكينهم في المناصب العليا.
- التحفيز المادي أو المعنوي.

فالتمكين شعور يبدأ لدى صاحبه و يتكور من خلال البيئة التي يتواجد فيها.

## المبحث الثالث: التمكين السياسي للمرأة أبعاده و مقوماته:

يعبر التمكين السياسي للمرأة عن جعلها ممتلكة للقوة و الإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير فالتمكين السياسي للمرأة مرتبط بتحقيقها لذاتها و إثبات وجودها من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية و ذلك بفضل مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والمدنية والمهنية وإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في مختلف الهيئات في المجتمع ، وتعزيز دورها في المواقع التي تكون فيها من أجل أن تكون قادرة على إحداث التغيير إما في واقعها أو في واق الآخرين و قد يشمل التغيير المجتمع بأكمله.

### أولا: التمكين السياسي للمرأة

#### 1- ماهية التمكين السياسي للمرأة:

التمكين السياسي للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، و هو "عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة لها، و تستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة و تطوير قدراتها و إمكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها.....و من أجل تحقيق التمكين السياسي فالأمر يتطلب ديمقراطية سياسية"[1]

و يعرف **صابر بلول** التمكين السياسي للمرأة على أنه:"جعل المرأة ممتلكة للقوة و الإمكانيات و القدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير... فالتمكين السياسي للمرأة هنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز المشاركة

[1] – وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية**: دراسة مقارنة،مركز البحوث الواعدة في العلوم الاجتماعية، الرياض،2012، ص18.

السياسية للمرأة"[2]، كما عرف التمكين السياسي للمرأة على أنه: "عملية ديناميكية تتأثر و تؤثر ببيئتها الإجتماعية والإقتصادية و السياسية بعد تحقيق جملة من الشروط على رأسها: محو الأمية، إرساء الوعي بأهمية و ضرورة التمكين السياسي للمرأة"[3].

فالتمكين السياسي للمرأة من خلال التعاريف السابقة هو إشراكها في التنمية الشاملة للمجتمع من خلال تفعيل دورها و ممارساتها في مختلف مناحي الحياة، و تبني آليات و استراتيجيات تكفل للمرأة حقوقها وتعمل على إدماجها في كافة المجالات لا سيما المجال السياسي و يعمل على تقوية تواجدها فيه و منحها الفرصة لتحقيق ذاتها و بناء مكانتها في مختلف المراكز بما فيها مراكز صناعة القرار.

و تجمع الدراسات...على أن التمكين السياسي للمرأة هو نقطة انطلاق أساسية فاعلة في تحديد فرص نجاحها أو فشلها...خاصة عبر الإنتخاب"[4]، وهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و إجراءات لوضع حد لمختلف أشكال اللامساواة و ضمان الفرصة للمرأة من أجل المشاركة في الحياة السياسية وفق ما جاءت به التغييرات التي فرضتها النظم و القوانين الجديدة،و"التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل و التنظيم و ليس فقط فرض التشريعات والإجراءات...كما تتجه نحو توزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة و تكافؤ الفرص ...و هي تصاغ لمنع التفرقة من ناحية النوع و تعزيز حرية الإختيار"[5]

إن التمكين السياسي للمرأة يقاس بحسب رأي الداعين إليه بعدد المقاعد المتاحة للنساء مقارنة بالرجال وأيضًا بحسب مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني كالأحزاب، والنقابات...و غيرها.

## 2- معوقات التمكين السياسي للمرأة و آليات التصدي لها:

يعتبر التمكين السياسي للمرأة قضية مجتمعية لها صلة لصيقة بتحررها من مختلف قيود الزمن بفضل تطور وضعها الإجتماعي من خلال حصولها على حق التعلم و الوصول إلى أعلى المستويات التعليمة لا سيما

---

[2] –صابر بلول، **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 02، المجلد،2009،25، ص651.

[3] – ريا حفار الحسن،**التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية**،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية،مصر،22-24 مارس 2010،ص3.

[4] – نفس المرجع، ص **2**.

[5] – ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية، **التمكين السياس للمرأة المصرية**: هل الكوتة هي الحل،ماعت للسلام و التنمية وحقوق الانسان، الجيزة،

الجامعات، مرورا بحق اختيار الزوج و من ثم اختيار العمل الذي تراه مناسبا و وصولا إلى ممارستها لحقوقها السياسية والإقتصادية.

## أ– معوقات التمكين السياسي:

• **الثقافة السائدة**:استخدت كلمة الثقافة• في العديد من المجال و أخذت العديد من المعاني والتفاسير و قد عرفت أيضا بالعديد من التعاريف، فالثّقافة هي المسؤولة عن الشّكل الرّئيسي لشخصية الأفراد في أيّ مجتمع، وباختلاف الثّقافات تختلف أشكال الشّخصية، وكل شخص في المجتمع هو حاملٌ لثقافة مجتمعه ولا بدّ أنّه يحمل نفس تصوّرات هذا المجتمع ومواقفه من خلال مجموعة القواعد والمعايير والمبادئ التي تعمل كموجّهات عامّة للفعل الإنساني[1]، ولابدّ لأيّ مجتمع أن يقدّم لأفراده الآليات والأدوات والطّرق التي تجعله يتكيّف بشكل سليم أو ينحرف عن القيم والمعايير التي تفرضها ثقافة المجتمع.

فيقول **سابير*** : "الثقافة نسق اتصال بين الأفراد"[2]،كما تعرف أيضا بأنها "المعارف و المعتقدات و الفن والأخلاق و القوانين و العادات التي يكتسبها الفرد بصفته عضوا في المجتمع"[3]، مختلف هذه العناصر يكتسبها الأفراد و هي تربطُ بينهم بواسطة جملة من النُظُمِ المشتركة و هي التي تساهمُ في المحافظةِ على مختلف الثقافات، خاصة وأن الثقافة تمثل وسيلةٌ تعملُ على الجمعِ بين الأفراد عن طريق مجموعةٍ من العوامل السياسيّة، والاجتماعيّة، والفكريّة، والمعرفيّة، وغيرها... .

فالثقافة هي محصلة النشاط الإجتماعي بشقيه "المادي، والمعنوي" فهي كل ما هو موجود في المجتمع الإنساني، ويتم توارثه اجتماعيا من جيل إلى آخر، وفي سياق آخر يؤكد " تركي رابح بأن "الثقافة هي ذلك الجزء من بيئة الإنسان الذي صنعه بنفسه، وهذبه بخبرته وتجاربه، وهي تعني مجموع التراث الإجتماعي لبنى الإنسان"[1] .

---

• **الثقافة** : لغة هي كلمةٌ مُشتقةٌ من ثَقَفَ، فيقالُ: ثقافُ الرّماح بمعنى تسويتها وتقويم اعوجاجها، ويقال أيضاً تثقيفِ العقل بمعنى ما يفيدُ الحذق والفطنة والذّكاء، و يُقال ثُقُفَ الشّيء أيّ عَرفهُ وحذقهُ ومهر فيه، والثّقيفُ هو الفطينُ، وثَقفَ الكلام أيّ فَهمَهُ بِسرعةٍ، ويوصفُ الرّجل الذكيّ بأنّه ثَقِف.

[1] دنيس كوش، **مفهوم الثّقافة في العلوم الإجتماعية**، تر: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص61.

* **سابير إدوارد**: ولد عام 1884 بألمانيا و توفي في 1939 بالولايات المتحدة الأمريكية ،كان عالم انسان ومن أبرز المساهمين في تطور علم اللسانيات في بداياته و قد درس التأثير المتبادل بين اللغة و الثقافة.

[2] – دنيش كوش،**مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**،ترجمة: منير السعيداني،المنظمة العربية للترجمة،بيروت ط2007،1، ص87

[3] – نفس المرجع، ص31.

[1] – تركي، رابح : **أصول التربية والتعليم** .ط2 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989 ، ص 321

وهي بهذا المعنى ترتبط بأساليب العمل التي استحدثها الإنسان للتكيف مع البيئة الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية وتبعا لذلك يتطلب منه المحافظة على هذه البيئة وصيانتها كجزء من ثقافته، إذ يقول **فيرث** "إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن الثقافة طريقتهم في الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الإجتماعية فإن الثقافة محتوى هذه العلاقات"[2]

و قد ظلت الثقافة السائدة عائقا أمام التمكين السياسي للمرأة باعتبار مكانة الرجل فيها مقارنة بمكانة المرأة.

- **التنشئة الاجتماعية**:التي تعتبر أسلوب و وسيلة لنقل مختلف الموروثات الإجتماعية من جيل إلى آخر وهي التي تؤثر في نظرة المجتمع لموقع المرأة من الحياة السياسية إضافة إلى مختلف أنواع المشاركة بين الرجل والمرأة لا سيما في المجال السياسي، و تعدّ التّنشئة الإجتماعية هي الوسط الأوّل والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثّقافة وانتقالها على مدى الأجيال، وكثيرًا ما يتحدّث علماء الإجتماع عن التّنشئة الإجتماعية باعتبارها تمرّ في مرحلتين وتشمل عددًا من العوامل الفاعلة المؤثّرة في التّنشئة، وتشتمل هذه العناصر على الجماعات أو السّياقات الاجتماعية التي تجري فيها عمليات التّنشئة المهمّة: تجري التّنشئة الإجتماعية الأوّلية في مرحلتي الرّضاعة والطّفولة، وتعتبر هذه هي الفترة التي يصل فيها التعلّم الثّقافي أقصى درجات الكثافة، إذ أنّ الأطفال يتعلّمون فيها اللغة وأنماط السّلوك الأساسية التي تشكّل الأساس لمراحل التّعليم والتّعلّم اللاحقة، وتكون العائلة هي الفاعل المؤثّر الأبرز والأكثر أهمية في هذه الفترة، أمّا التّنشئة الثّانوية فتحدث في فترة لاحقة من الطّفولة وتستمرّ حتّى سنّ البلوغ، وتدخل السّاحة في هذه المرحلة عوامل فاعلة أخرى تتولّى بعض الأدوار والمسؤوليات التي كانت تقوم بها العائلة ومن جملة هذه العوامل: المدارس وجماعات الأقران ووسائل الإتّصال والإعلام... إلى أن تنتهي بمواقع العمل، وفي هذه السّياقات كلّها تُسهِم التّفاعلات الإجتماعية في تعليم الفرد منظومات القيم والمعايير والمعتقدات التي تشكّل الأنماط والعناصر الأساسية في الثّقافة[1].

- **الدين الإسلامي**: ينتمي المجتمع الجزائري إلى الثّقافة العربية الإسلامية، فالدّين الإسلامي في الجزائر يمتدّ إلى القرن الثّامن (8)، وقد صاحب وجود الدّين الإسلامي في المنطقة مجموعة من الشّعائر والمعتقدات التي

---

[2] – نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع : **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية** .مادة " ثقافة"، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ النشر، ص110

[1] عبد الله محمّد عبد الرّحمان، مرجع سابق، ص9.

شكّلت على مرّ العصور اللاحقة وإلى غاية اليوم، إحدى أبرز السّمات الثّقافية في البناء الإجتماعي الجزائري، فلمّا جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحًا إسلاميًا "اتّحدوا في العقيدة والنِّحلة كما اتّحدوا في الثّقافة والأدب واللغة"[2]، وفي المرحلة الإستعمارية، كان الجزائريون يطبّقون إسلامًا شعبيًّا و هو الإسلام اليومي المعيش بعد ظهور الفِرق والنِّحل والبدع والأهواء المحدثة، والذي أُضيفت إليه تأثيرات متأتّية من عوامل وأحداث تاريخية أخرى و لقد صارت الشّخصية موزّعة بين الثّقافة والحضارة الإسلامية والثّقافة والحضارة الأوروبية ،وقد خضع الجزائريون إلى عملية للتّقليد عبر الأجيال من الآباء إلى الأبناء لأنهم لم يكن لديهم مستوى تعليمي،ولم يكونوا يحسنوا اللغة العربية التي هي لغة القرآن.

ويحفل الإسلام الشّعبي بكثير من الأمور التي تتعارض مع الإسلام الأصلي وهي معتقدات تطبع الثّقافة والهوية وتشترط كثيرًا من أنواع العادات.

وعمومًا، فالإسلام–بهذه الصّورة–كان ولا يزال يمثّل عنصرًا هامًّا من معوقات التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات الإسلامية عامة و في المجتمع الجزائري بشكل خاص، فالفرد في المجتمع الجزائري أخذ هذا الإسلام كما وجده من أهله، ولا بدّ أن يكون–بحكم الوراثة–قد أخذه بكلّ ما فيه ممّا أُدخِل عليه وليس منه من عقائد باطلة وأعمال ضارّة وعادات قبيحة، فذلك كلّه عنده هو الإسلام، ومن لم يوافقه على ذلك كلّه فليس عنده من المسلمين[3].

هذا، ولقد ساهمت جمعية العلماء المسلمين (1931-1956) في محاولة إصلاح عقيدة وأخلاق الجزائريين وإعادة ربط المواطن الجزائري بالتّصوّرات الصّحيحة للإسلام الذي يشكّل هويّة الأمّة الجزائرية. فقد سعت الجمعية إلى القضاء على الأميّة وتعليم الأهالي وتلقينهم الدّروس المختلفة (اللغة، الدّين...)، ونشر الحسّ والوعي الدّيني والوطني والثّوري في أوساطهم. وأثناء الإستقلال، أصبح الجزائريون يميلون إلى ممارسة (إسلام معتدل) بمفاهيم وتصوّرات صحيحة، وساعد في ذلك انتشار التّعليم وتراجع الأميّة وانتشار الثّقافة والوعي الدّيني في أوساط فئات المجتمع، ويُعتبر الإسلام في المجتمع الجزائري ممارسة يومية ويتمّ نقله للأجيال اللاحقة في المجتمع، والملاحِظ للحياة اليومية للجزائريين، نجد التّأثير الواضح للدّين الإسلامي على العديد إن لم يكن كلّ القيم الإجتماعية الأخرى، بدءًا بالقيم العائلية وكلّ القيم التي تعمل على تنظيم كافّة العلاقات الإجتماعية بما يضمن استمرارها.

---

[2] تركي رابح، الشّيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النّهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، موفم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2003، ص203.

[3] – نفس المرجع، ص237.

• **الموروث الإجتماعي**: في الموروث الثقافي الجزائري تتردّد عبارة "المرأة مكانها في دارها تربي أولادها "، وهو موقف متشدّد لا يستند إلى نصّ ديني صريح و ما زال يعتبر خروج المرأة من البيت مهما كانت أسبابها من الأمور التي لا يحبذها ، و هذا ناتج عن التّنشئة الإجتماعية التي قدّمها المجتمع لأفراده منذ نعومة أظافرهم، وهو مستمدّ–في جزء منه–من تعاليم الدّين الإسلامي الحنيف الذي هو دين المجتمع الجزائري، ورغم ذلك فهو يرى في خروج المرأة من الوضع الإعتيادي هو النّهاية الطّبيعية لمختلف الأحداث و مختلف التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري هذه الحياة، و لأن المجتمع هو عبارة عن مجموعة من التفاعلات فإن هذه الأخيرة(التّفاعلات) مشتركة ومتبادَلة بين كلّ أفراد المجتمع رجالاً ونساءً .

• **أمور متعلقة بالمرأة نفسها**: حيث تعتبر القدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية ، و كذلك ضعف الوعي عند المرأة بحقوقها ومسئوليتها السياسية وأهمية مشاركتها في الإنتخابات وعمليات التصويت.

تدخل هذه العقبات أو المعيقات كما هو واضح ضمن سيرورة الحياة العامة للأفراد داخل المجتمع و سيرورة تمكين المرأة في المجال السياسي و لتجاوزها و من أجل تحسين وضع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

**ب– مقومات التمكين السياسي:**

• **الأحزاب السياسية**:هي عبارة عن تنظيم مفتوح بكوادر غير ثابتة في مختلف المستويات، و هي مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغاية تحقيق أهداف معينة بوسائل سياسية، فالحزب هو جماعة منظمة يشترك أفرادها في مجموعة من المبادىء و المصالح و تسعى للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم التي لا تزال تشهد نسبة ضعيفة من الإنخراط فيها مقارنة بنسبة الرجال كما تختلف النسبة من حزب إلى آخر، فهي بمثابة "تنظيم سياسي لها صفة العمومية و الدوام و لها برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة ...فهي من أهم متغيرات النظام السياسي إلى جانب البرلمان والحكومة و السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر قنوات للمشاركة و التعبير عن الرأي و هي من أدوات التنشئة و التجنيد السياسيين"[1].

[1] علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2002،ص168.

• **النظام السياسي**:يعتبر تواجد نظام سياسي لائق من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي بحيث أنه يعطي لكافة أفراد المجتمع جميع حقوقهم المدنية والسياسية كما تنص عليه المواثيق العالمية و الدولية ، ولذلك فإنه من الضروري إعطاء المرأة نفس الحقوق بالتوازي مع الرجل من أجل تعزيز دولة للقانون والديمقراطية في دول الديمقراطية .

• **الحقوق و الواجبات**:إن القول بالحقوق و الواجبات هو قول بحقوق المرأة بالدرجة الأولى لأن القول بالتمكين السياسي للمرأة هو أولا و قبل كل شيء الإعتراف بحقوقها السياسية و تمكينها منها نظرا للدور الأساسي و الهام الذي تلعبه المرأة في مختلف المجالات لاسيما المجال السياسي منها ، مع العلم أن إشكالية التنمية عند أي مجتمع لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال إشراك المرأة في جميع مناحي الحياة العامة للمجتمع و العمل على المساواة بينها و بين الرجل في جميع الحقوق و الواجبات السياسية.

• **المشاركة السياسية**:إن ضمان مشاركة سياسية دائمة يكون بفضل تواجدها ضمن تشكيلات مختلف الأحزاب السياسية ، فالمشاركة السياسية تكون دائمة و فعالة أيضا عندما تكون نابعة من مجتمع مدني فعال له استقلاليته السياسية _سواء كان حزبا أو جمعية أو نقابة- و له ذمته المالية التي تمكنه من أخذ زمام الأمور، و على المجالس التمثيلية المنتخبة أن تعمل على صناعة سياسات التنمية المحلية و الجهوية بما يحقق الأولويات النفعية لسكان هذه المناطق مع احترام مبادئ المشاركة و العقلانية في التسيير.

• **نظام الكوتا**: يمثل نظام الكوتا طريقة أو أسلوب تشريعي لتمكين المرأة سياسيا في المجالس المنتخبة من خلال ضمان حصة لها سواء في قائمة الترشيحات في المجالس المنتخبة و للإشارة فقد صحب تطبيق نظام الكوتا إرتفاعا ملموسا في تمكين المرأة سياسيا و قد رافقه تغير في بعض المفاهيم المجتمعية حول المشاركة والتمكين السياسي للمرأة ،كما يمثل نظام الكوتا أحد السياسات والإستراتيجيات التي عملت على تمكين المرأة سياسيا .

## ثانيا:التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري:

### 1- التمكين السياسي للمرأة من خلال الدساتير

اعتمدت الجزائر ستة دساتير متتالية خلال السنوات: 1963، 1976، 1989،1996،1996،2016،وقد تضمنت هذه الدساتير جملة من الإجراءات المتعلقة بالمرأة لا سيما في شقها المنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق و الواجبات، و ترقية المرأة الذي كان شرطا ضروريا للرفع من البلاد و تنميتها و لأجل

ذلك فمنذ حصول الجزائر على استقلال سنة 1962 حصلت المرأة على فرصتها في مجال التعليم و الصحة و العمل والذين سمحوا للمرأة بتبوء مكانات راقية في مختلف مؤسسات الدولة و على جميع الأصعدة مثلما نصت عليه الدساتير السالفة الذكر و التي عملت على إرساء الحقوق السياسية للمرأة و بالتالي فتح المجال أمام التمكين السياسي للمرأة و التي يمكن إختصارها على النحو التالي:

**دستور 1963**:تم إصداره في 08 سبنمبر 1963 و هو أول دستور للجزائر بعد الإستقلال و بالتالي فهو أول تشريع للدولة الجزائرية المستقلة و قد نص في مادته 12• على المساواة بين كل المواطنين من الجنسين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات و بالتالي محاربة كل تمييز بين الجنسين.

**دستور 1976** : تم إصداره في 26جوان 1976 و قد نص صراحة في قسمه المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان في:

– **المادة 39**: تضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطنين.

كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات.

يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة.

–**المادة 40**: القانون واحد بالنسبة للجميع، أن يحمي أو يكره أو يعاقب.

– **المادة41**: تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين، وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين و تعيق ازدهار الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي، و الإقتصادي، و الإجتماعي، و الثقافي.

– **المادة 42**: يضمن الدستور كل الحقوق السياسية و الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية.

**دستور 1989**: المؤرخ في 23 فيفري 1989 الذي أكد بدوره في العديد من مواده على التساوي في الحقوق و الواجبات و عدم التمييز بين الجنسين لا سيما في مواده:

– **المادة 47**: لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب .

– **المادة 51**: الرعاية الصحية حق للمواطنين .

– **المادة 53**: الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين.

• المادة 12 من الدستور 1963: لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.

**دستور 1996**:من خلال مادته الواحدة و الثلاثون (31): التي أكدت على ضرورة إزالة العقبات في ممارسة العمل السياسي بنصها الصريح:"تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعليّة في الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية".

**دستور 2008**:المعدل لدستور 1996 بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ،و الذي أقر في المادة31 مكرر ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة" و تواصلت هذه المادة في شقها الثاني بـ " يحدد قانون عضوي كيفيّات تطبيق هذه المادة".

**دستور 2016**:المؤرخ في 06 مارس 2016 و هو أيضا دستور معدل لدستور 1996 و الذي جاء في المادة 35 منه ما يلي:"تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"كما أقرت بأن ترجمة هذه المادة سيكون من خلال قانون عضوي يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة.

يتضح لنا من خلال هذه الدساتير المتعاقبة أن حق المرأة بالمشاركة في الحياة السياسية مضمون و مكفول في الدساتير الجزائرية ،و نفس القانون كفل لها حق الإنتخاب و الترشح ، و أكد ذلك من خلال القوانين الإنتخابية التي أكدت على المساواة بين الرجل والمرأة.

## 2- آليات تفعيل التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري:

يسعى القانون الجزائري من خلال القانون العضوي للإنتخاب لسنة 2012 إلى توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من خلال استحداث مادة في ذات القانون تنص على تكريس نظام الكوتا، الذي يقوم على شريطة احتواء كافة قوائم الترشح إلى مختلف المجالس المنتخبة على نسبة معينة من النساء .

يعتبر نظام "الكوتا" أحد الأنظمة الإيجابية الرامية إلى التمكين السياسي المرأة ، وذلك من خلال ما أقرته المادة 31 مكرر من الدستور 2008 المعدل لدستور 1996 و التي كرست من خلال القانون العضوي 12-03 في مادته 02 الذي جاء فيها ما يلي:" يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها :...

***إنتخابات المجالس الشعبية الولائية :**

- 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47
- 30 % عندما يكون عدد المقاعد35 و39 و43 و47
- 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

***إنتخابات المجالس الشعبية البلدية :**

- 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة".

فالقانون العضوي الوارد أعلاه فرض نسب في كل قائمة ترشيحات سواء كانت حرة أو مقدمة من طرف حزب أو عدة أحزاب سياسية، و تأكيدا لذلك فقد نص التشريع على وجوب أن يتضمن التصريح بالترشح جنس المترشح، وللتحفيز على هذا النظام أقرت السلطة التشريعية مساعدات مالية خاصة للأحزاب السياسية تحدد قيمتها بعدد المنتخبات في مختلف المجالس المنتخبة.

و يعتبر تبني هذه الآلية من أجل تمكين المرأة سياسيا في المجتمع الجزائري بمثابة قفزة نوعية إلى الأمام رغم أنها نسبية عموما فهي على الأقل تضمن وجود نسبة معينة من المترشحات في مختلف قوائم الترشيحات سواء كانت حزبية أو حرة ، و مهما كان ترتيبهن ضمن هذه القائمة فإن تواجدهن في المجالس المنتخبة مكفول لهن بفضل ذات القانون العضوي وفق ما يسمى بالتمثيل النسبي على النحو التالي:

**جدول (1):كيفية توزيع المقاعد بين الجنسين في المجالس المنتخبة:**

| عدد المقاعد (100%) | عدد الرجال (70%) | عدد النساء (30%) |
|---|---|---|
| 01 | 01 | 00 |
| 02 | 01 | 01 |
| 06 | 04 | 02 |
| 10 | 07 | 03 |
| 14 | 10 | 04 |
| 18 | 13 | 05 |
| 22 | 16 | 06 |

يوضح لنا هذا الجدول كيفية توزيع المقاعد بين الجنسين في المجالس المنتخبة و الذي يخضع لعملية حسابية بسيطة على الشكل التالي:

مقعد واحد (1)= 0.7 (قيمة الرجال)+ 0.3(قيمة النساء )

و بالتالي كلما ارتفع عدد المقاعد المحصل عليها فإنه يضرب في القيمتين و يحدد عدد المقاعد وفقا للقيمة الأقرب للعدد فمثلا إذا كان عدد المقاعد المحصل عليها هو 8 تكون العملية الحسابية كالأتي:

$(0.3x8) + (0.7x8) = 8$

$2.4 + 5.6 = 8$

8= 6 رجال+ 2 نساء

فنلاحظ أن عدد المقاعد عند النساء يرتفع على شكل ترتيب عددي بسيط إنطلاقا من الواحد مقابل ترتيب عددي يحسب بزيادة أربعة إنطلاقا من المقعدين، لذ فإننا نجد أن نسبة التمثيل عند المرأة ضئيلة مقارنة بالرجل و هو ما يجعل غالبا نسبتها ضئيلة في مناصب إتخاذ القرار.

وتجدر الإشارة حول هذا تطبيق لهذا النظام هو أنه أعطى فرصة كبيرة لتغليب عنصر الكم على النوع فالتركيز على العدد لم يترك المجال للتركيز على الكفاءة بسب الصعوبة التي تواجهها أغلب الأحزاب السياسية في استكمال النسبة المئوية المفروضة من النساء تجعلها تلجأ إلى حشو القوائم الإنتخابية بكل من ترشح نفسها دون النظر إلى اهتمامها بالعمل السياسي رغم افتقادها لمقوماته وشروطه ومهما كان مستواها العلمي أو الثقافي.

و عليه يمثل التمكين السياسي للمرأة إبرازا لقدراتها و دورها الفعال في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسى وإن المرأة قادرة مثل شقيقها الرجل على العمل فى هذه المجالات بما فيها المجال السياسي، فمشاركة المرأة فى الحياة السياسية أصبح يمثل مقياس لتطور المجتمعات، و من أجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة فى المجال السياسي يجب أن نقوم بتنشئتها تنشئة سياسية إنطلاقا من المحيط العائلي و البيئة الإجتماعية المحيطة بها وصولا إلى مختلف مؤسسات المجتمع المدني و على رأسها الأحزاب السياسية .

## المبحث الرابع: مرجعيات التمكين السياسي للمرأة المنتخبة:

### أولا: التنشئة السياسية:

لقد مر المجتمع الجزائري بمراحل حرجة ومتميزة في تاريخه من أبشعها الإستعمار الفرنسي و فترة العشرية السوداء كانت دفعا له من أجل حشد طاقاته والإستغلال الأمثل لموارده المادية و البشرية و من خلال استغلاله بطرق و وسائل مدروسة و ممنهجة و مخطط لها فكانت الحاجة إلى عملية هامة تحقق من خلالها بعض الفئات و على رأسها المرأة عن طريق إشراكها في أنشطة وهيئات تسمح لها بإبراز ذاتها بقدر أكبر في مختلف الأمور من خلال ما يسمى بالتمكين الذي يساعد الأفراد على حكم أنفسهم بنجاعة عن طريق استخدام القوة، ليس بهدف ممارستها على الآخرين بل من أجل إنجاز عملية التغيير الإجتماعي، لذا جاءت المشاركة السياسية للمرأة تتويجاً لمسيرة نضالية خاضتها منذ أزمنة طويلة.

### 1- ماهية التنشئة:

قبل التطرق إلى مصطلح التنشئة السياسية تجدر الإشارة إلى ماهية التنشئة

**التنشئة لغة:** مشتقة من "نشأ ينشأ نشوءا نقول نشأت في بني فلان النشأ: أحداث الناس، و الناشئ الشاب حين نشأ أي بلغ قامة الرجل، ويقال للشباب هم النشأ، ونشأ الليل بمعنى ارتفع"[1]

**التنشئة اصطلاحا:**هي العملية "التي لا يمكن لها أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد ...فهي عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على أشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي"[1] فالتنشئة هي عبارة عن عملية تفاعل بين الفرد و المجتمع الذي يعيش فيه و من خلال هذه العملية يكتسب الفرد جملة القيم و العادات و التقاليد و المعارف والأفكار التي ستمكنه من اكتساب معارف إجتماعية و اقتصادية و سياسية.

و التنشئة مثلما جاء في معجم علم الإجتماع:"تهيئة الفرد بأن يتكفل و يعيش و يتفاعل مع المجتمع"[2]،وجاء في قاموس العلوم الإنسانية بأنها:"تعلم و نضج حول التكيف و الإندماج الإجتماعي

[1] – إبن منظور ، **لسان العرب**، إعداد يوسف الخياط ، دار لسان العرب، بيروت، 981، ص171

[1] – مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية**: دورها في تنمية المجتمع،المؤسسة العربية الدولية للنشر،ط1،2011، ص09.

[2] – .ميتسل دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن،بيروت،دار الطليعة،1981،ص225.

للفرد"[3]، و عرفتها موسوعة علم النفس على أنها:"عملية التفاعل الإجتماعي التي يتم من خلالها تلوين الوليد البشري و تشكيله و تزويده بالمعايير الإجتماعية، ويكسب شخصيته من خلالها ليصبح عضوا معترفا به و متعاونا مع الأخرين"[4]

فالتنشئة كمفهوم عام هي مرتبطة أساسا بالتربية إذ يرتبط بها العديد من الجهات، فالإنسان منذ مولده ونقول نشأته فإنه تشترك في تنشئته عدة جهات حتى يصبح كائنا اجتماعيا و عضوا في مجتمع معين، تم تدريبه على مختلف السلوكات الإجتماعية السائدة في المجتمع،و هي تستخدم كمصطلح لوصف التفاعل بين الفرد والبيئة الإجتماعية التي يحيا فيها و يكتسب من خلالها القيم و المعايير التي تجعله ينسجم في المجتمع بصورة سليمة من خلال مختلف مؤسسات التنشة من الأسرة فجماعة الرفاق فالمساجد و المجتمع المدني و الأحزاب....

## أ– ماهية التنشئة الإجتماعية:

عرفها روشيه بأنها:"السيرورة التي يكتسب الشخص الإنساني عن طريقا و يستبطن طوال حياته العناصر الإجتماعية و الثقافية السائدة في محيطه،ويدخلها في بناء شخصيته و ذلك بتأثير من التجارب و العوامل الإجتماعية ذات الدلالة و المعنى،و من هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الإجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش"[1]، فالتنشئة الإجتماعية هي عملية تعلم إجتماعي يكتسب من خلالها الفرد عن طريق التفاعل الإجتماعي أدواره الإجتماعية والمعايير الإجتماعية التي تحدد هذه الأدوار كما يكتسب من خلالها الاتجاهات والأنماط السلوكية، و التنشئة الإجتماعية هي أيضا عبارة عن عملية نمو يتحول بفضلها الفرد من طفل يعتمد على غيره ليس له هدف من الحياة سوى إشباع حاجاته الفسيولوجية إلى فرد معتمد على نفسه، ناجح في حياته يدرك معنى المسؤولية الإجتماعية وما تحمله معها من قيم ومعايير اجتماعية ، فالتنشئة الإجتماعية تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الإجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية، فهو يكتسب اتجاهات وعادات منها التأقلم مع النجاح والفشل و التعامل مع الحب والكره، و التمتع بالترفيه واللعب والإحساس بالغير من خلال التعاون والتكافل

---

[3] – عمر السيد، **التنشئة السياسية لدى مدرسة المنار**،مقاربة أولية، ندوة مدرسة المنار ودورها في الاصلاح الاسلامي الحديث،القاهرة، اكتوبر 2002.

[4] – طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجيا المشاركة السياسية**، القاهرة، دار الغريب،1990،ص 101.

[1] – غي روشييه، **مدخل إلى علم الاجتماع العام**،ترجمة مصطفى دندلشي،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1983، ص165.

و الشعور بأهميته من خلال تحمله المسؤولية، و كلك "فالتنشئة الإجتماعية تكسب الفرد العادات المتصلة بالعمل والإنتاج والإستهلاك وغير ذلك من أنواع السلوكات والإتجاهات والمعايير والمراكز والأدوار الإجتماعية"[2].

يرى عالم الإجتماع الأمريكي **بارسونز تالكوت*** أن التنشئة الاجتماعية هي: "عملية تعلم تعتمد على التقليد والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في النسق الشخصية، وهي عملية مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق"[3].

أما **إميل دوركايم*** فعرفها بأنها "عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتصبح هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع"[1].

في حين عرفها قاموس علم الإجتماع على أنها:"العملية التي يتعلم الطفل عن طريقها كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه السلوك الإجتماعي الذي توافق عليه هذه الجماعة"[2]

و عرفها معجم علم النفس على أنها "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها المعارف والمهارات الإجتماعية التي تمكنه من أن يتكامل مع المجتمع ويسلك سلوكا تكيفيًا فيه، وهي أيضا عملية اكتساب الفرد للأدوار والسلوك والإتجاهات التي يتوقع منه في المجتمع"[3]

---

[2] – صلاح الدين شروخ،**علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، سنة 2004،ص60.

* **تالكوت بارسونز**: من مواليد 13 ديسمبر 1902 بكولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية ، أحد علماء الاجتماع الامريكيين البارزين، عمل في التدريس بجامعة هارفارد منذ عام 1927 حتى عام 1973، وضع بارسونز نظرية السلوك كنظرية عامة لدراسة المجتمع التي حاولت إنشاء توازن بين :التقاليد النفعية–الوضعية والتقاليد التفسيرية–المثالية،و نظرية التطور الاجتماعي كما أنشأ المنهج التطوعي ، توفي في 08 ماي 1979 بالمانيا

[3] – عبد الفتاح تركي موسى: **التنشئة الاجتماعية** ( منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص21

* **إميل دوركايم**:من مواليد 15 أفريل 1858 بفرنسا من عائلة ذات أصول يهودية هو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، وهو يعتبر أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، بمنهجيته القائمة على النظرية والتجريب، من أبرز ما ألفه دوركايم كتاب تقسيم العمل الاجتماعي سنة 1893 و قواعد المنهج السوسيولوجي سنة 1895، و كذا كتاب الانتحار، و قد اولى عناية كبيرة للمشاكل التربوية في المجتمع، و توفي في 15 نوفمبر 1917 بباريس بفرنسا.

[1] - علي ليلة: **الطفل والمجتمع**، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006، ص193.

[2] –محمد عاطف عيث: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979، ص449.

إن التنشئة الإجتماعية هي عملية تغير تصاحب الفرد خلال مراحل حياته، وهي الأسلوب الذي يتبناه مجتمع ما في بناء الإنسان على صورة الثقافة القائمة، و من أسلوب التنشئة الإجتماعية وأنماطها المختلفة تبرز واحدة من أهم القضايا الأساسية للوجود الإنساني والتي تتعلق ببناء جوهر الإنسان و تحديد شخصيته.

" فالشخصية تشكيل ثقافي تتحدد طبيعته بطبيعة الحاضن الثقافي الذي نشأ في رعايته، وهذا يعني أن طبيعة الشخصية الإنسانية مرهونة إلى حد كبير بطبيعة ومستوى تطور أسلوب التنشئة الإجتماعية التي تشكل القالب الثقافي الذي يهب الإنسان خصائص إنسانيته ، ويترتب على ذلك أيضا أن طبيعة ومستوى تطور الحاضن الثقافي مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور الثقافة التي تشكل الإطار العام للتنشئة الإجتماعية"[4] التي باعتبارها حاضنة لجميع الثقافات فهي بذلك حاضنة للثقافة السياسية و هي بذلك مصدر هام لبناء و صقل التنشئة السياسية عند الفرد، و هي الكل الشامل لمختلف أنواع التنشئة بما فيها التنشئة السياسية التي ما هي إلا عملية من عمليات التنشئة الإجتماعية و التي ترى بدورها أن التنشئة السياسية هي جزء منها، هي التي تشكل و ترسم ميولات الفرد نحو السياسية من خلال تنمية الخصائص الشخصية عند الفرد للميل و الرغبة في المشاركة السياسية.

**ب- ماهية التنشئة السياسية:**

فيما يتعلق بالتنشئة السياسية ظهر مصطلح التنشئة السياسية سنة 1959، في الكتاب الذي ألفه **هربرت هايمن*** تحت عنوان:التنشئة السياسية،أين عرفها بأنها: "اكتساب المواطن الإتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الإجتماعية"[1].

و قد عرفها علماء النفس الإجتماعي بأنها: "تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها أنماطا معينة من الخبرات والسلوكات الإجتماعية والسياسية الملائمة (معرفة، قيم، مهارات اجتماعية) أثناء تفاعله مع الآخرين، بهدف جعل الشخصية المعيارية التي يرتضيها المجتمع "[2]

---

[3] – جابر عبد الحميد، علاء الدين كفافي:**معجم علم النفس والطب النفسي**، دار النهضة، القاهرة، ج7، 1995، ص360.

[4] – هالة ابراهيم الجرواني/انشراح ابراهيم المشرفي، **التنشئة الاجتماعية ومشكلات الطفولة**، السعودية، جامعة ام القرى،2014، ص09.

* **هربرت هايمن**:من مواليد 03 مارس 1918بنيويورك بالولايات المتحدة الامريكية،عمل ماستاذ محاضر في كولومبيا، و قد كان باحثا في العلوم الاجتماعية بشقيها علم النفس و علم الاجتماع و يعتبر أول من استعمل مصطلح التنشئة السياسية سنة 1959 توفي في 18 ديسمبر 1985 بالصين.

[1] – كمال المنوفي،**التنشئة السياسية في الفقة السياسي المعاصر**،مصر المعاصرة السنة56، العدد 355، 1974، ص176.

[2] – محمود السيد أبو النيل، **علم النفس السياسي: عربيا وعالمياً** ، دار النهضة، لبنان،2008، ص52 .

و قد عرفها "**ريتشارد داوسن** على أنها:العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية ومعارفه و مشاعره و تقييماته البيئية و محيطه السياسي ... فهي عملية تطورية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسيا"[3].

إن التنشئة السياسية هي عملية تعلُّم القيم والإتجاهات السياسية، والقيم والأنماط الإجتماعية ذات المغزى السياسي، من خلال الأسرة والمدرسة والتفاعل مع الحكومة والمواقف السياسية المختلفة، و قد عرفها **جرينستين** بأنها:"التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"[4]، فالتنشئة السياسية عبارة عن عملية تلقين عبر طريقين أحدها رسمي والآخر غير رسمي و قد تكون العملية مخطط لها كا قد تكون غير مخطط لها و هي تكون في جميع مراحل حياة الفرد، فالتنشئة السياسية هي "العملية التي يتم من خلالها تلقين المرء مجموعة من القيم و المعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع ...كما هي عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته"[1].

فمن خلال التعاريف الإصطلاحية السابقة الذكر يمكننا ملاحضة أن التنشئة السياسية أخذت من خلالها إتجاهين:

**الإتجاه الأول**:يعتبر أن التنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها تلقين الأفراد مجموعة القيم والمعايير والإتجاهات والتقاليد المتعلقة بالنظام السياسي، وبالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولذا فهي تلعب وظيفة المحافظة على النظام السياسي من خلال إكساب الفرد القيم والمعتقدات السائدة في مجتمعه.

فالتنشئة السياسية في هذا الإتجاه تتمثل في تلك العملية التي يتعلم من خلالها الفرد المعايير الإجتماعية بواسطة مختلف مؤسسات المجتمع و التي تساعدهم على أن يتعايشوا مع هذا المجتمع، و بالتالي فالتنشئة السياسية هي عملية نقل الموروث السياسي والإجتماعي والثقافي المتطور من جيل إلى آخر.

---

[3] – مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص12.

[4] – سليم ناصر بركات،**علم الاجتماع السياسي**،جامعة دمشق،سوري ،1991، ص .

[1] – مولود زايد الطيبّ، ص13.

**الإتجاه الثاني**: هو الإتجاه الذي ينظر إلى التنشئة الإجتماعية على أنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها وبصورة تدريجية ومتواصلة هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، فهي امتداد للتنشئة الإجتماعية والطفل يكتسب سلوكه السياسي من مختلف المؤسسات الإجتماعية والسياسية وخاصة منها المؤسسات التقليدية ، فالتنشئة السياسية هنا هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها هويته.

## ثانيا: مراحل التنشئة السياسية:

تمثل التنشئة السياسية العملية التي من خلالها يكتسب المواطنون آرائهم التي تتراكم و تعمل بأساليب وطرق مختلفة يكون لها نتائجها على الحياة السياسية للمواطن، فهي عملية مستمرة هدفها غرس قيم و مبادئ وأفكار و أنماط من السلوك السياسي و الإجتماعي و الثقافي التي ينتج عنها مواطن ذو ثقافة سياسية،فهي عملية مستمرة تدوم و تبقى مع الفرد طوال مراحل حياته و التي نختصرها في:

**مرحلة الطفولة**:تكون التنشئة السياسية في هذه المرحلة أكثر فاعلية لأن الطفل في هذه المرحلة ليست لديه خبرة في الحياة و كل ما يكتسبه من المجتمع من شأنه أن يؤثر على سلوكاته بصفة عامة و على سلوكاته السياسية بصورة خاصة، فالطفل و منذ طفولته الأولى و حتى قبل الروضة يبدأ في التعرف على بعض رموز السيادة الوطنية – فيتعرف على العلم الوطني و على النشيد الوطني، كما يتعرف أيضا إلى بعض رموز السلطة السياسية كرجال الأمن في صورة الشرطي و الدركي ، و خلال سنوات الدراسة تبدأ هذه المفاهيم تترسخ في ذهنه و يبدأ يفرق بين مختلف هؤلاء الأفراد و وظائفه و يبدأ بالتعرف على مختلف المؤسسات الوطنية وأدوارها و مختلف الشخصيات السياسية في الوطن و وظائفهم،كما تجدهم يقدرون الرئيس ويحترمونه ويميزونه عن غيره، و هم مدركون لمختلف المشاكل التي يتخبط فيها مجتمعهم بصفة عامة وبلديتهم بصفة خاصة، و يطمحون إلى وضع حد لها و في هذا الإطار قال **جون بودان**:"إن الأطفال الذين لا يتعلمون من آبائهم خشية الله، يصعب عليهم يصعب عليهم أن يطيعو السلطة الحاكمة فيما بعد"[1] .

**مرحلة المراهقة**:في هذه المرحلة ينتقل الفرد من دائرة الأنا الضيقة إلى دائرة الأنا الإجتماعية و ينشأ عنده الإحساس بأهمية الحياة الإجتماعية و مشاركة الجماعة لحل مختلف المشاكل لا سيما السياسية، ومع نشوء هذا الإحساس يبدأ إدراك الفرد لقدراته على إدراك أسباب و نتائج المشاكل و بالتالي قدرته على تبرير اختياره السياسي، و كيف أن أحاسيسه و مشاعره تصاغ ضمن إطار فكري، و رغم أنها غير منظمة و غير

[1] – عبد الباري محمد داود، **التنشئة السياسية للطفل**، الإسكندرية، مركز البيطاش،2005،ص34.

مبنية بل متفرقة و لا ترتقي إلى درجة المبادئ العامة فهي موجودة و بحاجة إلى الصقل و التدعيم فهي دليل على زيادة إهتمامات الفرد بالحياة الساسية و خصوصا بالحقوق السياسية و هي أحد خطوات و جزئيات التنشئة السياسية عند المراهق.

**مرحلة الشباب:**هي المرحلة التي يبرز من خلالها استقلال الفرد عن المؤسسات المرجعية الأولى و يبدأ بالإنخراط في مؤسسات أخرى كالجمعيات و النوادي و الأحزاب، مما يجعل موقف الفرد من النظم السياسية يتحدد في هذه المرحلة ، فزيادة أدوار الفرد داخل المجتمع سواء كانت إجتماعية أو سياسية ترسخ في ذهنيته مختلف القيم الإجتماعية و السياسية التي تكسب الفرد مجموعة من القدرات في مختلف المجالات و التي يوظفها الفرد من أجل إصدار أحكام تكون أكثر منطقية و أكثر تجريد و أكثر واقعية و مواكبة لتغيرات العصر، و هذه المرحلة غالبا ما تتسم إما بالخوف و التردد من خوض غمار الحياة السياسية و إما الإندفاع وحب المغامرة دون أي تردد.

**مرحلة النضج**: غالبا ما تعرف هذه المرحلة بأنها مرحلة الثبات و الإستقرار في المواقف السياسية للفرد والتي تنعكس بصورة واضحة على سلوك الفرد و تجعله يميل بدرجة كبيرة إلى السلوك السياسي، فيصبح الفرد خلالها أكثر استعدادا و قابلية و مطالبة بتولي المناصب و المهام السياسية.

## ثالثا: مستويات التنشئة السياسية:

إن التنشئة السياسية هى تلك العملية الإجتماعية السيكولوجية المستمرة التي تربط الفرد بجماعته و مجتمعه وتجعله هذه العلاقة يكتسب الثقافة السياسية وفق مختلف أنماط السلوك السياسي من إدراكات و مواقف يتعلمها الفرد بفضل مؤسسات المجتمع الذي يعيش فيه، و بهذا يبرز أن التنشئة السياسية تقوم وفق مستويات ثلاثة و هي:

**المستوى المعرفي**: إن"المعرفة عبارة عن معلومات موجهة ومختبرة تخدم موضوعا معينا، تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها، بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات و خصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين"[1]، و هي أيضا " كل العمليات العقلية عند الفرد من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص بالإضافة إلى جميع الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لاكتشاف

[1] – إيمان فاضل السامرائي و هيثم علي الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان–الأردن– 2004 ،ص24

سلسلة السلوك الممكن"[1]، و بالتالي فالمستوى المعرفي يتضمن جميع المعارف بما تتضمنه من معلومات موجهة و مختبرة ، و ما تتضمنه من عمليات عقلية و إدراك وتعلم وتفكير وحكم بالإضافة إلى جميع الوسائل التي يكتسبها الفرد والمتعلقة بالمجال السياسي.

**المستوى التقييمي**: تتمثل عملية التقييم في قياس مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة في مجال ما وهي تمثل المرحلة ما قبل الأخيرة من مراحل وضع الإستراتيجية لأي خطة عمل بصورة تضمن قياس الأداء الذي يتيح فرصة المقارنة الحقيقية بين الأداء المخطط له مسبقاً والأداء الفعلي، وتحديد الإنحرافات والأخطاء. ومن هنا فالقيمي للتنشئة السياسية هو العملية التي يستمد من خلالها الفرد أحكامه و أرائه حول النظام السياسي أو بعبارة أخرى هي أيضا "العملية التى تتمثل في إصدار الفرد أحكامه و وأراءه حول النظام السياسي القائم"[3].

**المستوى الوجداني**:الوجدان يعرف بالمزاج أو الشعور، وهو يطلق على كل إحساس أولي و هو يشمل مجموع العواطف والإنفعالات التي تلعب دورا هاما في حياة الفردو الجماعة يؤثر الوجدان تأثيرا كبيراً في الفكر وفي السلوك، ويتأثر بهما كذلك بالاضافة إلى الشخصية الإنسانية و بذلك فالوجدان هو تعبير عن الإنفعالات الصادرة عن الفرد ، أما المستوى الوجداني فيما يتعلق بالتنشئة السياسية فالمقصود به " الطريقة التى يكون ويطور الفرد عن طريقها مشاعر التأييد، والرفض للقائد السياسى أو الحكومة أو النظام السياسى، أو الشرطة"[1].

## رابعا: مؤسسات التنشئة السياسية:

**1- الأسرة**: حثّ الإسلام على إنشاء الأسرة لتكون امتدادًا للحياة وراحة للرّجل والمرأة على حدّ سواء، وبيّن أنّ طرفي هذه المؤسّسة خُلقا من نفس واحدة، فهما متلازمان ومتقاربان، يشتركان في أصل الخِلقة والتّكوين، يقول الله تعالى في هذا المعنى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾، {النساء:1}، وفي القرآن الكريم تستخدم كلمة (الأهل)،

[1] – مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات ، **دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام** ، دار الكتاب الحديث، عمان،الأردن، 2002،ص184.

[3] – نادية سالم، **التنشئة السياسية للطفل العربي**،مجلة المستقبل العربي،ماي 1983، ص55

[1]- Levine, H,1990; Political issues debated, An introduction to politics, NJ, prentice Hall, Englewood,p134.

فالأسرة في الإسلام ليست قيدًا أو عبئًا وإنّما هي حتمية نفسية وراحة وسكينة وطمأنينة، ولم يُهمِل الإسلام إدارة هذه المؤسّسة وبيان من يرأسها ومن أولى النّاس بتحمّل مسؤوليتها[2].

فالأسرة هي الوحدة الإجتماعية الأضيق نطاقًا والأصغر حجمًا من العائلة و التي تتميز بخصائص سوسيولوجية جعلتها تأخد العديد من الصور فمنها: الأسرة الممتدة او المركبة و التي تتركّب من أسريّتين على الأقل(تصبح تعى بالعائلة)، و نجد الأسرة الأبوية أين الأب وأحيانًا الأخ الأكبر، يعتبر رئيسًا ومركز قوّة انطلاقًا مما تخوّلها له الأعرف والعادات، و نجد الأسرة الهرمية القائمة على أساس السّن والجنس.

– و يمكن أنّ نصف الأسر الجزائرية بأنّها طبقية، فيحتلّ الأب رأس الهرم أحيانا لوحده و أحيانا مناصفة مع الأم ويكون تقسيم العمل والنّفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر فتقوم الحياة بالإشتراك "في معيشة واحدة مع الزّوج والزّوجة والأطفال"[3]

تتميز الأسرة الجزائرية بمحافظتها على القيم والتّقاليد وتوارثها عبر الأجيال خاصة لما كانت تتميّز باتّساعها حيث "تراوح عدد أفرادها ما بين (20 إلى 60) فردا شخصًا يعيشون تحت سقف واحد"[1] كما تتميز بكونها حجر الزّاوية في البناء الإجتماعي غير الرّسمي لضبط سلوك الأفراد وتسعى للمحافظة على التّقاليد،فالأسرة هي بمثابة الجامعة بين الأفكار الدّاعية إلى العصرنة والأفكار المحافظة على النّسيج الثّقافي التّقليدي، حيث أصبح الفرد يشغل أدوارًا اجتماعية مختلفة وله مجموعة واجبات وحقوق تحدّدها قوانين المجتمع المدني وللفرد حقّ التنوع في الأدوار، يعني ذلك أنّ الفرد من خلال الأسرة تعلم كيف يكون هو المسؤول عن اتّجاهاته وله الحرّية في رسم طريقة حياته، إضافة إلى جانب التّربية والتّوجيه الذان يلعبان دورا أساسيا في إعداد الفرد ليسلك مسارا سياسيا واعدا بفعل تطوّر الحياة الإجتماعية و السياسية في محيط الأسرة،وما يميّز الأسرة –أيضًا–أنّها حسنت من المرأة و بفضل مواصلتها للتّعليم وشغلها لمنصب عمل، ومساهمتها في الدّخل الأسري... تحسنت مكانتها لكن هذا لا ينفي أنّها لا تزال نظريًا تابعة للرّجل، عليها طاعته واحترامه وله عليها السّلطة والسّيادة، وعلاقة الرّجل بالمرأة في المجتمع الجزائري متأثّرة إلى حدٍّ كبير بالتّربية الدّينية.

---

[2] محمّد عبّاس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص471.

[3] زيدان عبد الباقي، **الأسرة والطّفولة**، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، 1980، ص98.

[1] بلقاسم الحاج، **المرأة ومظاهر التّغيّر الأبوي داخل الأسرة الجزائرية**، دار أسامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2013، ص67.

على ضوء ما سبق ذكره فالأسرة هي الوحدة الإجتماعية الأولى و المصدر الرئيس الوحيد لسنوات عديدة للتنشئة السياسية وفقا لما تزرعه و تتناقله عبر الأجيال من قيم و عادات و اتجاهات سياسية.

**2- المدرسة:** تعتبر المدرسة إحدى المؤسسات التعليمية العمومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية التي تخضع لسلطة وزارة التربية الوطنية، و هي تؤدي مهامها حسب طبيعتها و هي تعرف أيضا بأنها امتداد طبيعي للأسرة من حيث المهام و الأدوار التي تقوم بها من تربية و تعليم و تكوين.

فالمؤسسات التعليمية و بداية بالمدرسة التي تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج محيطه الأسري باعتبار أنها تواصل العملية التربوية و التعليمية و التلقينية للطفل من خلال ما يتلقاه الطفل منها من قيم واتجاهات سياسية.

فالمدرسة هي بناء اجتماعي و ثقافي لها فلسفتها و أهدافها و قوانينها في هذه الحياة و التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تبادل الأدوار و الوظائف بحيث تصبح تتماشى و تتفق مع المجتمع ككل ، إضافة إلى تمسكها الكبير و التزامها بتراث المجتمع و قيمه و عملها على نشرها بين أفراد الناشئة طيلة مدة مكوثهم بمختلف هذه المؤسسات و التي تؤثر فيهم بصورة كبيرة باعتبارها مدة زمنية طويلة.

تحتفظ المؤسسات التعليمية بدور كبير و هام في عملية التنشئة السياسية كونها عملية منظمة تتم عن طريق مقررات دراسية توضع خصيصاً لهذا الغرض ويقوم بتدريسها معلمون مؤهلون بطريقة منتظمة إذ يتلقاها المتمدرسون طوال فترة دراستهم و تبقى راسخة في الذهن حتى بعد مرحلة الدراسة.

فالمدرسة تعمل على تعريف الفرد الناشئ بالعالم السياسي و بالتنظيمات و المؤسسات السياسية و تنقل إليه القيم و المثل السياسية السائدة في المجتمع،و يمكن للمدرسة أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي و أيضا إزالة أسباب الفرقة التي تأتي نتيجة للإختلافات العرقية أو الطائفية القائمة في المجتمع"[1].

**3- المجتمع المدني:**

* **تعريف المجتمع المدني:**"يستعمل لفظ " Civil " في اللاتينية Civis للتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقض كل ما هو عسكري ، رسمي ، ديني وكذلك يعبر عن ضد متوحش أوهمجي

[1] – سعيد التل، **دور التربية السياسية في التربية الوطنية**، الوراق للنشر و التوزيع،2012 ، عمان، ص 76.

، وعليه فان التعبير المدني " Civilis " يدل على كل ماهو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية"[1].

واعتبره محمد عادب الجابري بأنه"-أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها..."[2].

وبشكل آخر فالمجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[3]، و هو يتضمن كل من الجمعيات، والنقابات و الأحزاب .....

فالمجتمع المدني يحتل موقعا وسطيا بين الأسرة والدولة و "الديمقراطية إذا زرعت في تربة أي بلد بلا " مجتمع مدني" فلن تعيش، وإذا عاشت فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الإجتماعي-السياسي لهذا البلد"[4]

فالمجتمع المدني باعتباره مجموعة من المؤسسات الإجتماعية والثقافية و السياسية و المهنية التي ينظم إليها الأفراد طواعية فهي تعمل على توسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة مناحي الحياة لا سيما منها الحياة السياسية و الفرد بفضل انضمامه إلى مثل هذه المؤسسات فإنه يكتسب منها المعلومات و المعارف و القيم التي تساهم في تنشئته سياسيا.

ويعرف المجتمع المدني كذلك بأنه "عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم، وهذا العالم يختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية دينية أو للعملاء وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام

---

[1] – بليوز الطاهر،**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2011،ص022

[2] – محمد، عابد الجابري،: **المجتمع المدني** : تساؤلات وآفاق ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998 ، ص45

[3] – عبد الحميد، الأنصاري، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172 ، أكتوبر 2001 ، ص101

[4] – نفس المرجع ، ص98.

السياسي"[1]،ويوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي.

- **المجتمع السياسي**:هو" مجتمع الدولة والحكومة والسلطة أي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم ، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الإجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبلية الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية"[2].

- **المجتمع الأهلي** : هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الإنتماء العرقي أو الديني أو الطائفي، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر.

* **وظائف المجتمع المدني**: يعتبر هيجل أول من تحدث بصراحة عن وجود فصل بين ماهو سياسي و ماهو مدني ، ففي كتابه " فلسفة الحق 1281 " ميز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي، أما كا رل ماكس فيرى أن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة ، نافيا بذلك مثالية هيجل، وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج ،لذا فإن المجتمع المدني يظطلع بوظائف عديدة أهمها: تحقيق المشاركة السياسية، مراقبة الحراك السياسي و الإجتماعي والمساهمة فيه بشكل فاعل، كما يسعى إلى إصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات ، كما يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الإجتماعية و السياسية والتي تعكس قدرته على الإسهام فهي عملية بناء المجتمع من خلال الغرس فيه مجموعة من القيم و المبادئ، بالإضافة إلى الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات معينة وتقدم الخدمات الخيرية الإجتماعية بهدف مساعدة المحرومين.

* **مؤسسات المجتمع المدني:**

**– الجمعيات**: مفردها جمعية و هي"لغة مشتقة من الفعل : جمع، يجمع، جمعا، ومنه جمعا المتفرق :ضم بعضه إلى بعض .جمع القلوب : أي ألفها فهو جامع .و الجمعية هي طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها وتنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها"[1]

---

[1] - سلاف سالمي،**دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية الجزائر** دراسة حالة "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرغير منشورة )في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضربسكرة ،2012، ص2.

[2] - يعقوب يوسف الرفاعي ،**المجتمع المدني** : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي"، الموقع:
. www.alsabah.com / paper .php ? source = akbar&intf = page dsid = 73686 -19 k

[1] - علي، بن هادية وآخرون : **القاموس الجديد للطلاب** .مادة "جمعية"، ط7 ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991 ، ص258.

إن عملية فرز المعاني، والمصطلحات السوسيولوجية المعبرة عن مفهوم الجمعيات، تتطلب من الباحث التعمق في فهم هذه المصطلحات، و اكتشاف الدلالات المعبرة عنها، وهذا نظرا لتعدد استخداماتها نذكر منها : الرابطة الطوعية، المنظمات الأهلية، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية...الخ، غير أن اللفظ الأكثر استخداما هو "الجمعيات".

و في هذا السياق تعرف الجمعيات سوسيولوجيا بأنها: "وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة"[2] ،فهي وحدة اجتماعية تختلف عن الوحدات الإقتصادية والسياسية والمهنية من حيث الإستقلالية، والإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد الذين ينضمون إليها اختياريا.وقد أضفى عليها المشرع الجزائري طابعا قانونيا من خلال اعتبارها تنظيما يضم مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد و الأركان و التي من ضمنها تحديد الهدف أو النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه، و هي تلعب دورا هاما في التنشئة السياسية فهي تحفز أفرادها و تغرس في نفسياتهم الشعور بالقوة و الرغبة في تبني القيم التي تحفز لديه الشعور بالوطنية ،كما تلعب الجمعيات دورا من خلال عمليات الممارسات السياسية خاصة خلال المراحل الإنتخابية .

– **الأحزاب* السياسية:** يعرف الحزب السياسي بأنه"مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه"[1]، و يرى ماكس فيبر، مصطلح الحزب "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الإنتماء الحر و بهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء"[2] ، فالأحزاب السياسية تمثل تنظيما سياسيا يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية بفضل مشاركتها بمرشحين في الإنتخابات و هي تمارس تمارس الديمقراطية في داخلها من خلال الإنتخابات المتعلقة بأعضائها في أمانات الحزب المختلفة و انتخاب رئيس الحزب...والجزائر بدورها و بعد هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على الحياة السياسية منذ الإستقلال عرفت منذ 1989 عهدا جديدا في الحياة السياسية تمثل في التعددية الحزبية.

---

[2] – دينكل، ميتشل ، **معجم علم الاجتماع**.:مادة "منظمة"ترجمة إحسان أحمد حسن، ط2 ، بيروت، دار الطليعة، 1986 ، ص25

* **الحزب لغة**:حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور في جزئه الاول ، ص 309: هو جماعة و الجمع أحزاب،و حزب الرجل أصحابه، و الحزب الورد، و الحزب النصيب، و الحزب النوبة في ورود الماء، و الحزب الصنف من الناس و الحزب الطائفة

[1] – صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، **المدخل إلى العلوم السياسية**،الخرطوم، مطبعةجي تاون،ط2،2003، ص378.

[2] – الكيلاني و آخرون، **موسوعة العلوم السياسية**،الكويت، مطبعة الوطن،1994، ص532.

إن الأحزاب السياسية باعتبارها إحدى التنظيمات الأساسية التى تلعب دورا هاما فى التنشئة السياسية بداية بأعضائها (المنخرطين) فالمحبين و المؤيدن إلى كافة أفراد المجتمع و ذلك من خلال تقديم كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلد ، مما يسمح لهم عن طريق منتخبيهم المشاركة فى دعم مخططات الحكومة أو مراقبة عملها.

و لأن مصادر التنشئة السياسية تختلف من حيث درجة التأثير على الفرد و من حيث طريقة التأثير فإضافة إلى المؤسسات التي ذكرت سابق يجب أن لا نهمل الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات الأخرى، على رئسها وسائل الإعلام التي أصبحت في عصرنا هذا تحضى بدرجة عالية من الفعالية إذ أنها جعلت التواصل بين مختلف المجتمعات أكثر يسرا و أكثر سرعة مما جعلها تصبح أكثر وسائل التنشئة السياسية خطورة باعتبارها توجه النظرة السياسية بما يحافظ و يحفظ الفرد و المجتمع ، هذا و يجب أن نشير أيضا إلى الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الدينية و التي دائما تدعو إلى إلى ترسيخ القيم و الإتجاهات السياسية التي يتبناها النظام القائم بشكل يحافظ على استمرارية و استقرار النظام القائم في الوطن.

إن التنشئة السياسية تمثل العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية و خبرات السياسية بأسلوب مخطط له أو غير مخطط له حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية.

إن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسياً و يكتسب معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم الارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به لأنها تعبر عن جزء توجهات الفرد السياسية كما أنها عملية من عمليات التنشئة الإجتماعية ، التي تقوم وفقا لآليات و مستويات تساعد على ترجمة القيم والمبادئ إلى سلوكات يومية تساعد على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه كما تساعد على استمرارية النظام السياسي .

## خلاصة الفصل الثالث:

**01-** لقد مرّ المجتمع الجزائري منذ تواجده بأحداث وتغيرات وتحولات مسّت جميع جوانب الحياة فيه من جوانب اجتماعية ،سياسية، اقتصادية، تعليمية، ثقافيةو سياسية ...بالإضافة إلى الموروث التاريخي المتميز بخصوصية المنطقة وشعوبها مما دفع بالجزائر إلى العمل على توضيح معالم المنظومة الإجتماعية والثقافية والسياسية الجزائرية بمظهر يتماشى وطبيعة الحداثة التي فرضتها وتيرة التحولات العالمية.

**02-** يرى كثير من علماء علم الإجتماع العائلي بأنّ التغيّر الذي يتعرّض له المجتمع الجزائري عبر تاريخه له الأثر الواضح على بنية جميع مؤسساته ووظائفها ويتمثّل هذا التغيّر في تعرّضها إلى تحوّلات من حيث البناء والوظيفة والدور و السلطة و الذي تغير معه وضع و مكانة المرأة في المجتمع.

**03-** يعود استخدام مصطلح التمكين إلى عقد الستينات و قد حقق إنجازات مهمة في قضايا التنمية وحقوق الإنسان و كذا النهوض بالمرأة في مختلف المجالات الإجتماعية و الإقتصادية و التعليمية و أيضا السياسية.

**04-** قبل التمكين لأي فرد من الأفراد في أي مجال من المجالات يجب التركيز على أهمية المعارف و المعلومات و المهارات الفردية بالاضافة إلى عملية الإتصال وربط العلاقات و كذا الحوافز المادية و المعنوية التي تثري معرف الفرد و تزرع الثقة بينه وبين أفراد الجماعة التي يحيا فيها.

**05-** تعتمد عملية التمكين على قدرة الفرد على التأثير في الآخرين من خلال تمكين العوامل الإدراكية له والإعتماد على القوة و كيفية بنائها وتطويرها وزيادتها من خلال التعاون و العمل الجماعي و لن يكون هذا إلا من خلال التعليم والقيادة الناجحة والمراقبة الفاعلة والدعم بالاضافة إلى التشجيع المستمر.

**06-** يمثل تمكين المرأة حق من حقوقها في الإختيار واتخاذ القرارات في حياتها و التأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي و قد أكدت عليه مختلف المعاهدات و الإتفاقيات الدولية و حتى الجزائرية بشكل يساهم في زيادة الوعي لدى المرأة و تعزيزه لتصبح قادرة على الإنتاج في الحياة و مواجهة مشكلاتها .

**07–** يمثل التمكين السياسي للمرأة تعزيز لقدراتها في المشاركة السياسية و ذلك بفضل مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والمدنية والمهنية في المواقع التي تكون فيها قادرة على إحداث التغيير إما في واقعها أو في واقع الآخرين أو في كليهما.

**08–** حصلت المرأة الجزائرية على فرصتها في مجال التعليم و الصحة و العمل مما سمح لها بتبوء مكانات راقية في مختلف مؤسسات الدولة و على جميع الأصعدة مثلما نصت عليه الدساتير الجزائرية التي عملت على إرساء الحقوق السياسية للمرأة .

**09–** يمثل نظام الكوتا من أفضل الأساليب التي تبنتها الجزائر من أجل تمكين المرأة سياسيا و جعلها حضورها في المجالس المنتخبة حاجة و مطلبا لا بد منه و هي تركز على التفاعل المتبادل و المستمر بين المحددات الشخصية والمحددات البيئية ، فالبيئة تؤثر في سلوك الفرد الذي بدوره يحدد جزئياً بيئته لأن الناس لا يستجيبون ببساطة للمثيرات.

**10–** وعي المرأة بأهمية تمكينها السياسي يكسبها سلوكا مميزا و يكسبها أسلوب الإحتفاظ به والتعبير عنه، فالخبرات اليومية لها آثارها المخزنة الذاكرة والتي يمكن للمرأة أن تتوصل إليها من خلال العمليات المعرفية.

**11–** تمثل التنشئة السياسية العملية التي من خلالها يكتسب المواطنون آرائهم التي تتراكم و تعمل بأساليب و طرق مختلفة يكون لها نتائجها على الحياة السياسية للمواطن، فهي عملية مستمرة هدفها غرس قيم و مبادئ وأفكار و أنماط من السلوك السياسي و الإجتماعي و الثقافي التي ينتج عنها مواطن ذو ثقافة سياسية،فهي عملية مستمرة تدوم و تبقى مع الفرد طوال مراحل حياته.

12- تمثل الأسرة باعتبارها امتداد للحياة و المدرسة باعتبارها امتداد طبيعي للأسرة و المجتمع المدني باعتباره يحتل موقعا وسطا بين الأسرة و الدولة، والمجتمع السياسي باعتباره نظام الدولة السياسي والجمعيات باعتبارها وحدة اجتماعية مستقلة و الأحزاب السياسية باعتبارها تنظيما سياسيا يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية ، كلها هي مصادر للتنشئة السياسية تختلف من حيث درجة التأثير على الفرد و من حيث طريقة التأثير .

# الفصل الرابع:مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة

**المبحث الأول:** القرار و القرار السياسي

**أولا:** ماهية القرار

**ثانيا:** القرار السياسي

**المبحث الثاني:** صنع القرار

**أولا:** الفرق بين صنع القرار و اتخاذ القرار

**ثانيا:** المرأة و صنع القرار

**ثالثا:** الإقتراب النظري لعملية صنع القرار

**المبحث الثالث:** المجالس المحلية المنتخبة

**أولا:** ماهية المجالس المحلية

**ثانيا:** المجالس المحلية و صنع القرار

**المبحث الرابع:** واقع مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة من خلال التمكين السياسي

**أولا:** مفهوم التمكين من مسارات صنع القرار

**ثانيا:**الإقترب النظري للتمكين السياسي في مسارات صنع القرار

## خلاصة الفصل الرابع

لقد بات مصطلح القرار من المصطلحات التي تستخدم في جميع الميادين و التي لفتت انتباه مختلف العلوم سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية،و بالتالي فما هوى إلا انعكاس للطبيعة السيكولوجية للفرد وللأجواء السوسيولوجية المحيطة بصانع القرار و التي تنعكس من خلال تأثيرها فيه على قراراته، القرارات التي تتواجد في مختلف ميادين حياتنا و في مختلف مؤسسات مجتمعنا من القرارات الشخصية إلى القرارات الفردية فالقرارات العامة و من أصغر خلية في المجتمع و هي الأسرة إلى أكبر الهيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية، و بالتالي فإن مختلف هذه القرارات لها انعكاساتها و ذلك على السياسيات الداخلية والخارجية للمجتمع بمختلف أحجامه.

## المبحث الأول: القرار و القرار السياسي

### أولا:ماهية القرار:

إن القرار هو حقيقة و أسلوب نتعامل به في حياتنا اليومية منذ ان نبدأ ندرك معاني الأشياء ،ونرتقي في المفهوم إلى صنع القرار و اتخاذ القرار كلما حضينا بمسؤولية في أي مجال من مجالات الحياة ، لذا فصنع القرار عملية جوهرية تقع على عاتق المسؤولين في كل المستويات و هي تمثل صلب العملية ،و يتوقف على مدى نجاحها نجاح المؤسسة و يرقى بها إلى بلوغ الأهداف المنشودة، فصناعة القرار ليست وظيفة في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يتعامل بها المسؤول و يسنعملها للقيام بدوره في المؤسسة.

**1- معنى القرار:**تعني كلمة القرار: فصلا أو حكما في مسألة أو خلافا، أي أنه تصرف شعوري يصدر من الفرد أو المجموعة، و المقصود بالتصرف الشعوري هو ذلك التصرف الصادر من الأفراد بعد تفكير و تأمل"[1]

رغم الإهتمام الكبير من قبل الباحثين في العلوم الإدارية و القانونية و العلو م الإجتماعية و السياسية بهذا المصطلح إلا أنه لم يو جد له تعريف شامل جامع فأغلب التعاريف ناقصة لا يمكن الإستناد إليها أو الإعتماد عليها بصفة كلية، لذا سنحاول فيما يلي إعطاء نظرة عن ماهية القرار رغم أنها عملية ليست سهلة خصوصاً إذا علمنا أن القرارات لا تخضع إلى أطر خاصة أو قواعد محددة.

.**القرَار لغة:**من"قر بمعنى المستقر أو ما قرّ عَليه الرّأي، و قر في الشئ بمعنى حَصَل فيه السّكن والسُّكون،وصار إلى قراره وإنتهى وثبُت"[1]، فهو ما انتهى إليه الشئ و استقر عليه.

[1] – بلال خلف السكارنة، **المهارات الإدارية في تطوير الذات** ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن 2009 ،ص:356.

أما **اصطلاحا:** لقد اتفق الكثير من الباحثين من مختلف المجالات و الميادين على القول بأن القرار هو اختيار إجراء معين لمواجهة مشكلة ما،لكن هذا القرار غالبا ما كان يتم في ظروف اعتيادية و أجواء طبيعية،إضافة إلى أنه غالبا ما يكون موجوداً في حالة إحجام الجهة المختصة عن إصداره، فالقرار هو "الإختيارٌ القائم لأسس موضوعية لبديل واحد من بديلين أو أكثر ، و يكون القرار هو البث أو التحديد لما يجب أن يتم وذلك لإنهاء وضع معين بصورة نهائية للحصول على نتيجة ملموسة بحل مشكلة موضوع القرار"[2]، فالقرار هو الإختيار بين مجموعة من البَدائل المطروحة لحل مشكلة أو أزمة، أو تيسير عمل معين،و هو أيضا "عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل هدف معين و بنظرة مماثلة"[3]

ويعرف بأنه"الناتج النهائي لحصيلة مجهود متكامل من الآراء و الأفكار و الإتصالات و الجدل و الدراسات التي تمت في مجالات مختلفة"[4].

فالقرار يجب أن يخضع للدراسة كما يجب أن يكون نتيجة جدل و نقاش و تشاور و تداخلات بين مختلف الأطراف المشاركين فيه، كما يجب أن يحضى القرار بالموافقة أو على الأقل بالرضا من الأفراد الفاعلين فيه.

**2- أنواع القرار**:إن عملية تصنيف القرارات تخضع لاعتبارات و عوامل متعددة نابعة من طبيعة القرار بذاته و تعدد جوانبه، تبعا لهذا فقد تم تصنيف القرارات حسب أهميتها و حسب امكانية برمجتها و حسب صناعتها و حسب اتخاذها وفق مايلي:

- **حسب أهميتها**:تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:استراتيجية، تنظيمية و تنفيذية

**القرارات الإستراتيجية**:و هي القرارات المتعلقة بكيان التنظيم و مستقبله و البيئة المحيطه به و هي تتميز بالثبات النسبي الطويل الأمد لأنها تتعلق باستثمارات كبرى

**القرارات التنظيمية:** و هي القرارات التي تصدر عن رؤساء الأقسام من أجل كيفية استغلال الموارد اللازمة للإستمرار في العمل من تحديد مسار العلاقة بين الموظفين أو تقسيم العمل ....

**القرارات التنفيذية**:تتم بطريقة فورية و تلقائية و هي قصيرة المدى لأنها تتعلق بالإستمرار في أسلوب العمل الروتيني.

---

[1] – مجدي عبد الكريم حبيب، **سيكولوجية صنع القرار**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

[2] – عمر غنايم وعلي الشرقاوي،مرجع سابق، ص130.

[3] – حريم حسين،السلوك التنظيمي: **سلوك الأفراد و الجماعات في منظمات الاعمال**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص225.

[4] – إبراهيم درويش، **الإدارة العامة في النظرية و الممارسة**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2008،ص438.

- **حسب إمكانية البرمجة:**تم تقسيمها إلى قرارات مبرمجة غير مبرمجة

**القرارات المبرمجة:**تتم بشكل روتيني في مواقف محددة وفق قواعد معينة

**القرارات غير المبرمجة:**لا تخضع لتطبيق القواعد و الإجراءات المحددة سلفا لذا فهي تتطلب جمع المعلومات و طرح البدائل.

- **حسب ظروف صناعتها:**قسمت إلى:

**قرارات تحت ظروف التأكد:** كل المعلومات الصحيحة تكون موجودة و معروفة

**قرارات تحت ظروف عدم التأكد:**تتم في ظل غياب المعلومات و المعطيات الصحيحة.

**قرارات تحت ظروف المخاطرة:**هنا يتساوى احتمال حدوث الشئ من عدمه.

- **حسب طريقة إتخاذها:** قسمت إلى:

**قرارات فردية:**قرارات يتخذها شخص بمفرده دون الرجوع لغيره

**قرارات جماعية:**تقوم على المشاركة و المشاورة و التفاعلية

- **حسب أسلوب إتخاذه:** قسمت إلى:

**قرارات كمية:**تتعلق بكمية الربح و هي تعتمد على الأسس و القواعد العلمية من أجل مضاعفة الأرباح

**قرارات كيفية:**تتعلق بكيفة الآداء و هي تعمل بأساليب تقليدية، تقوم على التقدير الشخصي و الإعتبارات الشخصية الذاتية لمتخذ القرار.

- **حسب بيئة القرار:** قسمت القرارات إلى:

**القرارات التي تتخذ تبعا لدرجة التأكد:** وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة المتغيرات و نوعيتها و العو امل التي تؤثر في القرار.

**القرارات التي تتخذ تبعا لدرجة عدم التأكد:** وهي القرارات التي تتخذ عندما ترسم الأهداف العامة للمشروع وسياساته مع صعوبة التوقع لما سيكون بعد القرار.

**القرارات التي تتخذ تبعا لدرجة المخاطرة:** و هي القرارات التي تتخذ في ظروف و وضعيات محتملة الوقوع وبالتالي فعلى متخذ القرار أن يقدر الظروف و المتغيرات محتملة الحدوث من خلال القرار.

## 3- عناصر القرار:

إن القرار هو عبارة عن عملية مستمرة و متسلسلة، تربط بينها مجموعة من العناصر و المعطيات هي:

- **متخذ القرار**:هو المورد البشري الذي يتمثل قي فرد واحد أو مجموعة من الأفراد التي تؤول لها صلاحية وسلطة صنع و اتخاذ و إصدار القرار.
- **عنوان القرار**:يعرف أيضا بموضوع القرار، و هي الحالة أو الوضعية أو المشكلة أو الأمر الذي يتطلب عنوانه اتخاذ قرار في أي ناحية من النواحي و وفق أي مجال من المجالات.
- **بيانات القرار**:و هي المعلومات و المعطيات المتعلقة بالحالة موضع البحث عن القرار و التي بدونها لا يمكن أبدا الوصول إلى قرار صائب خال من الشوائب و من الإعتراضات.
- **التنبؤ في القرار**:هو تعبير عن الرؤى المستقبلية و التوقعات التي تنبني في مخيلات من خولت لهم مهمة صناعة القرار و هي نظرة مستقبلية تسمح لهم بتجنب الكثير من الأخطاء المحتمل الوقوع فيها لولا التنبؤ بها.
- **مناخ القرار**:هو البيئة أو المجتمع أو المحيط الذي تتم فيه عملية القرار من ظروف مادية و بشرية و من مختلفات المجموعات التي لها صلاحية التدخل في القرار.

## 4- العوامل المؤثرة في القرار

رغم اختلاف القرارات و رغم تنوع عناصرها إلا انها جميعا تتأثر بنفس الظروف و القواعد والأساليب والعوامل و "أي قرار مهما كان بسيطا و محدود المدى فغنه يستلزم التفكير في العوامل المختلفة التي تأثر على القرار سواء داخل المؤسسة أو خارجها أو مان متأثرا بعوامل سلوكية و إنسانية"[1].

- **العوامل الخارجية**: أو عوامل البيئة الخارجية و هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تؤثر في الوضع و لا تستطيع أي مؤسسة أن تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها، فجميع الموئسسات مهما كان نوعها أو مجالها تحصل على مدخلاتها من البيئة، كما أن مخرجاتها تصدر إلى هذه البيئة.

فهي ظروف المجتمع بشكل عام و يحيط به من مدخلات لها تأثيرها على القرار بصفة عامة و على القرار السياسي بصفة خاصة و كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفظت فرصة إمكانات التصرف و تناقصت فرص الإختيار أمام الأجهزة المسئولة عن القرار السياسي.

[1] –كاسر نصر منصور، **نظريات القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ط1،ص35.

- **العوامل الداخلية:** أو عوامل البيئة الداخلية و التي تتعلق بالأوضاع الإجتماعية السائدة داخل مجال القرار فهي جميع الظروف السائدة داخل إطار الدولة أو المجتمع الذي تتعلق به وضعية القرار فهي تتعلق بحالة النظام السياسي القائم و كل ما له علاقة به من أحزاب سياسية و منظمات مدنية و صحافة ووسائل الإعلام و الرأي العام و كذلك مختلف الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل معرفة رد الفعل حول القرار، و يبرز هذا خاصة في الدول التي تخضع لنظام الحكم الديمقراطي الذي يفتح مجالا كبيرا أمام مشاركة معتبرة في الحياة السياسة مع وجود الدساتير التي تتيح لها طرح أفكار و مقترحات و آراء في مختلف المجالات و الميادين.

## ثانيا: القرار السياسي:

### 1- ماهية القرار السياسي:

يعرف القرار السياسي بأنه كل فعل او إجراء تصدره أو تقوم به الحكومة أو من يمثلها من هيئات أو مؤسسات أو مجالس منتخبة من أجل حل المشاكل التي يعاني منها مختلف الفئات الإجتماعية و من خلال المساهمة في حسن سير شؤون الدولة من خلال المستهمة في حسن سير مختلف المرافق الإجتماعية في مختلف المستويات.

يدل القرار السياسي على السياسات العامة المطبقة من قبل الهيئة الحاكمة أو من قبل الجهة المخول لها سلطة القيادة أو الحكم و التي تعمل في إطارات السياسات العامة للدولة أو الحكومة ، فلا يمكن الحديث عن القرار السياسي دون أن يكون مرتبط أو متعلق بالنظام الحكومي أو من يمثله على مستوى مختلف مؤسسات الدولة، و هو "مجموع الأنشطة الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء أقامت بهذه الأنشطة بنفسها أم قامت بها من خلال مندوبين أو وكلاء له"[1]

فالقرار السياسي هو قرار منظم و مدروس قائم على الخبرة و الجهد و الدراسة المعمقة للحالة موضع القرار وفي هذا الإطار عرفه توماس دي بأنه "كل ما تقرر الحكومة عمله أو عدم عمله"[2] بما يضمن جانبي التصرف و اللاتصرف.

[1] – عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة :النظرية والتطبيق**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2010، ص 5.

[2] – نفس المرجع،ص6.

- **التصرف**:و هو الدراية بالقرار من خلال الإعلام بالقرار إما بواسطة إصدار القرار كتابيا أو شفهيا أو بيانا رسميا أو بأي طريقة تكون مناصبة للاعلان عن القرار و نشره بين كافة أفراد الجماعة.

- **اللاتصرف**: و يتضمن عدم الإعلام بالقرار الصادر و بالتالي يبقى القرار حبيس الأدراج لا يسمع به أحد من أفراد المجتمع، و عندما تبقى الجهة صاحبة القرار صامتة أي لا تبلغ بقرارها فهناك من يعتقد بأن الأمر يتعلق بقرار ليس لفائدة الجماعة و هناك من يعتبر ذلك قلة حيلة او ضعف من قبل الجهة مصدرة أو صاحبة القرار.

## 2- أنواع القرارات السياسية:

- **قرارات الفعل**:و هي تتضمن القرارات التي تهدف إلى تنفيذ الإستراتيجيات الكبرى من خلال أخذ زمام المبادرة و عرضها للاختبار من خلال إشراك جميع الفاعلين الإجتماعين و الإقتصاديين والسياسيين وحتى المدنيين فيها ، كما أنها أيضا تشمل جميع الرسائل والإجراءات التي تمارس ضد جهة معينة و التي يكون القرار هنا وسيلة لإيصالها إلى الجهة الأخرى وهي الجهة المقصودة بالقرار.وهو هو ما تتخذه الحكومات بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن دون أن يشاركها أحد في عملية صنع القرار ودون أن يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي أو خارجي من جهات غير الحكومة.

- **قرارات رد الفعل**:و تشتمل على جميع القرارات التي تتخذ نتيجة الضغوط الداخلية أو الخارجية أو نتيجة لمجموعة من التصرفات و السوكيات التي لا يمكن السكوت عليها بل يجب إصدار قرار بخصوصها.وهو يعبر عن ردود الفعل نتيجة ضغوط أو مطالب داخلية أو خارجية فهو استجابة الحكومة للبيئة المحيطة.

- **قرارات الإمتناع عن الفعل**: وهي قرارات تكون بمثابة رد اعتبار للجهة صاحبة القرار مقابل الجهة الأخرى، و هو تعبير عن صمت أو عن ما لا تفعله الجهة المخول لها صلاحية القرار.

## 3- مراحل صنع القرار السياسي:

- **تحديد المشكلة**: و يعني تحديد الحالة أو الوضعية محل إصدار القرار و يتم ذلك من خلال نشر الوعي بوجود مشكلة أو وجود وضع معين لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع حتى يدركوا جميعا الحاجة إلى للبث في الوضع أو في المشكلة.
- **وضع الأجندة**:من خلال جداول الأعمال أو برامج العمل التي تقررها الحومة و التي ترتب فيها مختلف الأوضاع و المشاكل حسب أولوياتها في المجتمع و تطرح للنقاش و التداول قبل صياغتها.
- **صياغة القرار السياسي**: وهي جملة المشاريع و الإقتراحات و الحلول التي يتم وضعها أو إقتراحها للنقاش و التي تدور حول أمر معين.
- **إضفاء الشرعية**: نعني بالشرعية هو الإتفاق المبدئي بين قرارات وقوانين الدولة مع أحكام الدستور فإن القرار السياسي سيخرج إلى الضوء دون اعتراضات من جانب السطات التنفيذية أو التشريعية لأنه جاء مطابقا لمواد الدستو باعتبار أن الوضع القانوني والدستوري داخل مختلف المؤسسات قد يتناسب عكسيا مع القرار نفسه بموجب القانون ووفقا لمبدأ المشروعية التي تتبنى تقديم المشروع التمهيدي للمجلس التشريعي والتصويت عليه وإرساله للتنفيذ و يختلف الأمر من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي لكل دولة إلا أنه على الرغم من هذا الإختلاف فإن القرار السياسي في كل جهة يحاط في أغلب الأحيان بالسرية ونوع من الغموض على اعتبار أنه شأن داخلي.
- **تنفيذ القرار السياسي**:تتطلب هذه المرحلة تظافر الجهود و تنظيم مختلف القوى في إطار تعاوني وتوفير الموارد المالية من أجل تحقيق تنفيذ صائب و سليم للقرار المتخذ من خلال الإعتماد كوسيلة على مختلف الوسائل المادية و المعنوية لإنجاح عملية التنفيذ.
- **تقييم القرار السياسي**: كل مجهود يبذل مثلما هو بحاجة إلى مراحل بدائية فهو بحاجة أيضا على متابعة من خلال إعداد تقارير دورية و رفعا إلى الجهات المختصة حسب مجال القرار و كذلك إجراء الدراسات لتحديد جوانب الضعف والقوة في القرار مع الأخذ برأي المواطنين ومدى رضاهم عن القرار وبالتالي النظر في مدى قدرة القرار على إحداث التغيير المطلوب و تقديم المقترحات والتوصيات لأجل تحسين أداء الحكومة لتغيير القرار أو تعديله.

## 4- صناع القرار السياسي:

- **السلطة التنفيذية:** هي المسؤول الأول الذي يصنع القرار السياسي فالسلطة الدستورية تخول لهم مباشرة التصرف والفعل واتخاذ القرارات والتشريعات حيث لا تنتظر تفويضا من أي جهة للشروع في عملية صنع القرار السياسي و هي تشتمل على كل من الحكومة والوزراء والأشخاص العاملين في الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والإستشارية الذين لديهم القدرة على التصرف واتخاذ القرارات باسم الدولة، ويحدد لهم اختصاصات وكذا كيفية ممارستها.

- **السلطة التشريعية:**و هي المخولة بتمرير التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة إلى جانب دورها في متابعة عمل الحكومة وتوفير البيانات للمشرعين ، فهي تمثل أيضا تعبيرا صادقا عن إرادة المجتمع وأولوياته من خلال البرلمان الذي ليس مجرد جهة تشريع ولكنه جهة لصناعة السياسات العامة التي تقوم الحكومة بتنفيذها من خلال:التشاور مع مختلف منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص و من خلال تصميم السياسة العامة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة وبالمشاركة مع أفراد الشعب و كذلك بالنظرا إلى الإنتشار الجغرافي والتغطية السياسية وتنظيم هيكل لجان البرلمان حسب مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة التأييد الشعبي لمختلف القرارات من أجل ضمان استمرارية تنفيذ القرارات على المدى القصير والطويل خاصة بعد الحصول على موافقة مختلف الفاعلين السياسيين في المجتمع.

- **السلطة القضائية:**و التي تتمثل في المحاكم والمجالس القضائية التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية وقياس مدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة ، كما تبين اذا كان التشريع ناقصا أو يقتضي إضافات جديدة له.

- **الرأي العام:**باعتبار أن ما يفكر فيه أفراد المجتمع هو ما تفعله الحكومة فهو وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية مهمة وتكون مطروحة للنقاش بحثا عن حل، فالرأي العام يملك التأثير في مسارات الحكومة وقراراتها والعكس صحيح.

- **الأحزاب السياسية**: و التي تؤدي دورا الوسيط بين أفراد المجتمع و السلطة الحاكمة كما يمثل مصدر أساسي لتوفير المشاركين و المشاركات في المجال السياسي و بالتالي فهي عامل مؤثر في القرار السياسي

الصادر من أي جهة كونها تعنى بالمجتمع وتعمل على إثارة الرأي العام ك قوة ضاغطة على الحكومة وسياساتها .

- **وسائل الإعلام:** يعتبر و جود وسائل إعلام فعالة تعبير حقيقي عن واقع و آمال وطموحات مختلف الشعوب من خلال مختلف وسائل الإعلام المتوفرة بذات المجتمع.

و عليه تختلف القرارات من حيث أنواعها و مجالتها ،كما تختلف من ناحية أهميتها و محدداتها رغم أن كل الأمور في حياتنا مهما كانت صغيرة أو كبيرة تحتاج إلى قرار يحدد مواقفنا من مختلف الأحداث التي نمر بها سواء في حياتنا الخاصة أو الأسرية أو على مستوى أماكن عملنا أو على مستوى الهيئات القيادية في الدولة، لذا تلعب المعطيات الأولوية و المعارف و الثقة بين مختلف الأفراد أو بين الأفراد و دولتهم دورا كبيرا من أجل نجاح القرار.فالقرارات تتخذ أشكالا و إتجاهات مختلفة سواء كانت عادية أو سياسية و سواء كانت داخلية أو خارجية سواء كانت محلية أو دولية المهم فيها الحاجة الملحة القرار المؤثر في الوضع و المعالج له من مختلف الجوانب برغم الضغوطات النفسية و البيئية التي قد تؤثر بشكل كبير في منحى القرار.

## ثالثا:صناعة القرار

تعرف عملية صنع القرار بأنها عملية اختيار من بين مجموعة خيارات لفهم الإدارة في مؤسسة ما لأن عمليات الإختيار تؤدي دوراً مهماً في التحفيز والقيادة والإتصال والتغيير التنظيمي، وتغطي صناعة القرار جميع الوظائف و في جميع المجالات و تًستخدم في التخطيط والتنظيم والتعيين والتوجيه والتنسيق.
إن كل إدارة في أي مجتمع لها ميزانيتها الخاصة ولها أيضا آليات التعامل الخاصة بها و أيضا قرارات تتفنن في اتخاذها خاصة و أن اتخاذ القرار يعتبر جزءا حيويا في هذه الإدارات و في حياتنا اليومية. و لقد اهتم علماء الإدارة و العلوم السلوكية و الإجتماعية بمسئلة صناعة القرار باعتبارها عملية مستمرة منذ سنوات أين اتسمت أغلب القرارات المواجهة للتخفيف من حدة الأزمات والمشاكل بالعجلة والإرتجال بسبب النقص الفادح المعلومات الضرورية لصناعة القرار المناسب.

و لأننا نعيش في عصر التكنولوجيا و الديمقرطية و بالتالي سهولة تحصيل المعلومة من جميع مناحيها فإنه من غير البديهي عدم حل مشكلة بسبب عدم فهم الأفراد بوضوح لماهيتها، و بالتالي فإن عملية صنع القرار

يجب أن لا تتوقف عند حدود عدم الفهم لأن صنع القرارات هو لب مختلف العمليات في كافة المجالات وعلى جميع المستويات ، فماهو الفرق بين صناعة القرار و اتخاذه؟.

## 1- ماهية صنع القرار:

تعد صناعة القرار بمثابة "الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[1]

و هي:"تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل ، قد لا تكون التصرفات واضحة إنما يمضي وقت عليها و بمضي الوقت يترتب على القرار بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد وأوامر و تعليمات"[2] ، فالقرار من خلال هذا التعريف هو النتيجة و ما صناعته إلا السبب لأنه أيضا عبارة عن حلقة رئيسية في العملية الإدارية ... فالتخطيط و التنظيم و التوجيه و عمليات المتابعة و الرقابة لن يخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي إلا إذا تم اتخاذ القرار فيها، فصناعة القرار هي عملية منظمة و مدروسة وفق أهداف محددة و خطوات معينة. أي أنها "الخطوات التي يتم بمقتضاها البحث في المشكل أو الموقف مكان القرار وتحديد أفضل الحلول و أنسبها من بين البدائل المتاحة و الهادفة لحل المشكل أو الموقف... وصانع القرار هو الذي يحدد القرار وفق شروط معينة يصيغها القرار و لايجب تجاوزها ... أي هو الذي يسن القرار وفق الظروف و الإمكانات المتاحة"[3].

إن عملية صنع القرار لا تتوقف بمجرد صدور القرار بل هناك مراحل سابقة و لاحقة لعملية إصدار القرار، فهو تنظيم معقد تتدخل فيه عوامل معددة نفسية وسياسية واجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى.

إن عملية صنع القرار هي العملية التي تسعى إلى إيجاد حل جذري لمشكلة ما والبحث عن الحل الأنسب لها من بين مجموعة من الحلول المقترحة أو المطروحة بهدف حل المشكلة فعملية صنع القرار تبدأ باستقطاب

---

[1] - James Robinson & Richard Snyder: Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, NewYork, 1966) p. 437.

[2] – محمد علي محمد،**علم الاجتماع التنظيم**: مدخل للتراث و المشكلات الموضوع و المنهج،دار المعرفة الجامعية، الاسكندية،مصر،2003،ص325.

[3] – حبيب مجدي عبد الكريم، **سيكولوجية صنع القرار**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر،2007،ص 81.

جميع المعلومات المتعلقة بالقرار و من ثم اقتراح الحلول المناسبة وتقييمها ثم اختيار الأحسن وأفضل من بينها بطريقة ديناميكية و بأسلوب متسلسل منطقي.

## 2- ماهية إتخاذ القرار:

إن اتخاذ القرار ليس مرادفا لصنع القرار بل إنه يعد فقط مرحلة من مراحل صنع القرار، إذ أن اتخاذ القرار هو النهاية التي يتوقف عنها و يتوصل إليها صانع القرار بعد جمع المعلومات والأفكار حول مشكلة وإيجاد عدد من البدائل والحلول.

إن عملية إتخاذ القرار هي اختيار الحل الأمثل بين مجموعة من القرارات المقترحة و هي تعتبر محورا أساسيا لهدف أو مجموعة الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها بداية من تنفيذها.

أما الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار فيكمن في كون عملية صنع القرار عملية ممنهجة تمر بعدة طرق وخطوات تنتهي بالتوصل لاتخاذ القرار الأنسب و بدرجة خطأ قليلة جدا لأن عملية اتخاذ القرار هي رد فعل لما يحيط بالقرار من مؤثرات وقد تكون أحيانا مفاجئة، لكن الفضل دائما أن تكون مبرمجة،لأن القرار الأنسب يتم بالتروي و ما عملية صنع القرار إلا مجموعة من البدائل المطروحة تنتهي باتخاذ القرار في مرحلة.

فاتخاذ القرار هو عملية الإختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق هدف واحد أو عدة أهداف، ولأن عملية اتخاذ القرار مرادفة لعملية الإدارة كلها و لأن مسؤولية الإدارة تشمل ضمن اختصاصها التخطيط والتنظيم والإشراف و المراقبة و التي تتطلب بدورها مجموعة من القرارات فإن عملية اتخاذ القرار هي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية صنع القرار.

## 3- خطوات عملية صناعة القرار:

إن عملية صناعة القرار هي عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ بمرحلة التصميم و تنتهي باتخاذ بالقرار، و هي عملية التي تتطلب أكثر من خطوة للوصول إلى قرار معين، فصنع القرار لا تتعلق بمرحلة من مراحله و إنما هي العملية التي تتضمن جميع المراحل، و على هذا فعملية صنع القرار تعني جميع الخطوات التي تتطلب ظهور القرار على أرض الواقع و التي تتضمن ما يلي:

- التعرف على المشكلة و تحديدها: ويتم ذلك باستعراض المؤشرات والبيانات والحقائق في المواقف ولابد أن تميز بين نوعين من المشاكل:
- المشكلة الحقيقية: و هي العقبة التي تعوق تحقيق الهدف المنشود.

- المشكلة الفرعية: وهي عرض مؤقت ينشأ نتيجة للمشكلة الحقيقية ويختفي باختفائها.
- تحليل المشكلة و تقييمها:
- وضع معايير للقياس و جمع المعلومات و البيانات المتعلقة بالقرار.
- اقتراح جميع الحلول المناسبة و دراسة كل واحد منها على حدى
- إختيار الحل الأفضل و الأنسب و بالتالي اتخاذ القرار

و بهذا فإن صنع القرار هو "مسار الفعل الذي يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف الواحد أو مجموعة الأهداف...إلا أن الإختيار الحقيقي يسبقه تجميع المعلومات و تنمية البدائل"[1] .

## 4- عوامل صناعة القرار:

يتمثل التعلم في أن هناك مجموعة من المعارف و المهارات التي تقدم للمتعلم،و الذي يبذل جهدا بهدف تعلمها أو كسبها، إلا أن صناعة القرار ليست من المهارات التي تكتسب من خلال التعلم،بل هي تقوم حول المعلومات المحصلة حول القرار وفي غياب المعلومات الكافية، تصبح هذه العملية أكثر صعوبة.

لذا و من أجل صناعة القرار يجب توافر العناصر أو العوامل التالية:

**البيئة الخارجية:** و تتمثل في المؤثرات و الضغوطات الخارجية التي قد تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف "فكلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت إمكانات التصرف و تناقصت فرص الإختيار أمام صناع القرار"[1]، و يندرج ضمن البيئة الخارجية لصناعة القرار كل من البيئة النفسية و البيئة الواقعية.

**البيئة النفسية:**و التي تتمثل في اتجاهات و تصورات صناع القرار و التي تؤثر فيها القيم والمعتقدات و الآراء و الخبرات المسبقة لهم.

**البيئة الواقعية:**و التي تتمثل في البيئة الفعلية المحيطة للقرار و صناعه

**البيئة الداخلية:**و تتمثل في الأوضاع الإجتماعية و النظم الإقتصادية و السياسية و من مختلف الهيئات الحكومية و غير الحكومية

[1] – احمد إبراهيم احمد،**ديناميات و أخلاقيات صنع القرار**،القاهرة، دار النهضة العربية، 2002،ص119.

[1] – إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**، الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 135.

**الضغوط المحيطة بالقرار:**و التي غالبا ما تنتج عن أطراف غير صناع القرار و التي تؤثر بطريقة عكسية على صحة القرار.

### 5- معوقات صناعة القرار:

- صعوبة تحقيق الموازنة بين الواقع و الهدف من القرار.

– المرجعيات و التصورات التقليدية التي تقف حائلا أمام بعض القرارات.

– عدم تمكن صناع القرار من إجراء تقييم دقيق وشامل لعناصر القرار مقارنة بالعناصر الأخرى التي قد تؤثر في القرارات المأخوذة.

— عدم توفر المعلومات الضرورية، أو عدم وضوح ما هو متوفر من معلومات حول القضية محل القرار.

– عدم توفر المناخ الملائم من أجل النقاش حول القرار.

– الإنحيازات الشخصية لبعض صانعي القرار و التي تحول دون أخذ القرار الصحيح

– إلتزام صانعي القرار بالقرارات المقترحة عليهم دون إمكانية استصدار قرارات بديلة.

– الإختلافات في الميول أو في الهيئات بين جملة صانعو القرار يخلق جو من التشاحن الذي قد يؤدي إلى قرار غير صحيح أو غير موفق.

– البحث عن التأييد الشعبوي أو الجماهيري الذي يجعل من القرارات تنحو منحى إرضاء الجماهير، و قد يكون العكس مما قد ينعكس على جدية القرار.

## رابعا: المرأة و صنع القرار:

### 1- مشاركة المرأة في صناعة القرار:

إن المشاركة في صنع القرار هي: "دعوة القائد لمرؤوسيه ، و الإلتقاء بهم لمناقشة مشاكلهم التي تواجههم وتحليلها ومحاولة الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة لها مما يخلق الثقة لديهم... لوضع الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة"[1].

فالمشاركة في صنع القرار تعني مساهمة جميع أفراد المجموعة في صنع القرار و تحمل مسؤوليته ، فالقرار يقترح وتتم الموافقة عليه من قبل الجميع بعد مناقشته و الإضطلاع بجميع البدائل المقترحة أو الممكنة و السماع إلى آراء جميع المشاركين وسط جو نفسي و بيئي ملائم و تحفيزي يسوده التنظيم و الهدوء و الإلتزام .

[1] – كنعان نواف ، **القيادة الإدارية**، مكتبة دار الثقافة ، عمان ،ط2، 1995،ص 218

إن المشاركة في صنع القرار تجعله قرارا جماعيا، و القرارات الجماعية تكون أكثر دقة من القرارات الفردية فهي تأخذ الوقت الكافي لمناقشة القرار لذا فأداء المجموعة يكون أحسن من آداء الفرد الواحد.

**و المشاركة في صنع القرار نوعان:**

– **مشاركة مباشرة:**و التي تتمثل في الإجتماعات الدورية و المناقشات و الندوات و التي تخضع لإبداء الرأي و إشراكهم في صنع القرار في قضية معينة

– **مشاركة غير مباشرة:**و التي تتم من خلال فقط الذين لديهم رخصة الحضور إلى النقاش و قد يمثلون غيرهم.

إن إشراك المرأة في جميع مناحي و مجالات الحياة العامة جنبا إلى جنب رفقة أخيها الرجل، جعل إشراكها في صناعة القرار عملية حتمية من أجل السير في اتجاه تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في كافة المجالات، لا سيما في مجال صناعة القرار و على جميع مستوياته، الذي تبقى وتيرته جد بطيئة عند المرأة مقارنة بالرجل ، خاصة و أن "إنجازاتها لم تجد من يقدرها، كما لا تجد لصوتها أذن صاغية ، و لابد من عمل المزيد،ليس للإسراع باشراك المرأة في هيئات صنع القرار الرسمية فحسب، بل لزيادة تأثيرها على عملية صناعة القرار"[1]

إن إشراك المرأة في عملية صناعة القرار لم تعد مطلبا من أجل تحقيق المساواة و العدالة و الديمقراطية، بل أصبحت شرطا أساسيا لضمان حقوق المرأة في جميع المجالات بما فيها المجال السياسي، و ضمان إدماج نظرتها أو رأيها في مختلف هذه المجالات و على جميع مستوياته لاسيما في مجال صناعة القرار ، و على هذا يتمثل "وزن المرأة في المجتمع بالنوع الذي يتمثل بأدوارها المتنوعة التي تتطور مع تطور المجتمع و تقدمه، لاسيما أدوارها في اتخاذ القرار التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحوله من شكل لآخر و ديمومته واستمراريته"[2]

## 2– دور المرأة في صناعة القرار:

تواجه المرأة إلى جانب الرجل معترك الحياة بمختلف ميادينها الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية، من خلال مساعدة زوجها في زيادة دخل الأسرة و قيامها بمهمة تربية الأبناء ، و رغم ارتباطها بشكل أساسي وكبير بالأسرة و رغم تمسكها بالعادات والتقاليد فقد تنوعت أدوارها و امتدت إلى خارج الأسرة من خلال مشاركتها في العمل السياسي، و هو عمل لم يكن شائعا عند المرأة أو لم يكن متاحا أمام المرأة أو حتى لم

[1] – تقرير مؤسسة المرأة العربية، 2010.

[2]– عبد الله آلاء، المراة و اتخاذ القرارالاجتماعي،رسالة دكتوراء، جامعة بغداد، العراق ،2007.

يكن مسموحا أمام جميع النساء بل كان مقتصرا على بعض النساء فقط التي كان أحد أفراد أسرتها في المجال السياسي.

**الدور التقليدي للمرأة**:يعرف أن دور المرأة الأول يكمن في البيت من خلال إنجاب الأطفال و تربيتهم والقيام بشؤون المنزل من غسل و تنظيف و طبخ أو في القيام ببعض الأعمال الحرية من صناعة الفخار والزرابي بالإضافة إلى مساعدة الزوج في بعض أعمال الزراعة و تربية الدواجن و المواشي و الأبقار.

**الدور العصري للمرأة**:لقد أثرت التغيرات السوسيو- ثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال على عادات و سلوكيات الأسرة الجزائرية فكان لتعليم المراة و خروجها إلى العمل دور كبير في تغيير مكانتها ودورها الإجتماعي بداية من الأسرة و وصولا إلى مختلف المؤسسات في ذات المجتمع ،فالحياة العصرية منحت لها فرصة التحرر من مختلف العادات و التقاليد و المواريث الثقاية التي كانت سائدة و بالتالي مكنتها من تحقيق ذاتها من خلال مشاركة الرجل في مختلف مناحي الحياة دون استثناء مشاركته في العمل و ي اتخاذ القرار باعتبارها جزء أساسي في تكوين الأسرة و ي تكوين المجتمع مثلها مثل الرجل و لها الحق مثله في إدارة شؤونهما و المشاركة في اتخاذ القرارات التي من شانها ان تغير او تظفي تحديدات على كليهما، و لأن تنمية المجتمع لا يمكن ان تتم بمجهور رجال فردي بعيدا عن المرأة و قصد تحقيق مستوى معيشي أضل في الأسرة أو في المجتمع فقد أخذت المرأة على عاتقها تنمية المجتمع يدا بيد رفقة أخيها الرجل إنطلاقا من بعض الأعمال التي كانت و لاتزال تبدوا و كأنها نسوية مثل التعليم و التمريض إلى مهمام ومناصب أسمى و أرقى على المستوى المحلي و الدولي فشغلت منصب الطبيبة و الصيدلانية و عميدة الشرطة و ظابطة الجيش والقاضية و الوزيرة و رئيسة حزب "لما وفرته لها قوانين الخدمة المدنية من مساواتها التامة بالرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية و إتاحة كل مجالات العمل أمامها دون تمييز بين الجنسين"[1]

إن التغيرات التي عرفها المجتمع كان لها الدور البارز في الذي أثر في حياة المرأة و أثر في دورها و فعاليتها في صنع القرار سواء على مستوى الأسرة من خلال أساليب التنشئة الجديدة التي سمحت لها بمواكبة التطور العلمي و التكنولوجي و الثقافي و الإرتقاء بميزانية المالية للأسرة أو من جانب تنمية المجتمع الكلي والإرتقاء به إلى مصف المجتمعات المتقدمة .

[1] مجلة الاتحاد النسائي،**مسيرة المرأة في الإمارات**،دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة ابو ظبي للطباعة و النشر،ص61.

## خامسا: الإقتراب النظري لعملية صناعة القرار

### 1- النظريات الكلاسيكية:

تعرف أيضا بنظرية القرار الرشيد و هي تعبر عن نموذج مغلق في اتخاذ القرار فالقرارات في مجملها تصدر عن إتجاه واحد و هو الشخص المسئول أو المدير، فهي ترى بأن المدير يتخذ القرارات الرشيدة و ذلك بعد دراسة دقيقة وشاملة و فق أسس علمية و معايير اقتصادية للبدائل المتاحة، فهو يقوم دائما بتصرفات رشيدة لتحقيق أهداف المنظمة بأقل تكاليف ممكنة، وهو يسعى باستمرار لتطبيق مبدأ الكفاية على جميع النشاطات في المنظمة التي اعتمدت على تماذج تنظيم ترتكز على مركز السلطة و عمليات اتخاذ القرارات على مستوى قمة الهرم التنظيمي.

يرى أصحاب هذه النظرية أن "المسيرون عقليون، ويعود ذلك لامتلاكهم معلومات تامة حول المشاكل التي يريدون حلها والأهداف التي يرجون تحقسقها بكل البدائل المتاحة و مدى مساهمتها في في إنجاز الهدف"[1]، و السبب يعود إلى المستوى التعليمي و الكفائة التسييرية و الخبرة المهنية إضافة إصفات القائد التي يجب أن يتميز بها كل مسئول أو كل مسير في أي مجال من المجالات، و قد جاءت هذه النظرية نتاج التفاعل بين عدة تيارات كانت سائدة من "سيطرة الآلة على الإنسان، الثورة الصناعية، والجو غير الديمقراطي الذي كان سائدا و قد ركز رواه على أهمية تقسيم العمل من أجل تحقيق الكفائة الإنتاجية"[2].

وتسمى هذه النظرية أيضا **بالخطوة خطوة نحو اتخاذ القرار** مثل نموذج الرشد و الذي يعمل على ستة خطوات و هي: تحديد المشلكة،البحث عن البدائل، مقارنة البدائل،ختيار البديل الأنسب، تنفيذ القرار والرقابة في التنفيذ.

فوفقا لهذه النظرية جميع متخذي القرارات يجب أن يكون رشيدون، و هذا الرشد يسمح لهم بالحصول على الحالة المثلى للعمل،فهذه النظرية تعتمد على "الرشد والعقلانية في اتخاذ القرارات وتفترض أن يكون المسئول منطقيا عند اتخاذه للقرارات التي تخدم الوحدًة الإقتصادية، فضلا للوصول إلى أفضل النتائج"[3]، و قد أولت هذه النظرية إهتماما واضحا بالمدراء من أجل:

- تطوير مبادئ أساسية يمكن الإسترشاد بها في عملية الإدارة .

---

[1] – سهامخلفي،**دورنظم المعلومات في اتخاذ القرار**،دراسة حالة مؤسسة النقوس للمصبرات ، جامعةالحاج لخضر باتنة،2009.

[2] – نواف كنعاف، **اتخاذ القرارات الإدارية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 46.

[3] – دره عبد الباري و المدهون موسى و الجزراوي ابراهيم محمد، **الإدارة الحديثة: المفاهيم والعمليات**، المركز العربي للخدمات الطلابية، ط1، الأردن – عمان ، 1994 ، ص 494.

- تحديد الوظائف الأساسية للإدارة
- تحديد المعلومات الكاملة المتعلقة بالقرار.
- تحديد الهدف المطلوب بشكل جيد
- تحديد العواقب الممكنة.
- ترتيب البدائل حسب أهميتها

تفترض هذه النظرية بأن متخذ القرار يعمل ضمن نطاق مغلق بعيدا عن تاثيرات البيئة الداخلية والخارجية ويعمل ضمن وحدة اقتصادية معتمدا على استخدام الرشد والمنطق في اتخاذ القرارات و يخضع لعدد من القواعد والأحكام و يمتلك كافة المعلومات الصحيحة والدقيقة والمتعلقة بموقف القرار وتكون لديه معرفة كاملة بكل بدائل التصرف، و تفترض هذه النظرية أن متخذ القرار باستطاعته تحديد النتائج المتوقعة من كل بديل بدرجة كاملة،كما تفترض هذه النظرية موضوعية متخذ القرار وإنه سيضع مصلحة الوحدة الإقتصادية في المقام الأول حتى وإن تعارضت مع مصالحه الشخصية.

## 2- نظرية القرار:

يمثل القرار ظاهرة قديمة ممتدة إلى جذور التاريخ، تمسك بها الضعفاء ومارسها أصحاب المال و النفوذ فوضعوا القوانين والأعراف والقيم الإجتماعية، ولم يتركوا لغيرهم إلا الأوامر ليسيروا عليها و لا يهم من يكون صاحب القرار فردا أو جماعة او حزبا او دورلة أو حتى مسيرا فجائت نظرية القرار و ظهرت و برزت هذه النظرية تقريبا خلال سنة 1950 و قد نسبت إلى **هربرت سيمون*** و قد عالجت هذه النظرية القرارات وكيفية اتخاذها وفقا للأساليب الكمية و الكيفية من خلال جعل القرارات ملائمة و مناسبة للأفراد والوظائف و الأنشطة المشكلة للبناء التنظيمي، و يرى هربرت سايمن أن هذه التنظيمات هي أبنية لاتخاذ القرارات وفهو ينظر إلى المسير بأنه يملك تصرفا عقلانيا ومنطقيا و لكنه محدود من طرف المحيط،فالعقلانية تكون أحيانا مقننة ومشروطة بتحقيق غايات و أهداف يسعى إليها متخذ القرار من خلال تأديته لمجموعة

* **هربرت سيمون**: من رواد علم النفس و الاجتماع ولد في 15 جوان 1916، تلقي التعليم الابتدائي والثانوي في ميلوكي مسقط رأسه ثم في مدرسة الأعمال و قد درس الاقتصاد كما قد تمكن من تحقيق قاعدة واسعة من المعرفة في الاقتصاد والعلوم السياسية مع تحقيق مهارات متقدمة في الرياضيات والمنطق الرمزي والإحصاء الرياضي.، وفي الفترة من 1939 إلى 1942 عمل مع فريق بحثي عن اتخاذ القرارات الإدارية ،وفي الفترة من 1950 إلى 1955 ركز على دراسة العلاقات السببية كما قدم دراسة وصفية لاتخاذ القرارات التنظيمية بالتعاون مع آخرون توفى هربارت سيمون سنة 2011.

من الأدوار والأفعال التي قد تصطدم مع سبب من الأسباب حيث تبرز قيم وأهداف شخصية تؤثر على الموقف وعلى معلومات الموجودة في المحيط، فهو ينظر إلى السلوك الإداري بأنه نظام مفتوح متفاعل مع البيئة يؤثر و يتأثر بالظروف، و قط أعطى هربرت سيمون تعريفا للتسيير على أنه يتمثل في عملية "اتخاذ القرارات"، فالمسير هو صاحب القرارات الرشيدة والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة وجوهر التسيير هو اتخاذ القرار،و القرار الجيد في نظره هو ذلك القرار ذي يحوز على موافقة أغلبية المعنيين بالقرار، و قد ميز في نظريته بين نوعين من القرارات:

- **القرارات المبرمجة**: التي تعتمد الأسلوب التقليدي و تحكيم الخبرة و التجربة
- **القرارات غير المبرمجة**:تعتمد الأسلوب العقلاني و الوسائل الحديثة و الجديدة.

كما قد أشار سيمون إلى ضرورة إعطاء أهمية كبيرة للمحيط الخارجي لصناعة القرار،وتحديد المعطيات والضغوطات التي تؤثر في صناعة القرار.

### 3- نظرية ريتشارد شنايدر:

يرى شنايدر أن القرار هو:"تلك العملية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضوع قرار ما، وينتج عن ذلك الإختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدهم لوضعه موضع التنفيذ و التطبيق"[1]، ولقد ركز على فكرة القدرة على التعامل مع المواقف من خلال اهتمامه بمتابعة كل الظروف المتعلقة بمحيط القرار. ولأن تحليل القرار يتطلب التعامل مع الأحداث و العلاقات القائمة بين المحيطات بالقرار و توظيف المعلومات التي تسبق القرارات، فإن ريشتشارد شنايدر في تحليله لصناعة القرار ميز بين أسلوبين للتحليل وهما: - تحليل العمليات والقدرة على التعامل مع المواقف المشتركة

- تحليل طبيعة التغيير بين نقطتين زمنيتين

و في إطار هذين الأسلوبين للتحليل القائمين على تحليل المعلومات و طبيعة الإتصال و كذا الدوافع من وراء القرار و من أجل صناعة القرار فإنه يعتمد و يحدد الخطوات الآتية لصناعة القرار:

- ضرورة اتسام صانع القرار بالأخلاق الرفيعة و العقلانية المجردة.
- ضرورة فهم ضخصية متخذو القرارات من أاجل فهم حقيقة قراراتهم و كيف ينظرون إلى الأحداث.
- محاولة تقييم القرار مقارنة بالجهات المتعلقة بالقرار.

[1] - محمد سعد أبو عامود (1988 ،(أسلوب اتخاذ القرار السياسي في مصر في عهد الرؤساء الثلاث،مجلة المستقبل العربي، عدد112 ،مصر،ص 48

– ضرورة تحليل العوامل الداخلية المرتبطة بالقرار.

و تعتمد صناعة القرارات حسب هذه النظرية على أبعاد نفسية سلوكية متعددة الأشكال معقدة ومتشابكة مع أبعاد أخرى اجتماعية، سياسية و تاريخية وأخرى تكنولوجيا و اقتصادية،و هي تتسم بالعقلانية والأخلاق خلال صناعة القرارات، و بما أن القرارات تختلف في أهميتها وحجمها ونوعيتها، فهذا يبرز اهمية تنوع مصادرها و مستوياتها مما يجعل عملية صنع القرار عملية متداخلة و متسلسلة تتفاعل فيها المرأة و الرجل و و يشتركون جميعا من أجل الخروج بقرارات لا يمكن من خلالها تحديد من هو صانعها، خاصة و أن كل قرار عند صناعته إضافة إلى احتياجه للتحليل و الإضطلاع بكافة جوانب الحالة موضع القرار فهو بحاجة أيضا إلى مساهمة جادة وفعلية من طرف كل الفاعلين في المجتمع.

## المبحث الثالث: المجالس المحلية المنتخبة:

### أولا: ماهية المجالس الشعبية المحلية:

إن الحديث عن المجالس المحلية يقودنا في بادئ الأمر إلى ضرورة الإعتراف بوجود مصالح محلية، و حتى تكتسب أي مصلحة صفة المحلية يجب عليها في أن تعبر عن حاجات وأمال وطموحات غالبية سكان الإقليم• شريطة أن لا تتعارض مع المصلحة العليا للدولة، و "يتم تحديد هذه المصالح بواسطة التشريعات التي تتصل بالنظام الإداري في الدولة"[1]، هذا الأخير الذي هو مرهون بإرادة المشرع وفقا لما يتلائم بمختلف العوامل المرتبطة بالمجتمع من عوامل ثقافية و اجتماعية و..... فالمشرع هو الجهة المختصة الموكلة بتحديد المصالح المحلية ويمنح الدستور الأحقية للبرلمان في تحديد اختصاصات هذه المصالح، و لقد أصاب المشرع الجزائري لما جعل اختصاصات الهيئات المحلية مرتبطة بالشؤون المحلية ويتضح أن المشرع الجزائري قد إختار أسلوب الإختصاص العام عند توزيع الاختصاص بين الدولة والهيئات المحلية.

إن المجالس الشعبية المحلية هي أجهزة مكونة من مجموعة من الأفراد توكل إليهم مسؤولية وضع السياسات المحلية وتولي مسؤوليات الإشراف عن تنفيذها ، فهو السلطة التي تمتلك سلطة القرار في الإختصاصات التي تتولاها إذ يتداول المجلس من خلال أعضائه في الشؤون التي تدخل في نطاق هذه الإختصاصات فهو إذن عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتولون مسؤوليات معينة في هذه المجالس.

لقد حسم الدستور الجزائري مبدأ تكريس الديمقراطية المحلية من خلال "اعتماد قيام الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الإجتماعية واعتبار "المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته"[2]،ومن بين هذه المبادئ: أن "الشعب مصدر للسلطة و السيادة الوطنية ملك للشعب"[3] و يمارس الشعب هذه السيادة بواسطة ممثليه المنتخبين و تعمل الحكومة الجزائرية في شق الإدارة المحلية على العمل وفق أسلوب أو نظام موحد أو آلية موحدة تتمثل في الإنتخاب الذي يمثل حقا من الحقوق الشخصية الأساسية التي يتمتع بها كل مواطن و التي تمكنه من ممارسة حقه في الحياة العامة كما تمكنه من تجسيد الديمقراطية

---

• تعبر كلمة **الاقليم** مثلما وردت عن الحدود الجغرافية للمنطقة أو الحدود الجغرافية للبلدية او الحدود الجغرافية للولاية.

[1] – سليمان محمد الطماوي ، **الوجيز في القانون الإداري**: دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، 1979،ص72

[2] – المادة 14 من دستور 1996

[3] – نفس الدستور المادة 06.

الحقة من خلال تشكيل مختلف المجالس الشعبية و من بينها المجالس الشعبية المحلية و المتمثلة في المجالس الشعبية البلدية والولائية .

تمثل المجالس الشعبية مظهر من مظاهر التعبير عن اللامركزية وهي أبرز مظاهر الديمقراطية و تمثل المجلس الشعبية المحلية البلدية و الولائية هيئات أساسية تدخل في "تشكيل وتسيير إدارة البلدية و الولاية كهيئات إدارية لامركزية إقليمية و هي تعتمد على مبدأ الإنتخاب الكلي المباشر واعتبرته ضرورة حتمية من ضرورات البناء السياسي"[1] فالإنتخاب يمثل الأسلوب الوحيد لتشكيل المجالس المحلية و ذلك منذ الإستقلال أي منذ عهد الحزب الواحد وهو "الأداة المستعملة للتحكم في مدى فاعلية الأفراد القائمين على السياسة المحلية والآلية التي يمكن بها ترجمة أصوات الناخبين ورغباتهم"[2]، فتشكيل المجالس المحلية في الجزائر يتحدد بفضل النظام الانتخابي الذي يمثل مجموعة القواعد القانونية التي تبين نمط الإقتراع وسير العملية الإنتخابية وتحديد شروطها بالنسبة للناخبين والمترشحين و القواعد المتعلقة بالأحزاب السياسية والقواعد المتعلقة بتقسيم الدوائر الإنتخابية و كيفية توزيع الأصوات على المقاعد.

**شروط الترشح للمجالس المحلية**: الترشح مكفول لكل من استوفى الشروط القانونية وهي:

- السن 23 سنة كاملة.
- الجنسية الجزائرية.
-إثبات الوضعية تجاه الخدمة الوطنية.
- أن لا يكون محكوم عليه بحكم نهائي.

## ثانيا: المجالس الشعبية البلدية:

**1- ماهية المجالس الشعبية البلدية**: المجلس الشعبي البلدي تعبير مركب على النحو التالي:

**مجلس**: قيادة جماعية أو هيئة للتعبير الجماعي يتناسب عددها مع عدد السكان طبقا للقواعد القانونية التي تنظمه.

[1] - محمد كامل ليلة ، **الديمقراطية و الإدارة المحلية**، مجلة السياسة الدولية ،المجلد الرابع ، سنة 1966 ،ص 590.

[2] - بارة سمير و الامام سلمى، **السلوك الانتخابي في الجزائردفاتر السياسة القانون** ، دورية محكمة صادرة عن جامعة ورقلة ع1 ، جوان 2009،ص50.

**شعبي**: أي من بين المواطنين يعرفهم الناخبون ويقومون بتزكيتهم لتمثيلهم والنيابة عنهم، يختارونهم عن طريق الانتخاب السري المباشر.

**بلدي**:البلدية هي الهيئة الإدارية الأقرب إلى جميع المواطنين والأسهل من ناحية الاتصال والأكثر استقطابا من ناحية الخدمات التي تقدمها.

فالمجلس الشعبي البلدي هو عبارة عن مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بواسطة الإنتخاب السري المباشر و تدوم مدة انتخابه خمسة سنوات.

- **أعضاء المجلس الشعبي البلدي**: يختلف عدد أعضائه من بلدية إلى أخرى على حسب عدد سكان البلدية، و حسب ما تضمنه القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات توزع المقاعد في المجالس البلدية وفق عدد السكان على النحو التالي:
  - "البلديات التي عدد سكانها أقل من 10.000 نسمة يمثلها 13 عضو
  - البلديات التي عدد سكانها يتراوح بين 10.000 و 20.000 نسمة يمثلها 15 عضو
  - البلديات التي عدد سكانها يتراوح بين 20.001 و 50.000 نسمة يمثلها 19 عضو
  - البلديات التي عدد سكانها يتراوح بين 50.001 و 100.000 نسمة يمثلها 23 عضو
  - البلديات التي عدد سكانها يتراوح بين 100.001 و 200.000 نسمة يمثلها 33 عضو
  - البلديات التي عدد سكانها يفوق 200.000 نسمة يمثلها 43 عضو"

## 2- تشكيل المجلس الشعبي البلدي:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- نواب الرئيس:إذ يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائبين أو أكثر يحدد عددهم وفقا لعدد المقاعد في المجلس البلدي:
  - نائبان: في البلديات ذات المجالس من 07 الى 09 مقاعد .
  - ثلاثة نواب: في البلديات ذات المجالس من 11 إلى 13 مقعدا
  - أربعة نواب في البلديات ذات المجلس من 15 إلى 19 مقعدا
  - خمسة نواب في البلديات ذات المجلس بـ 23 مقعدا.

- ستة نواب في البلديات ذات المجلس بـ 33 مقعدا

- المندوبون الخاصون للرئيس.
- رؤساء اللجان .

يتفرغ نهائيا وبصفة دائمة لممارسة مهامه بالبلدية طيلة العهدة الانتخابية، هو ونوابه المنتدبون والمندوبون البلديون ويتقاضون مقابل ذلك تعويضا من ميزانية البلدية .

## 3- دورات المجلس الشعبي البلدي:

يجتمع المجلس أربع مرات في السنة في دورات عادية كل ثلاثة أشهر كما يمكن أن يجتمع في دورات استثنائية متى تطلب الأمر ذلك بطلب من الرئيس أو بطلب من الوالي أو بطلب من ثلثي الأعضاء، ويطلق على هذه الإجتماعات أو اللقاءات إسم المداولات التي تدون في سجل خاص يسهر عليه الأمين العام و تكون الجلسات علني.

يجتمع المجلس إذا إلزاميا في دورة عادية*و يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية سواء بطلب من رئيسها أو من الوالي أو من ثلثي أعضاءها، يبدأ المجلس المداولات حين يحضر الجلسات أغلبية الأعضاءفقط ،وإذا لم يكتمل النصاب بعد استدعائين متتاليين بفارق ثلاثة أيام على الأقل بينهما تكون المداولات التي تتخذ بعد الإستدعاء الثالث صحيحة مهما كان عدد الحضور،تتم الدعوة للإجتماع بإرسال الإستدعاءات الكتابية بواسطة ظرف مضمون الوصول إلى مقر سكن كل عضو مقابل وصل استلام مرفوق بمشروع جدول الأعمال وقد حرص المشرع على منح الوقت وضمان وصول الإستدعاءات وتسليمها في الآجال المحددة. ويمكن لأي عضو أن ينيب عنه عضو آخر في التصويت بوكالة مكتوبة يحدد فيها صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت لأجلها.

تكون الجلسات علنية مع إمكانية حضور المواطنين(شريطة عدم تدخلهم في النقاش) و على الرئيس أخذ جميع الإجراءات و التدابير اللازمة بتخصيص أماكن للحضور و ضمان الأمن داخل و خارج القاعة،ولكن الملاحظ هو أن جميع المداولات في المجالس البلدية تتم في جلسات مغلقة،و يتولى الكاتب العام للبلدية الإشراف على أمانة الجلسات.

* **الدورات العادية**: هي الاجتماعات التي نص عليها قانون البلدية بموجب المادة السادسة عشر(16)، على أن تكون دورة كل شهرين أي مجموع ستة دورات في السنة و لا تتجاوز مدة كل دورة خمسة أيام و يمكن تمديدها بسبعة أيام

**النظام الداخلي:**

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان* دائمة وأخرى مؤقتة عن طريق المداولة ويجب أن تتضمن تشكيلتها تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية داخل المجلس، وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا تجتمع كل لجنة باستدعاء من رئيسها وبعد إعلام رئيس المجلس الشعبي البلدي و يكلف أحد موظفي البلدية بتولي أمانة اللجنة.

**اللجان دائمة:**

والتي تعمل كمنسق بين الإدارة و المجلس من خلال قيامه بالتحضير لمختلف المهام المرتبطة بمجال اختصاصها وعرضها أما بقية أعضاء المجلس لتسهيل العمل عليهم، فهي تقوم بتقديم الإقتراحات ومشاريع القرارات حسب المجال الذي تختص به، حيث تقوم باعداد تقريرا يحال على الرئيس لإدراجه في جدول أعمال المجلس أين يتم مناقشتها وتحليلها ووضع البدائل وتحديد الخيارات، و الإتفاق عليها بشكل نهائي وتفصيلي خلال المداولة.

- لجنة الإقتصاد والمالية والإستثمار:
- لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- لجنة الري والفلاحة والصيد البحري.
- لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية و الرياضة و الشباب
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة

## 4- المجلس الشعبي البلدي و صنع القرار:

يحدد القانون البلدي الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولاته، و تتضمن هذه الصلاحيات مختلف القرارات الموكلة للمجالس الشعبية البلدية والتي تختلف في مجالاتها بين السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.....

أ- **في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز:** يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع قرارات خاصة بمخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد،بالاضافة إلى رسم النسيج

* **اللجان** مفردها لجنة و هي لجنة وهي مجموعة أفراد يتفق عليهم يكلفون بدراسة وتحضير موضوع معين من جوانبه المختلفة بقصد اعتماده.

العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول من خلال ممارسة الرقابة الدائمة على عمليات البناء.

ب- **في المجال الإجتماعي**: للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإصدار كل قرار من شأنه التكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واصدار كل قرار من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

ت-**في المجال الإقتصادي والمالي**: على المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية بنوعيها السنوية و الأولية، و كذلك الميزانية الإضافية و الإعتمادات المالية، بالإضافة إلى متابعة تحصيل جميع المداخيل لفائدة البلدية و كذلك ترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال.

ث-**في مجال النظافة و البيئة**:يعمل المجلس البلدي على اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالمحافظة على النظافة العمومية و صيانة قنوات صرف المياه القذرة و كل ما يتعلق بالأسلاك الكهربائية و المياه.

لاتكون قرارات المجلس الشعبي البلدي نافذة إلا ابتداء من تاريخ المصادقة عليها من قبل الجهات الوصية بخصوص القرارات المتعلقة بـ:

- الميزانيات والحسابات.
- قبول الهبات والوصايا الأجنبية.
- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن الأملاك العقارية البلدية.

كما هناك قرارات تنفذ ضمنيا بعد التداول عليها من قبل أعضاء المجلس إذ يتم التصديق الصريح عليها خلال مدة ثلاثون يوما من إيداع القرار لدى المصالح الولائية واذا لم يصدر الوالي قراره خلال هذه المدة يصبح التصديق ضمنيا وينفذ القرار بعد مدة شهر.

## ثالثا:المجالس الشعبية الولائية:

**1- ماهية المجالس الشعبية الولائية**: المجلس الشعبي الولائي هو عبارة عن مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان الحدود الإقليمية للولاية من خلال بلدياته بواسطة الإنتخاب السري المباشر و

تدوم مدة انتخابه خمسة سنوات، و يختلف عدد أعضائه من بلدية إلى أخرى وفقا لعدد سكان البلدية، و حسب ما تضمنه القانون العضوي رقم: 12-01 المتعلق بالانتخابات توزع المقاعد على النحو التالي:

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة.
- 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250001 و650000 نسمة.
- 43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650001 و950000 نسمة.
- 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950001 و1150000 نسمة.
- 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين1150001 و1250000 نسمة.
- 55 عضوا في الولايات التي يوفق عدد سكانها بين 1250000 نسمة.

إن المجلس الشعبي الولائي هو هيئة تداولية لامركزية منتخبة، أما هيئته التنفيذية فهي مستقلة ومن خارج الهيئة المنتخبة يتم تعيين أعضائها من طرف الإدارة المركزية. وبالتالي تنتفي عن الولاية صفة الهيئة اللامركزية الإقليمية الكاملة وتصدق عليها تسمية شبه المركزية أو شبه اللامركزية و يتسع مجال الإختصاص الإقليمي للمجلس الشعبي الولائي ليشمل إقليم الولاية و التمثيل يكون للمجلس الشعبي الولائي على مستوى الولاية وحسب عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي الأكثر حسب عدد سكان الولاية.

## 2- إختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

يتميز المجلس الشعبي الولائي باختصاصات عامة وهى اختصاصات تحددها القوانين والتنظيمات تجاه جميع القضايا التي تهم الولاية ، فهو و من خلال أعضائه يعد الإقتراحات والملاحظات التي يقدمها إلى الوالي الذي يرسلها بدوره إلى الوزير المختص حسب كل قطاع و تحدث على مستوى المجلس الشعبي الولائي لجان تحقيق و متابعة من أجل الإسهام في عملية التسيير و المراقبة بالولاية منها:

- **اللجنة الإقتصادية:** التي تهتم بأعمال التنمية الإقتصادية
- **اللجنة الإجتماعية:** تهتم بالأمور الإجتماعية و الثقافية
- **لجنة تهيئة الإقليم و حماية البيئة .**
- **لجنة الفلاحة و الري:** تعمل على حماية و توسيع الأراضي الفلاحية
- **لجنة البيئة و حفظ الصحة**

تقوم هذه اللجان أيضا بتقديم المساعدة للبلديات قصد ضمان التنمية في جميع المجالات وكذا في المشاريع المتعلقة بالتزود بالمياه والصرف الصحي وغيرها و من أبرز هذه المساعدات:

- الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.
- اتخاذ الإجراءات لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف.
- التشجير وحماية التربة وتنمية وحماية الأملاك الغابية.
- تشجيع المتعاملين على الإستثمار كل حسب مجال إختصاصه.
- الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية.
- تطوير الري و التطهير وتنقية مجاري المياه.
- تهيئة الطرق الولائية وصيانتها وتصنيفها.
- التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني.
- إنجاز مؤسسات التعليم الثانوي والتكوين المهني في إطار البرنامج الوطني للخريطة المدرسية.
- المساهمة في مساعدة الطفولة والمعاقين والمسنين والمعوزين ومحدودي الدخل.
- إنشاء الهياكل الرياضية والترفيهية السياحية في الولاية وتشجيع الإستثمار في مجالات السياحة.

## رابعا:صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة:

المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات و الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية و يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

**1-واقع صنع القرار في المجالس المحلية**: تعتبر العملية الإنتخابية إحدى العمليات التي تمهد عملية أخرى هي عملية صناعة القرار ، فعملية الإختيار هي قرار اختيار مترشح من ضمن مجموعة من المترشحين لشغل منصب معين في إحدى المؤسسات أو الهيئات و التي تتم عن طرق أفراد المجتمع من الشعب و الذين تتوفر فيهم الشروط لذلك .

إن الإنتخابات هي الطريقة التي تتبعها جميع الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي لاختيار ممثلين عن شعوبها في مختلف المؤسسات و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمناصب السياسية في الدولة، غير أن الأنظمة

الإنتخابية حتى وإن اشتركت في ظاهرها فإنها تختلف من حيث شكلها و أساليبها و طرقها و قوانينها من دولة إلى أخرى .

إن صنع القرار بصفة عامة و صنع القرار في المجالس المنتخبة بصفة خاصة سلوك لا يكون تلقائيا أو اختياريا و إنما هو نتاج طبيعي لتفاعل القيم و أنماط السلوك بالمجتمع ككل، و قد أثبتت التطورات التي شهدتها الساحة السياسية تعقد الدور الذي يقوم به رؤساء المجالس المنتخبة عامة و المجالس المنتخبة المحلية خاصة،والذي أدى إلى صعوبة تسيير هذه المجالس من قبل مسؤول واحد بل فرض عليه إشراك جميع منتخبين المجلس في صناعة القرار، أي إشراكهم في العملية التسييرية و التي إعتبارها ريتشارد ميتشل بمثابة إتخاذ القرار، و يتم ذلك من خلال مداولات المجالس الشعبية التي تتم دوريا في حالتها العادية مرة كل ثلاثة أشهر في جميع المجالس المنتخبة ، إضافة إلى الجلسات غير العادية أو الإستثنائية.

إن عملية صناعة القرار تتم نتيجة تظافر مجهودات مختلف أعضاء المجالس المنتخبة و بالتالي تشارك مختلف الأفكار و الذهنيات و الآراء، بالإضافة إلى الكثير من الجدل و التشاور و المد و الجزر بين أعضاء المجالس مما جعل و يجعل عملية صناعة القرار على مستوى المجالس المنتخبة هي عملية تشاركية تتطلب تظافر جهود مختلف الأعضاء باختلاف تشكيلاتهم السياسية و باختلاف مستوياتهم التعليمية و باختلاف وضعياتهم الإجتماعية وأيضا باختلاف جنسهم، فالمرأة أصبحت جزءا لا يتجزأ من هذه عملية صناعة القرار.

إن عملية صناعة القرار و رغم أصولها العلمية إلا أن نجاحها يتطلب تظافر جهور الجميع من خلال اعتماد الكفاءات و القدرات الشخصية و المهارات لجميع الأفراد قصد الإلمام بجميع إحداثيات القرار و بسطها سائلة أمام الجميع حتى يحضى القرار محل الدراسة بالرضا من قبل الجميع.

وتعتبر مشاركة جميع المنتخبين في صناعة القرار أمر هام و ضروري لما بإمكانها أن تضفيه من دعم و اثراء على واقع القرار حيز الدراسة بسبب التنوع الجنسي و الحزبي و التفاوت التعليمي و كذا التنوع في المهارات والتخصصات و التي بإمكانها الإلمام بجميع عناصر القرار في طريق الخروج إلى النور أو في طريق اتخاذه.

## 2- المشاركة في عملية صنع القرارات في المجالس المنتخبة:

هي اندماج الفرد عقليا و عاطفيا في مواقف الجماعة، مما يشجعهم على المساهمة في تحقيق أهدافها وتحمل المسؤوليات المنوطة بها، و عملية المشاركة ترتبط بنوعية القرارات المراد اتخاذها من طرف الأشخاص المنتخبون، وهذا يعني أن المشاركة في صنع القرارات تعتمد على أهمية القرارات نفسها، كما يحتاج صنع القرارات إلى استخدام الأساليب الجماعية في صنعها من خلال المداولات أو اللجان بحيث يسعى الرئيس

في المجالين إلى إشراك كل من يعنيهم أمر القرار للنقاش فيه الوصول إلى القرار النهائي ،كما تترتبط عملية صنع القرار بالوقت الذي يحتاجه و التكلفة اللازمة لتحقيق الهدف من القرار، و كذا الضغوطات المفروضة على صانع القرارات و الآثار النفسية المترتبة على هذه الضغوطات بالنسبة لصانعي القرار.

و تبرز أهمية المشاركة في صنع القرارات من حيث جعل القرارات أكثر واقعية و أكثر قبولا للتنفيذ، وتشكل المشاركة فيه حافزا معنويا إيجابيا، يعمل على رفع الروح المعنوية و تنمية مشاعر الإنتماء إلى المجلس.

## 3- العوامل المؤثرة في صنع القرار في المجلس المحلية:

**الرأي العام**:و هو مجموع مواطني البلدية الذين يجب إشراكهم و إعلامهم واستشارتهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم التنموية والإقتصادية والإجتماعية، كما يسهر المجلس الشعبي البلدي على تحفيز المواطنين للمشاركة في صنع القرارات المحلية.

**الجمعيات**:كل جمعية محلية معتمدة قانونا بإمكانها تقديم المساهمات أو المساعدات اللازمة باعتبار طبيعة نشاطاتها.

**إن** المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بنوعيها البلدية و الولائية تشارك في عملية صنع القرار و لكنها لا تمتلك سلطة اتخاذ القرار ماعدى بالنسبة لبعض القضايا الإجتماعية والإقتصادية و المالية و البيئية بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية، كما تختلف درجة المشاركة في عملية صنع القرار حسب البيئة و العوامل المؤثرة في القرار كما تقوم على النظام الإداري اللامركزي، و هو اختيار القائمين على تسيير الهيئات اللامركزية عن طريق الإنتخاب من طرف المواطنين و توجد في الجزائر نوعين من المجالس :المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي الولائي.

## المبحث الرابع:واقع مسارات صنع القرار ن خلال التمكين السياسي

### أولا:مفهوم التمكين السياسي من خلال مسارات صنع القرار:

تتجلى أهمية صنع القرار من خلال عملية التمكين السياسي في المجالس المحلية المنتخبة في كونها من أهم وأصعب العمليات التي تواجهها المرأة المنتخبة، ولذا فقد تم اعتبار عملية التمكين السياسي وسيلة الإرتقاء لصنع القرار واعتبر صنع القرار جوهر عملية التمكين السياسي، فعدم المشاركة في صنع القرار أو عدم اتخاذ القرار المناسب والصحيح من شأنه أن يخلق نوعا من النبذ و يشكل منظورا عن الضعف أو الإخفاق أوعدم إمكانية المفاصلة عند وضعية المنافسة بين أعضاء المجلس المنتخب. ونجاح المرأة في المجلس المنتخب يرتبط إرتباطا وثيقا بمدى إسهامها في صنع القرار و مدى درايتها بأهمية القرارات التي ينبغي أن تتخذها أو تشارك في اتخاذها لتيسير مختلف المهام والأنشطة المطلوبة.

يمكن إرجاع جذور التمكين إلى أفكار مدرسة العلاقات الإنسانية التي برزت للوجود في إطار العمل الإدري باعتبارها رد فعل لإهمال الجانب الإنساني في العمل و استمرت بعدها عمليات التمكين في مختلف المجالات والفروع إلى أن وصلت إلى المجال السياسي أين عبر التمكين السياسي عن عملية تحول الإهتمام من نموذج التحكم و الأوامر إلى نموذج الإقناع و المراوغة من خلال فترات الحملات الإنتخابية، وقد كانت عوامل وراء إنتشار هذا المصطلح في مختلف المؤسسات من خلال أدوار متعددة و مختلفة لاسيما من حيث المشاركة في صنع القرار.

### 1- التمكين السياسي و صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية:

إن التمكين السياسي في المجالس الشعبية المحلية هو عملية المشاركة في السلطة إما من خلال فقط العضوية في المجلس أو من خلال التمكين في منصب صناعة القرار و التي تتدرج كالآتي:

1- رئيس المجلس الشعبي المحلي إما البلدي أو الولائي

2- نواب الرئيس و الذين يختلف عددهم من مجلس لآخر حسب العدد الإجمالي للمقاعد في كل مجلس

3- رؤساء اللجان

4- المندوبون المحليون

إن التمكين السياسي في مسارات صنع القرار يتعلق بإسناد مناصب و مهام و صلاحيات لأشخاص منتخبون ومحاسبتهم عليها في حالة الخطأ من جانب الإدارة أولا و من جهات اخرى قانونية ثانيا، والتمكين السياسي بصفة عامة في المجالس المنتخبة هو حاله مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة التي تم إسنادها للشخص المنتخب خلال مدة زمنية حددها القانون و هي خمسة سنوات تتيح للمنتخبون من خلالها المشاركة في عمليات صنع القرار في كافة مجالات التنمية المحلية.

ويختلف التمكين السياسي عن صنع القرار في أن المسئولية عن النتيجة النهائية أو المسئولية عن القرار المتخذ هي مسئولية الشخص الذين تم تمكينه سياسيا، أي الشخص الذي تم تقليده منصب صنع القرار، وهكذا نجد أن التمكين السياسي يحفز على الوصول إلى مراكز صنع القرار و هو جزء من قاعدة صناعة القرار أو هو جزء من التخطيط لصنع القرار فبالتمكين تتاح للمنتخب في المجالس المنتخبة فرصة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات حسب درجات تمكينهم في المجالس المنتخبة.

## 2- الفرق بين التمكين السياسي و صنع القرار في المجالس المنتخبة:

- **بالنسبة للتمكين السياسي:**
  - التمكين السياسي هو أساس المقارنة.
  - تكون المسؤولية جماعية.
  - حدود التمكين واسعة
  - درجة الخطأ غير محسوبة.
  - المحاسبة شكلية ، معنوية
  - المعلومة عامة
- **بالنسبة لصنع القرار:**
  - صنع القرار هو الهدف و الغاية.
  - تكون المسؤولية فردية
  - حدود صنع القرار ضيقة.
  - درجة الخطأ قائمة
  - المحاسبة قانونية نظامية
  - المعلومة دقيقة

## 3- من التمكين السياسي إلى صنع القرار وصراع* الأدوار:

وسط الصراع القائم بين مختلف الأعضاء المنتخبون عن المجالس الشعبية المحلية بداية من التمكين و إلى غاية مختلف المواضيع و القرارات المتعلقة بمجال العمل و يعتبر وجود قوة للتماسك و التي غالبا ما تتمثل إما في قوة التحالفات الحزبية أو قوة الكتل الحزبية إحدى المحددات الرئيسية لوجهة القرار الذي سيصنع أو الذي سييتخذ ويتأثر هذا التماسك بالعديد من العوامل خاصة إذا كان هذا التماسك يكون دائما عكس الجهة المعاكسة وبالتالي لا يراعي أهمية المصلحة العامة و لا يسبقها على المصلحة الخاصة من بين هذه العوامل:

- وضوح الأهداف المرجو تحقيقها وضرورة الإتفاق عليها من قبل جميع أعضاء المجلس أو على الأقل أغلبية الأعضاء.
- تمتع رئيس المجلس المنتخب بصفة القيادة* أي أن يكون قائدا كفؤا فعالا قادرا على تولي المهمة بنجاح.
- التفاعل المستمر و الإيجابي و البناء بين مختلف الأعضاء المنتخبين فيما بينهم من جهة و بين الأعضاء المنتخبين و الطاقم الإداري من جهة أخرى.

إن عدم الإتفاق و التماسك بين الأعضاء المنخبين في نفس المجلس ينشأ عنه فجوة ، و كلما اتسعت دائرة هذه الفجوة إتسعت معها دائرة الصراع في نفس المجلس من خلال الإجراءات أو القرارات التي قد يتخذها أحد الأعضاء دون موافقة بقية الأعضاء الذين ينظرون إليها على أنها غير مواتية أو غير صائبة أو لا تحقق الغرض المرجو ....، فنجد أن أغلب الصراعات بين أعضاء المجالس المنتخبة تكون بسبب:

- اختلاف الإهتمامات و التوجهات بين مختلف الأعضاء في المجلس
- عدم الإتفاق على الأهداف بين مختلف الأعضاء
- ممارسة رئيس المجلس لنمط قيادي غير مناسب
- الإنتماءات الحزبية المختلفة

---

* يعرف الصراع بانه تفاعب سلبي و نزاع مباشر و مقصود بين أفراد أو جماعات من أمر معين أو هدف معين و تمثل هزيمة أو فشل أحد اطراف الصراع شرط أساسي لفوز الطرف الآخر من خلال توصله إلى تحقيق الهدف المنشود وفق ما اراد هو.

* يرى البعض أن القيادة هي القدرة على التأثير فى الآخرين من خلال الإتصال ليسعوا بحماس والتزام الى أداء مثمر يحقق الأهداف المخطط لها، و يرى البعض الآخر أنها عملية تفاعل إجتماعى لايمكن أن تتم فى فراغ وإنما يلزم لها إطار من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين عدد من الأفراد الذين يشكلون جماعة لكى يتبلور من خلالها الدور القيادى ويتحدد من خلالها التأثير والتأثر الذى يتم من خلال هذه العملية الاجتماعية و يرى آخرون انها مجموعة السلوكيات التى يمارسها القائد فى الجماعة والتى تعد محصلة للتفاعل بين خصال القائد والأتباع وخصائص المهمة والنسق التنظيمى والسياق الثقافى المحيط وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة بأكبر قدر من الفاعلية التى تتمثل فى كفاءة عالية فى أداء الأفراد مع توافر درجة كبيرة من الرضا وقدر من تماسك الجماعة.

- الأهداف و التكتلات الحزبية.

- أهداف الفريق داخل المجموعة.

- قلة الإنسجام الفكري و الإجتماعي بين مختلف الأعضاء.

.- حب التسلط و السيطرة.

و كنتيجة لعدم التماسك و الصراع بين الأعضاء في المجلس المنتخب يتولد وضع الركود داخل المجلس التي تتوسع لتخلق جوا من الركود داخل النظام الإداري الذي يرتبط به هذا المجلس.

## 4- أهمية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار:

يعبر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار عن حقيقة المساواة بين الرجل و المرأة في جميع مجالات الحياة كما يؤدي إلى تهذيب السلوكات و التصرفات سواء أثناء عقد المداولات أو من خلال العمل اليومي و يعد التمكين السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار عامل مهم و مفتاح أساسي لتنمية عامل الإبداع و التعمق داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة و طريقة جديدة لتغيير طريقة عمل وأوقات عمل وطريقة الحوار داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة ، كما و يجعل التمكين السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار المجالس الشعبية المحلية غاية في المرونة و القدرة على التكيف بين الاعضاء من أجل تنفيذ المهام دون الإخلال بالعلاقات العملية التي تربط بين الأعضاء المنتخبون مما يجعله ضروري لمواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري بصفة عامة و في المجالس المحلية المنتخبة بصفة خاصة و للإرتقاء بالمرأة يرتقي إلى مستويات عالية من حيث الثقة بالنفس و الإبداع و التفكير العميق في المستقبل و روح المبادرة من خلال إعطائها المسؤولية في عديد المهام وإشعارها بأهميتها وترك حرية التصرف لها في العديد من الأمور.

## 5- صيغ التمكين السياسي و مسارات صنع القرار للمرأة في المجالس المنتخبة:

تعتبر صيغ التمكين من الأمور التي تعين المرأة في عملية صنع القرار باعتباره تعبيرا عن الرغبة في توسيع إطار الديمقراطية، خاصة أن هذا الشكل أو هذا النوع من التمكين يمنح المرأة حق المشاركة في تولي أمور المجتمع الذي تعيش فيه، و فرصة صنع القرار الذي تراه مناسبا في ظل التفويض الذي سيمنح لها، و على هذا فإن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية يمر بعدة مستويات:

**- العضوية في المجلس:** والتي تعطيها الحق في المشاركة في صناعة القرار من خلال التعبير عن رأيها وسط المجموعة و جميع القرارات التي تأخذها تكون في إطار مداولات المجالس المنتخبة.

– **رئاسة اللجنة في المجلس**:إضافة إلى حقها في المشاركة في صناعة القرار في إطار مداولات المجلس المنتخب بصفة جماعية، لها أيضا الحق في إصدار القرارات المتعلقة بعمل اللجنة التي تترأسها قبل عرضها على بقية الاعضاء المنتخبون للمصادقة عليها و هي في مجملها قرارات تتعلق بالحق العام

– **المندوبات الخاصة للرئيس**: أيضا إضافة إلى حقهن في المشاركة في صناعة القرار من خلال مداولات المجالس المنتخبة فتقع عليهن مسؤولية القرار في الملحقات التي يكلفون بتسييرها و هذه القرارات هي في مجملها قرارات إدارية.

– **النيابة في المجلس**:إضافة أيضا لمشاركتها في صناعة القرار من خلال مداولات المجالس المنتخبة، فلها الحق في صناعة القرارات حسب مجال النيابة التي آلت إليهن.

- **رئاسة المجلس**: هي الصفة ذات المستوى الأول من ناحية صناعة القرار قبل اتخاذه فهي التي تقوم بـ:
  - إتخاذ قرار تعيين النواب و المندوبين و تقترحهم على أعضاء المجلس للمصادقة.
  - إتخاذ قرار تشكيل اللجان و عرضها على المصادقة
  - إتخاذ قرار تحديد نقاط جدول الأعمال و عرضها للمصادقة
  - إنفرادها باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالتسيير الإداري .
  - إنفرادها بمنح التفويض* لمن تراه مناسبا و أهلا لذلك.

## ثانيا:الإقتراب النظري للتمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار:

### 1– نظرية التحديث السياسي:

التحديث هو مفهوم حديث الإستعمال، يرجع استعماله الى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عرفه و**يلبر مور** بأنه: "التحول الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل الحديث الى أشكال التنظيمات الجديدة التي تميز الدول المزدهرة اقتصاديا والمستقرة سياسيا"[1]،و لقد فتحت نظرية **بارسونز** عن الفعل

* **التفويض**: لفظ التفويض من فوض تفويضا له الأمر ، صيره إليه وجعله الحاكم فيه، و المفوض هو من فوضت إليه إدارة أعمال، فهو إمكانية أن يعهد الرئيس ببعض اختصاصاته أو واجباته التي يستمدها من القانون لأحد المرؤوسين ،وتفويض السلطة بمعنى آخر عبارة عن عملية السماح الاختياري بنقل السلطة أو جزء منها من الرئيس إلى المرؤوس.

[1] - la modernisation ,idris el girini .www.drisslagrimi.maktooblog.com,.une approche conceptuelle.

والنسق الإجتماعي* المجال أمام علماء التحديث السياسي بغرض تقديم رؤية عن التغيرات الحاصلة في مختلف المجتمعات خاصة في المجال السياسي، فلقد مثلت بعض العبارات الوظيفية لبارسونز دعامة لمختلف الدراسات التي عنيت بتحليل الأبنية الإجتماعية والسياسية لمجتمعات العالم الثالث في إطار نظرية التحديث، وكانت مفاهيم كالترشيد، التكامل، طبع المجتمع بطابع ديمقراطي، المشاركة السياسية هي ما تميز المجتمع الحديث، فلقد لقد ربط "بارسونز" بين التغير الإجتماعي أو تطور التباين الوظيفي.

و لقد عرف التحديث السياسي على أنه "عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، أي أنه سلسلة التغييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع، وتشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي وعلمانية الثقافة السياسية، والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع"[2]،و قد وجد العلماء صعوبة في وضع تعريف موحد لمفهوم التحديث حيث أن كل باحث ينظر إليه من زاوية معينة حسب مجال اختصاصه فيراه عالم الإجتماع بأنه الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث و يراه الإقتصادي بأنه يعبر عن استعمال التكنولوجيا الجديدة و ينظر إليه السياسي من خلال بناء الدولة.

إن هذا المفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى كالحداثة والتغيير والتنمية والتطور فالحداثة كنمط فكري وحضاري ظهر في أوروبا نتيجة التحديث الذي طال كل مجالات الحياة الإنسانية، فأصحاب نظرية التحديث يرون أن "المجتمعات سوف تتجاوز الإختلافات الإيديولوجية والعقائدية والدينية بعد تجاوز مرحلة الإنطلاق حتى الوصول إلى مرحلة الإستقلال الواسع و تصور هذه المدرسة التنمية على أنها مراحل تاريخية طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات من أجل الوصول إلى النمو و التقدم ، وهي تتخذ من مراحل تطور أو نمو هذه المجتمعات

* لقد قام بارسونز بتناول الفعل الاجتماعي في إطار النسق الاجتماعي من حيث أن النسق الاجتماعي يشير إلى مجموعة من الفاعلين في عملية تفاعل تتحدد علاقاتهم فيها من خلال البيئة التي يقوم فيها الفعل كما تتحدد أيضا بالنسق الثقافي للجماعة وما يتضمنه من رموز مشتركة،و بالتالي فقد انتقل من التركيز على الفاعل والفعل إلى التركيز على الدور والمكانة فقد انتقل من الاهتمام بالعوامل الفردية إلى الاهتمام بالنظم و البناءات كأساس في تشكيل الفعل الإنساني، وبهذا تحول من التركيز على البعد الذاتي إلى التركيز على البعد الموضوعي، و قد ركز على عمليات توزيع الأدوار والمكانات والتكامل بينها كعمليات ضرورية لحالة التوازن .

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رضوان،**التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**: دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي ا لحديث، الاسكندرية ، 1988، ص 14.

نماذج للمراحل التي تمر بها المجتمعات المتخلفة و الآخذة في النمو إذا أرادت الوصول إلى النمو و التطور، ومن ثم فإن عملية التحول تجري في اتجاه واحد من التقليد إلى التحديث"[1] .

تلعب المجالس الشعبية المحلية دورا هاما في صنع السياسة العامة بالبلاد و لا يكون لها ذلك إلا من خلال منتخبيها عامة و منتخباتها خاصة و ما أضافته لنفسها و لأسرتها و لمجتمعها من طرق و أساليب و مناهج تشاركية في الجانب التنظيمي و التسييري و التنموي بفضل تمكينها في هذه المجالس بداية بترشيحها ومرورا عبر انتخابها و وصولا إلى تمكينها من مسارات صنع القرار بما يتماشى ومقتضيات التسيير المحلي في ظل المتغيرات الداخلية و الخارجية ، كما تعتبر المجالس المنتخبة و رغم دورها البارز في التنمية المحلية و المجتمعية إلا أنها تبقى دائما تسيير وفق مقتضيات القوانين العامة للدولة و تنظيماتها وفق ما يفرضه الرأي العامة و تفرضه منظمات المجتمع المدني، وذلك في ظل مسار نظام انتخابي ديمقراطي هدفه إشراك الشعب في العملية التسييرية و التنموية لبلده.

## خلاصة الفصل الرابع:

**1–** يبقى مصطلح القرار من المصطلحات التي تستخدم في جميع الميادين و التي لفتت انتباه مختلف العلوم سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية،و بالتالي فما هوى إلا انعكاس للطبيعة السيكولوجية للفرد وللأجواء السوسيولوجية المحيطة بصانع القرار.

**2–** القرار هو عبارة عن عملية مستمرة و متسلسلة تربط بينها مجموعة من العناصر و المعطيات من متخذ للقرار، عنوان القرار، بيانات القرار،التنبؤ في القرار و مناخ القرار، و هي نفس العناصر التي يرتبط بها القرار السياسي الذي هو إجراء تصدره لحكومة أو من يمثلها من هيئات أو مؤسسات أو مجالس منتخبة.

**3–** القرار السياسي هو قرار منظم و مدروس قائم على الخبرة و الجهد و الدراسة المعمقة للحالة موضع القرار وفي هذا الاطار عرفه توماس دي بأنه كل ما تقرر الحكومة عمله أو عدم عمله بما يضمن جانبي التصرف و اللاتصرف.

**4–** عملية صنع القرار هي عملية اختيار من بين مجموعة خيارات لفهم الإدارة في مؤسسة ما لأن عمليات الإختيار تؤدي دوراً مهماً في التحفيز والقيادة والإتصال والتغيير التنظيمي، وتغطي صناعة القرار جميع الوظائف و في جميع المجالات و تُستخدم في التخطيط والتنظيم والتعيين والتوجيه والتنسيق.

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009. ص48

**5**- تشارك المرأة في صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة بداية بتمكينها في المجلس المنتخب وصولا إلى تمكينها من مسارات صنع القرار من خلال إشراكها في جميع مناحي و مجالات الحياة العامة جنبا إلى جنب رفقة أخيها الرجل.

6- إن إشراك المرأة في عملية صناعة القرار لم تعد مطلبا من أجل تحقيق المساواة و العدالة و الديمقراطية، بل أصبحت شرطا أساسيا لضمان حقوق المرأة في جميع المجالات بما فيها المجال السياسي.

**7**-إن الحديث عن المجالس المحلية يقودنا في بادئ الأمر إلى ضرورة الاعتراف بوجود مصالح محلية، و حتى تكتسب أي مصلحة صفة المحلية يجب عليها في أن تعبر عن حاجات وأمال وطموحات غالبية سكان الإقليم شريطة أن لا تتعارض مع المصلحة العليا للدولة.

**8**- تجتمع المجلس أربع مرات في السنة في دورات عادية كل ثلاثة أشهر كما يمكن أن يجتمع في دورات استثنائية متى تطلب الأمر ذلك بطلب من الرئيس أو بطلب من الوالي أو بطلب من ثلثي الأعضاء، و يطلق على هذه الإجتماعات أو اللقاءات إسم المداولات.

**9**– تمثل المجالس المنتخبة الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و هي تمثل قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية عن طريق العملية الإنتخابية.

**10**– تبرز أهمية المشاركة في صنع القرارات من حيث جعل القرارات أكثر واقعية و أكثر قبولا للتنفيذ، وتشكل المشاركة فيه حافزا معنويا إيجابيا، يعمل على رفع الروح المعنوية و تنمية مشاعر الإنتماء إلى المجلس.

**11-** تتجلى أهمية صنع القرار من خلال عملية التمكين السياسي في المجالس المحلية المنتخبة في كونها من أهم وأصعب العمليات التي تواجهها المرأة المنتخبة، ولذا فقد تم اعتبار عملية التمكين السياسي وسيلة الإرتقاء لصنع القرار واعتبر صنع القرار جوهر عملية التمكين السياسي.

**12**-يختلف التمكين السياسي عن صنع القرار في أن المسئولية عن النتيجة النهائية أو المسئولية عن القرار المتخذ هي مسئولية الشخص الذين تم تمكينه سياسيا، أي الشخص الذي تم تقليده منصب صنع القرار.

**13**- يعبر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار عن حقيقة المساواة بين الرجل و المرأة في جميع مجالات الحياة وعامل مهم و مفتاح أساسي لتنمية عامل الإبداع و التعمق داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

# الباب الثّاني: الدّراسة الميدانية

# الفصل الخامس: عرض و تحليل الفرضيات و النّتائج

## المبحث الأوّل: مجال الدّراسة

أولا: التعريف بميدان الدراسة "ولاية الجزائر"

ثانيا: التنظيم الإداري لولاية الجزائر

## المبحث الثّاني: عرض و تحليل الفرضيات والنّتائج

أولا: خصائص العيّنة

ثانيا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى

ثّالثا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّانية

رابعا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّالثة

خامسا: مقارنة النّتائج الجزئية و الاستنتاج العام

خلاصة الفصل الخامس

لدراسة وتحليل أي موضوع سوسيولوجي يجب الإلمام إلى حد كبير بميدان الدراسة من خلال وصفها وصفا شاملا من الجوانب بهدف الارتقاء بهذه الدراسة إلى مستوى التفسيرات و التحليلات الموضوعية و العلمية وفق للخلفيات الإيديولوجية المختلفة والمداخل المنهجية وانطلاقا من هذا كله كان على الباحث إتباع أسس موضوعية تساهم في تحديد الجانب الميداني للدراسة.

## المبحث الأوّل:مجال الدّراسة:

### أولا: التعريف بميدان الدراسة "ولاية الجزائر"*:

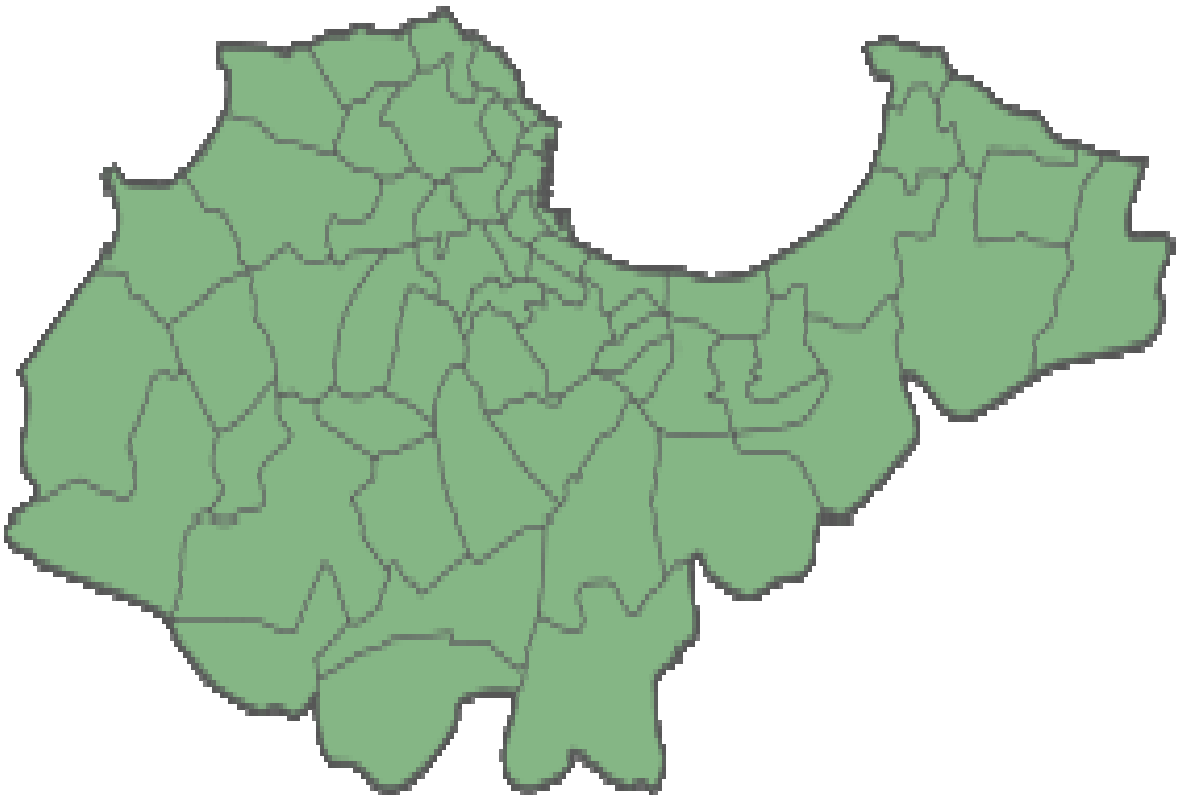

*الجزائر:**التسمية الرسمية هي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، تقع الجزائر شمال إفريقيا عاصمتها الجزائر و هي المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان تبلغ مساحتها 2،381،741 كيلومتر مربع و هي بذلك تمثل عاشر اكبر دولة في العالم والأولى إفريقيا وعربيا، يحدها من الشمال الشرقي تونس وشرقا ليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى و من الجنوب الغربي الصحراء الغربية و موريطانيا و المالي و من الجنوب الشرقي النيجر، و هي تظم 48 ولاية و 1541 بلدية.

عرفت الجزائر العديد من الإمبراطوريات والحضارات

**1- التسمية:**

"أوكوزيوم" كما كانت تدعى في زمن الإمبراطورية الرومانية و سميت بهذا الإسم وفقا لأسطورة يونانية باعتبار أنها أسست على يد عشرون فردا من رفاق "هيرقل" و كلمة إكوزيوم مشتقة من العدد عشرون (20) الذي يسمى باليونانية إكوز.

وتعرف "الجزائر" أو كما يدعوها البعض "دزاير بـ:"البهجة"،"المحروسة"، "الجزائر البيضاء" و سميت بالبيضاء نظرا لبياض و لمعان عماراتها و مبانيها التي تطل على البحر الأبيض المتوسط.

وجاءت تسمية "الجزائر"على لسان العرب و هي جمع جزيرة، و الجزيرة أرض ينجر عنها المد و هي أيضا أرض في البحر ينفرج منها ماء البحر، و هي أيضا الأرض التي لا يعلوها السيل و يحدق بها، و سميت كذلك لانقطاعها عن معظم الأرض.

## ثانيا: التنظيم الإداري لولاية الجزائر

يقوم التنظيم الإداري بصفة عامة على أساس تقسيم إداري لأقاليم الدولة وفقا لما يتناسب مع طبيعة النظام في كل دولة وطبقا للظروف السياسية والتاريخية والعوامل الجغرافية، وحسب الموارد المالية والموارد البشرية "فالتنظيم الإداري يتأثر أيضا بالإمكانيات المادية المتاحة، ثم يتأثر التنظيم بالمدى الجغرافي"[1]، ولقد ورثت الجزائر التنظيم الإداري عن العهد الإستعماري، ثم أدخلت عليه إصلاحات بعد صدور ميثاق البلدية في أوت 1966، وتطبيقا له تم إصدار قانون البلدية في 1967وميثاق الولاية في أفريل1969.

**1- معطيات ديموغرافية:** حسب الإحصاء العام للسّكن والسكّان لسنة 2008، بلغ عدد سكّان ولاية الجزائر حوالي: 3.371.362 نسمة.

1- **التنظيم الإداري:**أخص المشرع مدينة الجزائر العاصمة بتنظيم إداري خاص بموجب العديد من النصوص من أهمها المرسوم رقم 67-30 المتضمن التنظيم الإداري لمدينة الجزائر، والذي نص على أن مدينة الجزائر هي بلدية تتألف من عشر دائرات حضرية، ثم الأمر رقم77-08 و الذي نص على أن مدينة الجزائر تتكون من ثلاثة عشرة بلدية، ثم المرسوم رقم 85-01 ومما نص عليه أن مدينة الجزائر تشكل من خمس عشر بلدية، ثم المرسوم التنفيذي رقم 90-207 المؤرخ في 1990/07/14 المتضمن تنظيم مجالس

[1] - سليمان محمد الطماوي، مبادئ علم الإدارة العامة، مطبعة جامعة عين شمس ،مصر ،الطبعة الخامسة، 1987،ص72

التنسيق الحضري لولاية الجزائر وسيرها، ثم تخصيص ولاية الجزائر بتنظيم خاص، ثم الأمر رقم 97 - 14 المتضمن التنظيم الإقليمي لولاية الجزائر، والذي حدد الإطار الإقليمي الجديد لولاية الجزائر، وتلاهم الأمر رقم: 2000-01 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر، الذي أخضع ولاية الجزائر إلى الأحكام المطبقة على جميع الولايات. و تضمّ ولاية الجزائر ثلاثة عشر (13) دائرة إدارية و57 بلدية موزعة كالآتي:

**جدول (2):توزيع سكان ولاية الجزائر حسب البلديات:**

| الرقم | الدائرة الإدارية و عدد | البلدية | عدد السكان(نسمة) |
|---|---|---|---|
| 01 | سيدي امحمد 434.430 | الجزائر الوسطى | 151043 |
| 02 | | سيدي امحمد | 156400 |
| 03 | | المدنية | 78118 |
| 04 | | المرادية | 48779 |
| 05 | باب الواد 334.472 | باب الواد | 99152 |
| 06 | | القصبة | 62582 |
| 07 | | بولوغين | 59.940 |
| 08 | | واد قريش | 83.520 |
| 09 | | رايس حميدو | 29278 |
| 10 | حسين داي 358.814 | المقارية | 42.608 |
| 11 | | بلوزداد | 91.482 |
| 12 | | حسين داي | 82.824 |
| 13 | | القبة | 141.900 |
| 14 | بوزريعة 232.040 | بن عكنون | 32.490 |
| 15 | | بني مسوس | 19.218 |
| 16 | | بوزريعة | 87.320 |
| 17 | | الأبيار | 93.012 |
| 18 | بئر مراد رايس 299.816 | بئر مراد رايس | 70.888 |
| 19 | | بئر خادم | 63.942 |
| 20 | | جسر قسنطينة | 71.814 |
| 21 | | حيدرة | 59.806 |
| 22 | | سحاولة | 33.366 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 23 | | الحراش | 77.296 |
| 24 | الحراش | باش جراح | 137.482 |
| 25 | 364.710 | بوروبة | 120.478 |
| 26 | | وادي السمار | 29.454 |
| 27 | | الدار البيضاء | 58.196 |
| 28 | | عين طاية | 35.169 |
| 29 | الدار البيضاء | باب الزوار | 89.616 |
| 30 | 403.063 | برج البحري | 36.274 |
| 31 | | برج الكيفان | 112.308 |
| 32 | | المرسى | 11.860 |
| 33 | | المحمدية | 59.640 |
| 34 | | الشراقة | 69.786 |
| 35 | الشراقة | عين البنيان | 70.803 |
| 36 | 231.135 | دالي ابراهيم | 34.664 |
| 37 | | أولاد فايت | 16.780 |
| 38 | | الحمامات | 19.102 |
| 39 | | زرالدة | 47.386 |
| 40 | زرالدة | المحالمة | 17.122 |
| 41 | 129.822 | الرحمانية | 5.994 |
| 42 | | السويدانية | 13.332 |
| 43 | | اسطاوالي | 45.988 |
| 44 | | الدرارية | 26.306 |
| 45 | درارية | بابا احسن | 15.884 |
| 46 | 127.458 | دويرة | 47.124 |
| 47 | | العاشور | 20.402 |
| 48 | | خرايسية | 17.742 |
| 49 | | بئر توتة | 22.890 |
| 50 | بئر توتة | أولاد شبل | 18.682 |
| 51 | 53.422 | تسالة المرجة | 11.850 |
| 52 | | براقي | 115.016 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 105.502 | الكاليتوس | براقي | 53 |
| 48.328 | سيدي موسى | 268.846 | 54 |
| 62.808 | الرويبة | الرويبة | 55 |
| 17.826 | هراوة | 153.424 | 56 |
| 72.790 | الرغاية | | 57 |
| **3.371.362** | **المجمـــــوع** | | |

من خلال هذا الجدول نجد ان بلديات ولاية الجزائر هي: الجزائر الوسى، سيدي امحمد، المدنية، المرادية ، باب الواد، القصبة، بولوغين، واد قريش،رايس حميدو، المقارية،بلوزداد، حسين داي ، القبة، بن عكنون، بني مسوس، بوزريعة،الأبيار، بئر مراد رايس، بئر خادم،جسر قسنطينة،حيدرة، سحاولة، الحراش ، باش جراح،بوروبة، واد السمار، الدار البيضاء،عين طاية، باب الزوار، برج البحري،برج الكيفان، المرسى ، المحمدية، الشراقة ، عين بنيان، دالي ابراهيم،اولاد فايت ، الحمامات، زرالدة، المحالمة، الرحمانية، السويدانية، اسطاوالي،الدرارية، بابا احسن، الدويرة، العاشور، الخرايسية،بئر توتة، ولاد شبل،تسالة المرجة، باقي، الكاليتوس،سيدي موسى، الرويبة،هراوة، الرغاية.

و عليه فمن ناحية التنظيم الاداري تضم ولاية الجزائري حاليا 57 بلدية موزعين عبر 13 دائرة إدارية.

يشغل قطاع الإدارة مكانة معتبرة في الحياة العملية لسكان الولاية إذ توجد بها أهم وأبرز الهياكل الإدارية في الجزائر و هي مصالح رئاسة الحكومة و الوزارات، بالاضافة إلى ما تتوفّر عليه من تراث حضاري وثقافي كبير ومتنوع يمتدّ إلى قرون بعيدة و ينتشر بين مختلف بلدياتها بل و حتى بين أحياء كل بلدية.

## المبحث الثّاني: عرض وتحليل المعطيات الميدانية والنّتائج:

### أوّلاً: خصائص العيّنة:

### جدول (3): توزيع المبحوثات حسب المجالس البلدية:

| البلدية | عدد المقاعد | عدد المنتخبات |
|---|---|---|
| الجزائر الوسطى | **23** | **07** |
| سيدي امحمد | **23** | **07** |
| المدنية | **19** | **07** |
| المرادية | **19** | **06** |
| باب الواد | **23** | **07** |
| القصبة | **19** | **06** |
| بولوغين | **19** | **07** |
| واد قريش | **19** | **06** |
| رايس حميدو | **19** | **06** |
| المقارية | **19** | **06** |
| بلوزداد | **19** | **06** |
| حسين داي | **19** | **06** |
| القبة | **33** | **10** |
| بن عكنون | **15** | **00** |
| بني مسوس | **19** | **06** |
| بوزريعة | **23** | **07** |
| الأبيار | **19** | **06** |
| بئر مراد رايس | **19** | **06** |
| بئر خادم | **23** | **07** |
| جسر قسنطينة | **33** | **10** |
| حيدرة | **19** | **06** |
| سحاولة | **19** | **06** |
| الحراش | **19** | **06** |
| باش جراح | **23** | **07** |
| بوروبة | **23** | **07** |
| وادي السمار | **19** | **06** |
| الدار البيضاء | **23** | **07** |

| | | |
|---|---|---|
| عين طاية | **19** | **06** |
| باب الزوار | **23** | **07** |
| برج البحري | **23** | **07** |
| برج الكيفان | **33** | **10** |
| المرسى | **15** | **00** |
| المحمدية | **23** | **07** |
| الشراقة | **23** | **07** |
| عين البنيان | **23** | **07** |
| دالي ابراهيم | **19** | **06** |
| أولاد فايت | **19** | **06** |
| الحمامات | **19** | **06** |
| زرالدة | **23** | **07** |
| المحالمة | **19** | **06** |
| الرحمانية | **13** | **00** |
| السويدانية | **15** | **00** |
| اسطاوالي | **19** | **06** |
| الدرارية | **19** | **06** |
| بابا احسن | **19** | **06** |
| دويرة | **23** | **07** |
| العاشور | **19** | **06** |
| خرايسية | **19** | **06** |
| بئر توتة | **19** | **06** |
| أولاد شبل | **19** | **06** |
| تسالة المرجة | **15** | **00** |
| براقي | **33** | **10** |
| الكاليتوس | **33** | **10** |
| سيدي موسى | **19** | **06** |
| الرويبة | **23** | **07** |
| هراوة | **19** | **06** |
| الرغاية | **23** | **07** |
| **المجموع** | **1199** | **351** |

يمثل الجدول أعلاه عدد المقاعد في المجالس الشعبية البلدية لكل بلدية من بلديات ولاية الجزائر وكذا عدد المقاعد المتحصل عليها من قبل النساء في هذه المجالس، إذ تتوزّع أفراد العيّنة المبحوثة حسب

البلديات كمايلي: عدد البلديات الممثلة بستة (06) منتخبات في المجلس الشعبي هو 19 بلدية ، و عدد البلديات الممثلة بسبعة (07) منتخبات في مجالسها هو 28 بلدية ، في حين أن 05 بلديات فقط هي الممثلة بعشرة (10) منتخبات في مجالسها ، بينما هناك 05 بلديات غير ممثلة من قبل العنصر النسوي في مجالسها.

و لأن هناك خمس بلديات غير ممثلة نسويا و هي بلديات : المرسى، الرحمانية ، السويدانية وتسالة المرجى فإن عدد البلديات ميدان الدراسة هو 52 بلدية.

و للإشارة فإننا عند مقابلة مدير الإدارة المحلية لولاية الجزائر سألنا عن سبب عدم وجود تمثيل نسوي في هذه البلديات، و قد أجابنا أن البلديات التي تتضمن 15 عشر مقعد فأقل غير خاضعة لنظام الكوتة مثل باقي البلديات.

إن عدد المنتخبات في كل بلدية هي موزّعة بنسب متقاربة في كلّ البلديات، ونلاحظ على العيّنة المختارة أنّها تشمل كل النساء المنتخبات، و الإختيار بهذه الكيفية هو عمدي ومقصود، ممّا يسمح بتحديد تصوّرات المبحوثين ومواقفهم حول الظّاهرة المدروسة في جميع البلديات، التي تخضع بدورها لثقافة المجتمع باعتبارها احد مؤسساته ...

وترجع أهميّة هذه العينة من خلال أنّ تقاليد وأعراف المجتمع الجزائري لا تسمح للمرأة مهما كانت وضعيتها ومكانتها ومستواها التّعليمي أو الوظيفة التي تشغلها... أن تنخرط ضمن حزب معين أو ان تمارس السياسية أو أن تشارك في أي عملية انتخابية بحريّة وبدون تقديم المبرّرات و التوضيحات...

هذه الصّعوبة التي واجهتها المرأة للإنخراط في المجال السياسي، لم تتم ملاحظتها عند كلّ عينات بحثنا والإتّصال بأغلب مفردات العيّنة لم يكن صعبا علينا بل أن الإتصّال بالمبحوثات والحصول على المعطيات المطلوبة حول الموضوع كان متسن لنا و من لم نتمكن الإتصال بهن بطريقة مباشرة فقد كان الإتصال عن طريق إحدى المنتخبات معها في نفس المجلس أو عن طريق التليفون و حتى في بعض الأحيان التواصل كان عبر الفايس بوك و تبادل الايميلات.

**إذن تتوزّع العيّنة المبحوثة بنسب متساوية عمومًا عبر جميع البلديات ميدان البحث بنسب متوسطة في عمومها ومعادلة تقريبا للنسبة التمثيلية المحددة ب 30% و التي أقرها القانون العضوي للانتخابات الصادر سنة 2012.**

**ولقد اشتملت عيّنة بحثنا على جميع المنتخبات على مستوى المجالس الشعبية البلدية التابعة لولاية الجزائر.**

**جدول (4): توزيع المبحوثات حسب الإنتماء الحزبي :**

| المجلس / الحزب السياسي | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| حركة الانفتاح INFITAH–M | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية FNA | 19 | 5.41 | 00 | 00 | 19 | 5.16 |
| التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية | 07 | 1.99 | 00 | 00 | 07 | 1.90 |
| الحركة الوطنية MNE | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| حزب جبهة التحرير الوطني FLN | 101 | 28.77 | 09 | 52.94 | 110 | 29.89 |
| حزب العمال PT | 19 | 5.41 | 00 | 00 | 19 | 5.16 |
| UFDS | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |
| PNSDالحزب الوطني للتضامن الديمقراطي | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| RPR | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |
| AHD عهد **54** | 02 | 0.56 | 00 | 00 | 02 | 0.54 |
| المستقبل F-EL MOSTAKBAL | 12 | 3.41 | 00 | 00 | 12 | 3.26 |
| حزب النور P ENNOUR | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |
| الفجر الجديد PFJ | 17 | 4.84 | 00 | 00 | 17 | 4.61 |
| FDL | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| الجبهة الجزائرية الجديدة FAN | 04 | 1.13 | 00 | 00 | 04 | 1.08 |
| التجمع الوطني الديمقراطي RND | 58 | 16.52 | 04 | 23.52 | 62 | 16.84 |
| الجيل الجديد JJ | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |
| جبهة القوى الاشتراكية FFS | 33 | 9.40 | 04 | 23.52 | 37 | 10.05 |
| الحركة الشعبية الجزائرية MPA | 16 | 4.55 | 00 | 00 | 16 | 4.34 |
| جبهة المستقبل الوطني FMN | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| FNL | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |
| PNA | 01 | 0.28 | 00 | 00 | 01 | 0.27 |
| PIJ | 03 | 0.85 | 00 | 00 | 03 | 0.81 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **0.54** | **02** | **00** | **00** | **0.56** | **02** | MCL |
| **5.43** | **20** | **00** | **00** | **5.69** | **20** | **حركة مجتمع السلم** HMS |
| **0.54** | **02** | **00** | **00** | **0.56** | **02** | **حزب العدالة** PJ |
| **0.81** | **03** | **00** | **00** | **0.85** | **03** | **حركة النهضة** M ENAHDA |
| **0.54** | **02** | **00** | **00** | **0.56** | **02** | FNJS |
| **0.27** | **01** | **00** | **00** | **0.28** | **01** | PPL |
| **0.27** | **01** | **00** | **00** | **0.28** | **01** | UND |
| **0.27** | **01** | **00** | **00** | **0.28** | **01** | ELKARAMA |
| **5.70** | **21** | **00** | **00** | **5.98** | 21 | INDEP |
| **0.81** | **03** | **00** | **00** | **0.85** | **03** | MNL |
| **100** | **368** | **100** | **17** | **100** | **351** | **المجمـــــــــــوع** |

في هذه الدّراسة، ترجع أهميّة هذا التّوزيع حسب الإنتماءات الحزبية للعيّنة المدروسة بهذه الكيفية إلى كون أن عمليتا التمكين السياسي و صناعة القرار في المجالس الشعبية المحلية في المجتمع الجزائري ترتبط بشكل كبير بالحزب الذي انتخبت من خلاله مبحوثاتنا، فالسياسية الحزبية في المجتمع الجزائري و من خلال تصورات أفراده ترتكز على نوعين من الأحزاب أحزاب المولات و هي المعروفة بأحزاب السلطة و المعروفة بولائها للحكومة، وأحزاب صغيرة و تدعى بالحزبيات و هي الأحزاب المعروفة بأحزاب المعارضة، وبسبب اختلاف التصورات السياسية و المرجعيات الثقافية و الإجتماعية التي تتميّز بها هذه الأحزاب و حتى نتمكن من أن نقترب بشكل جيّد من موضوع بحثنا فقد قمنا بتوزيع أفراد عينتنا من خلال الأحزاب التي تم انتخابهن من خلالها.

و من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن النسب التمثيلية لأفراد عينتنا متباعدة بشكل كبير ، إذ نجد أن نسبة المبحوثات المنتخبات عن حزب جبهة التحرير الوطني تحتل الصدارة بنسبة متوسطة مقدرة بـ **29.89%** موزّعة بكيفية متباعدة بين المجلسين المنتخبين، حيث نجدها ممثلة بنسبة 28.77 % في المجالس الشعبية البلدية و 52.94% في المجلس الشعبي الولائي ، وتعكس هذه الإجابات النّظرة التي يحملها المجتمع حول هذا الحزب، بينما نسبة 16.84% من المبحوثات منتخبات عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هي نسبة موزعة بالتقارب بين المجلسين، حيث نجدها متوزعة بنسبة 16.52 % بالنسبة للمجالس البلدية ونسبة 23.52 %بالنسبة للمجلس الولائي، في حين أن نسبة المبحوثات عن حزب جبهة القوى الإشتراكية

كانت ضعيفة مقارنة بسابقاتها و قد قدر إجمالها بـ 10.05 %، وهي موزعة بنسب متباعدة بين كل من المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية و التي قدرت بـ 9.40 %، و بين المبحوثات عن المجلس الشعبي الولائي و التي قدرت بـ 23.52%، أما عن باقي المبحوثات فتوزعت بنسب ضعيفة بين باقي الأحزاب و كان في مقدمتها قائمة الأحرار بنسبة 5.95 %، بينما اشتركت في أضعف نسبة و التي قدرت بـ 0.28 % مجموعة من الأحزاب و هي على التوالي: حركة الإنفتاح،الحركة الوطنية و الحزب الوطني للتضامن الديمقراطي.
و للإشارة فإن جميع هذه الأحزاب ماعدى الأحزاب الثلاثة الأولى ليس لها تمثيل على مستوى المجلس الشعبي الولائي.

وعليه فهناك اختلافات دالّة بين عدد المبحوثات في مختلف الأحزاب في المجالس الشعبية المحلية في المجتمع الجزائري، حيث أن أغلب المبحوثات تنحدر عن حزب جبهة التحرير الوطني، تليها الحزب الوطني الديمقراطي، يليه حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، بينما تبقى نسبة المبحوثات عن باقي الاحزاب محتشمة بالمجالس البلدية و منعدمة بالمجلس الشعبي الولائي ،وذلك بالنّظر إلى الظّروف والأوضاع السّياسية والسّوسيو–ثقافية الرّاهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري، وذلك رغم الإرتفاع المحسوس في عدد الأحزاب المعتمدة سنويا أو قبل كل استحقاقات إنتخابية ورغم الإرتفاع الملموس في عدد الأحزاب المشاركة في مختلف الإستحقاقات الإنتخابية لاسيما منها انتخابات المجالس الشعبية المحلية على مختلف المستويات.

**جدول (05): توزيع أفراد العينة مقارنة بالعنصر الذكوري:**

| المجلس / الجنس | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| النساء | 351 | 22.65 | 17 | 30.91 | 368 | 22.93 |
| الرجال | 1199 | 77.35 | 38 | 69.09 | 1237 | 77.07 |
| المجموع | 1550 | 100 | 55 | 100 | 1605 | 100 |

تضم ولاية الجزائر سبعة و خمسون بلدية ممثلة بسبعة و خمسون مجلس شعبي بلدي ممثلين بدورهم بـ 1550 منتخب و منتخبة ، هؤولاء المنتخبين موزعين عبر بلديات انتخابهم وفق عدد المقاعد المخصصة لكل بلدية والتي تتحدد بدورها وفق عدد سكان نفس البلدية على المنوال التالي:

"13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة

15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000و 20.000 نسمة

19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة

23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة

33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة

43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوقه"[1].

أما بالنسبة لعدد المقاعد في المجلس الشعبي الولائي فإنها تتحدد كالآتي :

"35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة

39عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.000 و 650.000 نسمة

43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة

47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950.001 و 1.150.000 نسمة

51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1.150.001 و 1.250.000 نسمة

55 عضوا في الولايات التي يساوي عدد سكانها 1.250.001 نسمة أو يفوقه"[2]..

و للإشارة فإن المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر يتشكل من 55 منتخبا.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ تمثيل المبحوثات في المجالس المنتخبة وبنسبة إجمالية متوسطة عموما مقدرة بـ 22.93 % وهي موزعة بنسب جد متقاربة بين كلا المجلسين و هي نسبة متوسطة بدورها مقدرة بـ 22.65% بالنسبة للمبحوثات في المجلس الشعبي البلدي و نسبة 30.90 % بالنسبة للمبحوثات من المجلس الولائي مقارنة بنسب مرتفعة جدا عند الرجال و المقدرة في إجمالها بـ 77.07 % و هي موزعة بنسب جيدة جدا و متقاربة في المجلسين بنسبة 77.35% عن المجلس الشعبي البلدي و نسبة 69.09% في المجلس الشعبي الولائي.

و بطريقة عمودية فإن نسبة النساء الممثلات عن المجلس الشعبي البلدي و المقدرة بـ22.65% فهي نسبة متوسطة مقارنة بتمثيل العنصر الذكوري و المعبر عنه بنسبة 77.35% و هي نسبة جيدة جدا على

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 50،المرخة في 28 اوت 2016 و المتضمنة القانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 أوت سنة 2016 و الميتعلق بنظام الانتخابات، المادة 80، ص20.

[2] – نفس المرجع ، نفس الصفحة/ المادة 82.

العموم، وبنفس الإتجاه و نفس المنحى فإن نسبة المبحوثات عن المجلس الشعبي الولائي و المقدرة بـ 22.65% تعتبر متوسطة مقارنة بالنسبة الرجالية المقدرة بـ 69.09%.

و عليه يظهر جليا من خلال النتائج المعبر عنها بأنه رغم نظام الكوتة الذي حقق تمثيلا نسويا لا بأس به في المجالس الشعية المنتخبة بصفة عامة و في المجالس الشعبيى المحلية بصورة خاصة إلا أن نسبة النساء في هذه المجالس مازال لم يرتقي إلى نسبة الرجال في نفس المجالس، إذ نجد أن نسبة النساء المنتخبات متقاربة في المجلسين البلدي و الولائي بينما هي منخفظة مقارنة بنسبة المنتخبين من الرجال و الممثلين في نفس المجالس المنتخبة .

**جدول (06): توزيع المبحوثات حسب الفئات العمرية (السّن):**

| المبحوثات / الفئة العمرية | البلدية | | الولاية | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| 24 –18 | 12 | 3.42 | 00 | 00 | 12 | 3.26 |
| 35 –25 | 48 | 13.68 | 02 | 11.77 | 50 | 13.59 |
| 45 –36 | 121 | 34.47 | 05 | 29.41 | 126 | 34.24 |
| أكثر من 45 | 170 | 48.43 | 10 | 58.82 | 180 | 48.91 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

في هذه الدّراسة، ترجع أهميّة هذا التّوزيع العمري للعيّنة المدروسة بهذه الكيفية إلى كون عمليتا التمكين السياسي و صناعة القرار في المجالس الشعبية المنتخبة في المجتمع الجزائري متوفرة لدى مختلف الفئات العمرية، وبسبب اختلاف التصورات السياسية و المرجعيات الإجتماعية التي تتميّز بها كلّ مرحلة عمرية وحتى نتمكن من أن نقترب بشكل جيّد من موضوع بحثنا فقد تم تفيئة المبحوثات في إطار عمري وفق اعتبارات تفرضها العملية السياسية إذ تم حصر الفئة الأولى بين (18و 24)سنة، و هي مرحلة الشباب الأولى هو ما يقابل بالنسبة لسن الثامن عشر السنّ القانوني للتسجيل في القائمة الإنتخابية وكذا الترشح في المجالس الشعبية البلدية و السن الرابع والعشرون باعتبار أن المبحوثة تكون في سنواتها الأولى من

المشاركة الفعلية في الحياة السياسية و قد تكون لاتزال في مرحلة التّمدرس إما في المرحلة الثّانوية أو الجامعية أو بصدد إجراء تكوين .

إن هذه التفيئة كما سبق و أن ذكرت لها مبرّرات مختلفة، و التي ستساعد على فهم الظّاهرة المدروسة كما يجب، نظرًا لحساسية مختلف الفئات العمرية و ما تتميّز به كل فئة من صفات، ممّا قد يثير ردود أفعال واستجابات سلبية من قِبل باقي المبحوثات أو من قبل العائلات أو حتى من قبل أفراد المجتمع، فقد تكون إحدى هذه الفئات سببًا في إثارة بعض الأفكار و ردود الأفعال لمتعلّقة بالعملية الإنتخابية أو أكثر من هذا المتعلقة بتمكين المرأة في المجلس و في صناعة القرار، لأن توفر المعارف العملية و السياسية و القيادية حول أهم مقومات التمكين السياسي و عملية صناعة القرار في مختلف الجوانب و المراحل التي تمر بها المجالس المنتخبة في المجتمع الجزائري له مميزاته.

فمن خلال الجدول أعلاه يتبيّن لنا أنّ النّسب التّمثيلية العامّة للفئات العمرية متباعدة نوعا ما، فنجدها موزعة كالأتي بالنسبة للفئة العمرية ما بين (18-24) سنة فإنها تمثّل أضعف نسبة و هي قليلة جدا بالنسبة لباقي الفقات ممثلة بنسبة 3.26% و هي منحصرة على المنتخبات بالمجالس الشعبية البلدية بنسبة 3.42% ومنعدم تماما لدى لمجلس الشعبي الولائي، أما بالنسبة لباقي الفئات العمرية فإننا نجد مايلي:13.59% بالّنسبة للفئة العمرية ما بين (25-35) سنة و هي موزعة بشكل متباعد بين المجالس المنتخبة بنسبة 13.68% في المجالس الشعبية البلدية و بنسبة 11.77% في المجالس الشعبية الولائية ،أما نسبة 34.24% فهي تمثل المبحوثات من الفئة العمرية بين (36-45)سنة و هي موزعة بنسب جد متقاربة بين المجالس الشعبية البلدية بنسبة 34.47% و المجلس الشعبي الولائي بنسبة 29.41%، أما بالنسبة للفئة التي تمثل (أكثر من 45 سنة) فهي ممثلة بسبة لا بأس بها وهي 48.91% وهي موزعة بنسب متقاربة نوعا ما بين المجالس الشعبية البلدية بنسبة 48.43% و المجلس الولائي بنسبة 58.82%.

إذن فلقد اشتملت العيّنة المختارة لهذه الدّراسة الميدانية وبنسب متباعدة إلى حدٍّ بعيد على كلّ الفئات العمرية المقترحة، ممّا يسمح بضمان إجابات بمختلف الأبعاد و وجهات النظر من قبل المبحوثات على مختلف الأسئلة المطروحة في الإستبيان،خاصة و أن كما سبق و أن ذكرت كلّ فئة عمرية تتميز بخصوصيات عائلية و اجتماعية وسياسية تختلف عن باقي الفئات العمرية، مما يمكن أن يؤثّر في نظرة و تصور المبحوثات حول عمليتا التمكين السياسي و مسارات صنع القرار.

**جدول (07): الحالة العائلية (الزّواجية) للمبحوثات:**

| المجلس / الحالة العائلية | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| عزباء | 172 | 49.00 | 03 | 17.65 | 175 | 47.55 |
| متزوّجة | 107 | 30.49 | 11 | 64.71 | 118 | 32.07 |
| مطلّقة | 43 | 12.25 | 02 | 11.76 | 45 | 12.23 |
| أرملة | 29 | 08.26 | 01 | 5.88 | 30 | 8.15 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إنّ اشتمال العيّنة المبحوثة على فئات إجتماعية مختلفة من حيث الحالة العائلية سمح لنا بفهم تصورات المبحوثات من وجهات نظر مختلفة حيث أنّ كلّ فئة من هذه الفئات تتميّز بخصوصيات إجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة، و موضوعنا مرتبط في جوانب كثيرة منه بالحياة العائلية وكلّ ما فيها من تأثيرات على توجهات الفرد و ميولاته ، فالعمل السياسي و عملية التمكين السياسي و كذا عملية صناعة القرار تختلف أبعاده عند العازبات منه عند المتزوجات حتى المطلقات و الأرامل.

إذ تمثل نسبة العازبات 47.55% موزعة عبر نسب جد متباعدة بين كل من منتخبات المجلس الشعبي البلدي بنسبة 49.00% ومنتخبات عن المجلس الشعبي الولائي بنسبة 17.65%، وتعتبر هذه الفئة هي الأكبر مقارنة ببقية الفئات، و هي نسبة لابأس بها على العموم، في الوقت أين أصبح النّظام العائلي يفرض توفر مجموعة من الشروط و الضروريات لأجل الزواج، و العائلة لم تبقى تضمن متطلّبات الزواج مثلما كان الحال في السابق، فظروف الشاب المقبل على الزواج لها دخل كبير في تأخر سن الزواج ، فنحن نعيش في مجتمع أصبح العمل و السّكن من أكبر أولوياته.

هذا، وتمثّل فئة المتزوجات نسبة متوسّطة قليلا و هي مقدرة بـ 32.07% موزعة بنسبة متفاوتة بين مختلف المجالس أي بنسبة 30.49% في المجالس الشعبية البلدية ،وبنسبة 64.71 % عن منتخبات المجلس الولائي وهي نسبة جيدة على العموم ،هذه النسبة الإجمالية و رغم أنها متوسطة إلا أنها غير بعيدة كثيرا عن سابقتها ،أمّا فيما يخص فئة المطلّقات فهن يمثلن نسبة ضعيفة وهي 12.23%، و هي موزعة بنسب متقاربة جدا بين كل منتخبات المجلس الشعبي البلدي بنسبة 12.25 % و منتخبات المجلس الشعبي الولائي بنسبة 11.76%،

وأيضا و في الأخير و بنسبة أكثر ضعفا نجد فئة الأرامل وهي مقدرة بـ 8.15 % موزعة بنسبة 8.26 % بالنسبة للمجالس البلدية و بنسبة 5.88 % بالنسبة للمجلس الولائي.

نلاحظ أنّ هذه النّسب لا تعكس المعطيات الحقيقية للواقع الفعلي في المجتمع الجزائري حيث تشير المعطيات الرّسمية وغير الرّسمية إلى ارتفاع نسب الطّلاق و الترمّل في المجتمع الجزائري، و عليه فقد إشتملت العيّنة المبحوثة وبنسب متفاوتة نسبيًا على أفراد ينتمون إلى مختلف الشّرائح الإجتماعية ويعيشون ظروفًا عائلية مختلفة، غير أنّ أغلبهم ينتمون إلى فئتي العازبات والمتزوجات، وبنسب ضعيفة نجد من المبحوثات من ينتمون إلى فئتي المطلقات و الأرامل، هذه الوضعيات العائلية المختلفة يمكن أن تساهم في توضيح بعض الجوانب من موضوع بحثنا ذات العلاقة بالحالة العائلية ومدى تأثيرها على التمكين السياسي للمرأة و كذا مسارات صنع القرار.

**جدول (08): توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي:**

| المجلس | البلدية | | الولاية | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | % |
| جامعي | 139 | 39.60 | 12 | 70.59 | 151 | 41.03 |
| ثانوي | 103 | 29.35 | 05 | 29.41 | 108 | 29.35 |
| متوسط | 71 | 20.23 | 00 | 00 | 71 | 19.29 |
| ابتدائي | 27 | 7.69 | 00 | 00 | 27 | 7.34 |
| بدون مستوى | 11 | 3.13 | 00 | 00 | 11 | 2.99 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يعتبر المستوى التّعليمي للمبحوثات متغيرا ضروريا جدا في دراستنا الحالية، حيث أن تصوّرات وآداءات ومواقف و اتّجاهات عينة البحث تتبلور و تثبت وفق مستوياتهم التّعليمية، وبالنّسبة لموضوع المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي و مسارات صنع القرار في المجتمع الجزائري، و تجدر الإشارة إلى أنّ دراستنا شملت مختلف المستويات المستويات الدراسية.

وسنحاول من خلال هذه الدّراسة الإضطلاع بتصورات المبحوثات حول التمكين السياسي و مسارات صناعة القرار رغم اختلاف مستوياتهم التّعليمية، كون العيّنة المختارة اشتملت على مبحوثين يتوزّعون على مختلف المستويات الدّراسية.

من خلال الجدول، نلاحظ أنّ المبحوثات الممثلات بالنّسبة الأكبر بـ 41.03% هن من صاحبات المستوى الجامعي و التي هي موزعة بنسب متباعدة بين منتخبات المجالس الشعبية البلدية و المجلس الولائي و المقدرة على التوالي بـ 39.60% و 70.59 %، تليها ذوات المستوى الثانوي بنسبة تقدّر ب29.35% و هي تكاد تكون متساوية بين كل من منتخبات المجلس الشعبي الولائي بنسة 29.41 %و منتخبات المجالس البلدية بنسبة 29.35%، وتليها بنسب إجمالية مقدرة بـ 2.99 % بالنسبة لفئة المبحوثات من دون مستوى ونسبة 19.29% من ذوات المستوى المتوسط، وتليهم فئة ذوات المستوى الإبتدائي بنسبة 7.34 %.

وعليه يتوزّع أفراد العيّنة المختارة على مستويات تعليمية مختلفة و بشكل متقارب نوعا ما بين المبحوثات في كل من مستوى التّعليم الجامعي و الثّانوي و المتوسط، إذ أنها ترتكز في بدايتها على مستوى التعليم الجامعي يليها و بدرجة أقل ذوات المستوى الثانوي، و بعدها ذوات المستوى التعليمي المتوسط، بينما المبحوثات التي ليس لديهن مستوى تعليمي تمثلت بأضعف نسبة، وسبقتها بقليل المبحوثات اللواتي لديهن مستوى التعليم الإ بتدائي، و كذلك فإن التمثيل إقتصر في جميع الفئات على المجالس الشعبية البلدية، بينما هو غير ممثل بجميع الفئات على مستوى المجلس الولائي .

**جدول (09): توزيع المبحوثات حسب المهنة**

| المبحوثات / المهنة | البلدية | | الولاية | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| بطّالة | 98 | 27.92 | 00 | 00 | 98 | 26.63 |
| موظّفة | 156 | 44.44 | 05 | 29.41 | 161 | 43.75 |
| أعمال.ح | 24 | 6.84 | 06 | 35.30 | 30 | 08.15 |
| متقاعد | 61 | 17.38 | 05 | 29.41 | 66 | 17.94 |
| متمدرس | 12 | 3.42 | 01 | 5.88 | 13 | 3.53 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إنّ اشتمال العيّنة المبحوثة على أفراد ينتمون إلى فئات مهنية مختلفة وأيضًا على فئة البّطالات والمتقاعدات، من شأنه أن يسمح لنا بفهم أفضل لتصورات المبحوثات و إجاباتهم حول الاسئلة المطروحة حول موضوع الدراسة،و اختيار العيّنة بهذه الكيفية يسمح لنا بأخذ نظرة من مختلف هذه الفئات من خلال توجهات حياتية مختلفة لها تأثيرها في توجّهاتهم حول المشاركة في العمل السياسي و منه تمكينها سياسيا و إشراكها في عملية صناعة القرار.

ونلاحظ من خلال الجدول أنّ فئة الموظفات تمثّل النّسبة الإجمالية الأكبر من بين المبحوثات وتُقدَّرُ بـ 43.75% وهي موزعة بنسب متقاربة نوعا و هي مقدرة بنسبة 44.44% لدى المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية، و29.41 % بالنسبة لمبحوثات المجلس الولائي، و هم نساء يعملن في القطاعات التربوية و الإدارية والخدماتية العمومية منها و الخاصة، تليها وبنسبة إجمالية مقدرة بـ 26.63% فئة البطالات و هي مقتصرة على المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية، و التي تبقى غير ممثلة لدى المجلس الولائي، في حين بلغت نسبة فئة المتقاعدات 17.94% و هي موزعة بين كل من المبحوثات عن المجالس البلدية بنسبة 17.38% ، و المجلس الولائي بنسبة 29.41 %، أمّا النسبة الإجمالية للمبحوثات اللواتي تمارسن أعمالاً حرّة كالتّجارة أو الحرف (كالخياطة و الحلاقة..) فهي 08.15%، وهي موزعة بنسب متباعدة بين المبحوثات من المجلسين إذ تمثل نسبة المبحوثات لدى المجالس البلدية 06.84% في حين تمثل نسبة المبحوثات الممارسات لأعمال حرة بالمجلس الولائي 35.30% و هي نسبة معتبرة نوعا ما، و أضعف منها نجد النسبة الإجمالية للمتمدرسات و التي قدرت بـ 3.53%،وهي موزعة بنسب جد متقاربة مقدرة بـ 03.42 % لدى المجالس البلدية و بـ 5.88% بالمجلس الولائي ،و للإشارة فإن هته المتمدرسات تزاول دراستهن إما من خلال جامعة التكوين المتواصل أو الدراسة في المستوى ما بعد التدرج.

وعليه تشتمل العيّنة المبحوثة وبدرجات متفاوتة على مبحوثات عاملات و بطالات ومتمدرسات و أيضا متقاعدات، ففئة البطالات إما عملت في برامج مختلفة سابق ،إما لم يسبق لها العمل و يئست من البحث عن العمل،و إما هي بصدد البحث عن العمل ، كما تشتمل عينتنا على مبحوثات عاملات وهي تمارس مهنًا ووظائف مختلفة كالإدارة والتّدريس والأعمال الحرّة كالتّجارة والحِرف، و اشتملت عينتنا أيضًا على فئة المتقاعدات و قد تقاعدت عن مهنة التدريس و الإدارات العمومية كما اشتملت العيّنة أيضا على فئة المتمدرسات في جامعة التكوين المتواصل و في مستوى ما بعد التدرج (الماستر)، للإشارة التنوع الملحوظ في تركيبة عيّنتنا من خلال تنوع مجالاتها المهنية ورغم الإختلاف في النسب بإمكانه أن يسمح لنا من توضيح

أثر الحياة المهنية للمبحوثة في تمكينها سياسيا داخل المجلس المنتخب و كذلك مدى إسهامها في صناعة القرار.

**جدول (10): توزيع المبحوثات حسب طبيعة المنطقة السكنية**

| المجلس / | البلدي | | الولائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | % |
| حضرية | 130 | 37.04 | 06 | 35.29 | 136 | 36.96 |
| ش حضرية | 172 | 49.00 | 09 | 52.94 | 181 | 49.18 |
| ريفية | 049 | 13.96 | 02 | 11.77 | 51 | 13.86 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تلعب طبيعة المنطقة دورا كبيرا في تحديد تصورات المبحوثات و ردود أفعالهن في مختلف المجالات، ولقد أثبتت الدّراسات في كثير من المجتمعات هذه الحقيقة السّوسيولوجية، و المجتمع الجزائري باعتبار طبيعة الحياة فيه يتوفر على أحياء و تجعات منها ما هو حضري، منها ما هو شبه حضري و منها ما هو ريفي، ونظرا لأهمية هذا المتغير في دراستنا و نظرا لصعوبة تحدي طبيعة المنطقة السكنية وعملا على تتبّع توزيع المبحوثات من خلال مكان الإقامة، و نظرا لتأثير العوامل المرتبطة بطبيعة مكان الإقامة بتمكين المرأة سياسيا في المجالس المنتخبة، و نظرا أيضا لتأثير ذات العوامل في مسارات صناعة القرار في المجالس الشعبية المحلية في المجتمع الجزائري، وتبقى الطبيعة السكنية مهمة رغم أنّ نمط الحياة الرّيفية في مجتمعنا لا يختلف كثيرا عن نمط الحياة الحضرية، وليس هناك اختلافات بارزة بينهما.

ومن خلال الجدول، نلاحظ أنّ النّسبة الأكبر من أفراد العيّنة المبحوثة تنحدر من مناطق شبه حضرية وهي نسبة إجمالية متوسّطة مقدرة بـ 49.18% و هي موزعة بشكل متكافئ بين المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية بنسبة .49.00%، و المبحوثات من المجلس الولائي بنسبة .52.94%، أمّا المبحوثات المنحدرات من مناطق حضرية فتمثّل نسبتهن الإجمالية قيمة 36.96 % موزعة بنسب متقاربة جدا بين المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية بنسبة 37.04% و المبحوثات من المجلس الولائي بنسبة 35.29 %، أمّا عن المبحوثات المنحدرات من مناطق ريفية فتمثّلت نسبتهن الإجمالية بـ 13.86% وهي النّسبة الأضعف، وهي

موزعة بنسب متقاربة بين كل من المجالس البلدية بنسبة 13.96% و المجلس الولائي بنسبة .11.77% ويرجع توزيع أفراد العيّنة بهذه الكيفية للطّابع الحضري وشبه الحضري الذي يغلب على سكان ولاية الجزائر من خلال جميع بلدياتها التي هي في مجملها بلديات ذات طابع حضري أو شبه حضري* مع وجود بعض المناطق والأحياء شبه الرّيفية والتي تتواجد في أغلب الحالات على أطراف هذه المدن.

**وعليه فأغلب المبحوثات تنحدرن من مناطق شبه حضرية، وبدرجة أقلّ هناك من تنحدر من مناطق حضرية و بدرجة أقل بكثير هناك من تنحدر من مناطق ريفية، تسمح لنا العّينة المختارة بهذا الشّكل بدراسة تأثير طبيعة السكن إما الحضرية أو شبه الحضرية و أيضا الرّيفية في تحديد تصوّرات ومفاهيم المبحوثات حول عمليتا التمكين السياسي و مسارات صنع القرار.**

**جدول (11): توزيع أفراد العينة حسب المنصب في المجلس**

| المبحوثات | البلدية | | الولاية | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | % |
| روساء مجالس | 02 | 0.57 | 00 | 00 | 02 | 0.54 |
| نائبة الرئيس | 57 | 16.24 | 01 | 5.88 | 58 | 15.76 |
| مندوبة خاصة للرئيس | 148 | 42.16 | 00 | 00 | 148 | 40.22 |
| رئيسة لجنة | 89 | 25.35 | 06 | 35.30 | 95 | 25.82 |
| لاشيئ | 55 | 15.68 | 10 | 58.82 | 65 | 17.66 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

* تعتبر كتابة الدّولة للتّخطيط بالجزائر كلّ تجمّع سكاني حضريًا إذا توفّرت فيه الشّروط التّالية:

1- أن يكون الحدّ الأدنى للسّكان القاطنين في المركز الرّئيسي (5000) نسمة.

2- أن يزيد عدد السّكان القادرين على العمل غير الزّراعي، وفي مختلف النّشاطات على (1000) عامل.

وحسب الإحصاء العام للسكّان لسنة 1998، 60% من إجمالي مساحة القطر الجزائري عبارة عن مناطق حضرية، مقابل 40% ريفية في الشّمال و80% حضرية مقابل 20% ريفية في الجنوب.

يعتبر توزيع المناصب في المجالس المنتخبة من العمليات الأساسية و الهامة التي لها دورها في التمكين من مواقع صنع القرار و التي غالبا ما يسعى إليها المنتخبون بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها هؤولاء ،إضافة إلى الراتب الشهري الذي يظهر مواتيا جدا خاصة بالنسبة للمتقاعدين و العاطلين عن العمل ،و هذه العمليات لها طرقها و أساليبها و كيفيات تحقيقها.

أما في ما يخص مبحوثاتنا، فنلاحظ من خلال الجدول أنّ المبحوثات التي حصلت على منصب مندوبة خاصة للرئيس و بنسبة إجمالية فوق المتوسطة عموما و مقدرة بـ 40.22 % و هي مقتصرة على المنتخبات عن المجالس الشعبية البلدية فقط بنسبة 42.16% و السبب هو أن هذا المنصب هو منصب مستحدث يوجد فقط في المجالس الشعبية البلدية و لا يوجد في غيرها من المجالس المنتخبة، يليها و بنسبة 25.82 % المبحوثات رئيسات اللجان و هي نسبة متوسطة على العموم و هي نسبة موزعة بنسب متفاوتة على النحو التالي: 25.35 % كنسبة متوسطة بالمجالس الشعبية البلدية و35.30% بالمجالس الشعبية الولائية ، تليها المبحوثات التي حصلت على منصب نائب الرئيس و هي نسبة دون المتوسط عموما قدرت في إجمالها بـ 15.76% موزعة بنسب متفاوتة بين المبحوثات من كلا المجلسين إذ قدرت نسبتهن في المجالس الشعبية البلدية 16.24 % مقابل نسبة 5.88 % في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة ضعيفة عموما . بينما بلغت نسبة مبحوثاتنا في منصب رئاسة المجالس و بنسبة إجمالية ضعيفة جدا مقدرة بـ 0.54 % وهي نسبة تكاد تكون منعدمة و هي مقتصرة فقط و بنسبة 0.57% عند المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية ، بينما في المجلس الولائي و لأن ميداننا شمل ولاية واحدة فإن رئيسها هو من العنصر الذكوري ، مما يشير إلى أن منصب الرئاسة ما زال موضوع النقاش في مختلف الثقافات و في العديد من المهرجانات والمحاضرات والندوات، بينما وصلت نسبة مبحوثاتنا من دون أي منصب سياسي أو من دون أي تمكين في مناصب صنع القرار 17.66% و هي نسبة إجمالية دون المتوسط موزعة بنسب متباعدة جدا و هي على التوالي بـ 15.68% في المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة أيضا دون المتوسط على العموم مقارنة بنسبة المبحوثات في المجلس الشعبي الولائي من دون أي تمكين في مراكز صنع القرار بنسبة 58.82% وهي نسبة جيدة عموما.

**وعليه تنوعت المناصب التي حصلت عليها مبحوثاتنا في مواقع صنع القرار بعد عملية تمكينهن في المجالس المنتخبة المحلية بين رئاسة المجالس ورئاسة اللجان والمندوبيات، فنلاحظ من خلال توزيع المناصب بداية من منصب الرئاسة الذي اقتصر على المجالس الشعبية**

**البلدية و بنسبة ضعيفة جدا تكاد تكون منعدمة، و في نفس الإتجاه المبحوثات الحاصلات على منصب مندوبات خاصات للرئيس و بنسبة فوق المتوسط على العموم و مقتصرة على المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية باعتبار هذا المنصب السياسي موجود فقط في هذه المجالس،أما بالنسبة لمنصب نائبات الرئيس فهو بنسبة دون المتوسط عموما ومتفاوتة نوعا ما بين المجلسين، نفس الشيء نجده بالنسبة للمنتخبات الحاصلات على منصب رئيسة لجنة و بنسب متوسط عموما و متفاوتة قليلا بالنسبة للمجلسين. بينما تظهر النسب متباعدة بشكل كبير في عدم الحصول على أي موقع لصنع القرار فنجد النسبة دون المتوسطة على العموم في المجالس الشعبية البلدية و جيدة على العموم في المجالس الولائية.**

**الجدول (12): تقبل المحيط العائلي لمشاركة المرأة في الإنتخاب**

| المبحوثات / تقبل المحيط العائلي | البلدية | | الولاية | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| نعم | 228 | 64.96 | 13 | 76.47 | 241 | 65.49 |
| لا | 123 | 35.04 | 04 | 23.53 | 127 | 34.51 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إن المحيط العائلي هو ذلك المحيط الحيوي الذي تعيش فيه المبحوثات، بدءًا بالأسرة الصّغيرة والأهل والأقارب الذين يكون لهم دور أساسي في حال مساندة هاته المبحوثة على آداءها من خلال تواجدها في المجلس الشعبي البلدي.

ويتّضح من خلال الجدول أنّ النّسبة الأكبر من أفراد العيّنة الإجمالية تلقو الدعم و المساندة من قبل محيطهم العائلي مما أثر على تمكينهم السياسي و كذا في مساراتهم في صناعة القرار داخل المجلس المنتخبة و قد قدرت النسبة الإجمالية لتقبل و مساندة تواجد أفراد عينتنا في المجالس المنتخبة بـ 65.49% و هي موزعة بين المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية بنسبة 64.96 %،و المنحدرات عن المجلس الولائي بنسبة معتبرة مقدرة بـ 76.47%، بينما تمثّل النسبة الإجمالية للمبحوثات التي لم يتقبل محيطها العائلي تواجدهن داخل المجالس المنتخبة مبدئيا نسبة 34.51% و هي موزعة بين نسب متوسطة عموما مقدرة بـ35.04%

بالنسبة للمحيط العائلي للمنتخبات عن المجالس الشعبية البلدية و نسبة 23.53 % خاصة برأي المحيط العائلي للمبحوثات عن المجلس الشعبي الولائي.
لكن عدم الموافقة أو عدم التقبل كان له أسبابه وأغلبها كانت رافضة لعملية الحملة الإنتخابية و ما ينجر عنها من تزايدات و ملاسنات و حتى تحديات و تهديدات.

**و عليه فإنّ التمكين السياسي للمرأة المنتخبة داخل المجالس الشعبية البلدية و كذا إسهامها في صناعة القرار لم تعد كما كانت في السّابق لا نكاد نسمع عنها بل أصبحت ضرورة حتميا إنطلاقا من منطلق نظام الكوتة الذي يحتم تواجد المرأة ليس فقط كمرشحة و لكن أيضا كمشاركة في صناعة القرار، وبالنّسبة لبلديات ولاية الجزائر، فإنّ الإقبال على الترشح من طرف النساء بدأ يعرف اهتمامات متزايدة عكس ما كان عليه الحال في السّابق.**

## خلاصة المبحث:

**1-** تتوزّع عيّنة بحثنا عبر جميع بلديات البحث بنسب متساوية عمومًا وهي نسب تمثيلية في حدود **30%** من المقاعد وفق ما أقره نظام الكوتة الوارد في القانون العضوي للإنتخابات.

**2-** أغلب المبحوثات تنحدر عن حزب جبهة التحرير الوطني ، تليها الحزب الوطني الديمقراطي، يليه حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، بينما باقي الأحزاب تبقى نسبة تمثيلهن محتشمة بالمجالس البلدية ومنعدمة بالمجلس الشعبي الولائي.

**3-** إختلفت الأعمار عند مبحوثاتنا مما يودي إلى تنوع في الخصوصيات العائلية و الإجتماعية والسياسية والتي بإمكانها أن تؤثّر في نظرة و تصور المبحوثات حول عمليتا التمكين السياسي ومسارات صنع القرار.

**4-** تنمي مبحوثاتنا إلى مختلف الشّرائح الإجتماعية وتعيش ظروفًا عائلية مختلفة فمنها العازبات والمتزوجات المطلقات و الأرامل مما ساهم في توضيح بعض الجوانب من موضوع بحثنا ذات العلاقة بالحالة العائلية ومدى تأثيرها على التمكين السياسي للمرأة و كذا مسارات صنع القرار.

**5-** توزّعت المستويات التعليمية لمبحوثات بين مستوى التّعليم الجامعي و الثّانوي و المتوسط والإبتدائي وحتى المبحوثات التي ليس لديهن مستوى تعليمي و تنوعت مبحوثاتنا بين العاملات والبطالات و المتمدرسات وأيضا متقاعدات.

**6–** يتأرجح إنحدار مبحوثاتنا بين المناطق الشبه حضرية و الحضرية و المناطق الريفية، لكل منطقة تأثيرها وتصوراتها و مفاهيمها حسب طبيعة سكانها.

**7–** التمكين السياسي للمرأة المنتخبة وكذا إسهامها في صنع القرار أصبحا ضرورة شجعت النساء للإقبال على الترشح في مختلف المجالس المنتخبة.

**8**- تلعب الكيفيات و السبل المختلفة التي ساهمت في تمكين مبحوثاتنا سياسيا من مسارات صنع القرار ضمن المجالس المنتخبة صورة واضحة عن واقع المواريث السياسية في المجتمع الجزائري.

**9–** نسبة النساء في هذه المجالس لازلت لم يرتقي إلى نسبة الرجال في نفس المجالس قرته الجزائر لفائدة النساء.

**10–** تنوعت مناصب مبحوثاتنا في مواقع صنع القرار بين الرئاسة العامة و رئاسة اللجان و النيابة والمندوبات

**ثانيًا:عرض وتحليل معطيات الفرضيّة الأولى**:"تختلف تصوّرات و مرجعيات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي باختلاف المجالس الشعبية المحلية التي تنتمي إليها

**المؤشّرات**: وجود أو عدم وجود الفكرة- العادات والتقاليد- الثقافة الدينية- الإنخراط في الحزبي- الجمعيات- العائلة- الأصدقاء- المحسوبية- أعضاء المجالس المنتخبة...

**جدول (13): وجود أو عدم وجود فكرة حول التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / الفكرة | البلدي | | الولائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| عدم وجود أي فكرة | 110 | 31.34 | 02 | 11.76 | 112 | 30.43 |
| وجود فكرة لكن غير واضحة | 129 | 36.75 | 07 | 41.18 | 136 | 36.96 |
| وجود الفكرة بوضوح | 67 | 19.09 | 08 | 47.06 | 75 | 20.38 |
| أخرى | 45 | 12.82 | 00 | 00 | 45 | 12.23 |
| المجمــوع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

أغلب المبحوثات أقرت بوجود فكرة لديها حول التمكين السياسي داخل المجالس و لكن هذه الفكرة يشوبها نوع من الإبهام وذلك بنسبة 36.96%، توجد أكبر نسبة من هذه الفئة في المجالس الشعبية الولائية بنسبة 41.18% تليها المجالس الشعبية البلدية بنسبة 36.75% و هي نسب متوسطة ومتقاربة عمومًا. ويفسَّر ذلك التغير الإجتماعي و بداية اتساع دائرة المشاركة في الحياة السياسية للمرأة و بداية احتكاكها بالجمعيات و الأحزاب السياسية التي أصبحت تستمد منها بعض المعطيات و المعارف حول التمكين السياسي داخل المجالس المنتخبة خاصة بعد إحداث تغييرات في القانون الإنتخابي و على رأسها نظام الكوتة النسوي الذي فرض نوعا من التكافل الإجتماعي السياسي ضمن مختلف التشكيلات الإنتخابية، فأغلب المبحوثات ورغم اختلاف بيئاتهم الطّبيعية والثّقافية ومستوياتهم التّعليمية والإجتماعية

ورغم اختلاف المجالس التي ينتمين إليها، إلاّ أنّ مواقفهن متشابهة و متقاربة حول التمكين السياسي، ويمكن إرجاع هذا الموقف الذي يضم حدين ويجمع بين النقيضين الذي أبدته المبحوثات إلى كونهن توجدن في قلب الحدث و ليست بعيدات عنه وبالتالي بدئنا يتعاملنا بأسلوب سياسي في الحوار و هو في غالبيته أسلوب يرتكز على الوسطية-إلى حدٍّ ما- أمّا بالنّسبة للمبحوثات اللواتي كانت لديهن فكرة واضحة حول التمكين السياسي فهن يمثّلن بنسبة إجمالية متوسطة عموما قدرت بـ30.43% و هي موزعة بنسب جد متباعدة إذ قدرت النسبة لدى المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية بـ 31.34% و هي نسبة لابأس بها مقارنة بنسبة المبحوثات عن المجلس الشعبي الولائي و التي قدرت بـ 11.76% و هي نسبة ضعيفة في عمومها. وقد اختلفت الأسباب المؤدّية إلى الهوة البارزة حول عدم وجود فكرة واضحة عن التمكين السياسي وتتمثّل-أساسًا- في:أن أغلب المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية وجدن أنفسهن داخل المجالس المنتخبة بفضل ما يسمى بنظام الكوتة. وتقدّر نسبة المبحوثات اللاتي لديهن فكرة عن التمكين السياسي بـ20.38% وهي موزّعة كما يلي: 19.09% بالنسبة للمبحوثات من المجالس الشعبية البلدية و47.06% بالنسبة للمبحوثات عن المجلس الشعبي الولائي، والفارق يبدو معتبرا بين المبحوثات من المجلسين و هو مرتفع و بعيد بقدر كبير بالنسبة للمنتخبات عن المجلس الشعبي الولائي والسبب هو أنه كلما تدرجنا في الصعود بالنسبة للهيئات المنتخبة، كلما زاد الإهتمام بالمجال السياسي وبالأنظمة السياسية والأحزاب السياسية وبالتالي التسلح بالمعارف السياسية الضرورية قبل الإلتحاق بالمجالس. أمّا بقية المبحوثات و التي قدرت نسبتهن بـ 12.23% فقد تدرجت بين لست أدري أو ليست له فكرة وقد انحصرت عند المبحوثات على مستوى المجالس الشعبية البلدية و التي قدرت بـ 12.82%.

**وعليه فأغلب المبحوثات في كلا المجلسين كانت لديهن فكرة لكن غير واضحة حول التمكين السياسي، و الأسباب تعود في مجملها إلى أن مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة ظل منخفضا و محدودا إلى غاية فرض نظام الكوتة، إضافة إلى نسبة المشاركة النسوية في الأحزاب السياسية و الجمعيات أصبحت تعرف ارتفاعا في معدلاتها... ولكن رغم أنّ نسبة المبحوثات اللواتي كانت لديهن فكرة بوضوح حول التمكين السياسي تبدو ضعيفة إلا أنّها تعكس حقيقة بعض الجوانب السياسية و الثقافية و الإجتماعية للمرأة نتيجة التغيرات الإجتماعية و الثقافية و السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري.**

**جدول (14): دوافع التفكير أو عدم التفكير في التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / الدوافع | البلدي | | الولائي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| العادات و التقاليد | 115 | 32.76 | 04 | 23.53 | 119 | 32.34 |
| الثقافة الدينية السائدة | 76 | 21.65 | 02 | 11.76 | 78 | 11.19 |
| أخرى | 160 | 45.59 | 11 | 64.71 | 171 | 46.47 |
| المجمــوع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

رغم تركيزي في دوافع التفكير أو عدم التفكير في التمكين السياسي على كل من العادات والتقاليد و الثقافة الدينية السائدة في المجتمع الجزائري إلا أن اغلب المبحوثات ذهبت برأيها إلى انشغال المراة إذا كانت عزباء بالزواج و تكوين بيت و إذا كانت متزوجة بتربية الابناء و القيام بشؤون الزوج و البيت يجعلها لا تفكر في خوض غمار عملية التمكين السياسي و قد عبرن على هذا الراي بنسبة 46.47% و هي موزعة بنسب جيدة في عمومها قدرات عند المنتخبات عن المجالس الشعبية الولائية بنسبة 64.71% تليها المجالس الشعبية البلدية بنسبة 45.59 %. أما في المرتبة الثانية فنجد ان التفكير او التفكير في التمكين السياسي يعود إلى العادات و التقاليد و قد عبرت عنه مبحوثاتنا بنسبة إجمالية مقدرة بـ 32.34% وهي نسبة متوسطة عموما ومتقاربة عمومًا بين المجلسين على النحو التالي 32.76% عند المبحوثات من المجلس الشعبي البلدي و 23.53% عن المبحوثات من المجلس الشعبي الولائي ، أما بالنسبة للتفكير أو عدم التفكير بسبب الثقافة الدينية السائدة فقد عبرت عنه مبحوثاتنا بنسبة إجمالية دون المتوسط مقدرة بـ 11.19 %و و هي موزعة بنسب دون المتوسط و متقابة في غمومها بنسبة 21.65 % عند مبحوثاتنا من المجالس الشعبية البلدية و 11.76 % عند مبحوثاتنا من المجلس الشعبي الولائي .ويفسَّر ذلك بتمسك المجتمع الجزائري عامة و العائلو الجزائرية خاصة و المراة الجزائرية بالخصوص بعاداتها و تقاليدها ، كما يفسر أيضا احترامها للثقافة الدينية السائدة و التي غالبا ما ترفض تولية المراة الحكم حتى و إن كانت لديها طموحات في ذلك الاتجاه

**وعليه فأغلب المبحوثات في كلا المجلسين ترى ان التفكير او عدم التفكير في التمكين السياسي يعود بالدرجة الاولى إلى أسباب إجتماعية مربوطة بغريزة أنتوية و هي غريزة البيت والأسرة و الأبناء ، ثم تأتي بعد ذلك العادات و التقاليد السائدة في المجتمع و التي لازلت ترفض اشترك بناتها في العمليات الانتخابية و أن يشهر بهن من خلال تعليق صورهن خلال مرحلة الحملة الانتخابية مما قد يجعل المجتمع ينظر إليهن و إلى ذويهن نظرة دونيةن وكذلك الثقافة الدينية السائدة والتي ترفض أن تكون الولاية للمراة من حيث توليتها شؤون مجتمع معين و رضوخ المرأة لهذه الثقافة و لهذه العادات و التقاليد طوعا او كراهية.**

**جدول(15): الوسائل و السبل المساعدة على تجسيد فكرة التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / وسيلة تجسيد الفكرة | البلدية | | الولاية | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الإنخراط الحزبي | 105 | 29.9 | 06 | 35.29 | 111 | 30.16 |
| عن طريق أحد المعارف | 56 | 15.9 | 03 | 17.65 | 59 | 16.03 |
| عن طريق أحد أفراد العائلة | 48 | 13.6 | 02 | 11.77 | 50 | 13.59 |
| عن طريق أشخاص لم تكن تعرفهم | 89 | 25.3 | 01 | 5.88 | 90 | 24.46 |
| بمفردك | 26 | 7.41 | 01 | 5.88 | 27 | 7.34 |
| أخرى | 27 | 7.69 | 04 | 23.53 | 31 | 8.42 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تعتبر تجسيد فكرة التمكين السياسي من خلال مختلف الوسائل المتاحة لذلك عملية أساسية وهامة لها دورها في التمكين السياسي للمرأة و الرجل على حد السواء و بالتالي إسهامها في مسارات صنع القرار،

فالضفر برتبة متقدمة ضمن قائمة الترشح للإنتخبات من أهم المراحل التي تمهد للظفر بمقعد ضمن المجلس المنتخب وبالتالي فهي تعتبر بداية الطريق للوصول إلى المنصب السياسي.

لإن هذه الطرق و الكيفيات متنوّعة ومتعدّدة، فإذا كان الإنخرط الحزبي أفضل وسيلة تمكينية ظاهرة، فإن هذا ليس السبيل الوحيد لأن هناك طرق و سبل تمكينية أخرى تفرضها عادات و مواريث المجتمع التي بقيت ثابتة من زمن الحزب الواحد و رغم الإنتقال إلى زمن التعددية الحزبية لتصبح جزءًا من الممارسات السياسية الموسمية التي نصادفها خاصة خلال فترة إعداد القوائم الإنتخابية في زمن الترشح للإنتخابات عبر مختلف المجالس.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المبحوثات التي حصلت على المنصب في المجالس المنتخبة أكثرهم منخرطات في أحزاب و تم تزكيتهن بناءا على هذه الصفة أي الإنخراط أو هذه العضوية الحزبية وبنسبة إجمالية متوسطة مقدرة بـ 30.16 % و هي موزعة بنسب متقاربة و هي نسبة 29.91% بالنسبة للمبحوثات بالمجالس الشعبية البلدية ونسبة 35.29 % بالنسبة للمبحوثات بالمجلس الشعبي الولائي، تليها المبحوثات التي حصلت على المنصب عن طريق أشخاص غرباء لم يسبق لهم معرفتهم و يتم ذلك على النحو التالي: فبمجرد إعلان المجلس الدستوري عن استدعاء الهيئة الناخبة يبدأ من لهم نية تصدُّر قوائم للترشيحات أو أحد مؤيديهم رحلة البحث عن عنصر نسوي تتوفر فيه مجموعة من المميزات كل حسب متطلباته فمنهم من يبحث عن صاحبة المستوى التعليمي العالي و منهم من يبحث عن المرأة حسب وظيفتها و منهم من يبحث عنها وفقا للإنتماء العائلي و منهم من يبحث حسب أقوالهم عن "بنت الفاميلة" لكن جميعهم يضيف إلى إحدى هذه الميزات ميزة يراها الجميع أساسية و هي الشعبية*.إذن فقد قدرت نسبة المبحوثات التي حصلت على المنصب عن طريق شخص لا تعرفه و بنسبة أقل بقليل من سابقتها وهي مقدرة بـ 24.46% كنسبة إجمالية موزعة بنسب متباعدة جدا بين مبحوثاتنا عن المجالس الشعبية البلدية بنسبة 25.36% و هي نسبة دون المتوسط و مبحوثاتنا عن المجلس الشعبي الولائي بنسبة 5.88% و هي نسبة ضعيفة على العموم. و بنسب تحت المتوسط قدرت النسبة الإجمالية لكل من المنتخبات الحاصلات على المنصب إما عن طريق أحد المعارف أو عن طريق أحد أفراد العائلة على التوالي بـ 16.03% و 13.59% و هي موزعة بنسب جد متقاربة بين المبحوثات في المجلسين الشعبين البلدي و

* **الشعبية**: هي تعبير عن قوى أساسية في داخل المجتمع تنمو لا شعوريا وكذلك تتقبلها الجماعة لاشعوريا. وهي تتضمن اتجاها معينا في التفكير والسلوك ، و شعبية المرأة في الانتخابات هي ان تحضى بالقبول و الدعم و الرضا و التاييد من قب أفراد الشعب.

الولائي، وبنسب ضعيفة جدا في عمومها وتقدّر في إجمالها بين 7.34% من المبحوثات حصلت على المنصب الإنتخابي بمفردها و8.42 % تمثلت في طرق وأساليب أخرى أغلبها كانت لعبة حظ و فقط إذ هنا من طلب منها إيداع ملف الترشح و لم تكن أبدا تتوقع حتى على أن تحصل على رتبة جيدة في قائمة الترشيحات فكان ترتيبها كثاني امرأة في هذه القائمة كاف بحصولها على المنصب.

**وعليه تعتبر الكيفيات و السبل المختلفة التي ساهمت في تمكين مبحوثاتنا سياسيا و التي ساهمت أيضا في إسهامهن في مسارات صنع القرار ضمن المجالس المنتخبة البلدية و الولائية صورة لواقع المواريث السياسية لمبحوثاتنا فمنها من كانت لها خلفية سياسية تمثلت في الإنخراط ضمن أحد الأحزاب السياسية الناشطة في المجتمع،و منها من لم تكن لديهن الخلفية السياسية لكن وجدت لديهن القابلية للمشاركة في الإنتخابات فكانت أفضل وسيلة هي التواصل معهن بكافة الوسائل إما عن طريق أحد أفراد العائلة أو أحد الأقارب أو عن طريق المعارف و حتى عن طريق غرباء عنهن و ارتبطت حتمية إستعمال مختلف السبل و الطرق لتمكين المرأة من خلال حتمية تواجدها في هذه القوائم و الذي فرضته القوانين من خلال ضمان حقها عن طريق نظام الكوتة.**

**جدول(16):الإنخراط ضمن منظمات المجتمع المدني عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية**

| المجالس المحلية / الإنخراط | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الاحزاب السياسية | 79 | 22.51 | 09 | 52.94 | 88 | 23.91 |
| الجمعيات | 60 | 17.09 | 08 | 47.06 | 68 | 18.48 |
| لاشيئ | 212 | 60.40 | 00 | 00 | 212 | 47.61 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

فيما يتعلّق بالانخراط ضمن إحدى منظمات المجتمع المدني والتي حاولت حصرها بين الاحزاب السياسيةو الجمعيات بمختلف انواعها و أشكالها فلقد وجدنا ان اكبر نسبة من النساء لم يسبق لها الاتخراط ضمن اي منظمة سواء كانت سياسية او غير سياسية وقد أكدت لي أنها رغم ترشحها ضمن قوائم لأحزاب سياسية إلا انها لم تكن تعرف حتى اسم رئيس الحزب الذي ترشحت ضمن قائمته و أنها لم يسبق لها أن انخرط لا في ذات الحزب و لا في أي حزب آخر و لا حتى في جمعية مهما كان طابعها و قد قدرت النسبة التي عبرت عن هذا الرأي بـ 47.61% و جميعهن منتخبات ضمن المجالس الشعبية البلدية بنسبة 60.40% مما يلقي الضوء إما على وضعية غياب الانخراط الحزبي و بالتالي النظال السياسي الدائم عند المراة أو أن النظال الحزبي الدئم عند بعض النساء ليس معيارا لترشحن في المراتب الاولى من قوائم الترشيحات و بالتالي تمكينهن سياسيا في المجالس المنتخبة و هذا ما يبرز من خلال نسبة النساء المنخرطات في أحزاب سياسية و التي قدرت بـ 23.91% و هي نسبة اجمالية متوسطة في عمومها ، وهي موزعة بنسب متراوحة بين 22.71% بالنسبة للمبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة متوسطة و 52.94% عند مبحوثاتنا عن المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة جيدة .أما عن الانخراط في الجمعيات بغض النظر عن طابعها فقد قدرت نسبة مبحوثاتنا المنخرطات في الجمعيات بـ 18.48% وهي موزعة بين نسب جد متفاوتة بين مبحوثاتنا عن كلا المجلسين كالتّالي: 17.09% لدى المبحوثات في المجالس الشعبية البلدية وهي نسبة متوسطة و 47.06% لدى المبحوثات في المجلس الشعبي الولائي وهي نسبة جيدة ، و رغم هذه النتائج المحققة حسب ما أدلت به المبحوثات إلا أنهن جميعا اتفقن على الاهمية التي يوليها متصدرو قوائم الترشيح للمرأة الناشطة ضمن الجمعيات و خاصة إذا ما كانت رئيسة الجمعية ، لما بإمكانها ان تحققه من فائدة على القائمة بما ستذره عليها من أصوات أعضاء الجمعية و لما لا ذويهم.

**تختلف الاهتمامات و التوجهات من حيث الانخراط في مختلف منظمات المجتمع المدني و بالتحديد الانخراط الحزبي و الانخراط الجمعوي ، لكن قبل هذا و ذاك فإن أغلب مبحوثاتنا كن بعيدات عن الحياة السياسية و عن النظال السياسي و الجمعوي و كلهن من المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية بينما ارتفعت نسبة الانخراط الحزبي و الجمعوي بنسب متكافئة بينها و بعيدة عن نظيرتها في المجالس الشعبية البلدية التي تراوحت فيها النسب بين المتوسط و الدون المتوسط.**

**جدول (17): معايشة حالات من التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / المعايشة | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| من العائلة | 88 | 25.07 | 06 | 35.29 | 94 | 25.54 |
| من الاصدقاء و الزملاء | 33 | 09.40 | 05 | 29.41 | 38 | 10.33 |
| من الجيران | 83 | 23.65 | 04 | 23.53 | 87 | 23.64 |
| لم أعايش | 147 | 41.88 | 02 | 11.77 | 149 | 40.49 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إن معايشة بعض التجارب و بعض الحالات و بعض الوضعيات في الحياة خاصة و إن كتن مت عايشناه ناجحا قد يدفعنا إلى الرغبة –حتى وإن كانت غير بارزة– في تكرار التجربة بأنفسنا.لكن معايشة التجربة قد تزيد و تقل حدتها حسب درجة قرابتنا• من الشخص الذي عايشنا معه هذه التجربة ،و حتى وإن لم نرغب في معايشة التجربة فهناك امور بخصوصها سوف تبقى طابعة في أذهاننا سواء كانت إيجابية أو سلبية .

لذا فيما يتعلّق بمعايشة مبحوثاتنا لحالات من التمكين السياسي فهي موجودة داخل مجالسنا الشعبية المحلية المنتخبة، إذ نلاحظ أنّ نسبة 25.54% من المبحوثات عايشت التجربة من خلال أحد أفراد العائلة و هي نسبة متوسة عموما و هي موزّعة بنسب متقاربة نسبيا كالتّالي: 35.29% لدى المبحوثات في المجلس الشعبي الولائي وهي نسبة لا بأس بها تليها نسبة 25.07% لدى المبحوثات في المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة متوسطة عموما. ويأتي في المرتبة الموالية المبحوثات اللاتي عايشنا التجربة من خلال أحد الجيران وهن يمثّلن نسبة 23.64% موزّعة كما يلي: 23.65% في المجالس الشعبية البلدية و23.53% في المجلس الشعبي الولائي و هي نسب تكاد تكون متساوية ، بينما عبّرت نسبة 10.33% عن معايشتها التجربة من خلال أحد الزملاء أو الاصدقاء و قد ظهرت النسبة الاجمالية ضعيفة نوعا ما

• القرابة لا نقصد بها هنا فق رابطة الدم و لكنها تشمل أيضا الأصدقاء و الزملاء و كذا الجيران

وموزعة بنسب متفاوتة بين المبحوثات من المجلسين كالآتي: 29.41% عن المبحوثات من المجلس الشعبي الولائي و 09.40 % عن المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية .هذا و قد عبرت نسبة معتبرة من المبحوثات و هي مقدرة بـ 40.49 % عن عدم معايشتهن لتجربة التمكين السياسي على الالاق و قد ظهرت هذه النسبة متوزعة بشكل متفاوت في المجالس الشعبية البلية بنسبة 41.88% وهي نسبة جيدة عموما و في المجلس الشعبي الولائي بنسبة 11.77% و هي نسبة تحت متوسطة.

**وعليه تختلف مبحوثاتنا بين من عايشت تجربة التمكين السياسي و بين من لم تعايشه ، فبالنسبة للمبحوثات اللواتي عايشت التجربة فنجد ان اكثرهن اشتركن في معايشتها من خلال أحد أفراد العائلة بنسب متقاربة بين المجلسين ، و كذلك الحال بالنسبة للمبحوثات اللواتي عايشن التجربة من خلال احد الجيران، وفي الاخير المبحوثات التي عايشت التجربة من خلال احد الاصدقاء أو الزملاء. في حين أن أغلب المبحوثات من كلا المجلسين أقرت بعدم معايشتها للتجربة على الاطلاق.**

**جدول (18):مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / المزايا | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| النظال السياسي العائلي | 95 | 27.07 | 07 | 41.17 | 102 | 27.72 |
| المحسوبية | 201 | 57.26 | 08 | 47.06 | 209 | 56.79 |
| شيء آخر | 55 | 15.67 | 02 | 11.77 | 57 | 15.49 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يتوجه الجدول الذي أمامنا إلى أن أكبر نسبة من مبحوثاتنا من كلا المجالس المنتخبة ترى بأن مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس

المحلية تعود بالدرجة الأولى إلى عامل المحسوبية*، وقد عبّرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسبة أجمالية جيدة قدرها 56.79% ،وقد توزّعت هذه الفئة بنسب جيدة في عموما على النحو التالي:57.26% في المجالس البلدية، مقابل 47.06% في المجالس الولائية. كما اعتبرت نسبة 27.72% من المبحوثات أنّ مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس المحلية هو النظال السياسي المعروف عند العائلة إذا تجد أن النظال السياسي عملية متوارثة في العائلة، سواء من ناحية النظال الحزبي أو النظال الجمعوي مما يجعلهم مهيئين للعمل السياسي و قد توزّعت هذه النسبة بنسب متباعدة على النحو التّالي: 27.07% في المجالس الشعبية البلدية و41.17% في المجالس الشعبية الولائية. و في الأخير وبنسبة إجمالية ضعيفة قدرها 15.49% اعتبرت المبحوثات أنّ مزايا تكرر التمكين السياسي لدى نفس العائلة و التي تشجع و تساعد المرأة على بلورة و تجسيد الفكرة تتمثل في أيضا في مزايا المنصب و الفائدة التي يجنيها منه مختلف أفراد العائلة ، وقد توزّعت هذه الإجابات كالتّالي: 15.67% في المجالس الشعبية البلدية و 11.77% في المجالس الشعبية الولائية.

**و عليه اعتبرت المبحوثات أنّ تكرار مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس المحلية راجع بالدّرجة الأولى إلى المحسوبية، وهي نسب جيدة و متقاربة جزئيا في عمومها، كما يشتركن نسبيًا في اعتبار أن ذلك سببه النظال السياسي الدائم و المتوارث الذي من وجهة نظرهن يجب أن يتوج بمنصب سياسي في إحدى المجالس المنتخبة و قد ظهرت النسبة عند مبحوثاتنا بالمجالس الشعبية الولائية مرتفعة مقارنة بتلك المحققة عند مبحوثاتنا عن المجلس الشعبي البلدي ، كما تشترك المبحوثات أيضا وبنسب ضعيفة عموما في المجلسين في اعتبار أن من بين المزايا ما تم تحقيقه من مصالح في العائلة الواحدة بفضل المنصب و التي قد يجعل أي فرد يبحث عنها.**

**جدول (19): أسباب التمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية**

* **المحسوبية**: تعني محاباة الأقارب أو الأصدقاء بدافع القرابة،و أصبحت من السلوكات التي تجدرت في مجتمعنا و صعب التخلي عنها في كل مناحي الحياة، و المشكلة الحقيقية هي قلة الإدراك لحجم هذه الآفة الخطيرة.

| المجلس / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| نظام الكوتة | 68 | 19.37 | 02 | 11.77 | 70 | 19.02 |
| تمكين المرأة في مختلف المجالات | 186 | 52.99 | 14 | 82.35 | 200 | 54.35 |
| فقدان بعض القيم و المعايير داخل الاسرة | 28 | 07.98 | 00 | 00 | 28 | 07.61 |
| شيء آخر | 69 | 19.66 | 01 | 05.88 | 70 | 19.02 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

ترتبط كثير من حالات التمكين السياسي للنساء المنتخبات بتاريخ تمكين المرأة في مختلف المجالات و التي ظهرت تدريجيا نتيجة التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية التي مرتّ بها مختلف المجتمعات عموما والمجتمع الجزائري خصوصا،كما قد تتدخل القيم والمعايير الثّقافية والإجتماعية وكذا الرّوابط الإجتماعية في تمكين المرأة في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسي.

ونلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة 54.35% من المبحوثات اعتبرت أنّ تمكين المرأة في مختلف المجالات من أهم الأسباب و من أهم العوامل المؤدّية إلى التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية، وهي موزّعة بنسب مرتفعة ومتفاوتة نسبيا كالآتي: 52.99% في المجالس الشعبية البلدية و82.35% في المجالس الشعبية الولائية. ويأتي في المرتبة الموالية من الأسباب و بالتساوي أولا: نظام الكوتة بنسبة إجمالية مقدّرة بـ 19.02% موزّعة كما يلي:19.37% في المجالس الشعبية البلدية و 11.77% في المجالس الشعبية الولائية. وبنفس النسبة أي 19.02% تغيرت أسباب التمكين السياسي عند المبحوثات بين من أرجعته إلى ظروف حتمية فرضها أسلوب أو نظام التحالف، و هناك من أرجعته إلى تدخل جهات خارجة عن المجلس بنسب دون المتوسط في شقيها موزعة بين نسبة 19.66% في المجالس الشعبية البلدية ونسبة 5.88% في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة ضعيفة على العموم. يليهما السّبب المتمثّل فقدان بعض المعايير والقيم لدى الأسرة الجزائرية و بالتالي اكتساب المرأة الحرية المطلقة من خلال تسيير وقتها و تسيير شؤون بيتها وأسرتها وقد أصبحت المرأة تعمل في أي مجال ترغب فيه دون تدخل من أي فرد من أفراد الأسرة و من بين هذه المجالات المجال السياسي من خلال التمكين بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبةلا سيما من خلال

مسارات صنع القرار.و ذلك بنسبة ضعيفة في عمومها و هي مقدرة بـ 07.61% متمركزة عند المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية بنسبة 07.97%.

**وعليه لا توجد اختلافات واضحة بين المبحوثات في كلتا المجلسين حول اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة سببه أولا هو التمكين الي حظيت به المرأة في مختلف مجالات الحياة و ما التمكين السياسي إلا امتداد لعملية تمكين المرأة،كما لا تختلف أيضا في اعتبار سبب التمكين السياسي للمرأة المنتخبة هو نظام الكوتة بينما يمثل فقدان بعض القيم والمعايير داخل الأسرة هو السبب لدى المنتخبات عن المجالس الشعبية البلدية، كماً لا توجد اختلافات بين المبحوثات حول عامل التدخلات من خارج المجلس وهي ضعيفة عمومًا في كلاّ المجلسين.**

**جدول (20): آليات دعم التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة**

| المجلس / الآليات: | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الانتماء الحزبي | 73 | 20.80 | 05 | 29.41 | 78 | 21.19 |
| الانتماء العائلي | 48 | 13.68 | 03 | 17.65 | 51 | 13.86 |
| المستوى التعليمي | 131 | 37.32 | 05 | 29.41 | 136 | 36.96 |
| القدرات التسييرية | 88 | 25.07 | 03 | 17.65 | 91 | 24.73 |
| أخرى | 11 | 03.13 | 01 | 5.88 | 12 | 03.26 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

لقد اعتبرت نسبة 36.96% من المبحوثات أنّ المستوى التعليمي العالي للمرأة هو أحد الآليات الكفيلة بدعم التمكين السياسي للمرأة من مواقع صنع القرار، وقد توزّعت هذه النّسبة كما يلي: 37.32% في المجالس الشعبية البلدية و29.41% في المجالس الشعبية الولائية. ويليها القدرات التسييرية للمرأة بنسبة 24.73% موزّعة كما يلي: 25.07% في المجالس الشعبية البلدية و17.65% في

المجالس الشعبية الولائية. ثمّ الإنتماءات الحزبية وذلك بنسبة 21.19% وهي موزّعة كالآتي: 20.80% في المجالس البلدية و 29.41% في المجالس الولائية. و بنسبة متدنية أو ضعيفة مقدرة في مجملها بـ 13.86% و هي موزّعة كما يلي: 13.68% في المجالس البلدية و 17.65% في المجالس الولائية ترى المبحوثات أن الإنتماء العائلي و ما ينجر عنه من مكانة اجتماعية للعائلة له دور كبير في التمكين السياسي للمرأة. وقد تطرّقت بعض المبحوثات بنسبة 03.26% في اعتبار أن من بين الآليات الكفيلة بتمكين المرأة سياسيا في صنع القرار السن الذي يعبر من وجهة نظرهم عن تجربة في الحياة و لما لا عن تجربة في المجال السياسي تتراجع معها نسبة الوقوع في الخطأ إلى أدنى الدرجات، وهي موزّعة كما يلي:03.13% في المجالس الشعبية البلدية و 05.88% في المجالس الشعبية الولائية.

**و عليه لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في مختلف المجالس المحلية المنتخبة في اعتبار أنّ المستوى التعليمي للمرأة يمثل أحد الآليات الهامة لتمكين المرأة سياسيا في مسارات صنع القرار تليها القدرات التسييرية للمرأة ثم انتمائها الحزبي و من هو الحزب الذي تنتمي إليه ، ثم الإنتماء العائلي من خلال المكانة الإجتماعية للعائلة ، و في الأخير تشير بعض المنتخبات أهمية السن –و ما يحمله معه من تجارب –لا سيما في المجال السياسي– في تبوؤ مواقع صنع القرار .**

**جدول (21): شعور المبحوثات من جراء التمكين السياسي (الحصول على المنصب)**

| المجلس / الشّعور | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الفرح و الرضا | 118 | 33.62 | 02 | 11.76 | 120 | 32.61 |
| الرفض و الإستنكار | 151 | 43.02 | 15 | 88.24 | 166 | 45.11 |
| عدم الإهتمام | 82 | 23.36 | 00 | 00 | 82 | 22.28 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

فيما يتعلّق بشعور المبحوثات عند تمكينهن السياسي داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، نلاحظ أنّ نسبة 45.11% تشعرن بالرفض و الإستنكار على المنصب الذي حصلت عليه من خلال التمكين السياسي وهي نسبة متصدرة لدى كلتا المجلسين رغم أنها تظهر لديهما موزّعة بنسب متفاوتة كالتّالي: 88.24% لدى المبحوثات في المجلس الشعبي الولائي وهي نسبة جد معتبرة تليها نسبة 43.02% لدى المبحوثات في المجالس الشعبية البلدية و سبب هذا الشعور هو عملية توزيع المناصب التي تمت حسبهم على أساس عمليات تحالفات و كولسة جرت في معضمها في ظل غياب المرأة و في أوقات وأماكن غير معروفة. ويأتي في المرتبة الموالية المبحوثات اللاتي شعرت بالرضا و الفرح من خلال عملية التمكين السياسي وهن يمثّلن نسبة 32.61% موزّعة كما يلي: 33.62% في المجالس الشعبية البلدية و11.76% في المجلس الشعبي الولائي والسبب في هذا الشعور هو أن هناك من المبحوثات من لم تكن تطمح حتى في الترشح و أ كثر من هذا لم تكن تأمل حتى بالحصول على مقعد، فكان شعور الفرح لديها لايوصف بحولها على مقعد والشعور تضاعف من خلال المنصب الذي شغلته في المجلس و من خلال استفسارنا عن سبب الفرح لهذه الدرجة كانت إشارة مباشرة للراتب الشهري المقبول جدا حسب رأيهن كوهلة أولى، بينما عبّرت نسبة 22.28% عن عدم اهتمامها بهذا الأمر وهي كلها متمركزة عند المبحوثات في المجالس الشعبية البلية بنسبة 23.36% وهي نسبة متوسطة عموما.

**وعليه تختلف المشاعر والأحاسيس التي انتابت المبحوثات في كل من المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي حسب تسريحاتهم حول شعورهم عن عملية تمكينهم السياسي، فهن يشتركن في التّعبير عن الاستنكار لظاهرة التمكين السياسي وعن أسفهم عن وضعية التمكين في المجالس الشعبية المحلية و كيف تتم في الأوقات المتأخرة من الليل وأماكن خارج مجال التمكين و كيف تبنيها الكواليس و التحالفات و الإتفاقات بين مختلف التشكيلات الفائزة في المقاعد و التي غالبا ما تكون المرأة خارج حساباتها من خلال المناصب التنفيذية في المجالس وهن هذا السّلوك السياسي الطاغي على ثقافة وقيم وأخلاق المجتمع الجزائري، وهن يناظلن من أجل تمكين أفضل في عهدات إنتخابية أخرى يكن قد استفدنا من الخبرة السياسية والتسييرية وحتى الإدارية و كذا كل ما يتعلق بأنظمة و قوانين العمل السياسي الإنتخابي، لأنّ ذلك من الضروريات التي يتطلبها التمكين السياسي، وهو قد أصبح مجال اهتمام مختلف فئات المجتمع الجزائري باختلاف**

**السن و الجنس (خاصّة إذا كان من أفراد العائلة أو أحد المعارف أو الأصدقاء أو الجيران أحد في المجلس المنتخب). وذلك ما يجعل أيضا نسبة معتبرة من المبحوثات ممن تشعر بالفرح و السرور بتمكينها في المجلس إضافة إلى أسباب أخرى: كأنها لم تكن حتى تحلم أو تفكر في هذا التمكين الذي حصلت عليه دون أن تطلبه أو تسعى وراءه ،إضافة إلى أن هناك من المبحوثات سواء المتقاعدات أو الماكثات في البيت من عبرت عن فرحتها الكبيرة بهذا التمكين باعتبار الراتب القار و الثابت والذي تراه جيدا و يفي متطلباتها ومتطلبات الأسرة و الذي لم تكن لتحصل عليها في مجال العمل و حتى بعض العاملات فترى الراتب من خلال عملية التمكين أفضل بكثير من راتبها الأصلي، هذا إضافة أن بعض المبحوثات ترى في عملية التمكين تحرر من العمل الدائم و في أوقات ثابتة و محددة و خروجا إلى العالم الخارجي و احتكاكا بأفراد المجتمع من شتى الطباقات من خلال العمل الجواري الذي يتطلبه التمكين السياسي.**

**جدول(22):مصادر المعطيات حول التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجلس / المصادر | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| أعضاء من المجلس | 192 | 54.70 | 09 | 52.94 | 201 | 54.62 |
| عن طريق بعض الأصدقاء | 85 | 24.22 | 05 | 29.41 | 90 | 24.46 |
| وسائل الاعلام | 32 | 9.12 | 01 | 5.88 | 33 | 08.97 |
| شيء آخر | 42 | 11.96 | 02 | 11.77 | 44 | 11.95 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

رغم التطور والتألق الذي عرفته و تعرفه دائما وسائل الإعلام بشتى أنواعها المكتوبة و المسموعة والمرئية و التي انتشرت بشكل كبير في مختلف الأوساط الإجتماعية في مجتمعنا باعتبار أنها لم تعد حكرًا على نخبة معيّنة من المجتمع دون سواها كما كان عليه الحال في السّابق، كما أنّ الإنتشار السّريع لمختلف الوسائط الإعلامية التّكنولوجية الحديثة في أوساط المجتمع نتيجة انخراطه في منظومة إعلامية عالمية جديدة

بفعل ظاهرة العولمة وانفتاح السّوق المحليّة على كلّ ماله علاقة بهذا المجال، ممّا مكّن فئات كبيرة من المجتمع من امتلاك مختلف هذه الوسائط الإعلامية وأبرزها الأنترنت وأجهزة الاتّصال الحديثة... والتي بدورها تقوم بنشر كلّ ما يتعلّق بمسألة التمكين السياسي للمرأة إلا أننا نجد أن أضعف نسبة و التي قدرت بـ 08.97% من المبحوثات هي فقط من صرحت بأنها تتلقى مختلف المعطيات حول التمكين السياسي من مختلف وسائل الإعلام وهي نسبة متقاربة رغم ضعفها في كلّ المجالس المنتخبة المدروسة كما يلي:09.12% في المجالس الشعبية البلدية و05.88% في المجلس الشعبي الولائي، وبنسبة أكبر بقليل جدا تتلقّى المبحوثات مختلف المعارف و المعطيات من مصادر أخرى كالأنترنت أو أشخاص سبق لهم العمل في المجال السياسي وذلك بنسبة 11.95% وبنسب جزئية متقاربة في كلّ المجالس كما يلي: 11.96% في المجالس الشعبية البلدية و11.77% في المجلس الشعبي الولائي، و يمثل الأصدقاء مصدر هام في تعريف مبحوثاتنا بالتمكين السياسي بنسبة 24.46% موزّعة كما يلي: 24.22% في المجالس الشعبية البلدية و29.41% في المجلس الشعبي الولائي، بينما يمثل الأعضاء المنتخبون عن نفس المجلس أفضل المصادر لتزويد منتخباتنا بالمعلومات و المعطيات اللازمة والضرورية حول التمكين السياسي بنسبة معتبرة قدرها 54.62% موزّعة بنسب تكاد تكون متساوية كما يلي: 54.70% في المجالس الشعبية البلدية و52.94% في المجلس الشعبي الولائي.

**و عليه لا توجد اختلافات بارزة بين إجابات المبحوثات في كلتا المجلسين حول المصادر التي يحصولون من خلالها على المعلومات حول التمكين السياسي، وهي بالدّرجة الأولى أعضاء المجالس المنتخبة وبدرجة أقلّ عن طريق بعض الأصدقاء، إلاّ أنّنا نلاحظ إتفاقا واضحا في اعتبار وسائل الإعلام باختلاف أنواعها هي المصدر الرئيسي لاكتساب المعلومات بخصوص التمكين السياسي لدى المنتخبات من كلا المجلسين.**

**جدول (23): نظرة الرجل عضو المجلس المحلي إلى التمكين السياسي للمرأة المنتخبة**

| المجلس / التصوّرات | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| شيء طبيعي | 79 | 22.51 | 04 | 23.53 | 83 | 22.55 |
| غير مقبول تماما | 59 | 16.81 | 02 | 11.77 | 61 | 16.58 |
| أمر حتمي | 171 | 48.72 | 10 | 58.82 | 181 | 49.18 |
| شيء آخر | 42 | 11.96 | 01 | 5.88 | 43 | 11.69 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تشترك نسبة 49.18% من المبحوثات و هي نسبة لابأس بها عموما في تصورهن لأنّ أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة يرون أن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة داخل المجالس هو أمر حتمي نتيجة التغيرات الحاصلة في القوانين و الأنظمة الإنتخابية في المجتمع الجزائر و التي ساوت بين الرجل و المرأة في الكثير من الحقوق، خاصة منها نظام الكوتة الذي فرض تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة بنسبة محسومة مسبقا و شرطا أساسيا في العملية الإنتخابية ، وهذه النّسبة هي الأكبر في المجموع العام، وهي موزّعة بنسب متقاربة كالتّالي: 48.72% في المجالس الشعبية البلدية و58.82% في المجلس الشعبي الولائي. يليها المنتخبات التي اعتبرت أنّ التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو شيء طبيعي نتيجة التغيرات الإجتماعية و الثقافية والسياسية التي يعيشها المجتمع الجزائري، تليها و بنسبة أقل مقدرة بـ 16.58% وموزّعة بنسب ضعيفة متقاربة كما يلي: 16.81% في المجالس الشعبية البلدية و 11.77% في المجلس الشعبي الولائي، و هي نسب تعبر عن فئة أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة الذين يرون أن التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو أمر غير مقبول بتاتا. وبنسبتين ضعيفتين على العموم وهما 11.96% لدى المنتخبين عن المجالس الشعبية البلدية و5.88% في المجلس الشعبي الولائي عبرت مبحوثاتنا عن التردد الذي سجلته في مواقف و آراء و تصورات أعضاء المجالس المنتخبة حول التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس و أغلب الضن فإن هذا الأمر هو بمثابة ردّ فعلي طبيعي على الوضعية الإجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع الجزائري، فقد يحدث في بعض الأحيان أن يتقبّل الشخص أمرا ،

أو يظهر تقبله للأمر و يقدّم لذلك التّبريرات المختلفة، ورغم أنّ النسبة هاته هي الأضعف في المجموع العام بقيمة قدرت بـ 11.69 %، إلاّ أنّها في حقيقة الأمر تعكس جوانب و مواقف هامة للأعضاء في المجالس المنتخبة.

**نتيجة: لا توجد اختلافات كبيرة بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين حول تصوّرات أعضاء المجالس المنتخبة للتمكين السياسي للمرأة ، وتتمثّل هذه التّصوّرات أساسًا في أنه أمر حتمي فرضته القوانين الإنتخابية، بينما وبدرجات ضعيفة يعتبر أعضاء المجالس المنتخبة أن التمكين السياسي للمرأة أمر طبيعي أقرته التغيرات الإجتماعية و السياسية، بينما و بدرجات أضعف بقليل هناك من يرى أن التمكين السياسي للمرأة أمر غير مقبول تماما وهم من الأفراد المتمسكين بالعادات و التقاليد و الذين لديهم منظورهم الديني حول جانب تمكين المراة في المجال السياسي.**

**جدول(24): تناول موضوع التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع بقية الأعضاء عند المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية<br>تناول التمكين السياسي | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| أحيانًا | 112 | 31.91 | 08 | 47.06 | 120 | 32.61 |
| دائمًا | 63 | 17.95 | 08 | 47.06 | 71 | 19.29 |
| أبدًا | 176 | 50.14 | 01 | 5.88 | 177 | 48.10 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تمثّل المبحوثات اللواتي عبّرت عن عدم تناولهن للتمكين السياسي أثناء اللقاءات مع أعضاء المجالس المنتخبة أكبر نسبة من بين كلّ الحالات وهي 48.10% و بنسب متفاوتة بشكل كبير في كلّ المجالس كالآتي:50.14% في المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة مرتفعة عموما و بنسبة 5.88% في المجلس الشعبي الولائي و هي نسبة ضعيفة و مقارنة بسابقاتها فهي بعيدة جدا و قد يعود السبب في هذا

التباعد الكبير بين النسب في المجلسين إلى أن العلاقات القائمة بين المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية أقل رسمية وأكثر إنسانية من نظيرتها في المجالس الشعبية الولائية. وفي المرتبة الموالية وبنسبة 32.61% هناك من المبحوثات من عبّرت عن تناولها "أحيانا" للتمكين السياسي و هي نسبة متوسطة عموما وموزّعة بنسب متقاربة عموما حسب المجالس المنتخبة كالآتي: 31.91% في المجالس الشعبية البلدية و 47.06% في المجلس الشعبي الولائي. بينما اللواتي تتناول "دائما" مسألة التمكين السياسي في لقائاتهن مع أعضاء المجلس المنتخب و في أحاديثم و نقاشاتهم اليومية معهم فهن يمثّلن النسبة الأضعف والتي تقدّر بـ 19.29%، أكبر نسبة منها سجّلت في المجلس الشعبي الولائي بـ 47.06% و هي نسبة لا بأس بها عموما في حين سجلت في المجالس الشعبية البلدية نسبة دون المتوسط قدرت بـ 17.95%.

ويمكن تفسير هذه المعطيات بأنّ المنتخبات تتفادى الحديث عن هذا الموضوع وذلك لكون عملية التمكين السياسي عملية محاطة بالصراعات السياسية و الإجتماعية و محاطة أيضا بالحساسيات بين الأفراد و التي قد تجعل الخوض في الحديث عن عملية التمكين السياسي قد تتحول إلى مناوشات تصحبها أفعال و ردود أفعال.فالتمكين السياسي خاصة بالنسبة للمرأة كان و لا يزال من الأمور التي لا يُحبَّذ الحديث عنها، و هذه النّتائج الجزئية البسيطة تعكس مدى الحساسية التي تكتنف هذا الموضوع.

**وعلى هذا تشترك أغلب المبحوثات في كلّ المجالس الشعبية المنتخبة و بنسب مرتفعة في تناولهن أحيانا لمسألة التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع أعضاء المجالس المنتخبة و في الأحاديث والنّقاشات اليومية، بينما نلاحظ أنّ هناك تفاوتًا في نسب اللواتي تتناول هذه المسألة بشكل دائم، أمّا بالنّسبة لعدم تناول هذه المسألة إطلاقًا فنلاحظ العكس تمامًا، حيث نجد أنّ نسبة اللواتي عبّرت عن تناولها لهذه المسألة هي الأعلى من بين النسب و هي أعلى بكثير في المجالس الولائية مقارنة بالمجالس الشعبية البلدية أين مثلت بأضعف نسبة على الإطلاق.**

**جدول(25):أسباب ضعف التمكين السياسي للمرأة في المجالس الشعبية المحلية:**

| المجلس / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الرفض من قبل المرأة | 102 | 29.06 | 05 | 29.41 | 107 | 29.08 |
| عدم مشاركة المرأة على الاطلاق | 215 | 61.25 | 10 | 58.82 | 225 | 61.14 |
| شيئ آخر | 34 | 09.69 | 02 | 11.77 | 36 | 09.78 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

اعتبرت نسبة 61.14% من المبحوثات أنّ عدم استشارة المرأة على الإطلاق و عدم إشراكها في عملية توزيع المناصب السياسية أو في عملية التمكين السياسي و التي تحدث غالبا في ساعات متأخرة من الليل وفي أماكن غير رسمية هو السبب في ضعف التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية، وهي موزّعة وبنسب مرتفعة في كلا المجلسين، أي بنسبة 61.25% في المجالس الشعبية البلدية و58.82% في المجالس الشعبية الولائية. بينما اعتبرت نسبة 29.08% من المبحوثات أنّ سبب ضعف التمكين السياسي للنساء المنتخبات في المجالس الشعبية المحلية سببها رفض المرأة للتمكين مما يعني رفضها أن تسلط عليها الأضواء واختيارها أن تبقى في الظل، تحضر فقط لمداولات المجالس، ونلاحظ هذا التوجّه بنسب دون المتوسّط في المجلسين بـ 29.06% في المجالس الشعبية المحلية البلدية و29.41% في المجالس الشعبية الولائية. وقد اعتبرت نسبة09.78% من المبحوثات أنّ ضعف التمكين السياسي للنساء المنتخبات في المجالس المحلية سببها مرتبط بكيفية الترشح أو سبل الحصول على المقعد و منها ما هو مرتبط بعوامل ثقافية و عائلية و ما قد تلحق بالمرأة من جرّاء هذا التمكين، وهي موزّعة كما يلي: 09.69% في المجالس الشعبية البلدية و11.77% في المجالس الشعبية الولائية وهي نسب ضعيفة في عمومها.

**و عليه اشتركت المبحوثات في مختلف المجالس المحلية في اعتبار أنّ عدم استشارة المرأة على الإطلاق في عملية التمكين هو السبب الأول لضعف تمكينها داخل مختلف المجالس المحلية وصنع القرار بها، كما اشتركت أيضا في كلتا المجلسين على اعتبار أنّ السبب الثاني**

**لضعف التمكين السياسي لدى النساء المنتخبات داخل المجالس هو رفضهن للتمكين لاسيما إذا تعلق الأمر بمسارات صنع القرار.**

**جدول (26): أسباب انعدام التمكين السياسي للمرأة في البلديات التي لا تخضع لنظام الكوتة:**

| المجلس المحلي / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| النّظام التّقليدي العائلي في هذه البلديات | 93 | 26.50 | 09 | 52.94 | 102 | 27.72 |
| سيطرة الرجل على المجال السياسي | 189 | 53.85 | 05 | 29.41 | 194 | 52.72 |
| شيء آخر | 69 | 19.65 | 03 | 17.65 | 72 | 19.56 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

رغم أن ميدان بحثنا و الذي هو ولاية الجزائر يضم 57 بلدية ،إلا أننا أوقفنا الدراسة فقط على 52 بلدية من بلديات الولاية، و السبب في ذلك هو أن خمس بلديات من بلديات الولاية لا يوجد فيها تمثل نسوي(أي بـ 00 امرأة) و هذه البلديات هي كالتالي:

- بلدية بن عكنون: عدد مقاعد المجلس الشعبي لها 15 مقعد ، بدون تمثيل نسوي.
- بلدية المرسى: عدد مقاعد المجلس الشعبي لها 15 مقعد ، بدون تمثيل نسوي.
- بلدية الرحمانية: عدد مقاعد المجلس الشعبي لها 13 مقعد ، بدون تمثيل نسوي.
- بلدية السويدانية: عدد مقاعد المجلس الشعبي لها 15 مقعد ، بدون تمثيل نسوي.
- بلدية تسالة المرجى: عدد مقاعد المجلس الشعبي لها 15 مقعد ، بدون تمثيل نسوي.

هذه البلديات الخمسة هي بلديات ولاية الجزائر بدون و لا امرأة في المجلس،و هي البلديات التي عدد مقاعدها 13 أو 15 مقعد وفقا لعدد سكانها ، و هذا حسب مانص عليه القانون العضوي رقم 12-03 المؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: "30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرات الدوائر وبالبلديات

التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000 نسمة)"[1]، و عليه فجميع البلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة فما أقل غير معنية بنظام الكوتة ، لذا استفسرنا عن سبب ضعف إن لم نقل إنعدام التمثيل النسوي في المجالس غير الخاضعة لنظام الكوتة

و بالنسبة لمبحوثاتنا فإن النّسبة الأكبر من المبحوثات اعتبرت أنّ سيطرة الرجل على المجال السياسي من بين الأسباب التي أدت إلى انعدام التمكين السياسي في المجالس المحلية البلدية المنتخبة التي لا تخضع إلى نظام الكوتة و بالتالي حتمية تواجد المرأة في المجالس المحلية البلدية وهي تمثّل 52.72% وهي نسبة جيدة على العموم، موزّعة بنسب متفاوتة على كلّ من المجلسين كالتّالي: 53.85% في المجالس الشعبية المحلية البلدية وهي أعلى نسبة في المجموع، ثمّ نسبة 29.41% في المجالس المحلية الولائية و هي نسبة متوسطة عموما. ويأتي في المرتبة الموالية من أسباب انعدام التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس التي لا تخضع لنظام الكوتة ، النّظام التّقليدي العائلي في هذه البلديات و الذي مازال متحفظا في العديد من الأمور المتعلقة بالمرأة لا سيما دخولها المجال السياسي خاصة إذا ما تعلق الأمر بممارسة العمل السياسي في حدود إقليم الإقامة أي في بلدية الإقامة أين الجميع يعرف الجميع، و الجميع يستحي من الجميع و الجميع يخفي الكثير عن الجميع ، ومن بين ما يخفونه هو حقيقة مجال عمل المرأة بنسبة 27.72% موزّعة كذلك بنسب متباينة كما يلي:26.50% في المجالس الشعبية المحلية البلدية و52.94% في المجالس الشعبية المحلية الولائية ويرتبط هذا السبب كذلك بالتّواصل الدائم و البائن بين أعضاء المجتمع الواحد (البلدية الواحدة). كذلك يرجع السبب لعدم التمكين السياسي للنساء المنتخبات في هذه البلديات إما لعدد وجود نساء مرشحات في المراتب الأولى و لا مرشحات أساسا مما يؤول إلى انعدام وجود نساء منتخبات بهذه البلديات ويمثّل هذا الأخير نسبة 19.56% موزّعة كما يلي: 19.65% في المجالس الشعبية البلدية و17.65% في المجالس المحلية الولائية وهي النّسبة الأضعف على الإطلاق.

**و عليه هناك اختلاف بين المبحوثات حسب المجالس المحلية المنتخبة في اعتبار سيطرة الرجل على المجال السياسي من أسباب انعدام التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في البلديات التي لا تخضع لنظام الكوتة، حيث ترتفع في المجالس المحلية البلدية وتنخفض في المجالس الولائية، وكذلك تختلف المبحوثات في اعتبار أنّ النّظام التّقليدي العائلي في هذه البلديات هو السبب في**

[1] - الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة ،العدد الأول ، 14جانفي 2012، المادة 02.

**انعدام التمكين السياسي للمراة المنتخبة في ذات البلدية، حيث ترتفع هذه النّسبة عند المبحوثات في المجالس المحلية الولائية وهي ضعيفة في المجالس الشعبية المحلية البلدية، ونلاحظ أنّ المبحوثات في المجلسين البلدي و الولائي تشتركن وبنسب ضعيفة عموما و متقاربة في اعتبار أنّ ذلك ناتج عن عدم وجود نساء مترشحات أصلا في مجالس هذه البلديات.**

**جدول(27):رأي المبحوثات حول انتشار التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري**

| المجلس المحلي / الرّأي | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| حق من حقوقها | 71 | 20.23 | 02 | 11.76 | 73 | 19.84 |
| ضرورة لا بد منها | 158 | 45.01 | 07 | 41.18 | 165 | 44.84 |
| شكل من أشكال التنظيم السياسي | 108 | 30.77 | 07 | 41.18 | 115 | 31.25 |
| شيئ آخر | 14 | 03.99 | 01 | 5.88 | 15 | 04.07 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

بالنّسبة لانتشار التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري و حتى في بعض المجتمعات العربية الأخرى خاصّة في الآونة الأخيرة، أي بعد أحداث ما سُمّي (بالرّبيع العربي)، فقد اعتبرت نسبة 44.84% من المبحوثات أنّ التمكين السياسي للمرأة أصبح ضرورة لا بد منها استعملتها السّلطات السّياسية في إطار تحقيق بعض الضروريات الاجتماعية لمواطنيها في إطار العمل والسّكن والسّياسية... وقد توزّعت هذه الفئة بنسب متقاربة في كلّ المجالس الشعبية المحلية المنتخبة كالآتي:45.01% في المجالس الشعبية البلدية و41.18% في المجالس الشعبية الولائية ، وهي نسب لا بأس بها على العموم. و بنسبة إجمالية متوسطة على العموم مقدرة بـ 31.25% اعتبرت المبحوثات أنّ ذلك هو تعبير عن أو نتاج لشكل من أشكال التنظيم السياسي في الجزائر ، وقد توزّعت هذه الفئة كالآتي: 30.77% في المجالس الشعبية البلدية، مقابل 41.18% في المجالس الشعبية الولائية .

كما اعتبرت نسبة 19.84% من المبحوثات أنّ انتشار التمكين السياسي للمرأة هو تعبير عن أحد حقوقها و لا يجوز بأي حال من الأحوال الحديث عن أسباب التمكين أو لماذا التمكين ، وقد توزّعت هذه

الفئة كما يلي: 2.23% في المجالس الشعبية البلدية و11.76% في المجالس الشعبية الولائية. بينما اعتبرت نسبة 04.07% من المبحوثات و هي نسبة إجمالية ضعيفة جدا ، اعتبرت أنّ التمكين السياسي للمرأة هو امتداد و استمرارية لتمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة، وقد توزّعت هذه الفئة على مختلف المجالس المنتخبة المحلية ميدان البحث كالتّالي: 03.99% في المجالس الشعبية البلدية مقابل 05.88% في المجالس الشعبية الولائية، و هي نسب ضعيفة جدا.

**وعليه لا توجد اختلافات واضحة بين المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة ميدان الدراسة في اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة لا سيما في مسارات صنع القرار ضرورة لا بد منها فرضتها الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ، يليها وبدرجات متباعدة قليلا اعتبرت مبحوثاتنا أنّ ذلك هو شكل من أشكال التنظيم السياسي للبلد الذي أقر نظاما جديدا لتمكين المرأة سياسيا تمثل في نظام الكوتة وهي نسب متوسطة على العموم، وبدرجات أقلّ اعتبرت مبحوثاتنا أن ذلك ما هو إلا حق من حقوق المرأة و لا يجب الحديث عنه و كأنه شيئ جديد و في النهاية و لاعتبارات اخرى رأت مبحوثاتنا أن ذلك ما هو إلا امتداد لمختلف التمكينات التي حضيت بها المرأة على مر العصور و الأزمنة.**

**جدول (28): نظرة أفراد المجتمع للتمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية:**

| المجلس / النظرة | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| شيء طبيعي | 79 | 22.51 | 04 | 23.53 | 83 | 22.55 |
| غير مقبول تماما | 59 | 16.81 | 02 | 11.77 | 61 | 16.58 |
| أمر حتمي | 171 | 48.72 | 10 | 58.82 | 181 | 49.19 |
| شيء آخر | 42 | 11.96 | 01 | 5.88 | 43 | 11.68 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تشترك نسبة 49.19% من المبحوثات و هي نسبة لابأس بها عموما في تصورهن لأنّ أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة يرون أن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة داخل المجالس هو أمر حتمي نتيجة التغيرات الحاصلة في القوانين و الأنظمة الإنتخابية في المجتمع الجزائر و التي ساوت بين الرجل و المرأة في الكثير من الحقوق، خاصة منها نظام الكوتة الذي فرض تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة بنسبة محسومة مسبقا و شرطا أساسيا في العملية الإنتخابية ، وهذه النّسبة هي الأكبر في المجموع العام، وهي موزّعة بنسب متقاربة كالتّالي: 48.72% في المجالس الشعبية البلدية و58.82% في المجلس الشعبي الولائي. يليها المنتخبات التي اعتبرت أنّ التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو شيء طبيعي نتيجة التغيرات الإجتماعية و الثقافية والسياسية التي يعيشها المجتمع الجزائري، تليها و بنسبة أقل مقدرة بـ 16.58% و موزّعة بنسب ضعيفة متقاربة كما يلي: 16.81% في المجالس الشعبية البلدية و11.77% في المجلس الشعبي الولائي، و هي نسب تعبر عن فئة أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة الذين يرون أن التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو أمر غير مقبول بتاتا. وبنسبتين ضعيفتين على العموم وهما 11.96 % لدى المنتخبين عن المجالس الشعبية البلدية و5.88% في المجلس الشعبي الولائي عبرت مبحوثاتنا عن التردد الذي سجلته في مواقف و آراء و تصورات أعضاء المجالس المنتخبة حول التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس و أغلب الضن فإن هذا الأمر هو بمثابة ردّ فعلي طبيعي على الوضعية الإجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع الجزائري، فقد يحدث في بعض الأحيان أن يتقبّل الشخص أمرا ، أو يظهر تقبله للأمر و يقدّم لذلك التّبريرات المختلفة، ورغم أنّ النسبة هاته هي الأضعف في المجموع العام بقيمة قدرت بـ 11.68 %، إلاّ أنّها في حقيقة الأمر تعكس جوانب و مواقف هامة للأعضاء في المجالس المنتخبة.

**وعليه لا توجد اختلافات كبيرة بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين حول تصوّرات أعضاء المجالس المنتخبة للتمكين السياسي للمرأة ، وتتمثّل هذه التّصوّرات أساسًا في أنه أمر حتمي فرضته القوانين الإنتخابية، بينما وبدرجات ضعيفة يعتبر أعضاء المجالس المنتخبة أن التمكين السياسي للمرأة أمر طبيعي أقرته التغيرات الإجتماعية و السياسية، بينما و بدرجات أضعف بقليل هناك من يرى أن التمكين السياسي للمرأة أمر غير مقبول تماما وهم من الأفراد المتمسكين بالعادات و التقاليد و الذين لديهم منظورهم الديني حول جانب تمكين المراة في المجال السياسي.**

## نتائج الفرضية الأولى:

**1-** أغلب المبحوثات في المجالس الشعبية المحلية المنتخبة أقرت بوجود فكرة لديها حول التمكين السياسي داخل المجالس و لكن هذه الفكرة كانت يشوبها نوع من الغموض و الإبهام من حيث كيف و متى تحدث من حيث الشروط اللازمة لذلك و من حيث الصعوبات و العراقيل التي قد تحول ذلك و كيفية تجنبها، وبالنّسبة للواتي كانت لديهن فكرة عن التمكين السياسي فإن الفكرة نابعة من خلال إما انخراطهن ضمن أحزاب سياسية، و إما من خلال أنهن مساهمات ضمن إحدى الجمعيات، و إما لأن الفكرة استقوها من أحد المعرف الذي سبق لهم المرور من هذا الخط، بينما لم تكن لأخريات أية فكرة حول التمكين السياسي لأنهن لم تفكرن يوما في اقتحام هذا المجال خصوصا و المجال السياسي عموما.

2- أغلب المبحوثات في المجالس الشعبية المحلية ترى أن التفكير أو عدم التفكير في التمكين السياسي يعود إلى أسباب إجتماعية مربوطة بغريزة أنتوية و هي غريزة البيت و الاسرة و الأبناء ، ثم تأتي بعد ذلك العادات و التقاليد السائدة في المجتمع و التي لازلت ترفض اشترك بناتها في العمليات الانتخابية و أن يشهر بهن من خلال تعليق صورهن خلال مرحلة الحملة الانتخابية مما قد يجعل المجتمع ينظر إليهن و إلى ذويهن نظرة دونية، وكذلك الثقافة الدينية السائدة والتي ترفض أن تكون الولاية للمراة من حيث توليتها شؤون مجتمع معين و رضوخ المراة لهذه الثقافة و لهذه العادات والتقاليد طوعا أو كراهية.

3- تعبر الكيفيات و السبل المختلفة التي ساهمت في تمكين مبحوثاتنا سياسيا في المجالس الشعبية المحلية (البلدية و الولائية) عن صورة لواقع المواريث السياسية لمبحوثاتنا فمنها من كانت لها خلفية سياسية تمثلت في الإنخراط ضمن أحد الأحزاب السياسية الناشطة في المجتمع،و منها من لم تكن لديهن الخلفية السياسية لكن وجدت لديهن القابلية للمشاركة في الإنتخابات فكانت أفضل وسيلة هي التواصل معهن بكافة الوسائل إما عن طريق أحد أفراد العائلة أو أحد الأقارب أو عن طريق المعارف و حتى عن طريق غرباء عنهن و ارتبطت حتمية إستعمال مختلف السبل و الطرق لتمكين المرأة من خلال حتمية تواجدها في هذه القوائم و الذي فرضته القوانين من خلال ضمان حقها عن طريق نظام الكوتة.

4- تختلف الاهتمامات و التوجهات من حيث الانخراط في مختلف منظمات المجتمع المدني و بالتحديد الانخراط الحزبي و الانخراط الجمعوي ، لكن قبل هذا و ذاك فإن أغلب مبحوثاتنا كن بعيدات عن الحياة

السياسية و عن النظال السياسي و الجمعوي و كلهن من المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية بينما ارتفعت نسبة الانخراط الحزبي و الجمعوي بنسب متكافئة بينها و بعيدة عن نظيرتها في المجالس الشعبية البلدية التي تراوحت فيها النسب بين المتوسط و الدون المتوسط.

5- تختلف مبحوثاتنا بين من عايشت تجربة التمكين السياسي و بين من لم تعايشه ، فبالنسبة للمبحوثات اللواتي عايشت التجربة فنجد ان اكثرهن اشتركن في معايشتها من خلال أحد أفراد العائلة بنسب متقاربة بين المجلسين ، و كذلك الحال بالنسبة للمبحوثات اللواتي عايشن التجربة من خلال أحد الجيران وفي الاخير المبحوثات التي عايشت التجربة من خلال احد الاصدقاء أو الزملاء. في حين أن أغلب المبحوثات من كلا المجلسين أقرت بعدم معايشتها للتجربة على الاطلاق.

6- اعتبرت المبحوثات أنّ تكرار مزايا تكرر التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي تساعد المرأة على تجسيد فكرة التمكين السياسي في المجالس المحلية راجع بالدّرجة الأولى إلى المحسوبية، وهي نسب جيدة و متقاربة جزئيا في عمومها، كما يشتركن نسبيًا في اعتبار أن ذلك سببه النظال السياسي الدائم و المتوارث الذي من وجهة نظرهن يجب أن يتوج بمنصب سياسي في إحدى المجالس المنتخبة و قد ظهرت النسبة عند مبحوثاتنا بالمجالس الشعبية الولائية مرتفعة مقارنة بتلك المحققة عند مبحوثاتنا عن المجلس الشعبي البلدي ، كما تشترك المبحوثات أيضا و بنسب ضعيفة عموما في المجلسين في اعتبار أن من بين المزايا ما تم تحقيقه من مصالح في العائلة الواحدة بفضل المنصب و التي قد يجعل أي فرد يبحث عنها.

7- أغلب المبحوثات في كلا المجلسين كانت لديهن فكرة لكن غير واضحة حول التمكين السياسي، والأسباب تعود في مجملها إلى أن مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة ظل منخفضا ومحدودا إلى غاية فرض نظام الكوتة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة المشاركة النسوية في الأحزاب السياسية و الجمعيات أصبحت تعرف ارتفاعا في معدلاتها... ولكن رغم أنّ نسبة المبحوثات اللواتي كانت لديهن فكرة بوضوح حول التمكين السياسي تبدو ضعيفة إلا أنّها تعكس حقيقة بعض الجوانب السياسية و الثقافية و الإجتماعية للمرأة نتيجة التغيرات الإجتماعية و الثقافية و السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري.

8- تشترك المبحوثات في كلا المجلسين في أن نظرة الرجل العضو في المجلس المحلي تتمثل أساسًا في أنه يرى في تمكين المراة أمر حتمي فرضته القوانين الإنتخابية، بينما وبدرجات ضعيفة يعتبر أعضاء المجالس المنتخبة

أن التمكين السياسي للمرأة أمر طبيعي أقرته التغيرات الإجتماعية و السياسية، بينما و بدرجات أضعف بقليل هناك من يرى أن التمكين السياسي للمرأة أمر غير مقبول تماما وهم من الأفراد المتمسكين بالعادات و التقاليد و الذين لديهم منظورهم الديني حول جانب تمكين المراة في المجال السياسي.

9- تشترك المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في اعتبار أنّ المستوى التعليمي للمرأة يمثل أحد الآليات الهامة لتمكين المرأة سياسيا في مسارات صنع القرار تليها القدرات التسييرية للمرأة ثم انتمائها الحزبي و من هو الحزب الذي تنتمي إليه ، ثم الإنتماء العائلي من خلال المكانة الإجتماعية للعائلة ، و في الأخير تشير بعض المنتخبات أهمية السن –و ما يحمله معه من تجارب –لا سيما في المجال السياسي– في تبوؤ مواقع صنع القرار.

10- تتراوح المشاعر التي انتابت أغلب المبحوثات من خلال عملية التمكين السياسي في المجالس المنتخبة، بين الرفض و الإستنكار و الرضا مع الفرح إضافة إى عدم الإهتمام إطلاقا بهذا التمكين إذ أن أغلب مبحوثاتنا عبرت عن شعورها بالرفض و الاستنكار لهذا التمكين السياسي، الذي جاءا مجحفا في حقهن وغير مراعيا لإمكانياتهن و قدراتهن و الذي جاء غالبا دون الأخذ برأيهن، فهن يشتركن في التّعبير عن حالة الرفض والإستنكار لظاهرة التمكين السياسي وعن أسفهم عن وضعية التمكين في المجالس الشعبية المحلية و كيف تتم في الأوقات المتأخرة من الليل و في الأماكن خارج مجال التمكين و كيف تبنيها الكواليس و التحالفات، وهن يستنكرن هذا السّلوك السياسي الطاغي على ثقافة وقيم وأخلاق المجتمع الجزائري، وهن يناظلن من أجل تمكين أفضل. إضافة إلى أن هناك من المبحوثات سواء المتقاعدات أو الماكثات في البيت من عبرت عن فرحتها الكبيرة بهذا التمكين باعتبار الراتب القار والثابت والذي تراه جيدا و يفي متطلباتها ومتطلبات الأسرة، هذا إضافة أن بعض المبحوثات ترى في عملية التمكين تحرر من العمل الدائم وفي أوقات ثابتة و محددة.

11- لا توجد اختلافات بارزة بين المبحوثات في كلتا المجلسين حول المصادر التي يحصولون من خلالها على المعلومات حول التمكين السياسي، وهي بالدّرجة الأولى أعضاء المجالس المنتخبة وبدرجة أقلّ عن طريق بعض الأصدقاء، إلاّ أنّنا نلاحظ اتفاقا واضحا في اعتبار وسائل الإعلام باختلاف أنواعها هي المصدر الرئيسي لاكتساب المعلومات بخصوص التمكين السياسي لدى المنتخبات من كلا المجلسين.

12- تشترك أغلب المبحوثات في تناولها لمسألة التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع أعضاء المجالس المنتخبة أحيانا ، في حين هناك اختلاف بين اللواتي عبّرت عن تناولها لهذه المسألة بين المجلسين .

13-تشترك أغلب المبحوثات في كلّ المجالس الشعبية المنتخبة و بنسب مرتفعة في تناولهن أحيانا لمسألة التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع أعضاء المجالس المنتخبة و في الأحاديث والنّقاشات اليومية، بينما نلاحظ أنّ هناك تفاوتًا في نسب اللواتي تتناول هذه المسألة بشكل دائم، أمّا بالنّسبة لعدم تناول هذه المسألة إطلاقًا فنلاحظ العكس تمامًا، حيث نجد أنّ نسبة اللواتي عبّرت عن تناولها لهذه المسألة هي الأعلى من بين النسب و هي أعلى بكثير في المجالس الولائية مقارنة بالمجالس الشعبية البلدية أين مثلت بأضعف نسبة على الإطلاق.

14- تختلف المبحوثات في كلا المجلسين حول أسباب ضعف تمكينهن السياسي بين من ترجعه إلى الخوف من مشاق المسئولية و العمل السياسي،وبين إمتناعهن عن التميكن السياسي نتيجته خارجة عن ارادتهن لأنه يحدث وفق المناصب الشاغرة وهناك من ترى أن السبب يكمن في خوفهن من فشل آدائهن في دورهن الرئيسي و بالتالي فشلهن في حياتهن الأسرية و عدم تمكينهن من آداء أدوارهن على أحسن الأحوال.

15-تختلف المبحوثات حسب المجالس المحلية المنتخبة في اعتبار سيطرة الرجل على المجال السياسي من أسباب انعدام التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في البلديات التي لا تخضع لنظام الكوتة، حيث ترتفع هذه النّسبة في المجالس المحلية البلدية وتنخفض في المجالس الشعبية الولائية، وكذلك تختلف المبحوثات في اعتبار أنّ النّظام التّقليدي العائلي في هذه البلديات هو السبب في انعدام التمكين السياسي للمراة المنتخبة في ذات البلدية، حيث ترتفع هذه النّسبة عند المبحوثات في المجالس المحلية الولائية وهي ضعيفة في المجالس الشعبية المحلية البلدية، ونلاحظ أنّ المبحوثات في المجلسين البلدي و الولائي تشتركن وبنسب ضعيفة عموما و متقاربة في اعتبار أنّ ذلك ناتج عن عدم وجود نساء مترشحات أصلا في مجالس هذه البلديات.

16- تشترك أغلب المبحوثات في أنّ تمكين المرأة بالمجالس المنتخبة غير كاف أبدا، كما اشترك المبحوثات أنّ التمكين السياسي للمرأة ضرورة لا بد منها فرضتها الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ، يليها وبدرجات متباعدة قليلا اعتبرت مبحوثاتنا أنّ ذلك هو شكل من أشكال التنظيم السياسي للبلد الذي أقر نظاما جديدا لتمكين المرأة سياسيا تمثل في نظام الكوتة وهي نسب متوسطة على العموم،

وبدرجات أقلّ اعتبرت مبحوثاتنا أن ذلك ما هو إلا حق من حقوق المرأة و لا يجب الحديث عنه و كأنه شيئ جديد و في النهاية و لاعتبارات اخرى رأت مبحوثاتنا أن ذلك ما هو إلا امتداد لمختلف التمكينات التي حضيت بها المرأة على مر العصور و الأزمنة.

17- تشترك المبحوثات في كلا المجلسين حول تصوّرات أعضاء المجالس المنتخبة للتمكين السياسي للمرأة ، وتتمثّل هذه التّصوّرات أساسًا في أنه أمر حتمي فرضته القوانين الإنتخابية، بينما وبدرجات ضعيفة يعتبر أعضاء المجالس المنتخبة أن التمكين السياسي للمرأة أمر طبيعي أقرته التغيرات الإجتماعية و السياسية، بينما و بدرجات أضعف بقليل هناك من يرى أن التمكين السياسي للمرأة أمر غير مقبول تماما وهم من الأفراد المتمسكين بالعادات و التقاليد و الذين لديهم منظورهم الديني حول جانب تمكين المراة في المجال السياسي.

## ثالثا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّانية:

هناكُ علاقة بين عملية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية و ثقافة المجتمع الجزائري.

و لتحليل هذه الفرصية اخترنا المؤشرات التالية:

**المؤشّرات:** الأسباب الاجتماعية و الثقافية و السياسية- المهارات و القدرات- التكتلات الحزبية-الانتماء الحزبي- القدرات القيادية ...

**جدول(29):أسباب التمكين السياسي للمرأة من مسارات صنع القرار**

| المجلس / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| أسباب اجتماعية | 53 | 15.10 | 02 | 11.77 | 55 | 14.95 |
| أسباب ثقافية | 107 | 30.48 | 05 | 29.41 | 112 | 30.43 |
| أسباب سياسية | 191 | 54.42 | 10 | 58.82 | 201 | 54.62 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

تعود الكثير من حالات تمكين المرأة من مناصب صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية بدرجة أولى إلى أسباب سياسية بداية بالتكتلات الحزبية على مستوى القاعدة وصولا إلى التحالفات الحزبية على مستوى القيادات العليا للأحزاب، إذ نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة 54.62% من المبحوثات اعتبرت أنّ تمكين المرأة من مناصب صناعة القرار يعود إلى أسباب سياسية، وهي موزّعة بنسب جيدة عموما كالآتي:54.42% في المجالس الشعبية البلدية و58.82% في المجالس الشعبية الولائية. ويأتي في المرتبة الموالية من الأسباب أسباب ثقافية تتضمن ما طرء على الفرد من تغير في سلوكاته و في تصرفاته و في تصوراته و في أحكامه على المرأة، فالمجتمع لم يبقى ذلك المجتمع الذكوري و صنع القرار لم يبقى حكر على

الرجل و إنما أصبحت حق لمن هو أهل لها، و قد مثلت هذه الأسباب بنسبة إجمالية مقدّرة بـ30.43% موزّعة كما يلي: 30.48% في المجالس البلدية و 29.41% في المجالس الولائية. ثمّ تأتي الأسباب الإجتماعية من خلال الروابط التي تصنع بين المرشحين عن القائمة الواحدة، ثم المنتخبين عن نفس القائمة بكلتى الجنسين و التي تجل العلاقة بينهم علاقة إجتماعية سياسية مبنية على التكافل الإجتماعي و مبنية على البحث عن التمكين لكافة المنتخبين عن كل قائمة حتى يبقو متماسكين فيما بينهم ، و قد قدرت المبحوثات من هذه الفئة بنسبة 14.95% وهي موزّعة عبر كلّ المناطق كالتّالي: 15.10% في المجالس الشعبية البلدية و 11.77% في المجالس الشعبية الولائية.

**وعليه لا توجد اختلافات واضحة بين المبحوثات في المجالس المنتخبة المحلية حول اعتبار أنّ الأسباب السياسية هي الدافع إلى تمكين المرأة من مناصب صنع القرار و هي نسب جيدة في عمومها، كما لا تختلف المبحوثات أيضا في اعتبار ذلك ناتج عن أسباب ثقافية، حيث نلاحظ أنّ هذه الإجابات تكاد تكون متساوية عند المبحوثات من كلا المجلسين، بينما تظهر النسبة ضعيفة في كلا المجلسين عن المبحوثات التي ترجع التمكين من مراكز صناعة القرار إلى أسباب اجتماعية.**

و بعد أن تطرقنا في الجدول أعلاه إلى التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار بصفة عامة، سنتطرق الآن إلى أسباب التمكين السياسي في مسارات صنع القرار للمرأة المنتخبة بالمجالس الشعبية المحلية ،والتي ربطنها بثلاث عناصر وهي: الانتماء الحزبي، المستوى التعليمي واعتبارات أخرى و سنتطرق أيضا لكل عنصر على حدا.

**جدول (30): كيفية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار**

| المجالس المحلية / كيفية التمكين | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| بفضل مهارتها و قدراتها | 52 | 14.81 | 09 | 92.94 | 61 | 16.58 |
| التكتلات الحزبية | 172 | 49.00 | 02 | 11.77 | 174 | 48.28 |
| وجود العدد الكاف من المناصب | 40 | 11.40 | 01 | 05.88 | 41 | 11.14 |
| شيئ آخرى | 87 | 24.79 | 05 | 29.41 | 92 | 25.00 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يتوجه الجدول أعلاه إلى أن نسبة 48.28% من المبحوثات من كلا المجلسين ترى أن كيفية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع القرار هو نتيجة للتكتلات بين الأحزاب أو التحالفات الحزبية التي تقسم المجلس المنتخبين إلى قسمين : قسم مؤيد و قسم معارض ، القسم المؤيد هو الذي يتقاسم أعضائه المناصب التنفيذية أو مسارات صنع القرار في المجلس المنتخب، بينما يحرم أنصار القسم المعارض من أي منصب من مناصب صنع القرار، و قد وزعت النسبة الإجمالية بنسب جزئية متوسّطة متباعدة و متعاكسة في المجلسين على المنوال التالي: 49.00% في المجالس الشعبية البلدية وهي نسبة جيدة عموما و11.77% في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة ضعيفة. بينما عبّرت نسبة 25.00% من المنتخبات على أنّ كيفية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع القرار سببها العلاقات الإجتماعية و السياسية خارج إطار المجلس المنتخب و التي لديها دور كبير في تمكين المرأة من مواقع القرار و يظهر هذا التوجّه بنسب متقابة نوعا ما ودون المتوسّط بنسبة 24.79% في المجالس الشعبية البلدية و29.41% في المجالس الشعبية الولائية. وقد اعتبرت نسبة 16.58% من المبحوثات أنّ تمكين المرأة من صنع القرار هو نتيجة المهارات و القدرات التي تتمتع بها المرأة و التي أهلتها لاعتلاء أعلى و أسمى المناصب، وهي موزّعة كما يلي: 14.81% في المجالس الشعبية البلدية وبالعكس تماما نسبة 52.94% في المجالس الشعبية الولائية. وفي المرتبة الأخيرة وهي النسبة الأضعف، نجد أن سبب تمكين المرأة من مواقع صنع القرار هو توفر العدد الكافي من مثل هذه المواقع أو المناصب

وهي تمثّل 11.14% من المبحوثات، أكبر نسبة منها سجّلت في المجالس البلدية و هي مقدرة بـ 11.40%، مقابل 5.88% في المجالس الشعبية الولائية وهي أضعف نسبة مسجلة.

**إذن فلقد اشتركت المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية في اعتبار أنّ العلاقات والروابط الإجتماعية تلعب دورا هاما عند توزيع المناصب داخل المجالس و هي التي تتيح الفرصة للمرأة من اعتلاء المناصب مواقع صنع القرار في هذه المجالس، بينما تأرجحت آراء المبحوثات في المجلسين في اعتبار أنّ القدرات و المهارات التي تتمتع بها المرأة هي سبب تمكينها من مواقع صنع القرار حيث ترتفع هذه النّسبة في المجالس الولائية و تنخفض في المجالس البلدية. والعكس بالنّسبة للواتي تعتبرن أن التكتلات الحزبية هي السبب أو الدافع وراء تمكين المرأة المنتخبة من مواقع صنع القرارّ حيث ترتفع هذه النّسبة في المجالس الشعبية البلدية وتنخفض في المجالس الشعبية الولائية، وهي نسب جيدة في الأولى و ضعيفة نسبيا في الثانية، وإلى حدٍّ ما تشترك المبحوثات في اعتبار ذلك يعود إلى توفر عدد لا بأس به من مناصب صنع القرار وهي نسب ضعيفة على العموم.**

**جدول (31): أسباب تمكين المرأة المنتخبة في مواقع صناعة القرار في المجالس الشعبية المحلية**

| المنصب / السبب | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| الإنتماء الحزبي | 02 | 100 | / | / | 68 | 45.95 | 51 | 23.68 | 33 | 50.77 | 182 | 49.46 |
| المستوى التعليمي | / | / | 19 | 32.76 | 44 | 29.73 | 15 | 15.79 | 04 | 6.15 | 82 | 22.28 |
| اعتبارات أخرى | / | / | 11 | 18.96 | 36 | 24.32 | 29 | 3.53 | 28 | 43.08 | 104 | 28.26 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

إنّ الإنتشار الكبير للأحزاب السياسية في ظل التعددية الحزبية، و العدد الكبير و المتصاعد للقوائم الترشيحية على مستوى إنتخابات المجالس الشعبية المحلية و الذي ارتبط بعدّة متغيّرات سوسيو–ثقافية وسياسية تراكمت عبر مختلف مراحل التّغير والتحوّل التي مرت بهاّ المجالس المنتخبة، يمكن اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة في مراكز صنع القرار في المجالس البلدية و الولائية اختلفت أسبابه.

فنلاحظ من خلال إجابات المبحوثات حول هذا الموضوع أنّ 49.46% من المبحوثات هن من حصلن على منصب في إطار مسارات صنع القرار بفضل الانتماء الحزبي و قد برزت هذه النسبة عند رئيسات المجالس الشعبية المحلية إذ ان جميع المنتخبات المحصلات على منصب رئيسة مجلس حققت هذا الانجاز وهذه النتيجة بفضل انتمائها الحزبي و هي نتيجة ممتازة قدرت ب 100%" مقابل 50.76% و هي نسبة جيدة على العموم و التي ضمت المنتخبات التي لم تحصل على أي منصب ضمن مسارات صنع القرار رغم انتمائاتها الحزبية و يرجع السبب حسب رأي بعضهن إلى التكتلات الحزبية التي تحدد مسارات صنع القرار في المجالس المحلية ، بينما نسبة 48.28% من المنخبات حصلت بفضل انتماءاتها الحزبية على منصب نائبات الرئيس و للاشارة فتتركز نيابة الرئيس في أربع مجالات واسعة الاستعمال و هي المجال الاجتماعي و الثقافي ،المجال الحضري و العمراني ، المجال الاقتصادي و المالي، المجال البيئي ، كما يمكن ووفقا لعدد السكان إضافة مجالات أخرى كالمجال الريفي أو الزراعي أو الرياضي .... في حدود نيابة واحدة مع أمكانية دمج أكثر من مجال في نيابة واحدة مثلما أشرنا إليه ،وقد حصلت نسبة 45.95% على منصب مندوب خاص للرئيس" وهو منصب مستحدث خلال العهدة الانتخابية 2017/2012 تتكفل من خلاله المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية بالتسيير الاداري للملحقة البلدية التي تنصب فيها إضافة إلى مهامها السياسية كمنتخبة وفي الأخير نسبة 23.68% من المبحوثات أحرزت منصب رئيسات اللجان.

وتأتي في المرتبة الثانية نسبة المبحوثات التي حصلت على مناصب ضمن مسارات صنع القرار لاعتبارات أخرى اختلفت حسب آراء المبحوثات بين تدخلات لأطراف خارجية و مساومات مصلحاتية و كذلك منها من تم بناءا على المنصب المهني التي كانت تشغله المراة قبل تمكينها السياسي و قد قدرت النسبة الاجمالية لهذا السبب بـ 28.26% موزعة بنسب متقابة نوعا ما بين كل من المندوبات الخاصة للرئيس بنسة 24.33% و نائبات الرئيس بنسبة 18.96% و رئيسات اللجان بنسبة 3.53% و هي نسبة جد ضعيفة ، في حين أن النسبة المعتبرة و المقدرة 43.08% تمثلت في المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب لمختلف العبارات التي سبق ذكرها.

أما النسبة الاجمالية للمبحوثات اللواتي حصلن على تمكين سياسي في مسارات صنع القرار بسبب مستواهن العلمي فقد قدرت بـ 22.28% و هي نسبة دون المتوسط في مجملها و هي موزعة بنسب متفاوتة نسبيا بين مختلف مناصب مصارات صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة على النحو التالي 32.73% حصلت على منصب نائبة الرئيس، 29.73% حصلت على منصب مندوبة خاصة للرئيس، 15.79% حصلت على منصب رئيسات اللجان في حين أن نسبة 6.15% من المبحوثات لم تحصل على أي منصب رغم مستوياتها التعليمية.

**وعليه لا توجد اختلافات كبيرة و بارزة من خلال إجابات المبحوثات حسب أسباب تمكينهن من مسارات صنع القرار أو حسب أسباب حصولهن على المناصب داخل الهيئات التنفيذية للمجالس المنتخبة ،بحيث نرى ان السبب الاول و الكامن وراء تمكين المرأة المنتخبة من مسارات صنع القرار يعود إلى انتماءها الحزبي و للتدقيق أكثر نشير إلى أهمية مكانة الحزب على المستوى القيادي و ما يمكن ان يحققه لها من دعامة و مساندة من خلالها رجالته و نسائه في أعلى الهرم بالإضافة إلى التكتلات الحزبية و التي غالبا ما تفرض نفسها في توزيع المناصب المتضمنة لمسارات صنع القرار، هذا و يحتل المستوى التعليمي المرتبة الاخيرة بنسبة دون المتوسط و رغم الاهمية القسوى التي توليها الدولة الجزائرية للتعليم من خلال جعله مجانيا واجباريا و رغم اهتمام المرأة الجزائرية بتحصيل اعلى وأفضل الشهادات إلا ان المستوى التعليمي ليس هو الاساس في تمكين المرأة من مسارات صنع القرار، بل تأتي قبله العلاقات و المحسوبية والانتماءات العائلية بنسبة ليست أفضل بكثير من سابقتها.**

**جدول(32):أسباب التمكين السياسي للمراة المنتخبة في مواقع صنع القرار وفقا للإنتماء الحزبي:**

| المنصب / السبب | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| مكانة الحزب | | | 8 | 13.79 | 25 | 16.89 | 14 | 14.74 | 11 | 16.92 | 58 | 15.76 |
| عدد المقاعد للحزب | 1 | 50 | 15 | 25.86 | 34 | 22.97 | 39 | 41.05 | 23 | 35.49 | 136 | 30.44 |
| التكتلات الحزبية | 1 | 50 | 35 | 60.35 | 89 | 60.14 | 42 | 44.21 | 31 | 47.69 | 198 | 53.80 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

إنّ ارتباط عملية التمكين من مسارات صنع القرار بالتمكين السياسي في المجالس المنتخبة عمليتان متلازمتان مكملتان لبعضهما البعض و مثلما تختلف أسباب التمكين السياسي في المجالس المنتخبة تختلف أيضا أسباب التمكين في مواقع صنع القرار حتى في نفس المجالس، و نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها الأحزاب السياسية في التمكين السياسي فإنها لا تقل شئنا بالنسبة للتمكين مراكز صنع القرار.

وحسب المبحوثات، تعود أهمية التمكين في مواقع القرار وفقا للإنتماء الحزبي لأسباب أهمها التكتلات الحزبية على مستوى المجالس المنتخبة وذلك بنسبة 53.80% موزّعة بنسب متقاربة متفاوتة جدا كما يلي: 60.35% عند المنتخبات من منصب نائبا الرئيس و هي نسبة جيدة على العموم تليها المنتخبات المندوبات الخاصات للرئيس بنسبة قريبة جدا من سابقتها و هي 60.14% أما المنتخبات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صناعة القرار فقد قدرت النسبة التي اعتبرت أن التكتلات الحزبية هي السبب في كيفية توزيع المناصب بـ 47.69% و هي نسبة متوسطة نسبيا لكنها تبقى أفضل من النسبة المحققة بالنسبة للمنتخبات رئيسات اللجان و التي قدرت بـ 44.21% .

أما بالنسبة للمبحوثات التي اعتبرت أنّ التمكين السياسي للمرأة في مواقع صنع القرار يرجع إلى عدد المقاعد المحصل عليها بالنسبة لكل قائمة حزبية في المجلس المنتخب و قد قدرت تسبتهن الاجمالية ب

30.44% و هي موزّعة كما يلي: 50% عند رئيسات المجالس النتخبة و41.05% عند رئيسات اللجان و 35.49% بالنسبة للمبحوثات التي لم تحصل على أي منصبمن مناصب صناعة القرار في المجالس المنتخبة ، و في الأخير نسبة 25.86% و هي نسبة المبحوثات المتحصلات على منصب نائبات الرئيس و التي رأت أن سبب تمكين المرأة من مناصب صنع القرار سببه المقاعد التي تتحصل عليها كل قائمة في المجالس المنتخبة.

وفي الأخير و بنسب جد متقاربة ضعيفة تتجمع المبحوثات التي اعتبرت أنّ التمكين السياسي في مسارات صنع القرار سببه هو مكانة الحزب على مستوى الهيئات التنفيذية للدولة الجزائرية و قد عبرت مبحوثاتنا على هذا الرأي بنسبة إجمالية قدرها 15.76% موزّعة كما يلي: 16.92% بالنسبة للمبحوثات التي ليس لها منصب في مسارات صنع القرار، و 16.89% بالنسبة للمبحوثات المتحصلات على مندوبات خاصات للرئيس ،في حين عبرت عن نفس الرأي رئيسات اللجان في المجالس المنتخبة بنسبة 14.70% ، أما نائبات رؤساء المجالس المنتخبة فقد عبرت عن نفس الرأي بنسبة 13.79%.

**و عليه توجد اختلافات واضحة نسبيا بين إجابات المبحوثات من مختلف مسارات صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة في اعتبار أنّ التكتلات الحزبية هي إحدى أسباب الرئيسية للتمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار و قد عبرت عن هذا الرأي بنسب جيدة ومتقاربة نسبيا جميع منتخاباتا وحتى اللواتي لم يحصلن على منصب وفق مسارات صنع القرار،وتليها المنتخبات من مختلف مسارات صنع القرار و بنسب متقاربة نسبيا التي اعتبرت أن السبب راجع إلى عدد المقاعد الانتخابية التي حصلت عليه كل قائمة انتخابية ، بينما عبرت بقية المنتخبات من مختلف مسارات صنع القرار و بنسب ضعيفة نسبيا و متقاربة عن رأيها في أن سبب تمكين المرأة من مسارات صنع القرار سببه مكانة الحزب على المستوى الوطني، حيث هي نسب ضعيفة في مجملها.**

**جدول(33):أسباب التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع وفقا للمستوى التعليمي**

| المنصب / أسباب التمكين / وفق المستوى التعليمي | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| تقديرا للمستوى التعليمي | / | / | 06 | 10.34 | 11 | 07.43 | 05 | 05.26 | 05 | 07.69 | 27 | 7.34 |
| إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة | 01 | 50 | 24 | 41.38 | 47 | 31.76 | 25 | 26.32 | 11 | 16.92 | 108 | 29.35 |
| إنخفاظ المستوى التعليمي للرجل | 01 | 50 | 11 | 18.97 | 56 | 37.84 | 49 | 51.58 | 34 | 52.31 | 151 | 41.03 |
| التوفر على الاختصاص | / | / | 17 | 29.31 | 31 | 20.94 | 13 | 13.68 | 10 | 15.39 | 71 | 19.29 |
| شيء آخر | / | / | / | / | 03 | 02.03 | 03 | 03.16 | 05 | 07.69 | 11 | 2.99 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

يتجه المعنى العام للجدول بان نسبة 41.03% من المبحوثات وهن من النساء المنتخبات بالمجالس الشعبية المحلية ترى بأن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار وفقا للمستوى التعليمي سببه تدني المستوى التعليمي للرجال من المنتخبين وهي نسبة جيدة في عمومها و هي تتوزع بين مختلف مبحوثاتنا وفق مساراتهن في المجالس المنتخبة على النحو التالي : 52.31% من هن ليس لديها أي منصب مقابل نسبة 51.58% من الحاصلات على منصب رئيسات اللجان و 50% هن رئيسات مجالس منتخبة 37.84% من المبحوثات هن مندوبات خاصات و في الاخير فأضعف تمثيل عند الحاصلات على المستوى الجامعي هو من نصيب عند نائبات الرئيس بنسبة 18.97% .

ويأتي في المرتبة الموالية المبحوثات التي ترى أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة مقارنة بالرجل هي السبب في التمكين السياسي للمراة و قد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسبة 29.35% و هي موزعة بنسب

متفاوتة على مختلف مبحوثاتنا من مختلف مسارات صنع القرار على النحو التالي : 50% من صاحبات هذا المستوى التعليمي هن رئيسات مجالس منتخبة ، مقابل 41.38% هن عبارة عن نائبات رئيس، و31.76% هن مندوبات خاصات للرئيس ،و 26.32% هن رئيسات لجان و 16.92% هن بدون منصب .

في حين بلغت النسبة الاجمالية للمبحوثات التي ترى أن توفر المرأة على الاختصاص المرغوب أو المطلوب هو 19.29% و هي موزعة بين مختلف مناصب صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية على النحو التالي: 29.31% عند نائبات الرؤساء و 20.91% عند المندوبات الخاصات و 15.38% عند المبحوثات اللواتي لم يحصلن على أحد مناصب صناعة القرار في المجالس المحلية و 13.68% عند رئيسات اللجان .

أما بالنسبة للمبحوثاتالتي ترى أن تقدير التعليم و المستوى التعليمي هو السبب في التمكين السياسي للمرأة وقدرت نسبتهن بـ 07.34% فهي نسبة ضعيفة عموما في إجمالها و هي موزّعة كما يلي: 10.34% من المنتخبات هن نائبا للرئيس 07.69%لم تتحصل على منصب، تليها نسبة 7.43% عند المندوبات الخاصات للرئيس ، ثم رئيسات اللجان بنسبة 05.26% .

أما فيما يخص باقي المبحوثات التي بلغت نسبتهن 02.99% و هي نسبة تكاد تكون منعدمة و هي موزعة بدورها بين نسب جد ضعيفة و متقاربة عند كل من المندوبات الخاصات و رئيسات اللجان على التوالي كما يلي: 02.03% ، 03.16% بينما بلغت عند المنتخبات من دون منصب 07.69% ، فقد اعتبرت ان المستوى التعليمي لا علاقة له بالتمكين السياسي.

**و عليه يمكن القول بوجود اختلافات واضحة بين المبحوثات فيما يتعلق بالمستوى الدراسي لكل منصب من مناصب صنع القرار في المجالس المحلية فبرزت نسبة حاملات المستوى الجامعي بنسب تكاد تكون متساوية بين كل من رئيسات المجالس المحلية ،رئيسات اللجان في المجالس المحلية و كذا المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب ، بينما جاء ثانيا مستوى التعليم بنسبة متوسطة وقد برزت فيها رئيسات المجالس تلتها نسبة النائبات بينما جائت فئة المبحوثات التي لم تحصل على منصب في صناعة القرار هي الأخيرة ،و على نفس النحو حلت نسبة المبحوثات الحاصلات على المستوى التعليمي المتوسط ثالثا بقيمة دون متوسطة و جاءت موزعة**

**بنسب متقاربة بين مختلف مناصب صناعة القرار بينما احتلت كل من حاملات المستوى الابتدائي و بدون مستوى المراتب الأخيرة بنسب جد ضعيفة في مجملها و تفصيلها.**

**جدول (34): أسباب التمكين في مواقع صناعة القرار لاعتبارات أخرى**

| المنصب / الاعتبارات | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| القدرات قيادية | 00 | 00 | 05 | 8.62 | 18 | 12.16 | 07 | 7.37 | 00 | 00 | 30 | 08.15 |
| العلاقات مع المحيط الخارجية | 00 | 00 | 22 | 37.93 | 29 | 20.00 | 17 | 17.89 | 45 | 69.23 | 113 | 30.71 |
| الترتيب في قائمة الترشح | 02 | 100 | 31 | 53.45 | 101 | 68.24 | 71 | 74.74 | 20 | 30.77 | 225 | 61.14 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

أرجعت نسبة 61.14% و هي نسبة جيدة من المبحوثات باختلاف مساراتهم في صناعة القرار الأسباب المؤدّية إلى التمكين في مواقع صناعة القرار إلى الترتيب في قائمة الترشح ، فإذا كانت المرأة في صدارة قائمة الترشح فهذا دليل رغبة و إصرار لولوج المجلس بقوة، والقوة هنا هي دافع التمكين من صناعة القرار، وهي نسب موزّعة بدرجات متفاوتة بين 100% عند رئيسات المجالس الشعبية المنتخبة و74.74% حسب رأي رئيسات اللجان المنتخبة و 68.24% حسب المندوبات الخاصات للرئيس و53.45% عند نائبا الرئيس و في الأخير 30.77% بالنسبة للمنتخبات التي لم تحصل على منصب ضمن مسارات صنع القرار.

ويأتي في المرتبة الموالية أن من بين اعتبارات تمكين المرأة من مسارات صنع القرار أيضا هو العلاقات المشكلة مع المجتمع الخارجي و الروابط الخارجية التي لها دخل في تمكين المرأة من منصب صنع القرار وقد قدرت

نسبة صاحبات هذا الرأي بـ30.71% وهي نسبة دون المتوسّط في إجمالها و هي موزّعة كما يلي: 69.23% من المنتخبات التي لم تتحصل على أي منصبهن مناصب صناعة القرار و هي نسبة جيدة ترى أن سبب تمكين المرأة من مسارات صنع القرار يعود إلى العلاقات الاجتماعية و حتى السياسية التي تتمتع بها المرأة المنتخبة و التي تدفع بها إلى تقلد أحد هذه المناصب و تؤيدها في الرأي المنتخبات فيمناصب نواب الرئيس بنسبة متوسطة مقدرة بـ 37.93%، تليها رئيسات اللجان بنسبة 20% ،ثم المندوبات الخاصات للرئيس بنسبة 17.89% .

أما فيما يخص المبحوثات التي عبرت على أن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة على اعتبارات أخرى سببه القدرات القيادية للمرأة باعتبارها إحدى الإعتبارا التي لا يجب تجاهلها فقد مثلت صاحبات هذا الرّأي من مبحوثاتنا نسبة ضعيفة وقد قدرت في عمومها بـ 08.15% موزّعة بين ثلاث نسب ضعيفة و متقاربة نوعا عند كل من نائبات الرئيسو المندوبات الخاصات و رئيسات اللجان كما يلي: 12.16% عند المندوبات الخاصات، 08.62% عند نائبات الرئيس و نسبة 07.37% عند رئيسات اللجان.

**و عليه يمكن القول بوجود اختلافات واضحة بين المبحوثات فيما يتعلق بأسباب التمكين السياسي للمراة المنتخبة في مسارات صنع القرار لأسباب أخرى فقد اعتبرت أكبر نسبة من مبحوثاتنا أن السبب يعود إلى بالدرجة الاولى إلى تريب المرأة في قائمة الترشيحات بنسب تتراوح بين الممتازة عند رئيسات المجالس إلى الجيدة جدا عند رئيسات اللجان فالجيدة عند المندوبات الخاصات إلى فوق المتوسطة عند نائبات الرئيس ، ليصل إلى درجة المتوسط عند المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار في المجالس المنتخبة . بينما تباينت آراء المبحوثات بنسبة اجمالية متوسطة في عمومها في اعتبار أن من بين أهم الاسباب العلاقات الخارجية التي تتمتع بها بعض النساء المنتخبات و هي موزعة في عمومها بين الدون المتوسطة عند كل من المندوبات الخاصة و رئيسات اللجان و المتوسطة عند نائبات الرئيس ، بينما ترتقي إلى الجيدة عند المنتخبات من بدون منصب. كما تتفق المبحوثات أيضا و بنسبة إجمالية ضعيفة عموما عند كل من المندوبات الخاصات و نائبات الرئيس و رئيسات اللجان على أن من اهم أسباب تمكين المراة من مسارات صنع القرار القدرات القيادة التي تتمتع بها المرأة.**

**جدول (35): أسباب إختيار بعض مواقع صنع القرار للتمكين فيها**

| المنصب / السبب | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| سهولة التمكين فيها | 01 | 50 | 18 | 31.04 | 59 | 39.86 | 43 | 45.26 | 24 | 36.92 | 145 | 39.40 |
| صعوبة التمكين في غيرها | 01 | 50 | 31 | 53.45 | 74 | 50 | 30 | 31.58 | 25 | 38.46 | 161 | 43.75 |
| شيئ آخر | / | / | 09 | 15.51 | 15 | 10.14 | 22 | 23.16 | 16 | 24.62 | 62 | 16.85 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

يتجه الاتجاه العام للجدول إلى أن أغلب مبحوثاتنا من مختلف مسارات صنع القرار ترى أن اختيار التمكين في مسارات صنع قرار بالمجالس الشعبية المحلية جاء بسبب صعوبة التمكين السياسي في غيرها و قد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسبة إجمالية جيدة على العموم قدرها 43.75% وهي موزعة بنسب موزعة بين المتوسطة و الجيدة لدى مبحوثاتنا في مختلف مسارات القرار على النحو التالي: 53.45% عند نائبات رؤساء المجالس المحلية المنتخبة، 50% عند كل من رئيسات المجالس المحلية، و المندوبات الخاصات، 31.58% عند رئيسات اللجان ، في حين بلغت النسبة عند المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار 38.46% ،فلقد اعتبرت أنّ أسباب هذا الإختيار يعود إلى صعوبة أو استحالة تمكينهن في بقية المجالس بسبب أن عملية الإنتقاء والغربلة و التمكين تبدأ منذ بداية ضبط قائمة الترشح التي غالبا ما تكون على مستويات عليا و"ما يسلك فيها غير طويل العمر" وفق ما قالته إحدى المبحوثات.

في حين بررت نسبة 39.40% من المبحوثات سبب اختيارها للتمكين في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية لسهولة التميكين على اعتبار أن في هذه المجالس ووفقا للقانون الإنتخابي الجديد أكثر من 50% من اللأعضاء المنتخبين على الأقل لديهم فرصة للحصول على أحد مراكز صنع القرار و قد وزعت هذه النسبة الاجمالية على مختلف منتخباتنا في مختلف مسارات صنع القرار بنسب متقاربة كالتّالي:50%

عند رئيسات المجالس المحلية ، مقابل 45.26% عند رئيسات اللجان، 39.86% عند المندوبات الخاصات للرئيس و 31.04% عند نائبات رؤساء المجالس المحلية .

بينما سجلت أضعف نسبة إجمالية و التي قدرت بـ16.86%، في حين بلغت النسبة عند المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار 36.92% ، و قد اعتبرت فيها المبحوثات أنّ عملية التمكين السياسي لا سيمافي مسارات صنع القرار جاءت دون اخيار ودون انتظار وذلك راجع إلى أنها لم تبحث عن التمكين بل هو من جاء إليها(على حد تعبيرها)، فهن لم تتوقعن يوما أن تكن في هذه المناصب و أن تمكينهن كان من خلال فرصة منحت لهن أو وضعت بين أيديهن ولم يضيعنها، وهي موزّعة بنسب متقاربة نسبيا كما يلي: 24.62% عند المبحوثات التي لم تحصل على أي منصب ، 23.16% رئيسات اللجان بالمجالس المحلية ، 15.51% عند نائبات رؤساء المجالس المحلية و10.14% عند المندوبات الخاصة للرؤساء.

مّا لا شكّ فيه أنّ الوقوف على اختيار موقع التمكين السياسي أو اختيار المجلس للترشح أو الذي تترشح لأجله يعتبر من الوقفات التي تحتاج لدراسة و تخمين و تفكير جدي في الأمر، لأنّ التمكين في المجلس لا يتم إلا من خلال المرور عن طريق الترشح الذي لا يكون فرديا و إنما عن طريق قائمة مقترحة و هذه القائمة إما تكون حزبية أي تمثل حزب معين أو حرة (غير حزبية)، فبقدر ما تكون طريقة اختيار المجلس ذكية ومدروسة و مستوفية الشّروط، بقدر ما يكون التمكين السياسي فيه أقرب للتحقيق و بتحقيق التمكين يكون تحقيق الإرتقاء إلى مراكز صنع القرار أقرب و أقدر و أسهل، ولذلك فإنّ المبحوثات تعبّرن عن الترشح ضمن بعض القةائم الإنتخابية بالعائق الأول و عن الترشح في المراكز الأولى من نفس القوائم – المرتبة الأولى أو أقصاها الثانية بين النساء– بالعائق الثاني بينما تعبر ذات النساء عن الحصول على التمكين السياسي بالحصاد الأول و التمكين في مراكز صنع القرار بالحصاد الثاني، و المجالس المنتخبة هي المكان الذي تشبع فيه المرأة جزءًا كبيرًا من حاجياتها المادّية و المعنوية فهي يتيح لها فرصة ممارسة العمل السياسي و العمل الجواري على أرض الواقع، كما يتيح لها فرصة الخروج عن الروتين اليومي من خلال البيت والعمل إلى التأقلم مع البيئة الجديدة و التي هي بيئة إدارية– قانونية و اجتماعية و سياسية و إنسانية .

**وعليه لا توجد اختلافات بارزة جدا بين المبحوثات في اعتبار أنّ أسباب اختيار المجالس المحلية كأفضل مكان للتمكين في مواقع القرار سبب سهولة الوصول إلى مواقع التمكين في المجالس المحلية، وهي نسب متوسّطة في عمومها،كما لا توجد اختلافات بارزة جدا بين المبحوثات في**

**اعتبار أنّ السبب هو صعوبة الحصول على التمكين في مواقع صنع القرار في باقي المجالس ،وهي نسب جيدة في عمومها مقارنة بسابقتها، كما لا يوجد أيضا اختلافًا بارزا بين المبحوثات في اعتبار أنّ ذلك هو نتيجة ضربة حظ أو صدفة و لم يكن اختيارا أو تفضيل بما تحمله الكلمتين من معاني، حيث هي دون المتوسّط أو ضعيفة على العموم في المجلسين.**

**جدول (36): أسباب فشل بعض محاولات تمكين المرأة في مواقع صنع القرار**

| المنصب / الاعتبارات | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| الرفض من قبلها | / | / | 14 | 24.14 | 45 | 30.41 | 29 | 30.53 | 22 | 33.85 | 110 | 29.89 |
| الموقف الرجالي | 02 | 100 | 39 | 67.24 | 91 | 61.48 | 57 | 60 | 36 | 55.38 | 225 | 61.14 |
| شيئ آخر | / | / | 05 | 8.62 | 12 | 8.11 | 09 | 9.47 | 07 | 10.77 | 33 | 08.97 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

كثيرًا ما تؤول محاولات التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار بالفشل بسبب الموقف الرجالي الرافض لذلك ، وقد عبرت عن ذلك مبحوثاتنا من مختلف المناصب بالمجالس المحلية المنتخبة بنسبة إجمالية جيدة قدرها 61.14% و هي ترى أن الموقف الرجالي المتشدد تجاه التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع قرار يكون دائما السبب في أن التمكين في مسارات صنع القرار يؤول أولا ودائما للعنصر الرجالي و إن بقيي من مراكز القرار شيئ لا بأس أن يؤول إلى المرأة، و قد تم التعبير عن هذا الرّأي بنسب متراوحة بين الممتازة و الجيدة كما يلي: 100% لدى رئيسات المجالس المنتخبة، 67.24% عند نائبات رؤساء المجالس المحلية، 61.48% عند المندوبات الخاصات للرئيس و60% عند رئيسات اللجان بالمجالس المحلية في حين انخفضت النسبة إلى 55.38% عند المبحوثات من دون منصب في مسارات صنع القرار.

وتليها في المرتبة الثّانية نسبة المبحوثات اللواتي هي من رفضت التمكين السياسي في مسارات صنع القرار بنسبة 29.89% وهي موزّعة بنسب غير متباعدة كثيرا كالتّالي: 30.53% عند رئيسات اللجان في المجالس المنتخبة ،30.41% عند المندوبات الخاصات للرئيس و 24.14% عند نائبات الرئيس ، في حين بلغت نسبة 33.85% عند المبحوثات من دون أي منصب سياسي من مناصب مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية ، إذ غالبا ما يفضل بعض المنتخبون رجالا كانوا أو نساء البقاء في الظلمة و يرفضون جميع المناصب التي تجعلهم في اتصال دائم و بطريقة مباشرة مع المشاكل اليومية للمواطن ، فما دام بعيدا عن الأضواء فلا يمكن لأحد أن يطلب منه خدمة أو يلومه على عدم تلبيتها و الأمر ذاته في الجنسين و المرأة إضافة إلى هذا ترفض مسارات صناعة القرار لأنها ستأخذ لها من الوقت الكثير والذي سيكون على نسبة مبحوثاتنا بهذا الرأي.

و في الأخير فقد برّرت نسبة ضعيفة من المبحوثات و التي قدرت بـ 08.97% رفضها للتمكين السياسي في مسارات صنع القرار بأشياء أخرى، تنوعت بين كونها التجربة الإنتخابية الأولى لها في إحدى المجالس المنتخبة و بين عملها الأصلي التي ترى أنه أفضل بكثير سواء من ناحية الراتب أو ساعات العمل (المداومة اليومية) أو امتيازات العمل وهي موزّعة بنسب ضعيفة و متقاربة كما يلي: 09.47% عند رئيسات اللجان بالمجالس المحلية 08.62% عند نائبات الرئيس ، 08.11% عند المندوبات الخاصات، في حين قدرت النسبة عند المبحوثات من دون أي منصب 10.77%.

**و عليه يمكن القول بأن المبحوثات لم تختلف كثيرا في اعتبار أنّ أسباب رفض المرأة المنتخبة للتمكين السياسي في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى الموقف الرجال المتشدد ليس رفضا لتمكين المرأة و لكن رفضا لتمكينها قبل الرجل إلى غاية آخر رجل من مجموعة التحالف، كما أرجعت بعض المبحوثات السبب إلى رفض المرأة لذلك (و عندما نقول الرفض هذا يعني أنه تم اقتراح الأمر على المرأة و هي التي لم توافق و بالتالي تنازلت عن حقها لغيرها) ، ثم بعد ذلك تتباين أراء المبحوثات في الأمر من خلال التأرجح بين إصرار المرأة على البقاء خلف الستار و إسرارها على البقاء في عملها الأصلي و بين تخوفها من التمكين في مواقع صنع القرار باعتبارها التجربة الاولى بالنسبة لها في المجال السياسي خاصة بعد ما سمعته من مختلف شرائح المجتمح عن الأمر.**

**جدول(37):أسباب زيادة الميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار**

| المنصب / أسباب زيادة الميل | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| أسباب سياسية | | | 19 | 32.76 | 31 | 20.95 | 34 | 35.79 | 21 | 32.31 | 105 | 28.53 |
| أسباب اجتماعية و ثقافية | 01 | 50 | 15 | 25.86 | 36 | 24.32 | 23 | 24.21 | 17 | 26.15 | 92 | 25.00 |
| أسباب قانونية تنظيمية | 01 | 50 | 24 | 41.38 | 81 | 54.73 | 38 | 40 | 27 | 41.54 | 171 | 46.47 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

تتجه الاحصائيات التي هي أمامنا إلى أن أسباب الميل نحو زيادة التمكين السياسي في مسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية و باختلاف مواقعها من مسارات صنع القرار تعود بالدرجة الأولى إلى كونها أسباب قانونية تنظيمية و ذلك بنسبة 46.47% وتتوزّع هذه الفئة بنسب تتراوح بين الجيدة و اللاأبس بها كالتّالي:54.73% عند المندوبات الخاصات للرؤساء،50% عند الرئيسات ، 41.38% عند نائبات الرؤساء و 40% عند رئيسات اللجان ، في حين بلغت النسبة 41.54% عند المبحوثات من دون منصب في مواقع صنع القرار بالمجالس المحلية.

للإشارة تزداد وتيرة تمكين النساء المنتخبات في المجالس الشعبية المحلية بنوعيها الولائية و البلدية بشكل كبير عكس ما كانت عليه الأوضاع قبل بداية تطبيق نظام الكوتا وأكثر بكثير قبل بداية تطبيق التعددية الحزبية، وهذا الأمر ليس مقتصر فقط على المجتمع الجزائري.

ويأتي في المرتبة الموالية المبحوثات اللواتي يعتبرن أنّ أسباب زيادة الميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار هي أسباب سياسية بنسبة اجمالية قدرها ، 28.53% موزعة بين مبحوثاتنا منمختلف مناصب صنع القرار كالآتي: 35.79% عند رئيسات اللجان ،32.76 % عند نائبات الرؤساء

و20.95% عند المندوبات الخاصات للرؤساء ، في حين بلغت النسبة 32.31% عند المبحوثات من دون منصب في مواقع صنع القرار بالمجالس المحلية.

للإشارة فإن الإنتماء الحزبي و بالضبط الحزب الذي ترشحت في قائمته المرأة و التحالفات التي تتم بين قيادات الأحزاب في أعلى المستويات تفرض تقسيم معين للمناصب السياسية، و منه فالأحزاب التي لا تدخل ضمن التحالف لا تدخل في العملية الحسابية لتوزيع مناصب صناعة القرار، مما يسمح للمرأة المنتمية إلى أحزاب التحالف من الضفر بأحد هذه المناصب لمسارات صنع القرار.

و في الأخير فقد أرجعت نسبة 25.00% من المبحوثات أسباب الميل نحو تزايد التمكين السياسي للمراة المنتخبة في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية بنوعيها إلى عوامل اجتماعية وثقافية،

وهي موزّعة بنسب متباعدة نوعا ما على النحو التالي: 50% عند الرئيسات، 25.86% عند نائبات الرؤساء، 24.32% عند المندوبات الخاصات للرؤساء و 24.21% عند رئيسات اللجان ، في حين بلغت النسبة 26.15% عند المبحوثات من دون منصب في مواقع صنع القرار بالمجالس المحلية. وتتمثّل هذه الأسباب في التمثّلات الإجتماعية التي يعكسها حضور المرأة في الحياة العامة للمجتمع الجزائري منذ الإستقلال، لحضور الذي يميزه مسايرة المرأة الجزائرية لجميع التحوّلات سواء إزاء حياتها بشكل خاص أو إزاء المجتمع بشكل عام.

**و عليه لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات من مختلف مواقع صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية حول اعتبار أسباب تزايد الميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية راجع إلى أسباب قانونية تنظيمية،وهي نسب جيدة في عمومها، كما لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات حول اعتبار أنّ ذلك يكون لأسباب سياسية، بينما توجد اختلافات ولو ليس بقدر كبير عند المبحوثات في اعتبار أنّ ذلك يعود لأسباب اجتماعية و ثقافية.**

**جدول(38):العوامل المعيقة لزيادة الميل للتمكين السياسي في المجالس المحلية**

| المنصب / العوامل المعيقة | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| نقص الثّقافة الدّينية | 01 | 50 | 39 | 67.24 | 66 | 44.60 | 44 | 46.31 | 32 | 49.23 | 182 | 49.46 |
| انتشار الأمّية* | | | 16 | 27.59 | 57 | 38.51 | 33 | 34.74 | 20 | 30.77 | 126 | 34.24 |
| نقص التّوعية | 01 | 50 | 03 | 05.17 | 25 | 16.89 | 18 | 18.95 | 13 | 20 | 60 | 16.30 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

بالنّسبة للعوامل المعيقة لزيادة الميل للتمكين السياسي في المجالس المحلية- من وجهة نظر المبحوثات- نلاحظ من إتجاه الجدول إلى أنّ نسبة 49.46% من المبحوثات اعتبرت أنّ نقص الثّقافة الدّينية في أوساط المنتخبين هي أحد عوامل عدم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية لا سيما في مسارات صنع القرار، و هي موزّعة كما يلي: 67.24% عند نائبات الرئيس،50% عند رئيسات المجالس ، 49.23 % عند المنتخبات من دون تمكين سياسي في مسارات صنع القرار،46.31 % عند رئيسات اللجان ، 44.60% عند المندوبات الخاصات للرئيس.

وبنسبة أقلّ نجد من المبحوثات من تعتبر أنّ انتشار الأميّة في أوساط الأعضاء المنتخبين من بين العوامل التي آلت إلى عدم تمكين المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية وهن تمثّلن نسبة 34.24% و هي موزّعة بنسب تحت المتوسط كالتّالي: 38.5% عند المندوبات الخاصات للرئيس ، 34.74 % عند رئيسات اللجان،30.77 % عند المنتخبات من دون تمكين سياسي في مسارات صنع القرار ، 27.59% عند نائبات الرئيس.

هذا و أرجعت نسبة 16.30% عدم تمكين المرأة المنتخبة إلى نقص التّوعية والتّوجيه بين مختلف الأعضاء المنتخبين من قبل المجتمع بكلّ مؤسّساته (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام...)، وقد توزّعت هذه النّسبة كالآتي: 50% عند رئيسات المجالس و هي نسبة جيدة مقابل 20% عند عند المنتخبات من دون

* رغم المجهودات الكبيرة التي بذلها المجتمع الجزائري من أجل تطوير التّعليم ونشر المقروئية في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية منذ الاستقلال، ورغم بلوغ نسب عالية فيما يخصّ التّمدرس، إلاّ أنّ ظاهرة الأميّة ما تزال تلقي بظلالها على فئات كثيرة من المجتمع رغم إلزامية التّعليم الذي تفرضه الدّولة الجزائرية.

تمكين سياسي في مسارات صنع القرار و 18.95 % عند رئيسات اللجان و 16.89% عند المندوبات الخاصات للرئيس و05.17 % عند نائبات الرئيس.

**و عليه لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات من مختلف مناصب مسارات صنع القرار في مختلف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة حول العوامل المتسببة في عدم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في هذه المجالس و بالخصوص تمكينها من مسارات صنع القرار، حيث اعتبرت المنتخبات أنّ نقص الثّقافة الدّينية في أوساط المنتخبين و تمسكهن بالمواريث الدينية أو بالإسلاموية الشعبوية هي أحد العوامل الأساسية في عدم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة وبدرجات أقلّ انتشار الأميّة ونقص التّوعية والتّوجيه في أوساط المنتخبين على مستوى مختلف المجالس الشعبية المحلية.**

**جدول (39): توقّعات المبحوثات من مختلف مواقع القرار حول مستقبل التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار**

| المنصب / التوقعات | روساء مجالس | | نواب الرئيس | | مندوبة خاصة | | رئيسة لجنة | | لا شيء | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | | |
| زيادة | 02 | 100 | 26 | 74.04 | 77 | 52.03 | 47 | 49.47 | 27 | 41.54 | 179 | 48.64 |
| تراجع | / | / | 09 | 15.52 | 10 | 6.76 | 06 | 6.32 | 07 | 10.77 | 32 | 08.70 |
| استقرار | / | / | 23 | 39.66 | 61 | 41.21 | 42 | 44.21 | 31 | 47.69 | 157 | 42.66 |
| المجموع | 02 | 100 | 58 | 100 | 148 | 100 | 95 | 100 | 65 | 100 | 368 | 100 |

تتوجه توقّعات المبحوثات من مختلف مواقع القرار حول مستقبل التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مواقع صنع القرار نحو الزيادة بنسبة 48.64% و هي موزعة على مبحوثاتنا وفق مختلف مناصب صنع القرار على النحو التالي:100% عند رئيسات المجالس المحلية ،74.04% عند نائبات الرؤساء في المجالس

المحلية، 52.03% عند المندوبات الخاص لدى الرؤساء ،49.47% عند رئيسات اللجان و41.54% عند المنتخبات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار .

ولقد برّر هؤلاء هذه الإجابات بالتقدم الملحوظ الذي يعرفه المجتمع الجزائري بأفراده و قوانينه اتجاه نظرته نحو تمكين المرأة من يوم لآخر وفي كلّ المجالات (سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا...) مقارنة مع ما كان عليه في مراحل سابقة مما سيدفع بالمرأة إلى النظال السياسي من أجل إثبات جدارتها في المجالس المنتخبة و تحقيق المطلوب.بينما تعتبر نسبة لا بأس بها غير بعيدة عن سابقتها وهي42.66% من المبحوثات أنّ معدّلات التمكين السياسي للمرأة في مواقع صنع القرار ستستقر في المستقبل وذلك كالتّالي:47.69% عند المنتخبات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار،44.21% عند رئيسات اللجان، 41.21% عند المندوبات الخاص لدى الرؤساء و 39.66% عند نائبات الرؤساء في المجالس المحلية.

وبنسبة ضعيفة وهي 08.69% توقّع المبحوثات تراجعا في معدلات التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار وتعكس هذه الإجابات النّظرة التّشاؤمية التي تحملها بعض المبحوثات بالنّسبة للمستقبل الذي سيؤول إليه وضع المرأة. و قد تم التعبير عن هذا الرأي على المنوالي التالي:15.52% عند نائبات الرؤساء في المجالس المحلية ، 10.77% عند المنتخبات التي لم تحصل على أي منصب من مناصب صنع القرار،06.76% عند المندوبات الخاص لدى الرؤساء و 06.32% عند رئيسات اللجان.

ففي ظلّ الظّروف والمعطيات الحالية التي يعيشها المجتمع الجزائري و علاقتها بالتمكين السياسي للمرأة، فإنّ نسبة لا بأس منها من أفراد العيّنة المبحوثة تتوقّع استقرار في معدّلات التمكين السياسي للمرأة مستقبلاً وهي تعتبر أن معدل تواجد النساء في المجالس المنتخبة مرتبط بنظام الكوتة و بالتالي فتمكين المرأة من مسارات صنع القرار مرتبط بالنسبة التمثيلية المحددة في القانوني العضوي الإنتخابي، و ما دامت هذه النسبة ثاتة فإن معدل تمكين النساء من مسارات صنع القرار ستبقى ثابتة

**وعليه لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية حول المستقبل الذي ستؤول إليه مسألة التمكين في مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة، حيث اعتبرت أغلب المبحوثات أنّها ستعرف استقرارا، وذلك بالنّظر إلى الظّروف والأوضاع السّياسية والسّوسيو–اقتصادية الرّاهنة التي يعيشها المجتمع ، وذلك بسبب القوانين التي حددت نسبة المشاركة النسوية في المجالس المنتخبة بحد أدنى و الحد الذي تتوقف عنده أغلب القوائم الترشيحية لمختلف الإنتخابات، كما لا توجد أيضا اختلافات بين اجابات المبحوثات في اعتبار أن**

**هذه المسألة ستعرف تزايدا مع تزايد الإهتمام النسوي بالمشاركة السياسية وبالنظال السياسي، بينما اكتفت المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية بنسبة ضعيفة جدا في اعتبار أنّ المسألة ستعرف تراجعا و لم توافقها الرأي المبحوثات عن المجالس الولائية بنسبة منعدمة.**

**جدول (40): تقييم المبحوثات من المجالس الشعبية المحلية للتمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار.**

| المجلس / التقييم | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| غير كاف | 205 | 58.41 | 12 | 70.59 | 217 | 58.97 |
| كاف | 08 | 02.28 | 01 | 5.88 | 09 | 2.45 |
| مقبول عموما | 80 | 22.79 | 01 | 5.88 | 81 | 22.01 |
| لا أدري | 58 | 16.52 | 03 | 17.65 | 61 | 16.57 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يتجه الجدول نحو ان نسبة 58.97% من المبحوثات اعتبرت أن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية غير كاف على الإطلاق ومهما كانت الظّروف والأسباب المؤدّية لهذا الفعل، فإن هذه النّسبة موزّعة على كلتا المجلسين بنسب مرتفعة على العموم و هي تقدر كالآتي: 70.59% في المجلس الشعبي الولائي و58.41% في المجالس الشعبية البلدية. تلتها نسبة المبحوثات التي اعتبرت أنّ التمكين السياسي للمرأة المنتخبة مقبول عموما فقد مثّلت نسبة متوسطة أيضًا وهي 22.01% موزّعة بنسبة متعاكسة تماما و هي كالآتي: 22.79% في المجالس الشعبية البلدية و 5.88% في المجلس الشعبي الولائي. بينما و بنسبة تحت المتوسط و هي مقدرة بـ 16.57% في مجملها لم تعبر مبحوثاتنا في كلتا المجلسين عن تقييمها لهذا التمكين و اكتفت بالجواب بـ "لا أدري"،و قد وزعت هذه الإجابة بنسب متكافئة بما قيمته 16.52% في المجالس الشعبية البلدية و17.64% في المجلس الشعبي الولائي.بينما اعتبرت نسبة ضعيفة جدا من المبحوثات وهي2.44% أنّ التمكين السياسي للمرأة المنتخبة ضمن المجالس

المحلية هو تمكين غير كاف على الإطلاق، وهي موزّعة على كلتا المجلسين بنسب متقاربة و ضعيفة جدا كالآتي: 2.27% في المجالس الشعبية البلدية و5.88% في المجلس الشعبي الولائي.

**وعلى هذا فلا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين حول تقييم المبحوثات داخل المجالس المنتخبة، حيث نلاحظ أنّ أغلب المبحوثات تعتبر أنّ تمكين المرأة بالمجالس المنتخبة غير كاف أبدا، كما اشترك المبحوثات وبنسب ضعيفة في كلا المجلسين في اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة مقبول عموما.**

**نتائج الفرضية الثّانية:**

**1**- تتفق المبحوثات في المجالس المحلية المنتخبة عن كلا المجلسين في اعتبار أنّ الأسباب السياسوية هي الدافع إلى تمكين المرأة من مناصب صناعة القرار و هي نسب جيدة في عمومها، كما تتفق أيضا في اعتبار ذلك ناتج عن أسباب ثقافية، و في الأخير تتفق المبحوثات أيضا في إرجاع التمكين من مراكز صناعة القرار إلى أسباب اجتماعية.

**2**- تشترك المبحوثات في كلا المجالس الشعبية المحلية في اعتبار أنّ العلاقات و الروابط الإجتماعية تلعب دورا هاما عند توزيع المناصب داخل المجالس، في حين تتأرجح آراء المبحوثات في المجلسين في اعتبار أنّ القدرات و المهارات التي تتمتع بها المرأة هي السبب من وراء تمكينها من مواقع صنع القرار، كما ترى بعض المبحوثات أن التكتلات الحزبية هي السبب وراء تمكين المرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار،كما تشترك المبحوثات في اعتبار ذلك راجع إلى توفر عدد لا بأس به من مناصب صنع القرار.

**3**- تمثل التكتلات الحزبية إحدى أسباب التمكين في مواقع صنع القرار حيث تكون فرصة المرأة من ضمن التكتل كبيرة جدا مقارنة بفرصة جميع أعضاء المنتخبين و المنتخبات من خارج التكتل، إضافة إلى هذا اعتبرت بعض المبحوثات أنّ سبب ذلك هو مكانة الحزب على المستوى الوطني خاصة في ظل ما يعرف بالأحزاب الصغيرة و الأحزاب الكبيرة أو في ظل ما يعرف بأحزاب السلطة أو الموالاة و أحزاب المعارضة، في حين اعتبرت أقلية من المبحوثات أنّ عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة حزبية هو سبب تمكين المرأة في مواقع صنع القرار، كما لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في مختلف المجالس المحلية المنتخبة في اعتبار أنّ المستوى التعليمي للمرأة يمثل أحد الآليات الهامة لتمكين المرأة سياسيا في مسارات

صنع القرار تليها القدرات التسييرية للمرأة ثم انتمائها الحزبي و أي حزب تنتمي إليه ثم الإنتماء العائلي من خلال المكانة الإجتماعية للعائلة وفي الأخير تشير بعض المنتخبات إلى أهمية السن لتبوؤ مواقع هامة لصنع القرار في المجالس المنتخبة.

**4**- يلعب المستوى الدراسي دورا هاما لأجل الحصول على أحد مناصب صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية على رأسها المستوى الجامعي فالمستوى الثانوي ثم المستوى التعليمي المتوسط و في الأخير الابتدائي و بدون مستوى .

**5**- هناك إتفاق نسبي بين المبحوثات حسب نوعي المجالس المحلية المنتخبة حول الأسباب الكامنة وراء التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة ، فبالنّسبة لعدم اشراك المرأة قي العملية الإنتقائية أو الترتيبية من خلال قوائم الترشح و عدم استشارتها في أي أمر يتعلق بالتمكين قبل وقوعه، نجد أنّ هذه النّسبة لا بأس بها في المجلسين، وكذلك فقد اتفقت المبحوثات إلى حدٍّ ما في اعتبار أنّ ذلك ناتج عن رفض المرأة لعملية التمكين من خلال رفضها لعملية الترشح بسبب النظام غير الدائم في الأحزاب، إذ نلاحظ أنّ المبحوثات في المجلسين البلدي و الولائي تشتركن في هذه الإعتبارات بنسب متقاربة و دون المتوسّط.

**6**- ليس غريب إذا علمنا أن العديد من النساء اللواتي لديهن اهتمام بالسياسة و بالمناصب السياسية تتمنى و ترغب في الجلوس في قبة البرلمان (البرلمان بغرفيه الصغرى و التي تضم أعضاء المجلس الشعبي الوطني والكبرى و التي تضم أعضاء مجلس الأمة) و تكون من أحد أعضائه، و بالتالي فصعوبة أو استحالة الظفر بمقعد ضمن هذين المجلسين مقارنة بسهولة الحصول عليه نسبيا في المجالس المحلية هما من أهم أسباب اختيار المجالس المحلية للتمكين في مواقع صنع القرار، في حين اعتبرت أقلية من المبحوثات أن ذلك ما هو إلا هو نتيجة ضربة حظ أو صدفة و لم يكن اختيارا أو تفضيل بما تحمله الكلمتين من معاني.

**7**- لم تختلف المبحوثات كثيرا في اعتبار أنّ أسباب رفض المرأة المنتخبة للتمكين السياسي في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى الموقف الرجال المتشدد ليس رفضا لتمكين المرأة و لكن رفضا لتمكينها قبل الرجل إلى غاية آخر رجل من مجموعة التحالف، كما أرجعت بعض المبحوثات السبب إلى رفض المرأة لذلك ( و عندما نقول الرفض هذا يعني أنه تم اقتراح الأمر على المرأة و هي التي لم توافق و بالتالي تنازلت عن حقها لغيرها) ، ثم بعد ذلك تتباين أراء المبحوثات في الأمر من خلال التأرجح بين إصرار المرأة على البقاء خلف الستار و إسرارها على البقاء في عملها الأصلي و بين تخوفها

من التمكين في مواقع صنع القرار باعتبارها التجربة الاولى بالنسبة لها في المجال السياسي خاصة بعد ما سمعته من مختلف شرائح المجتمع عن الأمر.

**8**- تعتبر المبحوثات من مختلف مواقع صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية حول اعتبار أسباب تزايد الميل نحو التمكين السياسي للمرأة المنتخبة من مواقع صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية راجع إلى أسباب قانونية تنظيمية،وهي نسب جيدة في عمومها، كما لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات حول اعتبار أنّ ذلك يكون لأسباب سياسية، بينما توجد اختلافات ولو ليس بقدر كبير عند المبحوثات في اعتبار أنّ ذلك يعود لأسباب اجتماعية و ثقافية.

9- تتمثل العوامل المتسببة في عدم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في هذه المجالس و بالخصوص تمكينها من مسارات صنع القرار في نقص الثّقافة الدّينية في أوساط المنتخبين و تمسكهن بالمواريث الدينية أو بالإسلاموية الشعبوية هي أحد العوامل الأساسية في عدم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة وبدرجات أقلّ انتشار الأميّة ونقص التّوعية والتّوجيه في أوساط المنتخبين على مستوى مختلف المجالس الشعبية المحلية.

**10**- لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية حول المستقبل الذي ستؤول إليه مسألة التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة، حيث اعتبرت أغلب المبحوثات أنّها ستعرف استقرارا ، وذلك بالنّظر إلى الظّروف والأوضاع السّياسية والسّوسيو-اقتصادية الرّاهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري، وذلك بسبب القوانين التي حددت نسبة المشاركة النسوية في المجالس المنتخبة بحد أدنى و الحد الذي تتوقف عنده أغلب القوائم الترشيحية لمختلف الإنتخابات ، كما لا توجد أيضا اختلافات بين إجابات المبحوثات و من وجهة نظر أخرى في اعتبار أن هذه المسألة سعرفا تزايدا مع تزايد الإهتمام النسوي بالمشاركة السياسية و بالنظال السياسي، بينما اكتفت المبحوثات عن المجالس الشعبية البلدية بنسبة ضعيفة جدا في اعتبار أنّ المسألة ستعرف تراجعا و لم توافقها الرأي المبحوثات عن المجالس الولائية بنسبة منعدمة.

**11**- أغلب المبحوثات تعتبر أنّ تمكين المرأة بالمجالس المنتخبة غير كاف أبدا، كما اشترك المبحوثات وبنسب ضعيفة في كلا المجلسين في اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة مقبول عموما.

## رابعاً : عرض وتحليل معطيات الفرضية الثّالثة:

يؤثر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري.

**المؤشّرات:** الخوف من مشاق الحياة- الخوف من المسئولية- جانب التأثير الأسري و العملي و الاجتماعي- التغير في الوضعية الاجتماعية ...

**جدول (41):تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجلس المنتخب / التأثير | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| نعم | 181 | 51.57 | 10 | 85.82 | 191 | 51.90 |
| لا | 51 | 14.53 | 01 | 5.88 | 52 | 14.13 |
| إلى حد ما | 119 | 33.90 | 06 | 35.30 | 125 | 33.97 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

من خلال الجدول يتبين أن غالبية المبحوثات عبرت على أن التمكين السياسي يؤثر عليهن ، وهذا ما أوضحته نسبة 51.90**%** المبحوثات التي بأن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار له تأثير على المرأة وقد وزعت هذه النسبة بنسب عالية بين مبحوثاتنا من كلا المجلسين إذ قدرت عند المبحوثات من المجلس الشعبي الولائي بـ 85.82% و هي نسبة ممتازة و تؤيدها في الرأي مبحوثاتنا من المجالس الشعبية البلدية بـ 51.57% و هي نسبة جيدة. تليها المبحوثات التي اعتبرت أن التمكين السياسي لا سيما في مسارات القرار يؤثر إلى حد ما في المرأة المنتخبة و عبرن على هذا الرأي بنسبة مقدرة بـ 33.97% و هي نسبة متوسطة عموما وموزعة بنسب متوسطة جد متقاربة بين مبحوثاتنا من كلا المجلسين إذ قدرا عند مبحوثاتنا من المجلس الولائي بـ35.30% و عند مبحوثاتنا من المجالس الشعبية البلدية بنسبة 35.30% .

و في الأخير تأتي نسبة المبحوثات اللواتي ترين بأن التمكين السياسي لاسيما في مسارات صنع القرار لا يؤثر في المرأة و قد عبرت عن هذا الرأي بنسبة ضعيفة مقدرة بـ 14.13% و هي موزعة بنسب ضعيفة ومتقاربة بين مبحوثاتنا من كلا المجلسين و هي موزعة على النحو التالي: 14.53% بالنسبة لمبحوثاتنا من المجالس الشعبية البلدية و 05.88% بالنسبة لمبحوثاتنا من المجلس الولائي.

**و نخلص مما سبق إلى أن التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار في كل من المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي يؤثر في المرأة المنتخبة و يظهر ذلك من خلال تصريحات المبحوثات من كلتا المجلسين فهن يشتركن في أن التمكين السياسي يؤثر في المرأة .**

**جدول (42): أسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية:**

| المجالس المحلية / أسباب تأثير التمكين | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الخوف من الفشل في الحياة | 94 | 26.78 | 12 | 70.59 | 106 | 28.80 |
| الخوف من مشاق المسئولية | 208 | 59.26 | 05 | 29.41 | 213 | 57.88 |
| شيء آخر | 49 | 13.96 | 00 | 00 | 49 | 13.32 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يتجه المنحى العام للجدول الذي هو أمامنا نحو اعتبار مبحوثاتنا من كلا المجلسين أن الخوف من مشاق المسئولية هو السبب الرئيسي الذي يجعل التمكين السياسي يؤثر على المراة المنتخبة و قد تم التعبير عن هذا الرأي بنسبة 57.88% من قبل المبحوثات التي عبرت على أنّ المسئولية تعني أن تكون المرأة مُكلَّفةً بتأدية واجبات معيّنة تُلقى على كاهلها، بحيث تكون مُحاسبةً عليها و على نجاحها أو فشلها و هذا لأنها تعيش ظروفًا اجتماعية واقتصادية وسياسية تفرض عليها تحمل المسئولية من مختلف جوانبها خاصة منها الخدماتية و السهر على حسن استقبال و خدمة أفراد المجتمع و العمل على إرضائه بمختلف السبل، إلا أن جهلها للقوانين الإدارية و التسيير الإداري من جهة و صعوبة تعاملها مع مختلف الشرائح

الإجتماعية من جهة أخرى يجعل من المسئولية نقمة لا نعمة و هذا ما يجعلها غالبا تمتنع عن تمكينها السياسي في المجالس المنتخبة وخاصة تمكينها من مسارات صنع القرار، و قد وزعت هذه النسبة الإجمالية بنسب متفاوتة جيدة عموما ومتوسطة كما يلي: 59.26% في المجالس الشعبية البلدية و29.41% في المجلس الشعبي الولائي. في حين اعتبرت نسبة 28.80% أنّ اسباب تاثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة يكمن في خوفها من الفشل في حياتها الخاصة و بالأخص في تشكيل أسرة أو الابقاء على ثباتها ووجودها هذه النّسبة هي موزّعة بنسب متفاوتة بشكل كبير و عكسي بين مبحوثاتنا من المجلسين على المنوال التّالي: 26.78% في المجالس الشعبية البلدية و70.59% في المجلس الشعبي الولائي و هو تمثيل ممتاز، لقد أرجعت المبحوثات اسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية إلى خوفهن من الفشل في الحياة الأسرية مبررات ذلك بأن التمكين السياسي في المجالس المنتخبة و خاصة في مسارات صنع القرار يتطلب التفرغ التام و الإلتزام الكامل في جميع الأوقات و الظروف و هذا لا يتناسب و الدور الأسري الذي يتطلب أيضا تواجد المرأة رفقة أفراد أسرتها في العديد من الأوقات إن لم نقل في جل الأوقات و خاصة في الأوقات الحرجة، إضافة إلى ذلك فإن التمكين السياسي قد يكون رافعا لنسبة العنوسة، لأن الزواج في مجتمعنا غالبا ما تكون له معايير و قيم و عادات ، و المرأ ة المنتخبة إذا كانت عزباء تقل حضوضها كثيرا – خاصة إذا ما كانت ممكنة سياسيا من مسارات صنع القرار – من الزواج خلا العهدة الإنتخابية ، في حين ترى بقية المبحوثات أن أسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية يعود إلى عدم تمكينها في المجالات التي تختارها و تقدر على تسييرها، بل تمكينها يتم وفق المناصب الشاغرة بعد توزيع المناصب، و بالتالي فحتى طريقة التمكين مرفوضة وغير مقبولة إطلاقا و قد عبرت عن هذا الرأي نسبة إجمالية من المبحوثات مقدرة بـ 13.32% وهي مقتصرة على مبحوثاتنا من المجالس الشعبية البلدية.

**وعليه توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين حول أسباب التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية حيث أنّنا نلاحظ اختلافهم في اعتبار أنّ ذلك راجع إلى الخوف من مشاق المسئولية و العمل السياسي، حيث تنتشر الإجابات بشكل متباعد بين المجلسين،كما اعتبرت المبحوثات وبدرجات متفاوتة كثيرا أنّ أن أسباب تأثير التمكين السياسي تكمن في خوفهن من فشل آدائهن في دورهن الرئيسي و بالتالي فشلهن في حياتهن الأسرية و عدم تمكينهن من آداء أدوارهن على أحسن الأحوال، في حين نجد فقط نسبة قليلة من المنتخبات**

**عن المجالس الشعبية البلدية هي التي ترى أن أسباب تأثير التميكن السياسي خارجة عن إرادتهن لأنها تحدث وفق المناصب الشاغرة و التي في غالب الأحيان تكون غير متوافقة مع إمكانياتهن.**

**جدول(43): بعض جوانب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية**

| المجلس / جوانب تأثير التمكين | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الجانب العملي | 102 | 29.06 | 03 | 17.65 | 105 | 28.53 |
| الجانب الاجتماعي | 84 | 23.93 | 08 | 47.06 | 92 | 25.00 |
| الجانب الأسري | 165 | 47.01 | 06 | 35.29 | 171 | 46.47 |
| المجموع | 351 | 100 | 193 | 100 | 368 | 100 |

إن الحديث عن تأثير التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية مثلما له علاقة بأسباب و كيفيات التأثير فإن له أيضا علاقة بمجالات وجوانب التأثير و التي حاولت ايجازها وفق ثلاث اتجاهات .

إذ يشير الاتجاه الاول إلى أن التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار يؤثر في المرأة المنتخبة بالمجالس الشعبية المحلية بنوعيها البلدية و الولائية ،حسب تصريح المبحوثات يعود بالدرجة الأولى إلى الجانب الأسري و العائلي بداية من رفضها (العائلة) لفكرة التمكين السياسي للمرأة من الاول ووصولا إلى مختلف التغيرات التي قد تطرأ على الاسرة من جراء التمكين السياسي و ذلك بنسبة اجمليها جيدة في عمومها قدرها 46.46% وتتوزّع هذه الفئة بنسب دون المتوسّط في كلا المجلسين كالتّالي:47.01% في المجالس الشعبية البلدية و35.29% في المجالس الشعبية الولائية. وتأتي في المرتبة الموالية المبحوثات اللواتي يعتبرن أنّ التمكين السياسي يؤثر بالدرجة الثانية في الجانب العملي للمراة المنتخبة كون الإنتماء الحزبي وبالضبط التكتلات الحزبية أو التحالفات التي تتم بين الأحزاب تفرض منذ بداية التنصيب في المجلس طريقة عمل معينة ومجموعة عمل محددة مسبقا ، وقد عبرت عن هذا الرأي نسبة 28.53% من المبحوثات،

موزعة بنسب متباعدة نوعا ما بين المجلسين على المنوال التالي: 29.06% بالمجالس الشعبية البلدية مقابل 17.65% في المجلس الشعبي الولائي .

بينما رأت بقية المبحوثات من كلا المجلسين أن التمكين السياسي يؤثر في المرأة المنتخبة من الجانب الاجتماعي و قد قدرت نسبتهن بـ 25.00% كنسبة أجمالية ، وهي موزّعة بنسب متباعدة نوعا ما على النحو التالي:23.93% في المجالس الشعبية البلدية مقابل نسبة 47.05.% في المجالس الشعبية الولائية. وتتمثّل هذه الأسباب في التمثّلات الإجتماعية التي يعكسها حضور المرأة في الحياة العامة للمجتمع الجزائري منذ الإستقلال، الحضور الذي يميزه مسايرة المرأة الجزائرية لجميع التحوّلات سواء إزاء حياتها بشكل خاص أو إزاء المجتمع بشكل عام.

**وعليه لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات في كلتا المجلسين حول اعتبار أن جوانب تأثير التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية على المرأة المنتخبة بالمجالس الشعبية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى جوانب أسرية عائلية ، كما لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات حول اعتبار أنّ ذلك يؤثر على الجوانب العملية عند ، بينما توجد اختلافات ولو ليس بقدر كبير عند المبحوثات في اعتبار أنّ ذلك يؤثر على الجوانب الاجتماعية و الثقافية للمرأة المنتخبة .**

**إن الحديث عن الجوانب التي يؤثر من خلالها التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية – و بما أن التأثير قد يكون أيجابيا كما قد يكون سلبيا– دفعتنا إلى البحث عن المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة بعد تمكينها السياسي لاسيما في مسارات صنع القرار.**

**جدول(44): أسباب التمكين السياسي التي تجعل المرأة المنتخبة تحضى بمكانة إجتماعية**

| المجلس / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الخدمات التي تقدمها | 206 | 58.69 | 06 | 35.29 | 212 | 57.61 |
| العلاقات التي تشكلها | 64 | 18.23 | 4 | 23.53 | 68 | 18.48 |
| التغير في وضعيتها الاجتماعية | 54 | 15.39 | 4 | 23.53 | 58 | 15.76 |
| شيء آخر | 27 | 07.69 | 3 | 17.65 | 30 | 08.15 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إنّ ما يمكن أن تقدمه المرأة المنتخبة من خلال التمكين السياسي من خدمات و ما تأخذه من قرارات لفائدة أفراد المجتمع يجعلها تحضى عندهم بمكانة اجتماعية خاصة، و تختلف الكثيرات و يختلف الكثيرون فيما كانت هذه المكانة ستبقى و تستمر أم تزول بمجرد نهاية العهدة الإنتخابية، لكن الكثيرات أجمعت على أن هذه المكانة مرتبطة بالتمكين السياسي لهن و بالتالي بمجرد انتهاء هذا التمكين السياسي تنتهي معه المكانة التي تحضى بها بين أفراد المجتمع ما لم يعاد تمكينها من جديد إما في نفس المجلس أو في مجالس أو مجالات مغايرة، وهذا أمر خطير حيث ينبئ عن حالة من رابطة المصلحة التي تعيشها المعنية بعد أن تفقد المكانة التي كانت تحضى بها بين أفراد المجتمع.

وحسب المبحوثات، تختلف أسباب التمكين السياسي التي تجعل المرأة المنتخبة تحضى بمكانة اجتماعية لائقة، فمنهن من اعتبرت أنّ ذلك راجع إلى ما يمكنها أن تقدمه من خدمات بنسبة 57.61% موزّعة كالتّالي: 58.69% في المجالس الشعبية البلدية و35.29% في المجالس الشعبية الولائية. ويرجع ذلك أيضًا حسب المبحوثات إلى شعور المواطنين بالإرتياح عند تقديم طلباتهم للمرأة و إدخالها إلى بيوتهم و مع عائلاتهم حتى تنظر بنفسها في إمكانيات تقديم يد المساعدة لهم أو تلبية طلباتهم. ، في حين ترجع فئة أخرى من النساء المبحوثات السبب إلى العلاقات التي تشكلها المرأة المنتخبة مع مختلف الجهات و التي تسهل لها تقديم خدمات ، فيصبح الناس يقدّرون و يحترمون فيها المنصب الذي تشغله و الذي يمثل

بالنسبة لهم الطريق من أجل الوصول إلى مبتغياتهم و يمثّل هذا الرّأي نسبة 18.48% موزّعة كما يلي: 18.23% في المجالس الشعبية البلدية و23.53% في المجالس الشعبية الولائية. وأيضًا التغير الإجتماعي الذي عرفته وتعرفه مختلف المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري و الذي يقدر أفراده أصحاب المناصب بمختلف أنواعها سواء سياسية أو غير سياسية، و الذي أصبح يحبذ تواجد المرأة في في أعلى المناصب والمراتب و اعترافه بقدرتها على تحمّل المسؤولية في مختلف المجالات، وتمثّل هذه الإجابات نسبة 15.76% موزّعة كما يلي: 15.39% في المجالس البلدية، و23.53% في المجالس الولائية. ومن بين الأسباب الثقافة الدينية التي أصبحت سائدة و التي أعطت المرأة الحرية في تولي مختلف المناصب إلا منصب الرئاسة وخلقت هذه الثقافة نوع من رد الفعل الإيجابي تجاه نظرة أفراد المجتمع من تمكين المرأة في مختلف المجالات غير تربية الأبناء و القيام بشؤون الأسرة وقد عبّرت عن ذلك بنسبة 08.15% وقد توزّعت هذه الإجابة على كلا المجلسين بنسب منخفضة نسبيا كالتّالي: 07.69% في المجالس الشعبية البلدية و17.65% في المجالس الشعبية الولائية.

**و عليه تشترك المبحوثات من المجالس الشعبية المحلية وبدرجات تتراوح بين الجيدة والمتوسطة في اعتبار أنّ أسباب التمكين السياسي التي تجعل المرأة المنتخبة تحضى بمكانة اجتماعية لائقة هي الخدمات التي تقدمها للمجتمع و التي تجعلها تكبر في عينهم شيئا فشيئا إلى أن تكتسب مكانتها بينهم، يليها من تعتبر أنّ السبب في ذلك هو شبكة العلاقات التي تشكلها المرأة المنتخبة،وهي في كلتا المجلسين نسب دون المتوسّط في عمومها، كذلك و بنسب متباينة اعتبرت المبحوثات أنّ السبب في ذلك هو التغير الاجتماعي ،كما تتباين آراء المبحوثات أيضا إلى حدٍّ ما في اعتبار أنّ ذلك يعود لأسباب أخرى منها الثقافة الدينية التي تسود المجتمعات المسلمة الحديثة بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة، وهي نسب تتراوح بين دون المتوسط و الضعيفة نسبيًا في عمومها.**

**جدول (45): كيفية تأثير التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مجال العمل بالمجالس المحلية:**

| المجلس المنتخب / عمل المبحوثات | البلدي) | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| العمل بمفردها | 23 | 06.55 | 01 | 05.88 | 24 | 06.52 |
| العمل رفقة أعضاء الكتلة* | 155 | 44.16 | 11 | 64.71 | 166 | 45.11 |
| العمل رفقة أعضاء المجلس المنتخب | 85 | 24.22 | 1 | 05.88 | 86 | 23.37 |
| شيء آخر | 88 | 25.07 | 04 | 23.53 | 92 | 25.00 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إشتركت أغلب المبحوثات في تبني نظام العمل رفقة أعضاء الكتلة، وذلك بنسبة 45.11% و هي نسبة اجمالية لابأس بها في عمومها موزّعة كما يلي: 44.16% في المجالس الشعبية البلدية و 64.71% في المجلس الشعبي الولائي و هي أفضل نسبة محققة، والسبب هو الإلتزام بالقانون الداخلي للكتلة المنتخبة و ذا النظام الداخلي للحزب الذي يفرض على كل عنصر البقاء ضمن التكتل الكتلي و العمل معه و وفقه بالدرجة الأولى، في حين يأتي في المرتبة الثانية المبحوثات التي لم تختر أحد اقتراحاتنا و قد مثلت بن نسبة

* **الكتلة**: أو نظام الكتلة ببساطة باستخدام نظام التعددية في دوائر انتخابية متعددة التمثيل و يتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي تم انتخابها عن دوائرهم، بحيث يمكنهم الإقتراع لأي من المرشحين على ورقة الإقتراع، بغض النظر عادة على انتماءاتهم الحزبية، و في غالبية نظم الكتلة يمكن للناخب الإدلاء بما شاء من الأصوات التي يمتلكها طالما لم يتعد ذلك عدد المقاعد المخصصة لدائرته الإنتخابية، و قد كثر استخدام هذا النظام في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات و أحزاب سياسية قوية و من مزاياه أنه يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية أكبر و دون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية، و لكونه يفسح المجال لتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبيا. و من أهم مساوئه هي انعكاساته غير المتوقعة و غير المرغوب فيها أحيانا على نتائج الانتخابات، فعندما يقوم الناخبون بالاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي حزب ما على سبيل المثال يؤدي ذلك إلى تضخيم الاختلالات الناتجة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات و ما تفضي إليه من مقاعد. على عكس ما يحصل في نظام الفائز الأول يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل. حيث يملك الناخب صوتا واحدا يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها دون أن يختار بين المرشحين الأفراد و يفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. تتمثل أهم مزايا هذا النظام بكونه سهل الإستخدام، و يعمل على تحفيز الأحزاب السياسية و تمكينها من ترشيح مجموعات مختلفة من المرشحين و ذلك عملا على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها. إلا أنه يعاني من معظم المساوئ المتعلقة بنظام الفائز الأول، إذ أنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه الفوز لحزب ما بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات.

متوسطة في عمومها و هي مقدّرة بـ25.00% موزّعة بنسب متقاربة في كلا المجلسين كالآتي: 25.07% في المجالس الشعبية البلدية و23.53% في المجلس الشعبي الولائي، وقد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي لكونها تعمل وفق نظام آخر وهو نظام التحالف* ، الذي يسهر عليه و يقوم به–عادة– الأشخاص القائمون بالحملة الإنتخابية و هم غالبا الرجال من كبار السّن أو مسؤولي الجمعيات أو أعيان المدينة أو القرية أو كبار العائلة أو العرش. تليها و بنسبة متوسطة نسبة عموما المبحوثات التي صرحت بأنها تعمل رفقة جميع أعضاء المجلس دون مشاكل و قد قدرت هذه النسبة بـ 23.37% و هي موزعة بين المبحوثات في المجالس الشعبية البلدية بنسبة 24.22%، بينما قدرت لدى المبحوثات من المجلس الشعبي الولائي فقط بنسبة 05.88% و هي تظهر على أنها نسب جد متباعدة بين المبحوثات من المجلسين، و السبب في هذا التباعد هو ضيق المحيط العملي بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية، إضافة إلى أن الأعضاء في المجالس الشعبية البلدية مرتبط بعلاقاتهن قبل تمكينهن السياسي و التي قد تكون علاقات جيرة أو قرابة ، و قد تكون حتى صداقة وهو يعكس كذلك روح التّضامن والتّآزر التي غالبا ما يتميّز بها أفراد المجتمع، وهي مستمدّة من الموروث الثّقافي و الإجتماعي للمجتمع.و في الأخير نجد المبحوثات التي صرحت بانها تعمل بمفردها تجنبا لأي مشاكل قد تتعرضلها ، حيث نلاحظ أنّ نسبة 06.52% فقط و هي نسبة ضعيفة من المبحوثات صرحت بأنها تعمل في المجلس بمفردها وهي موزّعة بنسب متقاربة وضعيفة عومًا كما يلي:06.55% في المجالس الشعبية البلدية، 05.88% في المجلس الشعبي الولائي، وهو تصرف سلبي لايعكس مدى تأثّر المبحوثات بواقع المجلس الذي انتمت إليه.

**ومنه فلا توجد اختلافات كبيرة بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين، حول كيفية عملهن في المجالس المنتخبة ، وقد توزّعت أساسًا وبنسب متوسطة ومتقاربة بين المنتخبات اللواتي اتفقت على أنهن تعملهن رفقة ما يتفق عليه أعضاء الكتلة، ونلاحظ اختلافًا بين المبحوثات التي اتفقت على العمل وفق ما تقرره أغلبية أعضاء المجالس المنتخبة، أما بالنسبة للمبحوثات العاملات لوحدهن أي حسب قناعتهن الشخصية فهي نسب ضعيفة في كلا المجلسين، وعمومًا فهي نسب تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة.**

* **التحالف**: هو عمل سياسي قائم على مبدأ الإتفاق قبل دخول المجلس بحيث تتفق مجموعة من التشكيلات فيما بينها بحيث تشكل أغلبية المجلس تأخذ الرئاسة و تتقاسم فيما بينها باقي المناصب التنفيذية في المجلس، إذن توزع المناصب وفق هذا الإتفاق و ينتج رئيس المجلس المنتخب من هذا الإتفاق ، و يبقى نظام العمل وفق قاعدة الاتفاق إلى غاية حدوث تغيير من خلال خرق الاتفاق .

**جدول (46): أسباب التمكين السياسي التي تجعل العائلة لا تشجع المرأة المنتخبة عليه.**

| المجالس الشعبية / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| التغيرات التي قد تحدث في المرأة | 134 | 38.18 | 09 | 52.94 | 143 | 38.86 |
| التغيرات التي قد تحدث في الأسرة | 149 | 42.45 | 05 | 29.41 | 154 | 41.85 |
| شيئ آخر | 68 | 19.37 | 03 | 17.65 | 71 | 19.29 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يذهب الاتجاه العام للجدول بأن أسباب التمكين السياسي التي تجعل العائلة لا تشجع المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية عليه يتمثل أولا في التغيرات التي قد تحدث في الأسرة بنسبة إجمالية جيدة مقدرة بـ 41.85% و هي موزعة نوعا بنسب متباعدة نوعا ما بين المجلسين إذ قدرت نسبتها عند المنتخبات عن المجالس الشعبية البلدية 42.45% و29.41% في المجالس الشعبية الولائية. في حين اعتبرت نسبة 38.86% من المبحوثات أنّ أسباب التمكين السياسي التي تجعل العائلة لا تشجع المرأة المنتخبة عليه التغيرات التي تحدث في المرأة ذاتها من ناحية طريقة تعاملها و أحاديثها و أسلوب تصرفها مع الغير ، وقد توزّعت هذه النّسبة على المناطق البحثية بنسب تتراوح بين الجيدة و اللابأس بها كالتّالي: 52.94% في المجالس الشعبية الولائية و38.18% في المجالس الشعبية البلدية . بينما اعتبرت أقل نسبة من المبحوثات و التيقدرت بـ 19.29% أنّ ذلك راجع إلى أسباب أخرى غير تلك التي ذكرت منها المشاكل التي قد تعانيها أو تتعرض لها هذه المرأة المنتخبة بسبب التمكين السياسي و التي لا تصرح بها حتى إلى أفراد عائلتها وقد توزّعت هذه الفئة كالتّالي: 19.37% في المجالس الشعبية البلدية ، وبنسبة 17.65% في المجالس الشعبية الولائية و هي النسبة الأضعف.

**وعليه تشترك المبحوثات في المجالس الشعبية المحلية ميدان الدراسة وبنسب متفاوتة عمومًا في اعتبار أنّ التغيرات التي قد تحدث في أسرة المرأة المنتخبة من عدم اهتمام بشؤون البيت والأطفال و الزوج ، بينما تتفق بعض المبحوثات في أنّ ذلك ناتج عن التغيرات التي تحدث في المرأة نفسها ، في حين ترى بعض المبحوثات أن السبب راجع إلى بعض المشاكل المستعصية التي قد تتعرض**

**لها المرأة المنتخبة بسبب جهلها بأساليب و قوانين العمل في المجالس الشعبية المحلية و التي لا تستطيع التصريح بها لأقرب الناس لها.**

**جدول (47): التغيّرات التي قد تحدث في المرأة المنتخبة**

| المجلس / التغيّرات | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الميل إلى العصبية | 142 | 40.46 | 01 | 5.88 | 143 | 38.86 |
| الميل إلى التسلط | 198 | 56.41 | 01 | 5.88 | 199 | 56.70 |
| الميل إلى الحوارات السياسوية | 11 | 03.13 | 09 | 52.94 | 20 | 05.44 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

بالنّسبة للتغيّرات التي يمكن أن تحدث في المرأة أو بالذات في سلوكاتها و تصرفاتها بعد تمكينها السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار،فقد اعتبرت نسبة 56.70% أنّ المرأة تصبح تتسم بالميل إلى التسلط فيصبح يتغلب عليها طابع الطلب و الأمر في مختلف مواقف حياتها الأسرية و يعتريها الغضب إذا لم تلبى لها ما أرادت، وقد توزّعت هذه النّسبة حسب المجالس بنسب متباعدة جدا كالآتي: 56.41% في المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة جيدة في عموما مقابل 05.88% في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة ضعيفة. وبنسبة أقل بقليل وهي 38.86% اعتبرت المبحوثات أنّ الميل بالعصبية من بين السلوكات التي تطغى على المرأة من خلال تمكينها من مسارات صنع القرار فتصبح نوبات الغضب مصحوبة بالصراخ و تصبح تتعصب من أي تصرف أو سلوك ينجم عن أحد أفراد الأسرة مهما كان هينا بسب الإرهاق اليومي الشديد الذي تعاني منه، وسُجِّلت أكبر نسبة في المجالس الشعبية البلدية بـ 40.46% مقابل 05.88% في المجالس الشعبية الولائية. تليها و بنسبة ضعيف مقدرة بـ 05.44% اعتبرت المبحوثات أن التمكين السياسي لا سيما في مواقع القرار سيجعل المرأة سيجعل ما يميز المرأة في سواء في بيتها أو خارجه هو انشغالها بالأحاديث السياسية و بالتالي الحديث عن مجريات عملها، على حساب المجالات الأخرى لأن الحديث يكون وفق مجال الإهتمام العمل و ما دام مجال الإهتمام و العمل هو السياسية فمعضم حواراتها ستتعلق بالسياسية و المجالس الشعبية المنتخبة، وقد جاءت هذه النسبة موزّعة بنسب متباعدة إلى

حد كبير كما يلي: 03.13% في المجالس الشعبية البلدية وهي أضعف نسبة محصلة مقابل 52.94% في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة جيدة.

**و على هذا توجد اختلافات واضحة في تصريحات المبحوثات فيما يخصّ اعتبار أنّ الميل إلى التسلط من بين التغيّرات التي قد تطرأ على المرأة من جراء تمكينها من مسارات صنع القرار، وهي نسب متراوحة بين الضعيفة و المتوسطة عمومًا، كما يوجد تباين في اعتبار أنّ الميل إلى العصبية هو ما يميزها وهي نسب أيضا متراوحة بين الضعيفة و المتوسطة،و في الأخير و بنسب متعاكسة جدا بين الضعيفة و الجيدة ترى المبحوثات أن من بين التغيرات و التي لا يمكن عدم ملاحظتها ميل المرأة إلى الحديث في السياسية –ما تطمح له من خلالها و ما تعانيه أيضا– مع أفراد أسرتها عوض الحديث عن اهتماماتهم وانشغالتهم.**

**جدول(48):التغيّر الذي قد يحدثه التمكين السياسي في تعامل المرأة المنتخبة مع محيطها الأسري**

| المجالس المحلية / التغير في الأسرة | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| عدم الاهتمام بشؤون الأطفال | 60 | 17.09 | 01 | 5.88 | 61 | 16.57 |
| إهمال شؤون البيت | 162 | 46.15 | 09 | 52.94 | 171 | 46.47 |
| إهمال شؤون الزوج | 81 | 23.08 | 04 | 23.53 | 85 | 23.10 |
| إهمال المناسبات العائلية | 48 | 13.68 | 03 | 17.65 | 51 | 13.86 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

يميل الاتجاه العام للجدول إلى أن أسباب التغيّر في نمط حياة الأسرة من خلال التمكين السياسي للمرأة المنتخبة يعود بالدرجة الأولى إلى إهمال المرأة المنتخبة من كلا المجلسين للاهتمام بشؤون البيت من تنظيف و ترتيب وغسل و .... ، و قد قدرت هذه النسبة في إجمالها بـ 46.47% و هي موزّعة بنسب جيدة على العموم ومتقاربة كما يلي: 52.94% في المجالس الشعبية الولائية وأقل بقليل منها أي بنسبة 46.15% في المجالس الشعبية البلدية، في حين وبنسبة أقل من الأولى و هي مقدرة بـ23.10% صرحت

مبحوثاتنا أن من التغيرات التي تحدث على تعاملاتها في أسرتها من جراء التمكين السياسي إهملها للقيام بشؤون زوجها بنفسها أو بعبارة أخرى توقفهن عن القيام بالعديد الأعمال التي كن يقمن بها بأنفسهن لأجلهن بسبب ضغط العمل و طول ساعات العمل ، وقد توزّعت هذه الفئة بنسب دون المتوسّط في كلّ المجالس الشعبية المحلية كما يلي: 23.08% في المجالس الشعبية المحلية البلدية و نسبة 23.53% في المجالس المحلية الولائية، في حين اعتبرت نسبة 16.57% من المبحوثات أنّ التغير الذي قد يحدثه التمكين السياسي عند المرأة المنتخبة في حياتها الأسرية يتمثل في عدم الاهتمام بشؤون الأطفال أواهمال الاهتمام بشؤون الأبناء مهما كان سنهم باعتبار أن كل مرحلة عمرية تحتاج إلى اهتمام من نوع خاص و قد وزعت هذه النسبة كالتّالي: 17.09% عند المبحوثات من المجالس الشعبية البلدية و 05.88% في المجالس الشعبية الولائية. و في الأخير و بنسبة جمالية قدرها 13.86% عبرت مبحوثاتنا إلى عدم اجتماعها مع العائلة من خلالها غيابها عن العديد من المناسبات العائلية وحتى و إن ذهبت فهي لا تبقى إلا لحظات معدودات،و قد وزعت هته النسبة بين مبحوثاتنا على المنوال التالي 17.65% في المجالس الشعبية الولائية و 13.68% في المجالس الشعبية البلدية.

تجدر الإشارة إلى بعض ما نوهت إليه مبحوثاتنا و هو الميل إلى السّلوك العدواني تجاه أفراد الأسرة بسبب التعب و الإرهاق و الضغط اليومي الذي تعانيه طيلة اليوم و الذي ترجمته التغيرات التي تحدث في المراة نفسها و الذي ينعكس على المحيطين بها .

**وعليه لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في كلّ المجالس في اعتبار أنّ أسباب التغيّر في نمط حياة الأسرة من خلال التمكين السياسي للمرأة المنتخبة تتمثل بالدّرجة الأولى في إهمال الاهتمام بشؤون البيت من تنظيم و نظافة و ... ، في حين وبدرجات أقلّ اعتبرت مبحوثاتنا أنّ السبب يتمثل في اهمال المرأة المنتخبة للاهتمام بشؤون زوجها بنفسها، في حين اعتبرت أخريات أن السبب يتمثل في الميل نحو إهمال الاهتمام بشؤون الأطفال خاصة و الأبناء عامة بغض النظر عن أعمارهم و في الأخير يؤثر التمكين السياسي على إهتمام المرأة بالمناسبات واللامات العائلية فيتحول إلى إهمال وتقصير من طرفها بغض النظر عن السلوك العدواني الذي تصبح عليه النساء المنتخبات من جراء التعب و الإرهاق والضغط اليومي الذي تعيشه .**

**جدول (49): تسبب التمكين السياسي للمرأة المنتخبة المجالس المحلية في مشاكل**

| المجالس المحلية / وجود مشاكل | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| نعم | 243 | 69.23 | 10 | 58.82 | 253 | 68.75 |
| أحياناً | 25 | 07.12 | 01 | 5.88 | 26 | 07.07 |
| لا | 83 | 23.65 | 06 | 35.30 | 89 | 24.18 |
| المجموع | 186 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

لقد أثّرت عملية التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية بنوعيها (البلدية و الولائية) بدرجة كبيرة على المرأة المنتخبة إذ نلاحظ من خلال إجابات المبحوثات إتجاه واضح نحو أن التمكين السياسي قد يتسبب للمرأة المنتخبة في مشاكل و قد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسبة 68.75% ، وهي موزّعة بنسب جيدة ومتقاربة في كلّ المجالس المنتخبة المحلية كالتّالي: 69.23% في المجالس الشعبية البلدية مقابل 58.82% في المجالس الشعبية الولائية. وبدرجات دون المتوسط هناك من المبحوثات من تعتبر أنّ عملية التمكين السياسي لا يمكن لها أن تتسبب في مشاكل للمرأة المنتخبة بالمجالس المحلية و هن يمثلن نسبة 24.18% و يوجد أكبر تمثيل لها في المجالس الشعبية الولائية بـ 35.30 %، مقابل 23.65% في المجالس الشعبية البلدية. تليها الفئة التي ترى أن التمكين السياسي بإمكانه أن يتسبب أحيانا في مشاكل للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية وقد بلغت نسبة هذه الفئة من المبحوثات 07.07% وهي موزّعة كما يلي: 07.12% في المجالس الشعبية البلدية و05.88% في المجالس الشعبية الولائية وهي أصغر نسبة.

**وعلى هذا يمكن أن نقول أنه لا توجد اختلافات بين المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية بنوعيها في اعتبار أنّ التمكين في المجالس الشعبية المحلية بإمكانه ان يتسبب في مشاكل للمراة المنتخبة و قد تم التعبير عن هذا الرأي بنسبة مرتفعة في عمومها. كما لا توجد اختلافات بين المبحوثات من كلا المجلسين في اعتبار أنّ التمكين لايمكنه أن يتسبب في مشاكل للمرأة المنتخبة وقد تم التعبير عن هذا الرأي بنسب ضعيفة عموما، تلتها وبنسب أشد**

**ضعفا عبرت المبحوثات عن رئيهن في أن التمكين السياسي يمكن أن يتسبب أحيانا في مشاكل للمراة المنتخبة بالمجالس الشعبية المحلية.**

**جدول(50):المشاكل التي تعانيها المرأة من خلال التمكين السياسي في المجالس الشعبية المحلية**

| المجلس / المشاكل | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| المشاكل الأسرية | 190 | 54.13 | 14 | 82.35 | 204 | 55.43 |
| المشاكل الشخصية | 72 | 20.51 | 01 | 05.88 | 73 | 19.84 |
| مشاكل عملية | 89 | 25.36 | 02 | 11.77 | 91 | 24.73 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

فيما يخصّ المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة من جراء التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار فيتجه الجدول إلى أن أغلب المشاكل التي تعاني منها المراة المنتخبة هي مشاكل أسرية بنسبة إجمالية جيدة في مجملها و مقدرة بـ 55.43% من المبحوثات التي أقرت بأن هذه المشاكل تعود بالدّرجة الأولى إلى المشاكل الأسرية التاجمة عن تدني مستوى الحوار و الاتّصال في المحيط الأسري و العائلي الذي تعيش فيه المرأة نتيجة تذبذب أوقات الدخول و الخروج من المنزل و كذا المكوث لأوقات طويلة خارج البيت بالأضافة إلى المشاكل التي تعاني منها وخاصّة تلك المتعلّقة بعملية الصّراع من أجل التكيّف والاندماج[1] بين الحياتين الأسرية و السياسية، هذه النّسبة هي موزّعة كما يلي:نسبة ممتازة مقدرة بـ 82.35% في المجالس الشعبية الولائية ، و54.13% في المجالس الشعبية البلدية ، وبدرجة أقل أقرت نسبة دون المتوسط من المبحوثات و هي مقدرة بـ 24.73% أقرت بأنها تعاني من مشاكل عملية متعلقة بصعوبة التأقلم مع طبيعة و بيئة العمل و العاملين معها سواء كانوا من المنتخبين أو ألإداريين إضافة إلى الضغوطات الناجمة عن التعليمات الواجب تنفيذها في آجال قياسية، وهذه النسبة الإجمالية موزّعة كالتّالي: 25.36% في المجالس البلدية و هي نسبة متوسطة مقابل نسبة أخرى ضعيفة على العموم مقدرة بـ11.77% و المتعلقة بالمنتخبات عن المجالس الشعبية الولائية.

وفي الاخير صرحت نسبة إجمالية من المبحوثات وهي مقدرة بـ .19.84% بأنها تعاني من مشاكل خاصة تتمثل في المشاكل الصحية الناتجة عن الإرهاق اليومي الذي تعاني منه ، بالاضافة إلى الآلام في مختلف

[1] Christian Baudelot, Op.cit, p26.

أعضاء الجسد نتيجة الحركة المستمرة و الخروج للعمل خارج المكتب و ما ينتج عنه من آلام في الظهر والأرجل بالاضافة إلى السلوكيات العدوانية و المتسرعة التي تنتج من جراء الضغوطات اليومية التي تتعرض لها يوميا،وقد توزّعت هذه الفئة كما يلي: 20.51% في المجالس البلدية وهي نسبة دون المتوسط و05.88% في المجالس الولائية و هي نسبة ضعيفة عموما.

**و عليه لا توجد اختلافات بين إجابات المبحوثات في المجالس المحلية المنتخبة بصنفيها البلدية و الولائية في اعتبار أنّ المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة من خلال تمكينها في مواقع صنع القرار تعود بالدرجة الأولى إلى مشاكل أسرية بنسب مترفعة نوعا ما تتراوح بين الجيدة و الجيدة جدا في المجالس الشعبية البلدية و المجالس الشعبية الولائية على التوالي، و بدرجات أقل هناك من اعترفت بمعاناتها من مشاكل عملية بنسب متراوحة بين الدون المتوسط في المجالس الشعبية البلدية و الضعيفة في المجالس الولائية، تليها من اعتبرت أنّ المشاكل التي تعاني منها المرأة من خلال التمكين السياسي هي مشاكل خاصة متراوحة بين النسبة الدون متوسطة في المجالس الشعبية البلدية و النسبة الضعيفة و هي أضعف نسبة موجودة و التي عبرت عنها المبحوثات من المجالس الشعبية الولائية.**

**جدول (51): أسباب عدم تصريح المرأة المنتخبة بالمشاكل التي تعانيها للأسرة**

| المجالس المحلية / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الرغبة في تحمل المسؤولية الكاملةشغال الأولياء | 51 | 14.53 | 12 | 70.59 | 63 | 17.12 |
| الدراية بعجز العائلة | 164 | 46.72 | 03 | 17.65 | 167 | 45.38 |
| الخوف من ردة فعل العائلة | 136 | 38.75 | 02 | 11.76 | 138 | 37.50 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

إنّ عدم تصريح أو عدم إخبار المرأة المنتخبة لأسرتها أو المحيطين بها من أفراد العائلة أو حتى الأصدقاء بالمشاكل التي تعاني هو بسبب الدراية بعجز العائلة عن تقديم النصائح و الدعم أو المساعدة سواء المادية أو المعنوية أو ربّما بسبب انشغال أسرها بمشاكل أخرى أو عدم امتلاكها الإمكانيات التي

تسمح لها بحلّ هذه المشكلات ويمثّل هذا الرّأي نسبة 45.38% من المبحوثات و هي موزّعة بنسب متباعدة مقدرة على التوالي بـ: 46.72% في المجالس الشعبية البلدية و هي نسبة جيدة على العموم ونسبة 17.65% في المجالس الشعبية الولائية و هي نسبة من دون المتوسط. تليها و من بين أسباب عدم التصريح للأسرة عن المشاكل هو الخوف من ردة فعلها و التي من المتوقع أن تكون عنيفة ممزوجة باللوم و المعاتبة حول اقتحام مجال غالبا ما لم يكونوا موافقين عليه، وأيضًا رغبة منهن في تفادي زيادة الحزن والمشاكل على أفراد العائلة ،وقد عبّرت عن ذلك نسبة 37.50% وقد توزّعت هذه الإجابة على مجالسنا ميدان بحثنا بنسب متباعدة ومتراوحة بين الضعيفة و الدون متوسطة كالتّالي: 38.75% في المجالس الشعبية البلدية مقابل 11.76% في المجالس الشعبية الولائية. ويرجع ذلك أيضًا حسب المبحوثات إلى الرغبة في تحمّل المسؤولية لوحدهن و الرغبة من هن في مواجهة الصّعوبات التي يعانونها بفردهن، وتمثّل هذه الإجابات نسبة 17.12% موزّعة بنسب متعاكسة كما يلي: 14.53% في المجالس الشعبية البلدية وهي أضعف نسبة و70.59% في المجالس الشعبية الولائية وهي نسبة ممتازة و هي أيضا هنا أعلى نسبة تمثيل.

للإشارة فالمبحوثات عبرت عن رئيهن بسبب آخر كان متلازما مع جل الإجابات السابقة بمختلف أنواعها، و قد تمثل في عدم وجود شخص يمكن إخباره لأنّه لا يوجد أحد يهتمّ بصورة صادقة بالمشاكل التي تعاني منها.

**نتيجة: هناك اختلاف في آراء المبحوثات من المجالس الشعبية المحلية ميدان الدراسة في اعتبار أنّ عدم تصريح المنتخبات بالمشاكل التي تعاني للأسرة و ذلك بسبب درايتها بعجز العائلة عن تقديم يد المساعد بنسبة إجمالية قريبة من الجيد موزعة بين المتوسطة في المجالس البلدية والضعيفة في المجالس الولائية. بينما عبرت عن ذلك المبحوثات بأن السبب يعود إلى رغبتهن في تحمل المسئولية بنسبة إجمالية ضعيفة على العموم موزعة بنسب متباينة بشكل واضح بين الضعيفة في المجالس الولائية و جيدة في المجالس الشعبية.**

**جدول (52): أسباب البحث عن تكرار التمكين في مناصب صناعة القرار**

| المجلس / الأسباب | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| الخوف من فقدان المكانة الاجتماعية | 114 | 32.48 | 07 | 41.18 | 121 | 32.88 |
| الخوف من ردة فعل الرأي العام | 039 | 11.11 | 01 | 05.88 | 40 | 10.87 |
| فقدان المزايا المرتبطة بالمنصب | 198 | 56.41 | 09 | 52.94 | 207 | 56.25 |
| المجموع | 351 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

كثيرا من المنتخبين من كلا الجنسين و خاصة منهم الذين كانوا في مراكز صنع القرار وأثناء عهدتهم الإنتخابية تجدهم يشتكون و يتذمرون من كل ما يحيط بهم و يكررون ويصرحون بأنهم لن يعاودوا هذه التجربة، لكن بمجرد إقتراب نهاية العهدة الإنتخابية تجدهم يتسارعون للترشح بحثا عن التمكين من جديد، وعند الاستفسار عن سبب رغبة معاودة الترشح من جديد تختلف الإجابات من منتخب لآخر ،أما فيما يتعلق بإجابات عينة بحثنا حول أسباب الرغبة في تكرار التمكين في مناصب صنع القرار فقد اعتبرت نسبة 56.25% من المبحوثات أنّ الخوف من فقدان المزيا المتمع بها من السيارة و الراتب المهم والهدايا التي تصل من وقت آخر،خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبطالات أو المتقاعدات، وقد توزّعت هذه الفئة على مختلف المجالس البحثية بنسب جيدة في عمومها ، متقاربة فيما بينها كالآتي: 56.41% في المجالس الشعبية البلدية ثم وبدرجة أقلّ 52.94% في المجالس الشعبية الولائية. في حين اعتبرت نسبة 32.88% من المبحوثات أنّ سبب ذلك هو الخوف من فقدان المكانة الإجتماعية التي كانت تمدها بالاحترام و التقدير أينما ذهبت وحيثما وجدت و كذلك خوفها من فقدانها معها جميع العلاقات التي بنيت على أساس المنصب و التي كانت تمكنها من قضاء جميع مصالحها و مصالح افراد أسرتها، وقد توزّعت هذه النّسبة على المجالس البحثية بنسب متوسّطة كالتّالي: 32.48% في المجالس الشعبية البلدية و41.18% في المجالس الشعبية الولائية. بينما اعتبرت نسبة 10.87% من المبحوثات أنّ ذلك راجع إلى ردة فعل الرأي العام تجاههن عند نهاية العهدة من ملاسنات و تهميش و تذكير بما كان و قد توزّعت

هذه الفئة بنسب ضعيفة متقاربة كالتّالي: 11.11% في المجالس الشعبية البلدية وبنسبة 5.88% في المجالس الشعبية الولائية.

**و عليه تشترك المبحوثات في كلّ المجالس البحثية وبنسب جيدة عمومًا في اعتبار أنّ الخوف من فقدان المزايا المتمتع بها هو السبب وراء الرغبة في تكرار الحصول على التمكين في مناصب صناعة القرار، تليها و بنسب متوسطة المبحوثات التي اعتبرت أن الخوف من فقدان المكانة الإجتماعية و التي نفقد من خلالها العلاقات المنفعية هي السبب. كما تتفق المبحوثات من كلا المجالس المحلية في اعتبار أنّ ذلك سببه الخوف من ردة فعل الرأي العام (من جيران وأبناء حي ومعارف) عند نهاية العهدة الإنتخابية، و قد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسب متدنية في كلا المجلسين حيث تسجل أضعف نسبة هي النسبة المعبرة على هذا الرأي و التي نجدها عند المبحوثات من المجالس الشعبية الولائية.**

**جدول (53): آثار التّناول الإعلامي لعملية تمكين المرأة في مواقع صنع القرار**

| المجالس المحلية / آثار التناول الاعلامي | البلدي | | الولائي | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | | |
| إيجابية | 176 | 50.14 | 10 | 58.82 | 186 | 50.54 |
| سلبية | 28 | 07.98 | 01 | 5.88 | 29 | 07.88 |
| ليس له تأثير | 147 | 41.88 | 06 | 35.30 | 153 | 41.58 |
| المجموع | 186 | 100 | 17 | 100 | 368 | 100 |

النّسبة الأكبر من المبحوثات في كلّ المجالس الشعبية المحلية أي 50.54% اعتبرت أنّ التّناول الإعلامي لظاهرة تمكين المرأة في مواقع صنع القرار له آثار إيجابية وهي موزّعة كما يلي: 50.14% في المجالس الشعبية البلدية و58.82% في المجالس الشعبية الولائية، وقد برّر هؤلاء إجاباتهم بأنّ تناول الموضوع في وسائل الإعلام يسمح بتوضيح واقع هذه العملية وآثارها على الفرد والمجتمع وطرق الوصول إليها ، من خلال إدراج وسائل الإعلام لمختلف القوانين التشريعية الصادرة في هذا الاطار مع شرحها و توضيحها للعامة من خلال مختلف السبل الإعلامية المنتهجة. في حين تمثّل نسبة المبحوثات اللواتي

يتحدثن بعدم تأثير وسائل الإعلام على هذه العملية فقد قدرت بـ 41.57% موزّعة بنسب متقاربة نوعا ما في كلّ المجالس المنتخبة كالتّالي: 41.88% في المجالس البلدية ، و35.29% في المجالس الشعبية الولائية. أمّا اللواتي تعتبرن أنّ للتّناول الإعلامي أثرًا سلبيًا على هذه العملية فتمثّلن نسبة 07.88%، موزعة كما يلي: 07.97% في المجالس الشعبية البلدية ، تليها المجالس الشعبية الولائية بـ05.88%، وتبريرهم في ذلك هو أنّ كثيرًا من وسائل الإعلام الحديثة وخاصّة الأنترنت تساهم بشكل كبير في نشر ثقافة إشراك المرأة في العمل السياسي من خلال جميع المستويات... وأيضًا استعراض الطّرق والكيفيات التي يتمّ بها التمكين السياسي للمرأة*وبالتّالي تقديم فرص للتّقليد والمحاكاة لبقية بين النساء.

**يمكن القول أنه لا توجد اختلافات بين المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المنتخبة المحلية من خلال مجالسها البلدية و الولائية في اعتبار أنّ التّناول الإعلامي لمسألة التمكين للمرأة في مسارات صنع القرار له آثاره الإيجابية لدى الفرد و المجتمع بنسب متقاربة و جيدة على العموم ، كما لا توجد أيضا اختلافات بين المبحوثات في اعتبار أنّ لهذا التّناول الإعلامي آثارًا سلبية على المجتمع، وهو يساهم في خلق الصراع بين الجنسين من أجل السلطة و المناصب السياسية، حيث عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسب جد ضعيفة. و في الأخير ترتفع إجابات المبحوثات من جديد وبنسب فوق المتوسطة و لابأس بها في اعتبار أنّ التناول الاعلامي ليس له تأثير إطلاقًا.**

* في مرحلة الحزب الواحد، لم يكن يسمح للجرائد الوطنية بنشر الأخبار حول الإنتحار وكثير من أنواع الجرائم التي كانت تحدث في المجتمع، وربّما يُفسَّر ذلك بكون المسؤولين السّياسيين آنذاك لم يكونوا يرغبون في إثارة الخوف والاشمئزاز في أوساط الجماهير حفاظًا على استقرار الأوضاع، خاصّة في السّنوات الأولى للاستقلال.

## نتائج الفرضية الثالثة:

**1**- فعلا يؤثر التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية في المرأة المنتخبة و يظهر ذلك من خلال تصريحات المبحوثات من كلتا المجلسين فهن يشتركن في أن التمكين السياسي يؤثر في المرأة ، و لكن تختلف رؤى المبحوثات في المجالس حول أسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية بين من ترجعها إلى الخوف من مشاق المسئولية و العمل السياسي و بين الخوف من الفشل في الآداء المتعلق بالحياة الأسرية أو عدم القدرة على الآداء الجيد.

2- تشترك المبحوثات في المجالس الشعبية المحلية حول أن جوانب تأثير التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية على المرأة المنتخبة بالمجالس الشعبية المحلية يعود بالدرجة الأولى إلى جوانب أسرية عائلية ، كما لا توجد اختلافات واضحة بين إجابات المبحوثات حول اعتبار أنّ ذلك يؤثر على الجوانب العملية عند ، بينما توجد اختلافات ولو ليس بقدر كبير عند المبحوثات في اعتبار أنّ ذلك يؤثر على الجوانب الاجتماعية و الثقافية للمرأة المنتخبة ، و عليهإن الحديث عن الجوانب التي يؤثر من خلالها التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية – و بما أن التأثير قد يكون أيجابيا كما قد يكون سلبيا- دفعتنا إلى البحث عن المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة بعد تمكينها السياسي لاسيما في مسارات صنع القرار.

3- تشترك المبحوثات من المجالس الشعبية المحلية سواء البلدية أو الولائية في اعتبار أنّ أسباب التمكين السياسي التي تجعل المرأة المنتخبة تحضى بمكانة إجتماعية لائقة هي الخدمات التي تقدمها المرأة للمجتمع ، كما تشترك المبحوثات أيضا في اعتبار ذلك هو الدور القيادي الذي تلعبه في المجلس، بالإضافة إلى ذلك تتفق المبحوثات عن كلتا المجلسين في اعتبار أنّ السبب في ذلك هو التغير الإجتماعي الذي يطرأ على المجتمع، في حين تختلف المبحوثات إلى حدٍّ ما في اعتبار أنّ ذلك يعود لأسباب أخرى منها الثقافة الدينية التي تسود المجتمعات المسلمة الحديثة بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة.

**4-** لا توجد اختلافات كبيرة بين إجابات المبحوثات في كلا المجلسين، حول كيفية عملهن في المجالسالمنتخبة ، وقد اتفقن على أنهن تعملهن رفقة ما يتفق عليه أعضاء الكتلة، ونلاحظ اختلافًا بين المبحوثات التي اتفقت على العمل وفق ما تقرره أغلبية أعضاء المجالس المنتخبة، في حين أقرت بقية المبحوثات بعملها لوحدها.

**5-** تشترك المبحوثات في المجالس الشعبية المحلية ميدان الدراسة في اعتبار أنّ التغيرات التي قد تحدث في أسرة المرأة المنتخبة من عدم اهتمام بشؤون البيت و الأطفال و الزوج ... ،كما تشترك أيضا في اعتبار أنّ ذلك ناتج عن التغيرات التي تحدث في المرأة نفسها ، في حين ترى بعض المبحوثات أن السبب راجع إلى بعض المشاكل المستعصية التي قد تتعرض لها المرأة المنتخبة بسبب جهلها بأساليب و قوانين العمل في المجالس الشعبية المحلية و التي لا تستطيع التصريح بها لأقرب الناس لها.

**6-** أصبحت عملية التمكين السياسي ضمن مسارات صنع القرار، وسيلة فعّالة لإحداث جملة من التغيرات على سلوكيات و تصرفات المرأة في حياتها اليومية، على رأس هذه التغيرات الميل إلى التسلط في جميع مناحي الحياة، يليها وبدرجات متقاربة اعتبار بعض مبحوثاتنا أنّ ذلك يظهر من خلال الميل إلى العصبية، وبدرجات أقلّ اعتبرت بعض المبحوثات أن إهمال الإهتمام بشؤون الأطفال بأنفسهن من بين التغيرات التي تطرأ على المرأة و في الأخير و بدرجات بين الضعيفة و الجيدة ترى المبحوثات أن من بين التغيرات التي لا يمكن عدم ملاحظتها ميل المرأة إلى الحوارات السياسية في أغلب جلساتها مع أفراد الأسرة.

**7-** تختلف المبحوثات عن المجالس الشعبية المحلية سواء البلدية أو الولائية في اعتبار أنّ توقيت العمل في المجال السياسي بصفة عامة و التمكين السياسي في المجالس المنتخبة بصفة خاصة و بالدّرجة الأولى هو تغير نمط الحياة الأسرية، في حين وبدرجات أقلّ اعتبرت مبحوثاتنا أنّ السبب يتمثل في حتمية انغلاق أفراد الأسرة على أنفسهن، كما تتفقن أيضا في اعتبار أن السبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي طرأت على الأدوار بالنسبة للمرأة داخل الأسرة بحيث أنه يصبح دورا قياديا متسلطا، كما أقرت بعض المبحوثات بالسلوك العدواني الذي تصبح عليه المرأة المنتخبة من جراء التعب و الإرهاق و الضغط اليومي الذي تعانيها باستمرار.

**8-** تشترك المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المحلية بنوعيها في اعتبار أنّ التمكين السياسي في المجالس الشعبية المحلية بإمكانه ان يتسبب لها في مشاكل متعددة ومتنوعة.

**9-** تشترك المبحوثات في المجالس المحلية المنتخبة بصنفيها البلدية و الولائية في اعتبار أنّ المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة من خلال تمكينها في مواقع صنع القرار تعود بالدرجة الأولى إلى مشاكل أسرية بنسب مترفعة نوعا ما تتراوح بين الجيدة و الجيدة جدا في المجالس الشعبية البلدية و المجالس الشعبية الولائية على

التوالي، و بدرجات أقل هناك من اعترفت بمعاناتها من مشاكل عملية بنسب متراوحة بين الدون المتوسط في المجالس الشعبية البلدية و الضعيفة في المجالس الولائية، تليها من اعتبرت أنّ المشاكل التي تعاني منها المرأة من خلال التمكين السياسي هي مشاكل خاصة متراوحة بين النسبة الدون متوسطة في المجالس الشعبية البلدية و النسبة الضعيفة و هي أضعف نسبة موجودة و التي عبرت عنها المبحوثات من المجالس الشعبية الولائية.

10- تختلف المبحوثات من كلا المجلسين المحليين في اعتبار أنّ عدم تصريح المنتخبات بالمشاكل التي تعاني لأسرهن راجع إلى درايتهن بعجز الأسرة عن تقديم يد المساعد لهن ،كما اختلفت في اعتبار ذلك راجع إلى رغبتهن في تحمل المسئولية بنسبة إجمالية ضعيفة على العموم.

11- تشترك المبحوثات في كلّ المجالس البحثية وبنسب جيدة عمومًا في اعتبار أنّ الخوف من فقدان المزايا المتمتع بها هو السبب وراء الرغبة في تكرار الحصول على التمكين في مناصب صناعة القرار، تليها و بنسب متوسطة المبحوثات التي اعتبرت أن الخوف من فقدان المكانة الإجتماعية و التي نفقد من خلالها العلاقات المنفعية هي السبب. كما تتفق المبحوثات من كلا المجالس المحلية في اعتبار أنّ ذلك سببه الخوف من ردة فعل الرأي العام (من جيران وأبناء حي ومعارف) عند نهاية العهدة الإنتخابية، و قد عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسب متدنية في كلا المجلسين حيث تسجل أضعف نسبة هي النسبة المعبرة على هذا الرأي و التي نجدها عند المبحوثات من المجالس الشعبية الولائية

12- تشترك المبحوثات في مختلف المجالس الشعبية المنتخبة المحلية من خلال مجالسها البلدية و الولائية في اعتبار أنّ التّناول الإعلامي لمسألة التمكين للمرأة في مسارات صنع القرار له آثاره الإيجابية لدى الفرد و المجتمع بنسب متقاربة و جيدة على العموم ، كما لا توجد أيضا اختلافات بين المبحوثات في اعتبار أنّ لهذا التّناول الإعلامي آثارًا سلبية على المجتمع، وهو يساهم في خلق الصراع بين الجنسين من أجل السلطة و المناصب السياسية، حيث عبرت مبحوثاتنا عن هذا الرأي بنسب جد ضعيفة. و في الأخير ترتفع إجابات المبحوثات من جديد وبنسب فوق المتوسطة و لابأس بها في اعتبار أنّ التناول الاعلامي ليس له تأثير إطلاقًا.

## خامسًا: مقارنة النّتائج الجزئية والاستنتاج العام

### 1- مقارنة النّتائج الجزئية

**بالنّسبة للنّتائج المتعلّقة بمعطيات الفرضية الأولى:** "تختلف تصوّرات و مرجعيات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي باختلاف المجالس الشعبية المحلية التي تنتمي إليها "

لم يظهر اختلاف واضح فيما يخصّ تصوّرات وتفاعلات ومواقف المبحوثات في كلّ المجالس المنتخبة ميدان الدراسة حول موضوع المرأة المنتخبة و التمكين السياسي لاسيما في مسارات صنع القرار في المجالس المنتخبة المحلية، حيث نجد أنّ أغلب المبحوثات لديها نفس التصورات حول التمكين السياسي للمرأة، فهن يعتبرنه حق من الحقوق التي أقرتها لهم مختلف القوانين و التشريعات التي لا مجال للشك فيها إطلاقًا ومهما كانت الظّروف، هذه الحقيقة تؤكّدها ميدانيًا المعطيات الإحصائية المتضمنة لعملية التمكين السياسي في المجالس المنتخبة المحلية بنوعيها البلدية و الولائية بصفة جزئية و في المجالس المنتخبة بصفة إجمالية و في المجتمع الجزائري بشكل خاص، و قد أشارت الإحصائيات إلى تمثيل نسوي متكافؤ في جميع المجالس المنتخبة خاصة منها البلدية، كما يمكن ملاحظة دور الإنخراط في الأحزاب السياسية و في الجمعيات في رسم معالم أفكار منتظمة و مبنية حول التمكين السياسي،كما يمكن ملاحضة أيضا أن أغلب المبحوثات في المجالس المنتخبة تشعر بالرفض والإستنكار للتمكين السياسي الذي تراه جاء مجحفا في حقهن مبرزا أن نظرة أفراد المجتمع للمرأة لا زال تطبع عليه مواريث ثقافية و اجتماعية ودينية رغم مختلف المواثيق و المعاهدات الدولية و الوطنية التي جائت من أجل تمكين المرأة في جميع المجالات لاسيما منها في المجال السياسي.

و قد اشتركت المبحوثات من كلّ المجالس في اعتبار أنّ التصرّفات وردود الأفعال التي تبديها المبحوثات إزاء "التمكين السياسي" هي محاولة لإثبات القدرات الذاتية من خلال آداء أدوارهن بالطريقة التي تجعل منها المحيط الإجتماعي راضي عنهن، كما تشترك في اعتبار الرجل هو السبب في تمكينها السياسي المحدود، وأيضا السبب في تمكينها من مناصب هامة في المجالس المنتخبة، و قد اتفقت المبحوثات على أنهن تفضلن العمل رفقة أعضاء الكتلة بالدرجة بالأولى نظرا للثقة التي توليها إليهم، و نظرا لأنها تشكل أحد المصادر التي تعتمدها مبحوثاتنا في الحول على المعلومات و المعيات حول التمكين السياسي و كيفية سير المجالس المنتخبة.

أما بخصوص تناول المبحوثات لمسألة التمكين السياسي أثناء اللقاءات مع أعضاء المجالس المنتخبة فهي لا تتم إلا أحيانا خوفا من الحساسيات السياسية الحاصلة خلال الحملات الإنتخابية،خاصة و أن المبحوثات في لم تفكر أبدا في التمكين السياسي و لا في الوصول إلى مسارات صنع القرار كما تشترك في أن الدافع يتمثل في خدمة الصالح العام و رفض التهميش والإحتقار و العمل على إثبات الذات، كما تشترك في أن درجة التمكين تبقى غير كافية لاسيا في مسارات صنع القرار بسبب الخوف من مشاق المسئولية و العمل السياسي من جهة و بسبب إمتناعهن عن التميكن السياسي من جهة أخرى، بالاضافة إلى بعض العوامل الأخرى والمتمثلة في المواريث الثّقافة و الدّينية بأوساط المنتخبين.

**أمّا بالنّسبة لمعطيات الفرضية الثّانية:**" هناكُ علاقة بين عملية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية و ثقافة المجتمع الجزائري":

فقد اعتبر المبحوثات في كلّ المجالس البحثية وبشكل متقارب-إلى حدٍّ ما- في اعتبار أنّ التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو امتداد لتمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة و قد برز هذا التمكين السياسي للمرأة إنطلاقا من نظام الكوتة الذي أقره القانون الجزائري من خلال القانون العضوي للإنتخابات.ورغم ذلك فإن هذه العملية غير قائمة على إشراك المرأة قي العملية الإنتقائية أو الترتيبية في قوائم الترشح و عدم استشارتها في أي أمر يتعلق بالتمكين قبل حدوثه باعتبار سيطرة الرجل على المجال السياسي وباعتبار النّظام التّقليدي العائلي الذي يبقى عائقا أمام تمكين سياسي للمرأة و يظهر ذلك جليا في المجالس الشعبية البلدية التي لا تخضع لنظام الكوتا .

تشترك المبحوثات في نظرتها بخصوص تأثير التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار في حياته الأسرية من حيث وجوب انغلاق أفراد الأسرة على أنفسهن هربا من الطلبات المستمرة للمواطنين و التوافد إليهم، إضافة إلى تغير أسلوب التعامل عند المراة إلى أسلوب قيادي متسلط و سلوك عدواني من جراء التعب و الإرهاق و الضغط اليومي.و أيضا لأنها ترى في التمكين السياسي لاسيما في مسارات صنع القرار أسلوب لتحقيق مكانة اجتماعية من خلال الخدمات التي تؤديها لمختلف شرائح المجتمع ، كما تشترك المبحوثات بخصوص عدم ملاحظة أفراد العائلة لرغبات بناتها بخصوص هذا الإتجاه والتي ترجعه إما للمستوى التّعليمي للأولياء أو إلى غياب الحوار في الوسط العائلي أو حتى إلى لا مبالاة أفراد العائلة بالسياسة التي لولاها لما ارتقت بناتهن لمواقع صنع القرار بالإضافة إلى الأوضاع الثقاقية و الإجتماعية.

أما بخصوص توزيع المناصب فتشترك المبحوثات في أنّ الدور الأول يعود إلى العلاقات و الروابط الإجتماعية والقدرات و المهارات و كذلك التكتلات الحزبية.

أما بخصوص المشاكل التي تعاني منها المرأة المنتخبة من جراء تمكينها في مواقع صناعة القرار تتمثل بالدرجة الأولى إلى غياب الإتّصال في الوسط العائلي والإجتماعي و هذه المشاكل المتعددة هي لا تصرح بها خاصة لأفراد أسرتها ل درايتهن بعجز الأسرة عن تقديم يد المساعد لها و لرغبتها في تحمل المسئولية بمفردها .

و رغم هذه المشاكل تشترك المبحوثات في اعتبار أنّ الخوف من فقدان المزايا المتمع بها و الخوف من فقدان المكانة الإجتماعية هو السبب وراء الرغبة في تكرار التجربة إما بأنفسهن أو من خلال أحد أفراد أسرهن.

**أمّا بالنّسبة لنتائج معطيات الفرضية الثّالثة:**"يؤثر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري":

اعتبرت أغلب المبحوثات في كلّ المجالس المنتخبة تزايد التمكين السياسي للمرأة من مواقع صناعة القرار في المجالس الشعبية المحلية المنتخبة إلى أسباب تشريعية قانونية تنظيمية بالدرجة الأولى و بعبارة أخرى إلى نظام الكوتا أو ما يسمى أيضا بالتمثيل النسبي الذي أقر للمرأة حقوقها السياسية، وبدرجات أقلّ اعتبرت بعض المبحوثات أن سبب ذلك يعود بدرجة ثانية إلى أسباب سياسية، بينما و بنسب ضعيفة إلى حد ما يعود ذلك إلى أسباب إجتماعية و ثقافية ، و تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في التمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار بالمجالس المنتخبة المحلية بينما يحتل المستوى التعليمي للمرأة و كذا مختلف العوامل الثقافية المرتبة الثانية و تمثل التكتلات الحزبية إحدى أهم الأسباب في التمكين في مواقع صنع القرار و تلعب مكانة الحزب على المستوى الوطني في ظل ما يعرف بالأحزاب الصغيرة و الأحزاب الكبيرة أيضا دورها في هذه العملية .

إن تصدر القوائم الإنتخابية من طرف النساء لا يزال أمرا نادر الحصول في مختلف المجالس المحلية المنتخبة خاصة و أن الكثير من النساء اللواتي لديهن اهتمام بالسياسة و بالمناصب السياسية تتمنى و ترغب في الجلوس في قبة البرلمان و صعوبة الظفر بمقعد في هذا المجلس هو من أهم أسباب اختيار المراة للمجالس المحلية للتمكين في مواقع صنع القرار رغم الموقف الرجالي المتشدد المتسبب في قلة تمكين المرأة من مسارات صنع القرار .

يعتبر التمكين السياسي للمرأة ضرورة لا بد منها فرضتها الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية فما التمكين السياسي إلا امتداد لمختلف التمكينات التي حضيت بها المرأة على مر العصور و الأزمنة و لا يمكن تصور صناعة للقرار للمجالس المنتخبة دون وجود فعلي للتمكين السياسي بها .

**2- الإستنتاج العام:**

**"تستمد المرأة المنتخبة مرجعياتها حول التمكين السياسي و مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية من التّنشئة بشقيها الإجتماعي و السياسي التي تلقتها من المجتمع، من خلال مختلف مؤسّساته بداية بالأسرة فالمجتمع المدني من خلال الجمعيات و الأحزاب السياسية"،** هذه هي الفرضية العامّة التي كانت الأساس الذي انطلقت منه مجريات هذه الدّراسة السّوسيو- ثقافية و السياسية الميدانية حول المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي و مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية والتي تهدف-أساسًا-إلى فهم أهم المرجعيات السّوسيو-ثقافية و السياسية التي تستمدّ منها المرأة المنتخبة تصّوراتها ومواقفها وتفاعلاتها وردود أفعالها... حول التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار في كلا المجلسين المحليين البلدي و الولائي.

ومن أجل ملاحظة واقع التمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية لاسيما في مسارات صنع القرار ولاختبار الفرضيات الجزئية لهذه الدّراسة والمتمثّلة في:

**أوّلاً:** تختلف تصوّرات و مرجعيات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي باختلاف المجالس الشعبية المحلية التي تنتمي إليها

**ثانيًا:** هناكُ علاقة بين عملية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية و ثقافة المجتمع الجزائري

**ثالثًا:** يؤثر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف-إذن- فقد تمّت الدراسة على نساء منتخبات من جميع بلديات ولاية الجزائر التي تتميز بتقاربها من حيث التواجد المنطقي و من حيث المجال الطّبيعي (الجغرافي) والعوامل الدّيموغرافية والحياة السّوسيو-ثقافية و السياسية و الإقتصادية لسكّانها، وهي متقاربة -أيضًا-من حيث مدى وجود وانتشار التمكين السياسي للمراة لا سيما في مسارات صنع القرر.

وعلى هذا الأساس، فلقد وقع الإختيار على ولاية الجزائر كمجلس ولائي محلي و على جميع بلدياتها من خلال مجالسهم المحلية البليدة و هي مجالس متقاربة لها نفس المميزات السابق ذكرها بالإضافة إلى ميزة أساسية تتمثل في عدد المقاعد في كل مجلس و عدد المقاعد المخصصة للنساء في كل مجلس و كيف يتم توزيعها.

ولقد تمّت هذه الدّراسة على جميع المنتخبات عن المجالس الشعبية المحلية لولاية الجزائر و اللواتي تنتمين إلى أغلب الفئات الإجتماعية (عزبات و متزوجات و مطلقات و أرامل) و العمرية (شابات و كهلات وعجائز) و المهنية (طلبات – موظفات – تاجرات...) وقد اشتملت العيّنة الإجمالية المبحوثة على ثلاثمائة و ثمانية و ستون (368) مبحوثة عن كلا المجلسين ، ثلاثمائة و خمسة و خمسون (355)مبحوثة عن المجالس المحلية البلدية و سبعة عشر(17) مبحوثة عن المجلس الولائي.

ومن أجل فهم تصوّرات المبحوثات والتّفاعلات التي قد تنشأ عن هذه التصّورات والمواقف التي تتّخذها إزاء عملية التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار ، ومن ثمّ فهم أبرز المرجعيات التي تساهم في تشكّل الأفكار السياسية و كيف نمت وتطوّرت عند المرأة المنتخبة... .

لقد حاولت الإقتراب بشكل واقعي من النساء المنتخبات في ميدان الدراسة (المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر و المجالس الشعبية البلدية بها) من أجل الإضطلاع بكيفية التمكين السياسي و كيفية التمكين من مسارات صنع القرار وذلك بالاعتماد على كلّ المعطيات الميدانية المتوفّرة زمن الدّراسة ، كالإحصائيات التي تقدّمها مختلف المصادر ذات العلاقة بالموضوع وأيضًا بالاعتماد على نتائج الدّراسات المختلفة المنجزة المقاربة من الموضوع ومقارنتها (المعطيات) بميدان الدراسة،وفهم كيفيات انتشارها وآليات تطوّرها في المجتمع الجزائري وأهم المتغيّرات الإجتماعية والثّقافية و السياسية و القانونية التي ساهمت و تساهم في تعزيز مكانة المرأة في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسي.

على هذا الأساس وبمقارنة النّتائج الجزئية المتوصّل إليها من خلال مجريات هذا البحث، يمكن اعتبار أنّ المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية أو على الأقل في الجزء المدروس تستمدّ مرجعياتها السّوسيو–ثقافية والسياسية حول التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار من من خلال التنشئة السياسية التي تقدمها لها مختلف مؤسساتها.

هذه الرؤية نجدها مترسخة لدى مختلف المنتخبات بالمجالس الشعبية المحلية بنوعيها على اختلاف فئاتهم الإجتماعية والعائلية ومستوياتهم الدّراسية وظروفهم وأوضاعهم السّوسيو–اقتصادية والمهنية... وهو ما يؤكّد

التأثير الكبير لمختلف مؤسسات التنشئة خاصّة المؤسّسة الأسرية و تتميز به من بنائات سوسيو-ثقافية وسياسية متنوّعة كانت نتيجها تمكين المرأة في شتى المجالات بما فيها المجال السياسي و من خلال التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لاسيما في مسارات صنع القرار و ما أفرزته من عوامل مختلفة تمّ التّطرّق إلى جوانب منها في محتوى هذا البحث، ورغم ذلك إلاّ أنّنا لا نلاحظ اختلافًا بين تصوّرات المبحوثات حول هذا الموضوع بكلّ أبعاده وجوانبه في كلّ المجالس المنتخبة والذي تميّز بتدخّل عوامل ثقافية و اجتماعية وسياسية من أجل تمكين المرأة سياسيا في مختلف المجالس المنتخبة من خلال العملية الإنتخابية و ما يترتب عنه من مقاعد انتخابية في مختلف المجالس وما ينجر عنها من تمكينات لصالح المرأة و التي عرفت إرتفاعا ملحوظا بفضل القانون العضوي للإنتخابات الصادر سنة 2012 و الذي دعم مشاركة المرأة في مختلف العمليات الحزبية من خلال إقراره لنظام الكوتا من أجل ضمان تمثيل نسوي على الأقل بنسبة 30% في مختلف المجالس المحلية، و فعلا و تطبيقا لهذا القانون و عملا بهذا النظام دخلت المرأة من شتى الفئات الاجتماعية و العمرية و المهنية و من مختلف الوضعيات الإقتصادية إلى هذا المجالس رغم النّظم الإجتماعية والعائلية و السياسية التي كانت منذ زمن بعيد ولا تزال تمثّل المرجعيّة الأساسية التي يستند إليها أغلب أفراد المجتمع في العمليات الإنتخابية عموما وفي عمليات التمكين السياسي للمرأة بالأخص لاسيما في مسارات صنع القرار، فدخول المرأة المجالس المنتخبة جاء متحديا كلّ الظّروف و كل المواريث الثقافية و كل الآراء والمعتقدات الرجالية، وتجدر الإشارة إلى أنّ عمليات التمكين السياسي جائت مختلفة الأساليب و المناهج ومتعددة الأبعاد و الركائز و متباينة الأعداد و الأحزاب و القوائم. في بعض المجالس البلدية غير خاضعة لنظام الكوتة لاحظنا تمثيلا منعدما للعنصر النسوي رغم التحوّلات البنائية العميقة التي قد يمرّ بها المجتمع الجزائري، وهو ما ينطبق على المجالس المحلية البلدية التي يبلغ عدد المقاعد فيها ثلاثة عشر مقعدا.

ورغم ذلك، فإنّنا نلاحظ أن التمكين السياسي للمرأة في المجالس الشعبية الذي فرضته القوانين الإنتخابية رغما أنه كان دافعا للتمكين السياسي للمرأة في مسارات صنع القرار إلا أن هذه المسارات بقيت مقتصرة في مجملها على بعض المناصب القيادية دون الرّآسة و التي لاتسمح لها ببمارسة دورها في الحياة السياسية بكل ماتحمله هذه الكلمة من معاني، إذ أن رئاسة المجالس كانت و لاتزال إلى يومنا هذا حكرا على الرجال وعملية توزيع مناصب صناعة القرار عبارة عن عمليات كولسة صانعها رجال من مختلف المجالات والتشكيلات السياسية و لأن المجتمع الجزائري رغم كلما ما طرأ عليه من تغيرات لايزال مجتمعا ذكوريا فإن

نصيب المرأة من مناصب صناعة القرار هو في أغلب الأحيان مما جادت به عليها أيادي الرجال و ساعدها في ذلك إما مستواها التعليمي أو انتمائها الحزبي أو قدراتها التسييرية القيادية التي يشهد بها لها من يعرفونها. وفي نفس السّياق لا يمكن تجاهل الضغوطات النفسية و الإجتماعية و السياسية التي تتعرض لها المرأة من جراء التمكين السياسي لها في مسارات صنع القرار دون أن ننسى ضغوطات الهيئات الوصية و التي تفرض عليها العمل في أماكن و أوقات غير الأوقات الرسمية للعملية و على حساب ذاتها و أسرتها مما يتسبب لها في الدخول في صراعات إما مع الزوج إن كانت متزوجة و الأخ إن كانت عزباء مما ينعكس سلبا على دورها و آدائها كأنثى رفقة أفراد الأسرة ،و ما يجعلها أيضا رغم حواراتها معهم حول عملها و نآائها اليومي المجلس فإنها تتفادى محاورتهم حول ما يعترضها من مشاكل وفي غالب الأمر خوفا من ردة فعلهم.

استنادًا إلى هذا التّحليل، يمكن أن نعتبر أنّ الفرضية العامّة والفرضيات الجزئية التي انطلقت منها مجريات هذه الدّراسة الميدانية تمّ التحقّق منها إلى حدٍّ بعيد.

**خاتمة:**

لقد أثبتت المعطيات الإحصائية والوقائع السياسية حول مكانة المرأة عبر التاريخ بصورة عامة و مكانة المرأة في المجتمع الجزائري بصورة خاصة، و حول التمكين السياسي للمرأة في المجالس الشعبية بصورة عامة والمجالس الشعبية المحلية بصورة خاصة قد عرف انتشارا واسعا و تزايدا معتبرا في السنوات الأخيرة خاصة في ظل القانون العضوي رقم 12- 03 مؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، المادة 2 منه الذي تقول أنه لا يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها ، بالنسبة للمجالس الشعبي الولائي: 30 % ، والملاحَظ على هذا القانون أنه جاء من أجل فرض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة التي ظلت لسنوات طوال حكرا على الرجال من دون النساء.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، نلاحظ أنّ مجال البحث العلمي حول التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة بدأ يعرف اهتمامات و اسهامات عند كثير من الباحثين في مختلف المجالات القانونية و السياسية والإجتماعية و الإدارية من خلال إما البحوث والرّسائل الجامعية أو الملتقيات والأيام الدّراسية والنّدوات الفكرية والعلمية كما شغلت هذه الظاهرة و تشغل اهتمامات الإعلاميين من مختلف القنوات والتخصصات خاصة في الفترات الإنتخابية خاصة باعتبار الدور الكبير الذي باتت تلعبه الوسائط الإعلامية الحديثة والتي باتت توفّر المعطيات الإحصائية و الديمغرافية لكلّ المهتمّين بأي مجال من المجالات.

ويبدو من خلال نتائج الدّراسة الحالية أنّ التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية يكتسي بعض الخصوصيات الهامّة والتي تعتبر نقطة انطلاق جيّدة من أجل فهم هذه العملية بشكل دقيق وبعيدًا عن الأحكام المسبقة التي قد تؤدّي بالباحث بالمرور جانبا حول المرأة الجزائرية خصيصا و إسهامتها في مختلف المراحل الحرجة التي مرت بها البلاد .

وفي ظلّ كلّ هذه المعطيات، فإنّ التمكين السياسي للمرأة جاء كمحصلة حاصل لتمكينها في مختلف المجالات لكن في نفس في إطار السياسة العامة للبلاد التي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تخرج عن الإطار السّوسيو- ثقافي العام للمجتمع الجزائري ، والذي تتشّكل من خلاله أهمّ المرجعيات التي تستمدّ منه المرأة تصوّراتها التي تظهرها ممارساتها اليومية من خلال مواقفها وتفاعلاتها وبالتّالي قراراتها التي تتخذ في مختلف المجالات و عبر مختلف المستويات.

إن عملية التمكين السياسي للمرأة لاسيما في مسارات صنع القرار عملية جماعية تشترك فيها العديد من الهيئات الإدرية (كالإدارات المنظمة للإنتخابات) والسياسية (كالأحزاب السياسية) و الإجتماعية (كالأسرة) بأبعادهم السوسيو-ثقافية و السياسية المتعدّدة و المتداخلة.

وفي هذا الإطار يبدو أنّ مجال البحث السوسيولوجي بالأخص في مجال التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية لا سيما في مسارات صنع القرار يوفر لأي باحث في هذا المجال أو في المجالات القريبة منه مختلف الآليات الكفيلة بتمكينهم من التّموقع بشكل جيّد في هذا المجال البحثي، من أجل الاقتراب الجيّد من هذه الظّاهرة وذلك كما يتصوّرها أفراد المجتمع بصفة عامة و كما تتصورها المرأة بصفة خاصة وكما تتصورها المرأة المنتخبة بصفة أخص، فمن خلال المجالس الشعبية المحلية يمكن مساءلة النساء المنتخبات حول مختلف المدلولات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطريقة و أسلوب و كيفية تمكينها.

هذه المقاربة السوسيولوجية السياسية الميدانية حول التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية مكّنتني -إلى حدٍّ ما- من اختبار كلّ ما توفّر لديّ من آليات بحثية، خاصّة في ميدان علم الإجتماع وعلم السياسة ، ممّا سمح لي بالوقوف على حقائق هامّة حول الموضوع، يمكن اختصارها فيما يلي:

**1-** يعتبر التمكين من المفاهيم الحديثة التي بدأ طرحها في العالم السياسي رغم أن المصطلح موجود ومطروح في عدة مجالات أيضا وهو مرتبط بالتحوّلات و التغيرات السّياسية والإجتماعية و بالقوانين والتنظيمات.

**2-** يتزايد التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية في مسارات صنع القرار بتزايد اهتماماتها بالمجال الياسي و بالانخراط و النظال ضمن مختلف تشكيلات الأحزاب السياسية.

**3- تمثل** المواريث الثّقافي والإجتماعية مرجع أساسي لعدم تمكين المراة من مسارات صنع القرار قي المجالس الشعبية المحلية.

**4-** تبحث المرأة المنتخبة عن التمكين السياسي في مسارات صنع القرار إما من أجل إثبات ذاتها و إما من أجل تحقيق مصالحها و مصالح أفراد أسرتها بالدرجة الأولى ، بينما يأتي الصالح العام في المرتبة الوالية .

**5-** التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة حق أقرته لها قوانين الجمهورية و جعلته شرط واجب التنفيذ،وهي الحقيقة التي لا تتوافق مع رغبات العديد من الرجال الذين يرون أن إقحام المرأة بصورة إجبارية في القوائم الانتخابية و منها في المجالس المنتخبة ، هو إنقاص من حقوقهم في الاستيلاء على جميع مناصب السلطة، في ظلّ تغير اجتماعي ما زالت الذهنيات فيه مشبعة بتقاليد و أعراف و مناهج حياتية قديمة.

**6-** بدأت عملية التمكين السياسي في مسارات صنع القرار للمرأة تعرف انتشارا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، وهي الظّاهرة التي عمل على ترسيخها و تجسيدها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية من الأسرة و الأحزاب السياسية و الجمعيات و وسائل الاعلام المختلفة.

**7-** لا تختلف كثيرا الطّرق والوسائل المؤدية إلى التمكين السياسي للمرأة في المجالس الشعبية المحلية ، وهي تتمثّل عمومًا في النظال ضمن حزب معين، عن طريق أحد المعارف أو أحد أفراد العائلة... وفي نفس الوقت لا تختلف كثيرا الطرق و الوسائل المؤدية إلى التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار ، وهي تتمثل عموما في نتاج التكتلات الحزبية أو مكانة الحزب الوطنية الذي ترشحت من خلاله المرأة.

**8-** إنّ الحديث عن التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية لا سيما في مسارات صنع القرار لا سيما في المناصب القيادية لا يزال نادر الحصول و مقتصر على العنصر الرجالي وهو ما يعكس جوانب هامّة تجاه نظرة المجتمع و بالخصوص الرجل للتمكين السياسي للمرأة لا سيما في مسارات صنع القرار.

**9-** تعتبر المشاكل و الضغوطات التي تتعرض لها المرأة المنتخبة من جراء تمكينها السياسي في مسارات صنع والتي قد تمس بدرجة كبيرة حياتها الخاصة من ناحية بيتها و أفراد أسرتها حقيقة حتمية يجب أن تقف عندها لأنها تعتبر من أبرز الأسباب التي تؤدّي بالمرأة إلى رفض التمكين في مسارات صنع القرار.

وفي الأخير يجب التّذكير أنّه وبالنّظر إلى خصوصيات التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية لا سيما في مسارات صنع القرار ورغم تشعب و شساعة هذا الموضوع ،و رغم مختلف الصّعوبات التي اعترضتني أثناء تناولي لهذا الموضوع ، فتبقى هذه المساهمة جدّ متواضعة، فموضوع التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية يتطلّب إمكانيات أكبر ومجهودات أكثر ووقت أطول... من أجل دراسته وفهمه بشكل أكثر عمقًا وشمولية، وبالتّالي تقديم تصوّرات واضحة المعالم حول هذه الظّاهرة من أجل تسخير الآليات ووضع الاستراتيجيات اللازمة من أجل الإلمام بجميع مناحي وجزئيات هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري.

## قائمة المصادر والمراجع:

### # باللغة العربية:


1. إبراهيم درويش، **الإدارة العامة في النظرية و الممارسة**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2008.
2. إبن منظور أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**،ط 4، دار احياء التراث العربي، بيروت،2000.
3. إبن منظور جمال الدين بن مكرم الأنصاري،**لسان العرب**،المجلد 2، ط1، درا صادر للطباعة النشر، بيروت، لبنان ،1997.
4. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي( 1500– 1830)** ، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
5. الأحسن بن أحمد بن محمّد الدّرويش، **السّبع الموبقات**، دار أسامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2007.
6. أحمد إبراهيم احمد،ديناميات و أخلاقيات صنع القرار،القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
7. أحمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**،الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع،الاسكندرية،2004.
8. أحمد ماهر، **السلوك التنظيمي:مدخل بناء المهارات**، الدار الجامعية للطبع و النشر والإشهار،الإسكندرية، 1995.
9. أحمد ميسر محمود السنجري، **نشاط المرأة التجاري في المشرق العربي الإسلامي**، المكتبة المركزية،جامعة الموصل،2011
10. إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**، الكويت، جامعة الكويت، 1982.
11. أمال صادق وفؤاد أبو حطب،**علم النفس التربوي**،الانجال المصرية،ط4، القاهرة،1994.
12. أميرة علي محمد، **مهارات الإدارة المدرسية و التربوية**، ط1 ،الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2008
13. أنتوني غدنز، **علم الإجتماع**، تر: فايز الصيّاغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
14. أنيسة بركات درار،**نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.
15. إيمان فاضل السامرائي و هيثم علي الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان–الأردن– 2004 .
16. بلال خلف السكارنة، **المهارات الإدارية في تطوير الذات**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن 2009.

17. بلقاسم الحاج، **المرأة ومظاهر التّغيّر الأبوي داخل الأسرة الجزائرية**، دار أسامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2013.

18. بليوز الطاهر،المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية،2011.

19. بيير بورديو، **العنف الرّمزي**، تر: نظير جاهل، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء (المغرب)، 1994

20. تركي رابح : **أصول التربية والتعليم** .ط2 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1989 .

21. تركي رابح، **الشّيخ عبد الحميد بن باديس**، باعث النّهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، موفم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2003.

22. تركي محمد، **مناهج البحث في علوم التربية وعلوم النفس**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984

23. جييف جونز، **المهارات الإدارية في المدارس**،ط1، ترجمة نهير منصور نصر الله، دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين،2006.

24. حبيب مجدي عبد الكريم، **سيكولوجية صنع القرار**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر،2007.

25. حريم حسين، **إدارة المنظمات منظور كلي** ، ط1،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان ، الأردن،2003

26. حريم حسين،**السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد و الجماعات في منظمات الاعمال**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

27. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

28. حلمي جلال اسماعيل،إعادة الهيكلة الرأسمالية: **تمكين أم تهميش للمرأة المصرية** ، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،2003.

29. حمد علي محمد،**علم الاجتماع التنظيم**: مدخل للتراث و المشكلات الموضوع و المنهج،دار المعرفة الجامعية، الاسكندية،مصر،2003.

30. دره عبد الباري و المدهون موسى و الجزراوي ابراهيم محمد، **الإدارة الحديثة**: المفاهيم والعمليات، المركز العربي للخدمات الطلابية ،ط1 ، الأردن – عمان ، 1994.

31. دنيش كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**،ترجمة: منير السعيداني،المنظمة العربية للترجمة،بيروت ،ط1، 2007.

32. رشوان حسن عبدالحميد احمد، **علم الاجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحرية، مصر. 1992.
33. رقية مصدق،**المرأة و السياسة: التمثيل السياسي في المغرب**،توبقل للنشر، الدار البيضاء، ط1،1990.
34. زيدان عبد الباقي، **الأسرة والطّفولة**، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، 1980.
35. زينب الأعرج ، **المرأة /الكتابة/الديمقراطية**، دفاتر نسائية، الجزائر ،1991.
36. الساعاتي سامية حسن، **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار المصرية السعودية للنشر،القاهرة،2006.
37. سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة وتعليق وتقديم عبد القادر زبادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ.
38. سعيد التل، **دور التربية السياسية في التربية الوطنية**، الوراق للنشر و التوزيع،2012 ، عمان.
39. سليم ناصر بركات، **علم الاجتماع السياسي**،جامعة دمشق،سوري ،1991.
40. سليمان محمد الطماوي ، **الوجيز في القانون الإداري**: دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، 1979.
41. سليمان محمد الطماوي، **مبادئ علم الإدارة العامة**، مطبعة جامعة عين شمس ،مصر ،الطبعة الخامسة، 1987.
42. سها مخلفي، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار**،دراسة حالة مؤسسة النقوس للمصبرات ، جامعةالحاج لخضر باتنة،2009.
43. سيد قطب، **في ظلال القرآن**، الجزء السادس، الطبعة الحادية عشر، دار الشروق، بيروت،1985.
44. صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، سنة 2004.
45. صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، **المدخل إلى العلوم السياسية**،الخرطوم، مطبعةجي تاون،ط3، 2003.
46. طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجيا المشاركة السياسية** ، دار غريب للطباعة والنشر،2000
47. الطّاهر الإبراهيمي، **مسألة المراهقة بين الصّورة النّفسانية للذّات ونمط الوجود الاجتماعي**، مجلّة "الحكمة"، مؤسّسة (كنوز الحكمة)، الجزائر، عدد: نوفمبر 2009.
48. طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الإجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، مصر : المكتب الجامعي الحديث، 1996.
49. عايدة ذيب عبد الله محمد، **الانتماء و تقدير الذات في مرحلة الطفولة** ،دار الفكر ناشرون، موزعون ،عمان ،ط1 ،2010.

50. عائشة التايب، **النوع وعلم الاجتماع العمل و المؤسسة**، مصر: منظمة المرأة العربية،2011.
51. عبد الباري محمد داود، **التنشئة السياسية للطفل**، الإسكندرية، مركز البيطاش،2005.
52. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، بيروت، الدار الجامعية،.2012.
53. عبد الفتاح تركي موسى،**التنشئة الاجتماعية ( منظور إسلامي)**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
54. عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة**:النظرية والتطبيق، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2010.
55. عبد القادر محمود رضوان،**سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990.
56. عبد الهادي عباس، **المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها**، دار طلاس للطباعة و النشر، دمشق، 1987، الجزء الأول.
57. عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي: النظرية و الواقع**، دار المعرفة ، القاهرة ،ط1994،1.
58. عفيفي محمد الصادق، **المرأة و حقوقها في الاسلام**، دار الأصفهاني ، جدة ،1406.
59. علي الدين هلال و نيفين مسعد،**النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2002.
60. علي ليلة: **الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي**، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006.
61. علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، دار المعارف ،القاهرة ،ط2، 1983.
62. عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية**: أحداث ومواقف، دار الهدى، الجزائر، 2001.
63. عمر غنايم وعلي الشرقاوي،**تنظيم إدارة الأعمال**: الأسس و الأصول العلمية،دار النهضة العربية،بيروت،1977.
64. غازي الخليل،**مقدّمات نظريّة حول مسألة المرأة، شؤون فلسطينيّة** ،عدد 63 . 64 ، سنة 1977.
65. غي روشييه، **مدخل إلى علم الاجتماع العام**،ترجمة مصطفى دندلشي،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1983.
66. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1995 ، الجزء 4 .
67. كاسر نصر منصور، **نظريات القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ط1.

68. كامل محمد المغربي:**أساسيات البحث في العلوم الإنسانية الإجتماعية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،ط2006،1.

69. كمال المنوفي،**التنشئة السياسية في الفقة السياسي المعاصر**،مصر المعاصرة السنة56، العدد 355، 1974.

70. كنعاف نواف، **اتخاذ القرارات الإدارية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003.

71. كنعان نواف ، **القيادة الإدارية**، مكتبة دار الثقافة ، عمان ،ط2، 1995.

72. لبيب النجيحي،**الأسس الإجتماعية للتربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

73. لطفي سهير، **المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1993.

74. ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية، **التمكين السياس للمرأة المصرية**: هل الكوتة هي الحل،ماعت للسلام و التنمية وحقوق الانسان، الجيزة.

75. مجدي عبد الكريم حبيب، **سيكولوجية صنع القرار**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

76. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي**: **ميدانه و قضاياه**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.

77. محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006

78. محمّد عبّاس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

79. محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

80. محمد فالح الجهني ، **تمكين مديري المدارس بالصلاحيات**:مزايا ومتطلبات ومزالق، مجلة المعرفة، العدد 192، 1432هـ.

81. محمد مجد نهى، **المرأة و السياسة في مصر**،المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية،2004.

82. محمود السيد أبو النيل، **علم النفس السياسي**: عربيا وعالمياً ، دار النهضة، لبنان،2008.

83. مدحت محمد أبو النصر، **الإدارة بالحوافز**: أساليب التحفيز الوظيفي الفعال،المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة ،ط1، 2012.

84. مريم نورالدين فضل الله،**علم النفس و التربية و الإجتماع**، دار الزهراء للنشر ، بيروت، 1987.

85. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004.

86. مولود ديدان، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، دار بلقيس، الجزائر.
87. مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية:** دورها في تنمية المجتمع،المؤسسة العربية الدولية للنشر،ط2011،1.
88. مؤيد سعيد السالم، **تنظيم المنظمات**:دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام ، دار الكتاب الحديث، عمان،الأردن، 2002.
89. نادية سالم، **التنشئة السياسية للطفل العربي**،مجلة المستقبل العربي،ماي 1983، ص55.
90. نجم عبود نجم ، **إدارة المعرفة** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،ط2، عمان،2008
91. هالة ابراهيم الجرواني/انشراح ابراهيم المشرفي، **التنشئة الاجتماعية ومشكلات الطفولة**، السعودية، جامعة ام القرى،2014
92. هبة رؤوف عزت،**المرأة و العمل السياسي**،رؤية إسلامية،دار المعرفة،القاهرة،1992.
93. ياسين سعد غالب، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية** ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة.

**# مراجع باللغة الفرنسية:**

**# Bibliographie en langue Française:**

1. James Robinson & Richard Snyder: **Decision Making in International politics**, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, NewYork, 1966).
2. Jean Marie Donegani et Marc Sadoun, **la démocratie imparfaite** "essai sur le parti ,"paris, Gallimard, 1994.
3. Levine, H, **Political issues debated, An introduction to politics**, NJ, prentice Hall, Englewood, 1990.
4. Pierre G.BERGERON, **La gestion moderne**, Getan morin éditeur, Canada, 2004.
5. Slimane Medhar, **Typologie de la violence à travers la société Algérienne**, LRPSO, université d'Alger, 2004.
6. la modernisation ,idris el girini .www.drisslagrimi.maktooblog.com,.une approche conceptuelle.
7. David Dominique ,Securite **d'apres new York** ,paris ,Presses des siences politiques,2002 ,

8. Farouk Benatia,**le travail féminin en algerie**, departement d'alger, études et documents SNED, alger,1970.
9. Benabi Malek,**Les conditions de la renaissance**,Alger,2005.
10. M.bourayou,R belhardi, Islam, **législation et démographie en algerie**. Ed ; Centre national d'étude et d'analyse pour la planification avec le concours du F.N.U.A.P . 1997.
11. F.GREENSTEIN ,**Political,Socialisation, in international Encyclopedia of the Social Siences**, vol 114,p551
12. Michel de Villiers, **Dictionnaire du droit constitutionnel**, Armand Colin ,5ème édition , Paris,2005.
13. Fischer.G.N : **Les concepts fondamentaux de lapsychologie sociale**, Dunod Pari, 2005.
14. Murelle and Mereditch,**Empowering Employee**, Newyork,Graw-Hill,2000.
15. Pierre Bourdieu, **Sociologie de** L'Algérie, Ed Dahla, Algérie, 7éme éd, 1985

**# معاجم و قواميس:**

1. أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،بيروت ،1993.
2. جابر عبد الحميد، علاء الدين كفافي، **معجم علم النفس والطب النفسي**، دار النهضة، القاهرة،ج7، 1995.
3. جيرار جهامي،**موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،1998.
4. دينكل، ميتشل ، **معجم علم الاجتماع**.:مادة "منظمة"ترجمة إحسان أحمد حسن، ط2 ، بيروت، دار الطليعة،1986
5. رضا أحمد، **معجم متن اللغة**، بيروت: دار مكتبة الحياة،1960.
6. عبد المجيد سالمي وآخرون، **معجم مصطلحات علم النفس**، دار الكتاب المصري، القاهرة،ط4،1998
7. علي بن هادية وآخرون : **القاموس الجديد للطلاب** .مادة "جمعية"، ط7 ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1991
8. الكيلاني و آخرون، **موسوعة العلوم السياسية**،الكويت، مطبعة الوطن،1994
9. محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979

10. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
11. ميتشل دينكن، **معجم علم الاجتماع**،ترجمة: إحسان محمد الحسن،بيروت،دار الطليعة،1981.
12. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع : **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية** .مادة " ثقافة"، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ النشر.

**# أطروحات ورسائل جامعية و دراسات:**

1. إحسان محمد الحسن، **رواد الفكر الاجتماعي**، دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، بغداد،1991.
2. حسن أحمد الطعاني وعمر سلطان السويعي، **التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية**، دراسات العلوم التربوية، محافظة الدمام، المجلد 40،ملحق 1، 2013.
3. حسين عبد الحميد أحمد رضوان،**التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**: دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي ا لحديث، الاسكندرية ، 1988.
4. حمّد شعيبي، **خروج المرأة للعمل وعلاقته بجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الجنائي، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008.
5. ريا حفار الحسن، **التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية**،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة و الشباب في التنمية العربية،مصر،22-24 مارس 2010.
6. سلاف سالمي،**دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية**: الجزائر دراسة حالة،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرغير منشورة )في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضربسكرة ،2012.
7. صابر بلول، **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية والواقع**،جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ،2009.
8. عبد الله آلاء، **المراة و اتخاذ القرار الاجتماعي**،رسالة دكتوراء، جامعة بغداد، العراق ،2007.
9. عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي**، ط8، الاسكندرية، المكتبة، الجامعية، 2001.
10. عمر السيد، **التنشئة السياسية لدى مدرسة المنار**،مقاربة أولية، ندوة مدرسة المنار ودورها في الاصلاح الاسلامي الحديث،القاهرة، اكتوبر 2002
11. محمد السيد عبد الرحمان،**دراسات في الصحة النفسية**:التوافق الزواجي ، فعالية الذات ، الاضطرابات النفسية والسلوكية،ج1،دار قباء مصر،1998.

12. محمد عابد الجابري،:**المجتمع المدني** :تساؤلات وآفاق ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998 .

13. منور عدنان نجم، **دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية**: دراسة تحليلية للمخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ظل معايير التمكين و مؤشراتها ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية و النفسية ،المجلد 21، العدد 03، جويلية 2013.

14. ناجي عبد النور، مداخلة بعنوان: الإصلاح الإنتخابي كضرورة للإصلاح السياسي في الوطن العربي:"التجربة الجزائرية".

15. ناصر دادي عدون، **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي**: دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

16. وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية**: دراسة مقارنة،مركز البحوث الواعدة في العلوم الاجتماعية، الرياض،2012.

**# المجلاّت (Les Revues)**:

1. بارة سمير و الامام سلمى، **السلوك الانتخابي في الجزائردفاتر السياسة القانون** ، دورية محكمة صادرة عن جامعة ورقلة ع1 ، جوان 2009

2. برّاق زكريا، **الدّين، نشأته، أدواره ووظائفه**، مقال منشور في مجلّة "التّفاهم"، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، سلطنة عمان، 2013

3. حنان برامي، **اجتهاد القاضي في مجال الحقوق والحريات في ظل الاتفاقيات الدولية**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 04، مارس 2008.

4. درّوش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو–ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة "الحكمة"، مؤسّسة (كنوز الحكمة)، الجزائر، عدد: نوفمبر 2009

5. رريب الله محمد، المجلّة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، العدد11، 2013

6. سماح مؤيد محمود و أسيل هادي محمود ،**أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2007.

7. عبد الحميد، الأنصاري،**نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172 ، أكتوبر 2001 .

8. فتحي بولعراس، **الاصلاحات السياسية السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع8،2012/35
9. مجلة الاتحاد النسائي،**مسيرة المرأة في الإمارات**،دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة ابو ظبي للطباعة و النشر
10. محمد حسن رسمي،**ثقافة القرار في مجتمع المعرفة**،مجلة بحوث مؤتمر التكنولوجيا و الادارة في مجتمع المعرفة، ديسمبر ، 2004
11. محمد كامل ليلة ، **الديمقراطية و الإدارة المحلية**، مجلة السياسة الدولية ،المجلد الرابع ، سنة 1966

**# الجرائد (Les Journaux)**:

1. الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة ،العدد الأول ، 14جانفي 2012، المادة 02.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 50،المرخة في 28 اوت 2016 .
3. عبد الوهاب علي محمد، دار الكتاب المفتوح، مقالة في مؤتمر إدارة القرن 21، سيرفس الاستشارات، القاهرة، 1997.

**. # المواقع الإلكترونية (Les Sites Web)**:

يعقوب يوسف الرفاعي ،المجتمع المدني : الفرق بين المجتمع المدني والسياسي"، الموقع:
1. www.alsabah.com / paper .php ? source = akbar&intf = pagedsid = 73686 -19 k
2. فاطمة حافظ، مفهوم التمكين و مجالاته التداولية، من الموقع الالكتروني، http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.empowerment.html

# الملاحـــق

# نموذج لاستمارة البحث الميداني

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة الجزائر 2**

**كليّة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية**

**قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا**

**الفرع:حضري**

# استمارة بحث ميداني

**مقدّم لنيل شهادة الدّكتوراه في علم الاجتماع**

**ملاحظة:** تحظى إجاباتكم بسرّية تامّة ولا تُستغلّ إلاّ لأغراض علمية

للإجابة: ضع علامة [×] في الخانة المناسبة

**إعداد الطّالبة: سعاد منصوري** **إشراف الدكتورة: حورية حمان**

2017/2016

*السن: 18-24☐ 25-35☐ 36-45 ☐ أكثر من 45 سنة☐

*الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة☐ مطلقة☐ أرملة☐

*المستوى العلمي: بدون مستوى ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي☐ جامعي ☐

*المهنة: موظّفة☐ أعمال حرّة ☐ بطّالة☐ متمدرسة ☐

*مكان الإقامة: حضري ☐ شبه حضري☐ ريفي ☐

* المنصب في المجلس المنتخب: رئيسة المجلس ☐ نائبة الرئيس ☐ مندوبة الرئيس ☐

رئيسة لجنة ☐ لاشيء ☐

**1- هل تقبل محيطك العائلي مشاركتك في الإنتخاب؟ نعم ☐ لا ☐**

**2- هل كانت لديك فكرة حول التمكين السياسي؟**

وجود فكرة و بوضوح ☐ عدم وجود أي فكرة ☐ وجود فكرة لكن غير واضحة ☐

شيء آخر☐ .....

**3- ماهي دوافع التفكير أو عدم التفكير في التمكين السياسي؟**

العادات والتقاليد ☐ الثقافة الدينية السائدة ☐

شيء آخر☐ .....

**4- ماهي الوسائل و السبل التي ساعدتك على تجسيد فكرة التمكين السياسي ؟**

الإنخراط الحزبي ☐ أحد المعارف ☐ أحد أفراد العائلة ☐

أشخاص لم تكن تعرفهم ☐ بمفردك ☐

شيئ آخر☐ .....

**5 – هل أنت منخرطة في إحدى منظمات المجتمع المدني التالية ؟**

الأحزاب ☐ الجمعيات ☐

شيئ آخر ☐ .....

**6 – هل عايشت حالات من التمكين السياسي ؟**

من العائلة☐ من الأصدقاء و الزملاء☐ من الجيران ☐

لم تعايشي☐ .....

**7- ما هي مزايا تكرار التمكين السياسي في العائلة الواحدة التي ساعدتك على تجسيد فكرة التمكين السياسي؟**

النظال السياسي العائلي ☐ المحسوبية ☐

شيء آخر ☐.....

**8- في رأيك، ماهي أسباب التمكين السياسي للمرأة داخل المجالس المحلية ؟**

نظام الكوتة ☐ فقدان بعض القيم و المعايير داخل الاسرة ☐

تمكين المرأة في شتى المجالات☐

شيء آخر ☐.....

**9- في رأيك، ما هي آليات دعم التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية ؟**

الانتماء الحزبي ☐ الانتماء العائلي ☐ المستوى التعليمي☐ القدرات التسييرية ☐

شيء آخر ☐.....

**10- ما هو شعورك إزاء هذا التمكين السياسي داخل المجالس المحلية المنتخبة ؟**

الفرح و الرضا ☐ الرفض و الإستنكار ☐ عدم الإهتمام بالأمر ☐

شيئ آخر ☐.....

**11- ماهي المصادر التي تتلقين من خلالها معطيات حول التمكين السياسي؟**

أعضاء المجلس ☐ بعض الأصدقاء ☐ وسائل الاعلام ☐

شيئ آخر ☐ .....

**12- حسب رأيك ما هي تصوّرات أعضاء المجلس المنتخب حول التمكين السياسي للمرأة؟**

شيء طبيعي ☐ غير مرغوب تمامًا☐ أمر حتمي☐

شيء آخر ☐ .....

**13- أثناء اللقاءات مع أعضاء المجلس ، هل تتناولين موضوع التمكين السياسي؟**

أحيانًا ☐ دائمًا ☐ أبدًا ☐

**14- هل ضعف التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية سببه:**

رفض المرأة المنتخبة للتمكين السياسي ☐ عدم استشارة المرأة في عملية التمكين ☐

شيء آخر ☐ .....

**15- ما هو سبب انعدام التمكين السياسي للمرأة في البلديات التي لا تخضع لنظام الكوتة؟**

النّظام التّقليدي العائلي في هذه البلديات ☐ سيطرة الرجل على المجال السياسي ☐

شيء آخرى ☐ .....

**16- ما هور رأيك حول انتشار التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري؟**

حق من حقوقها ☐ ضرورة لا بد منها ☐ شكل من أشكال التنظيم السياسي ☐

شيئ آخر ☐ .....

**17- كيف ينظر أفراد المجتمع للتمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية؟**

شيء طبيعي ☐ شيء غير مقبول إطلاقا ☐ أمر حتمي ☐

شيئ آخر ☐ .....

**18- أسباب التمكين السياسي للمرأة من مسارات صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة؟**

أسباب اجتماعية ☐ أسباب ثقافية ☐ أسباب سياسية ☐

**19- كيف يتم التمكين السياسي للمرأة من مسارات صنع القرار في المجالس المحلية المنتخبة؟**

بفضل مهارتها و قدراتها ☐ التكتلات الحزبية ☐ وجود العدد الكاف من المناصب ☐

شيئ آخر ☐ .....

**20- ماهي أسباب تمكين المرأة في مواقع صنع القرار بالمجالس المحلية؟**

الإنتماء الحزبي ☐ المستوى التعليمي ☐

اعتبارات أخرى.☐.....

**21- ما هي أسباب التمكين في مواقع القرار وفقا للإنتماء الحزبي؟**

مكانة الحزب ☐ عدد المقاعد التي تحصل عليها الحزب ☐ التكتلات الحزبية ☐

**22- ما هي أسباب التمكين في مواقع صناعة القرار وفقا للمستوى التعليمي؟**

تقديرا للمستوى التعليمي ☐ إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة ☐

إنخفاظ المستوى التعليمي للرجل ☐ التوفر على الاختصاص المطلوب ☐

شيء آخر.☐.....

**23- ما هي أسباب التمكين في مواقع صناعة القرار لاعتبارات أخرى؟**

التمتع بقدرات قيادية ☐ العلاقات مع المحيط الخارجية ☐ قيادة قائمة الترشح ☐

**24- ما هي أسباب إختيار المجالس المحلية كأفضل مكان للتمكين في مواقع صناعة القرار؟**

سهولة التمكين فيها ☐ صعوبة التمكين في غيرها ☐ شيئ آخر ☐

**25- ما أسباب فشل بعض محاولات تمكين المرأة في مواقع صنع القرار؟**

الرفض من قبلها ☐ الموقف الرجالي ☐

شيئ آخر.☐.....

**26- ماهي أسباب زيادة الميل نحو التمكين السياسي للمرأة في مجال صناعة القرار؟**

أسباب سياسية ☐ أسباب اجتماعية و ثقافية ☐ أسباب قانونية تنظيمية ☐

**27- ماهي حسب رأيك: العوامل المتعلقة بعدم التمكين السياسي للمرأة في المجالس المحلية**

نقص الثّقافة الدّينية ☐ انتشار الأمّية ☐ نقص التّوعية ☐

**28- ما هي توقّعاتك حول مستقبل التمكين السياسي للمرأة في مواقع صنع القرار؟**

في زيادة ☐ في تراجع ☐ في استقرار ☐

**29- كيف تقيمين التمكين السياسي للمرأة داخل المجلس؟**

**كاف ☐ غير كاف ☐ مقبول عموما ☐ لا أدري ☐**

**30- هل يؤثر التمكين السياسي على المرأة المنتخبة بالمجالس المحلية ؟**

**نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐**

**31- ماهي أسباب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية ؟**

الخوف من الفشل في الحياة ☐ الخوف من مشاق المسؤولية ☐

شيء آخر ☐.....

**32- ماهي جوانب تأثير التمكين السياسي على المرأة المنتخبة في المجالس المحلية؟**

الجانب العملي ☐ الجانب الاجتماعي ☐

الجانب الأسري ☐

**33- لماذا التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية يجعلها تحضى بمكانة اجتماعية لائقة في المجتمع؟**

لما يمكن أن تقدمه من خدمات☐ الدور القيادي الذي تشغله ☐ لتغير الاجتماعي ☐

شيء آخر ☐ .....

**34- كيف تتصرفين بعد التمكين السياسي داخل المجالس المنتخبة؟**

تعملين بمفردك ☐ تعملين مع الكتلة ☐ تعملين رفقة جميع أعضاء المجلس ☐

شيء آخر ☐.....

**35- ماهي الأسباب التي كثيرًا ما تجعل العائلة لا تشجع المرأة على التمكين السياسي؟**

التغيرات التي قد تحدث في المرأة ☐ التغيرات التي قد تحدث في الأسرة ☐

شيء آخر ☐.....

**36- ما التغيّرات التي قد تحد في المرأة من جراء تمكينها من مواقع صنع القرار؟**

الميل إلى العصبية ☐ الميل إلى التسلط ☐ الميل إلى الحوارات السياسوية ☐

**37- ما التغيّرات التي قد تحد في المحيط الأسري للمرأة من جراء تمكينها السياسي؟**

عدم الاهتمام بشؤون الأطفال ☐ إهمال شؤون البيت ☐

إهمال شؤون الزوج ☐ إهمال المناسبات العائلية ☐

**38- هل تعاني المرأة المنتخبة من مشاكل بسبب التمكين السياسي ؟**

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

**39- فيما تتمثل المشاكل التي تعانيها المرأة من خلال تمكينها في مواقع صنع القرار؟**

المشاكل الأسرية ☐ المشاكل الشخصية ☐ مشاكل متعلقة بالعمل ☐

**40- لماذا لا تصريح المرأة المنتخبة بالمشاكل التي تعانيها للأسرة؟**

الرغبة في تحمل المسؤولية الكاملة بمفرها ☐ الدراية بعجز العائلة ☐

الخوف من ردة فعل العائلة ☐

**41- ماهي أسباب البحث عن تكرار التمكين في مناصب صناعة القرار**

الخوف من فقدان المكانة الاجتماعية ☐ الخوف من ردة فعل الرأي العام ☐

فقدان المزايا المرتبطة بالمنصب ☐

**42- كيف ترين آثار التّناول الإعلامي لعملية تمكين المرأة في مواقع صنع القرار؟**

إيجابية ☐ سلبية ☐ ليس له تأثير ☐